{يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الأَلْبَابِ} [البقرة: ٢٦٩].

الفتاوى الخادمية

مضامين:

- ١-كتاب السرقة.
- ٢-كتاب الجهاد.
- ٣-كتاب البيع.
- ۴. كتاب اللقيط.
- ۵- كتاب الإمانات.
- ۶- كتاب الضمان.
- ۵- كتاب المفقود.
- ۶- كتاب الوقف.
- ٧-كتاب الشركة.

پنځم ټوک

تأليف:

مفتي خادم احمد «سعيد» عفى عنه.

د كندهار د جامعه ابراهيم «النخعي» د تخصص «دكتوراه» څخه فارغ.

د (الجامعة دار العلوم العربية لسعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه) استاد

دکتاب پېژندنه:

د کتاب نوم..............................الفتاوى الخادمية.

د مصنف نوم......................... مفتي خادم احمد «سعيد» عفى عنه.

مکمل سيټ................................اووه (۷) ټوکه.

ټوک....................................... پنځم .

کمپوزنګ:..................................مصنف په خپله

د چاپ کال:......(۲۰/ربيع الثاني/۱۴۴۶هق) الموافق (۲۴/۱۰/۲۰۲۴م).

دچاپ وار: ....اول

خپرونکې اداره:......................... خدام القرآن والسنة خپرندويه اداره.

درابطې شمېرې: ۰۷۴۹۹۳۰۵۵۱ او ۰۷۰۶۹۸۰۷۵۸ ساده او واټساپ.

انـتساب:

❖ دبشـريـت سـتر لـارښـود محمد (صـلي الله عليه وسـلم) ته چې دجاهليت دنا اميدئ په تيارو کې يې د همېشـنئ کاميابئ ډيوې بلې کړې او انسان يې ابدي کاميابي ته هڅولی دی .

❖ او هر هغه چا ته چې زما يې علمي، ذهني، روحاني، تربيتي ،جهادي او بدني روزنه کړې ده ،او په دغه کې يې خپل ځانګړی رول لوبولی دی ،لکه: زما مور او پلار او زما محترم او مشفق استاذان .

دفتاوى خادميې دپنځم ټوک دمسائلو تفصيلي فهرست

Contents

كتاب السرقة:

دا كار غلا بلل كېږي او كه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دا شرف غني حكومت ته د خپل برق دبيل روپۍ نه وركول څه حكم لري؟ او دا كار غلا بلل كېږي او كه نه؟ بينوا تؤجروا!

المستفتي: مولوي محمد سالم صاحب — تاريخ: ۴/ ربيع الثاني/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد: دا شرف غني حكومت ته د خپل برق دبيل روپۍ نه وركول جواز نه لري بلكه وركول يې لازم دي ځكه دغه حكومت والا كه په څه هم باغيان دي اما اموال خو يې معصوم دی كه يې ورنه كړي نو دغه كار غلا بلل كېږي.

(۱)-لمااخرجه: الامام أحمد بن حنبل فى مسنده: ۳۹/ ۱۹ مع التحقيق: شعيب الأرنؤوط

قال: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، حدثنا سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي حميد الساعدي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه " وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم

وقال عبيد بن أبي قرة: حدثنا سليمان، حدثني سهيل، حدثني عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي حميد الساعدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه " وذلك لشدة ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال المسلم على المسلم.

(٢)-ولماقال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)

قال (رحمه الله)...ولأنهم مسلمون فتكون أموالهم وأنفسهم معصومة بالعصمتين لكونهم في دار الإسلام.

(تبيين الحقائق:٤/ ١٩٥ (باب البغاة) ط:رشيدية)

(٣)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

(ولم تسب لهم ذرية، وتحبس أموالهم إلى ظهور توبتهم) فترد عليهم، وبيع الكراع اولى لأنه أنفع فتح ويقاس عليه العبيد نهر (ونقاتل بسلاحهم وحيلهم عند الحاجة، ولا ينتفع بغيرهما من أموالهم مطلقا) ولو عند الحاجة سراج.

(الدر المختار على هامش رد المحتار:٣/ ٣٤١ (باب البغاة)

(٤)ولمافى الفتاوى الهندية:٢/ ٢٨٤ [الباب العاشر في البغاة] ط:رشيدية

ولا تسبى نساؤهم وذراريهم، ولا يملك عليهم أموالهم

(٥)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:٨/ ١٤٢

أموالهم بالنسبة لاغتنامها وإتلافها وضمانها: - اتفق الفقهاء على أن أموال البغاة لا تغنم، ولا تقسم، ولا يجوز إتلافها، وإنما يجب أن ترد إليهم. لكن ينبغي أن يحبس الإمام أموالهم دفعا لشرهم بكسر شوكتهم حتى يتوبوا، فيردها إليها لاندفاع الضرورة؛ ولأنها لا استغنام فيها.

وفي ضمان إتلاف مالهم كلام. ...

اما في غير حال القتال وضرورته فلا تحرق مساكنهم، ولا يقطع شجرهم؛ لأن الإمام إذا ظفر لهم بمال حال المقاتلة فإنه يحبسه حتى يرد إليهم، فلا تؤخذ أموالهم؛ لأن مواريثهم قائمة، وإنما قوتلوا بما أحدثوا من البدع، فكان ذلك كالحد يقام عليهم . ....وفي المحيط:

إذا أتلف مال الباغي يؤخذ بالضمان؛ لأن مال الباغي معصوم في حقنا، وأمكن إلزام الضمان، فكان في إيجابه فائدة.

که غلو دېوال سورى کړى؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ـــــــ

که غلو دېوال سـورى کړي بيا يوخونې ته ورغلى مال يې وسـوري ته نزدې کېښـول هغه دباندې کس لاس ورداخل کړ مال يې يووړى اوس د د غه ټولو لاســونه قطع کېږي اوکه څنګه؟ بينوا تؤجروا

المستفتي:قاضي صادق صاحب — تاريخ:۳/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :په مذکوره مسئله کښې د ټولو لاسونه نه قطع کېږي.

(۱)ولماقال العلامة كمال الدين محمد المعروف بابن الهمام (المتوفى: ۸٦۱هـ)

إذا وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج وأخذه، قيل يقطع، والصحيح أنه لا يقطع.

(فتح القدير:۵/ ۳۸۸)

(۲)ولماقال العلامة عبد الله بن محمود بن مودود (المتوفى: ٦۸۳هـ)

قـال: (وإن نقـب فأدخل يده واخرج المتاع، او دخل فناول المتاع اخر من خارج لم يقطع) اما الاولى فلأنه لم يوجد الهتك على وجه الكمال وهو الدخول فصـار فيه شـبهة العدم فلا يجب الحد. واما الثانية فلأن الداخل لم يخرج المتاع لاعتراض يد معتبرة عليه قبل اخراجه، والخارج لم يوجد منه هتك الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد منهما.

(الاختيار لتعليل المختار:٤/ ١٠٦).

(٣)ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

(وإن) نقب ثم (ناوله اخر من خارج) الدار (او أدخل يده في بيت وأخذ) ويسمى اللص الظريف.

ولو وضعه في النقب ثم خرج وأخذه لم يقطع في الصحيح.

(الدر المختار مع رد:٦/ ١٦١)

(٤)ولمافى الفتاوى الهندية :٢/ ١٨٠).

وإن نقب البيت، وأدخل يده فيه فأخذ شـيئا لم يقطع،...ولو وضـع الداخل المال عند النقب ثم خرج وأخذه لم يذكره محمد - رحمه الله تعالى -، والصحيح أنه لا يقطع.

(٥)لماقال العلامة أ. د. وَهبَة بن مصطفى الزُّحَيلِيّ (المتوفى:١٤٣٦هق)

اخراج المسروق من الحرز (سرقة النقب): إذا نقب شخصان حرزاً، ودخل أحدهما، وقرب المتاع إلى النقـب وتركـه، فـأدخـل الخارج يده، فاخرجه من الحرز، فقال أبو حنيفة ومحمد: لا قطع عليهما؛ لأن الداخل لم يوجد منه الاخراج، والخارج لم يوجد منه هتك الحرز، فلم تتم السرقة من كل واحد منهما، وفي هذه المسئله قال علي رضي الله عنه: «إذا كان اللص ظريفاً لا يقطع»

(الفقه الإسلامي وأدلَّتُهُ:٦/ ٥٩)

(۶)ولمافي (المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة: ۲/ ۴۳۹)

(۷)لما في(فقه السنة: ۲/ ۵۰۲)

كه پنځه نفر كورته ورداخل سول؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب! ــــــــ

كه پنځه نفر كورته ورداخل سـول مال يې غلاكړى ديوه نفرېې ورپشـا كړي ايا قطع ددې ټولو راځې كه څنګه؟ بينوا تؤجروا

المستفتى: قاضي صادق صاحب　　　　　تاريخ: ۳/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصـلياً وبعد: كه پنځه نفر كورته ورداخل سـول مال يې غلاكړى ديوه نفرېې ورپشـا كړي قطع ددې ټولو راځې خوپـه شـرط د دې چې بـه دغـه غلو كښـې بـه ،كوچنى،ليونى،معتوه،او محرم د دغه مسروق منه، نه وي.

(۱)لماقال العلامة محمد بن أحمد شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)

(قال) وإن دخل جماعة الدار فجمعوا المتاع وحملوه على ظهر رجل منهم فكان هو الذي خرج به، وقد خرجوا معه او بعده في فوره او خرجوا قبله ثم خرج هو في فورهم ففي القياس يقطع الحمال وحده، وهو قول زفر والشـافعي رحمهما الله تعالى وفي الاستحسان عليهم القطع، وهو قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وجه القياس أن فعل السرقة إنما يتم من الحمال باخراج المتاع، فاما الاخرون لم يوجد إخراج المتاع منهم حقيقة ولا حكما فلا يلزمهم القطع، وبيان ذلك أنهم خرجوا ولا شيء في أيديهم حقيقة، ومن طريق الحكم المتاع في يد الحمال حتى لو نازعوه كان القول قوله ويده معتبرة في إيجاب القطع عليه، ولا

يمكن اعتبار تلك اليد بعينها في إيجاب القطع على الاخرين بخلاف ما إذا حملوه على ظهر الدابة؛ لأن فعل الدابة هدر فيبقى الإخراج مضافا إلى سوق الدابة فكانوا مخرجين له.

(المبسوط للسرخسي: ۹/ ۱۷۶).

(۲)ولماقال العلامة علي بن أبي بكر الفرغاني (المتوفى: ۵۹۳هـ)

" وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الأخذ قطعوا جميعا " قال العبد الضعيف رحمه الله هذا استحسان والقياس أن يقطع الحامل وحده وهو قول زفر رحمه الله لأن الاخراج وجد منه فتمت السرقة به ولنا أن الاخراج من الكل معنى للمعاونة كما في السرقة الكبرى وهذا لأن المعتاد فيما بينهم أن يحمل البعض المتاع ويتشمر الباقون للدفع فلو امتنع القطع لأدى إلى سد باب الحد.

(الهداية في شرح بداية المبتدي: ۲/ ۳۶۸)

(۳)ولماقال العلامة عبد الغني بن طالب بن إبراهيم (المتوفى: ۱۲۹۸هـ)

(وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الأخذ) دون البعض (قطعوا جميعاً) لأن الإخراج من الكل معنى للمعاونة، وهذا لأن المعتاد فيما بينهم أن يحمل البعض المتاع ويتشمر الباقون للدفع، فلم امتنع القطع أدى إلى سد باب الحد.

(اللباب في شرح الكتاب: ۳/ ۲۰۷)

(۴)ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

(تشارك جمع وأصاب كلا قدر نصاب قطعوا وإن أخذ المال بعضهم) استحسانا سدا لباب الفساد، ولو فيهم صغير او مجنون او معتوه او محرم لم يقطع أحد. (قوله استحسانا) والقياس أن يقطع الحامل وحده، وهو قول زفر والأئمة الثلاثة فتح.

(رد المحتار على الدر المختار: ۶/ ۱۴۴)

(۵)ولماقال العلامة أ. د. وَهبَة بن مصطفى الزحيلي (المتوفى:۱۴۳۶هق)

وـــ الاشـتراك في السـرقة او تحميل المسـروق على ظهر واحد من الجماعة: إذا دخل جماعة الدار، فأخذوا متاعاً، وحملوه على ظهر رجل منهم او رجلين، وخرج الباقون من غير حمل شيء: فالقياس عند الحنفية وهو قول زفر والمالكية والشافعية: ألا يقطع غير الحامل؛ لأن فعل السرقة لا يتم إلا بالاخراج بعد الأخذ

وفي الاسـتحسـان عندالحنفية وهو قول الحنابلة: يقطعون جميعاً؛ لأن اخراج المسـروق تم بمعاونة الجماعة، وهكذا تكون السرقة الجماعية عادة.

(ا لفقه الإسلامي وأدلّتُهُ:۶/ ۶۰).

كه زيد د بكر،وخونې ته سورى وركړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ــــــــ

كه زيد د بكر،وخونې ته ســورى وركړي اوبيا له هغه ځخه غلاوكړي د دغه زيد لاس پرې كېږي اوكه نه؟بينوا تؤجروا

المستفتي:قاضي صادق صاحب تاريخ:۲۵/ ۱۲/ ۱۴۴۱ه‍ ق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :كه زيد دبكر وخونې ته سورى ور كړي اوبيا ورننوځې اوغلا وكړي كه دغه شــي ونصــاب ته رســېدى نوبيا د دغه زيد لاس پري كېږي اوكه يې د ســوري ځخه لاس وروغزه وي اوغلا يې وكړه بيا يې لاس نه پري كېږي.

(۱)لماقال العلامة محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: ۱۸۹ هـ)

قلت: أرأيت الشاهدين شهدا على رجل بسرقة فسألتهما: كيف سرق؟ فقالا: نقب البيت ثم أدخل يده فسرق هذا الثوب، هل تقطعه؟ قال: لا. قلت: لمَ؟ قال: لأنه لم يدخل البيت. قلت: أرأيت إن دخل البيت فسرق الثوب هل تقطعه والثوب يساوي عشرة دراهم وقد شهدا على هذا وأثبتاه ووصفاه؟ قال: نعم.

(الأَصلُ: ٧/ ٢٣٧ كتاب السرقة وقطع الطريق)

(٢)ولماقال العلامة محمد بن أحمد شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)

(قال) ومن نقب البيت فأدخل يده وأخذ المتاع وذهب به لم يقطع، ...

وجه ظاهر الرواية ما روي عن علي - رضي الله عنه - اللص إذا كان ظريفا لا يقطع، قيل: وكيف ذلك؟ قال أن ينقب البيت فيدخل يده ويخرج المتاع من غير أن يدخله، ولأن هتك الحرز معتبر لإيجاب القطع وشرط الحد وسببه يراعى وجوده بأكمل الجهات وأكمل جهة هتك الحرز في البيوت أن يدخلها فلا يلزمه القطع بدون ذلك بخلاف الجوالق فالدخول فيه لا يتأتى، وهو ليس بمعتاد أيضا فيتم هتك الحرز بإدخال اليد وإخراج المتاع منه، وكمال أخذ المال مقصود فدخول الحرز كذلك، ألا ترى أن من الجهال من يقصد ذلك إظهارا للجلادة من نفسه والاستخفاف بصاحب الحرز، وإن لم يكن به قصد إلى أخذ ماله

(المبسوط للسرخسي: ٩/ ١٤٧ السرقة من السارق)

(٣)ولماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ٥٩٣هـ)

قال: " ومن نقب البيت وأدخل يده فيه وأخذ شيئا لم يقطع " ...ولنا أن هتك الحرز يشترط فيه الكمال تحرزا عن شبهة العدم والكمال في الدخول وقد أمكن اعتباره والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق لأن الممكن فيه إدخال اليد دون الدخول وبخلاف ما تقدم من حمل البعض المتاع لأن ذلك هو المعتاد.

(الهداية: ٢/ ٣٦٩ فصل فى الحرز ولأخذ منه)

(٤)ولماقال العلامة علاء الدين، أبو بكر الكاساني (المتوفى: ٥٨٧هـ)

أن السارق إذا نقب منزلا، وأدخل يده فيه، وأخرج المتاع، ولم يدخل فيه هل يقطع؟ ذكر في الأصل، وفي الجامع الصغير: أنه لا يقطع، ولم يحك خلافا

(بدائع الصنائع: ۷/ ۶۶ شرائط ركن السرقة)

(۵)ولمافي (تبيين الحقائق: ۳/ ۲۲۳ کتاب السرقة)

كه غل له يوې كوټې څخه دراهم غلا كړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

كه غل له يوې كوټې څخه دراهم غلا كړي ، او ټول دراهم تېر كړي ونس ته ، اوبيا له كوره راووځي ، ايا قطع ديد ورباندي سته ؟بينوا تؤجروا !

المستفتي: محمد تاريخ: ۲۳/ محرم/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : كه چېري غل يوه كورته ورننوځي ، اوديوې كوټې څخه دراهم غلا كړي ، اوبيايې ونس ته تېر كړي ، اوراووځي ؛دلاس پرې كېدل ورباندي نسته بلكه دى ضامن دى اوهغه پېسې به فى الحال وركوي .

(۱)-ولماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم (المتوفى: ۹۷۰هـ)

ولا بد أن يخرجه ظاهرا حتى لو ابتلع دينارا في الحرز وخرج لا يقطع ولا ينتظر أن يتغوطه بل يضمن مثله؛ لأنه استهلكه وهو سبب الضمان للحال.

(البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ۵/ ۵۵ كتاب السرقة ط:رشيدية)

(٢)-لما قال الامام (علاءالدين)الحصكفي(المتوفى ١٠٨٨هق .)

(ظـاهرة الإخراج) فلو ابتلع دينـارا في الحرز وخرج لم يقطع، ولا ينتظر تغوطـه بل يضــمن مثله لأنه استهلكه وهو سبب الضمان للحال

(الدرالمختار: ١/ ٣٣١،كتاب السرقة ،ط: علوم اسلاميه .)

(٣)-ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله ولا ينتظر) أي إذا طلب المالك تضــمينه فله ذلك في الحال لوجود سببه؛ لأنه يقدر على تسليمه للحال فصار مستهلكا.

(رد المحتار:٤/ ٨٢ كتاب السرقة ،ط: دار الفكر-بيروت)

(٥)-ولما قال الامام (عبدالرشيد)الولوالجي(المتوفى ٥٤٠هق .)

السارق اذادخل بيتا ، فاكل دنانير ، ثم خرج [ثم دخل] لم يقطع .

(الفتاوي الولوالجية :٢/ ٢٦٧ ،كتاب السرقة، الفصل الثاني،ط: الحرمين .)

(۶) - ولما قال الامام (طاهر بن احمد) البخاري (المتوفى ٥٤٢هق .)

السارق اذا اكل الدنانير بعد مادخل البيت ، ثم خرج لم يقطع .

(خلاصة الفتاوي :۴/ ۴۴۹،كتاب السرقة ،ط: اميرحمزه .)

(٧)ولماقال الامام (محمود) البخاري (المتوفى ۶١۶هق.)

وفي الحاوي :ابتلع الدنانيرفي البيت ، ثم خرج فلاقطع.

(المحيط البرهاني :۷/ ۹ ،كتاب السرقة ،الفصل الثاني ،ط:بيروت .)

(۸)-ولمافی الفتاوی الهندية:۲/ ۱۷۱).

ولا بد أن يخرجه ظاهرا حتى لو ابتلع دينارا في الحرز، وخرج لا يقطع، ولا ينتظر أن يتغوطه بل يضمن مثله، كذا في البحر الرائق في السرقة

د دغه نو روخلګو لپاره د دغه مال تښتونکو قتل جائزده او که نه ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ــــــــــ

که غلو د کورڅخه مال واېستی او د مال مالک په خبر سو او غلو شیان وځغلول، نو که دغه د مال مالک په نور خلګو چيغه وکړې او کومک ورڅخه وغواړي ،ایا د دغه نو روخلګو لپاره د دغه مال تښتونکو قتل جائزده او که نه ؟بینوا تؤجروا

المستفتي:فضل الرحمن تاریخ:۸/ ۱/ ۱۴۴۱هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : که غلو د کورڅخه مال واېستی او د مال مالک په خبر سو او غلو شیان وځغلول، نوکه دغه د مال مالکان د دغه نورو خلګو سره و او یا دغه نور خلګ د دغه د مال مالکان پېژنده او یاد دغه مال پر ردولو ،ودغه مالک ته، قادروه بیا د دغه خلګو قتل ورته جائز دی.

(۱)لماقال العلامة كمال الدين محمد المعروف بابن الهمام (المتوفى: ۸٦۱هـ)

ولو أن لصوصا أخذوا متاع قوم فاستعانوا بقوم وخرجوا في طلبهم إن كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم، وكذا إذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدرون على رد المتاع عليهم، وإن كانوا لا يعرفون

مكانهم ولا يقدرون على الرد عليهم لا يجوز لهم أن يقاتلوهم؛ لأن القتال للاسترداد للرد على أرباب الأموال ولا قدرة على الرد-

(فتح القدير: ٥/ ٤٣٣(باب قطع الطريق])

(٢)ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

وفي الفتح أخذ اللصوص متاع قوم فاستغاثوا بقوم فخرجوا في طلبهم، فإن كان أرباب المتاع معهم او غابوا لكن يعرفون مكانهم ويقدرون على رد المتاع عليهم حل لهم قتال اللصوص، وإن كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرون على الرد لا يحل وتمامه فيه.

(رد المحتار على الدر المختار:٦/ ١٨٧ (باب قطع الطريق]ط:رشيدية ١٢)

(٣)ولمافى الفتاوى الهندية٢:/ ١٨٨ (باب قطع الطريق]

لو أن لصوصا أخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم، وخرجوا في طلبهم إن كان أرباب المتاع معهم حل قتلهم، وكذا إذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدرون على رد المتاع عليهم، وإن كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرون على الرد عليهم لا يجوز لهم أن يقاتلوهم.

(٤)وكذافى المحيط البرهانى:٧/ ٦٥الفصل الثالث عشر

(٥)وكذافى الفتاوي التاتارخانية٦/ ٤٨٥

كه يوه سړي په سرقه اقرار وكړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

كه يوه سړي په سرقه اقرار وكړي لاس يې پرې كېږي او كه نه؟ بينوا تؤجروا !

المستفتي:محمد   تاریخ: ۲۳/ محرم/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً و مصلیاً و بعد : که یوه سړی د غلا اقرار وکړي تر هغه وخته پورې یې لاس نه پرې کیږي تر څه وخت پورې چې مسروق منه (هغه سړی چې غلا ور څخه سوې)نه وي حاضر سوې .

(۱)-لماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ۵۹۳هـ)

" ولا يقطع السـارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة " لأن الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والإقرار عندنا.

(الهداية في شرح بداية المبتدي:۲/ ۳۷۰ فصل في كيفية القطع وإثباته ط:رشيدية)

(۲)-ولماقال العلامة علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني (المتوفى: ۵۸۷هـ)

لو أقر السارق أنه سرق مال فلان الغائب لم يقطع ما لم يحضر المسروق منه، ويخاصم عندهما.

(بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ۹ / ۳۲۸ كتاب السرقة ط:رشيدية)

(۳)-ولماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم (المتوفى: ۹۷۰هـ)

حتى لو أقر السارق أنه سرق مال فلان الغائب لم يقطع ما لم يحضر المسروق منه ويخاصم عندهما

(البحر الرائق:۵/ ۶۸ [فصل في كيفية القطع في السرقة وإثباته])

(۴)-ولماقال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي (المتوفى: ۷۴۳ هـ)

(قوله ولا فرق بين الشهادة والإقرار) قال الأتقاني ثم لا فرق في ظاهر الرواية عن أصحابنا بين أن تثبت السرقة بالبينة او بالإقرار بأن أقر أنه سرق نصابا من فلان وهو غائب فلا يقطع ما لم يحضر المسروق منه

(تبيين الحقائق: ٤ / ٥٢ كتاب السرقةط:رشيدية)

(٥)لماقال العلامة عبد الغني بن طالب بن حمادة الميداني (المتوفى: ١٢٩٨هـ)

(ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة) ؛ لأن الخصومة شرط لظهورها، ولا فرق بين الشهادة والإقرار؛ لأن الجناية على مال الغير لا تظهر إلا بالخصومة.

(اللباب في شرح الكتاب :٣/ ٢٠٩ كتاب السرقة ط: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان)

(٦)–ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

فقال (فلو أقر أنه سرق مال الغائب توقف القطع على حضوره ومخاصمته.

(الدر المختار على هامش رد المحتار : ٣ / ٢٢٨ كتاب السرقة ط:رشيدية)

(٧)–ولمافى الفتاوى الهندية:٢/ ١٨٣ [الفصل الثالث في كيفية القطع وإثباته] ط:رشيدية

ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة، وقال أبو يوسف – رحمه الله تعالى – أقطعه، والصحيح ظاهر الرواية، كذا في زاد الفقهاء. ولا فرق بين الشهادة، والإقرار عندنا.

فصل في قطاع الطريق:

(بسم الله الرّحمن الرّحيم)

که قطاع الطريق تنها مسافر زخمي کړ؟

﴿الاستفتاء:﴾ جناب مفتي صاحب !

که قطاع الطريق تنها مسافر زخمي کړ اما مال يو نسي بيا څه ورسره کيږي؟ بينوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا و مصليا وبعد: په مذکوره صورت کې حد نه وربانديږي لا زميږي البته اختيار مسافر او اولياء دمسافر ته دی که قصاص اخلي او که عفوه کوي(په هغه ځای کې دقصاص شرائط موجود سي) اويا ديت اخلي (په هغه ځای کې چې ددیت شرائط موجود سي)

(۱)الهداية في شرح بداية المبتدي... كتاب السرقة باب قطع الطريق: (۲/ ۵۳۵) ط:امير حمزه

وإن لم يقتل القاطع ولم يأخذ مالا وقد جرح اقتص منه فيما فيه القصاص وأخذ الأرش منه فيما فيه الأرش وذلك إلى الاولياء " لأنه لا حد في هذه الجناية فظهر حق العبد وهو ما ذكرناه فيستوفيه الولي.

(۲) البحر الرائق شرح كنز الدقائق : كتاب السرقة باب قطع الطريق (۵/ ۱۱۵) ط:دارالعلوم هرات

بيان المسائل التي لا حد فيها وهي ست مسائل: الاولى: لو جرح ولم يقتل ولم يأخذ مالا فلأنه لا حد في هذه الجناية فيظهر حق العبد فيقتص منه مما فيه القصاص وأخذ الأرش منه مما فيه الأرش.

(۳) رد المحتار) (۶/ ۱۸۳)

(وإن جرح فقط) أي لم يقتل ولم يأخذ نصابا.

قوله وإن جرح فقط) جواب الشرط قوله الآتي فلا حد كما سينبه عليه الشارح، وهذا شروع في ست مسائل لا حد فيها وحيث سقط الحد يؤاخذ بحقوق العباد من قصاص او مال كما يأتي.

(۴) ولما فی عمدة الرعاية بتحشيه شرح الوقاية ، كتاب السرقة (۲/ ۳۳۷) ط:علوم اسلاميه

فلا حد:اما فی صورة الجرح فقط ـــ ای من دون قتل واخذ نصاب، سواء لم يأخذ شيئا اوأخذ مادون النصاب:فلأن المذكور فی الأية فی جنايات قطع الطريق هوالأجزية الاربع المقابلة با الجنايات الاربع،ولم يذكر فيها، ولا فی الحديث جزاء حالة خامسة .

که قطاع الطریق په دارالبغي کې لار نیولې وي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ـــــــ

که قطاع الطریق په دار بغي کې لار نیولې وي بیا یې د دارالعدل آمېر ګیر کړي حدود باندي جاري کولای شوای او که نه؟بینوا تؤجروا

المستفتي:فضل الرحمن تاريخ:۸/ ۱/ ۱۴۴۱هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : که قطاع الطریق په دار بغي کې لار نیولې وي بیا یې د دارالعدل امېرونېسي حدود نه سي ور باندي جاري کولای .

(۱)لماقال العلامة محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: ۱۸۹ هـ)

قلت: أرأيت القوم يقطعون الطريق في دار الحرب على ناس من المسلمين او من أهل العهد، فأخذوا فأتي بهم الإمام في دار الإسلام، هل يمضى عليهم الحكم؟ قال: لا، لأنهم فعلوا ذلك في دار الشرك، وأحكامهم لا تجري عليهم هناك.

(كتاب الأصل:۷/ ۲۹۲ [باب قطع الطريق] ط:الاحرار)

(۲)لماقال العلامة علاء الدين أبو بكر الكاساني (المتوفى: ۵۸۷هـ)

واما الذي يرجع إلى المقطوع فيه، وهو المكان فنوعان: أحدهما: أن يكون قطع الطريق في دار الإسلام، فإن كان في دار الحرب لا يجب الحد؛ لأن المتولي لإقامة الحد هو الإمام، وليس له ولاية في دار الحرب فلا يقدر على الإقامة فالسبب حين وجوده لم ينعقد سببا للوجوب؛ لعدم الولاية فلا يستوفيه في دار الإسلام؛ ولهذا لا يستوفي سائر الحدود في دار الإسلام إذا وجد أسبابها في دار الحرب كذا هذا.

(بدائع الصنائع: ٩/ ٣٥٩)

(٣)لماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

وفي كافي الحاكم: وإن قطعوا الطريق في دار الحرب على تجار مستأمنين او في دار الإسلام في موضع غلب عسكر الخوارج ثم أتى بهم الامام لم يمض الحدود عليهم ...[تنبيه] قد علم من شروط قطع الطريق كونه ممن له قوة ومنعة، وكونه في دار العدل، ولو في المصر ولو نهارا إن كان بسلاح.

(رد المحتار على الدر المختار: ٦/ ١٧٩-١٨٠ [باب قطع الطريق] ط:رشيدية)

(٤)ولمافى الفتاوى الهندية: ٢/ ١٨٦

(والثالثة) أن يكون ذلك في دار الإسلام

(٥)ولمافي (الفقهُ الإسلامي وأدلَّتُهُ: ٧/ ٥٤٦٩٥)

دغه نورو خلګوته د دغو قطاع الطريق قتل جائز دی او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که قطاع الطريق له مسافرو څخه اموال واخلي او مسافرین په نور خلګو چیغه وکړي او کومک ورڅخه وغواړي نو دغه نورو خلګوته د دغو قطاع الطريق قتل جائز دی او که نه؟

بينوا تؤجروا

المستفتي:فضل الرحمن تاريخ:۸/ ۱/ ۱۴۴۱هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : كه قطاع الطريق له مسافرو څخه اموال واخلي اومسافرين په نور خلګو چېغه وكړي او كومک ورڅخه وغواړي نودغه نورو خلګوته د دغو قطاع الطريق قتل جائز دي.

(۱)لماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

(قوله وقطاع الطريق) أي إذا كان مسافرا ورأى قاطع طريق له قتله وإن لم يقطع عليه بل على غيره، لما فيه من تخليص الناس من شره وأذاه كما يفيده ما بعده

(رد المحتار:۶/ ۱۰۳ باب التعزير ط:رشيدية ۱۲)

(۲)ولماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم (المتوفى: ۹۷۰هـ)

وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بأدنى شيء له قيمة وجميع الكبائر والأعونة والظلمة والسعاة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم. اهـ.

(البحر الرائق شرح كنز الدقائق:۵/ ۴۵باب التعزير)

(۳)ولماقال العلامة سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم (ت ۱۰۰۵هـ)

الأصل أن كل شخص رأى مسلما يزني أن يحل له قتله وإنما يمتنع خوفا من أن لا يصدق في أنه زنى، وعلى هذا القياس المكابرة وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والأعونة والسعادة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم

(النهر الفائق شرح كنز الدقائق:۳/ ۱۶۶باب التعزير)

(۴)-ولمافی الفتاوی الهندية: ۲/ ۱۶۷ باب التعزير ط:رشيدية

المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والأعوان والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم. كذا في النهر الفائق. وهكذا في التمرتاشي والمجتبى.

(۵)ولمافی الموسوعة الفقهية الكويتية: ۳۸/ ۳۵۸

وفي الدر المختار: المكابر بالظلم وقاطع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم. والقتل هنا على سبيل التعزير

که د قطاع الطريق څخه صرف يوه نفر قتل وکړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ــــــــ

که د قطاع الطريق څخه صرف يوه نفر قتل وکړي ايا له دغه نورو سره به کوم چلند کېږي؟بينوا تؤجروا

المستفتي:فضل الرحمن تاريخ:۲۸/ ۱۲/ ۱۴۴۱هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد: که د قطاع الطريق څخه صرف يوه نفر قتل وکړي د دغه نورو سره به هم هغه چلند کېږي کوم چې د دغه قاتل سره کېږي.

(۱)لماقال العلامة محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: ۱۸۹ هـ)

قلت: أرأيت من باشر منهم فتولى القتل وولي غيره أخذ المال، او كانت طائفة وقوفاً ردءً لهم، أيكون الحكم عليهم سواء؟ قال: نعم.

(كتاب الأصل: ٧/ ٢٨٦)

(٢)ولماقال العلامة علاء الدين، أبو بكر الكاساني (المتوفى: ٥٨٧هـ)

وسـواء كان بمباشرة الكل، او التسبيب من البعض بالإعانة، والأخذ؛ لأن القطع يحصل بالكل كما في السرقة؛ ولأن هذا من عادة القطاع أعني: المباشرة من البعض، والإعانة من البعض بالتسمير للدفع، فلو لم يلحق التسـبب بالمباشـرة في سـبب وجوب الحد؛ لأدى ذلك إلى انفتاح باب قطع الطريق، وانسداد حكمه، وأنه قبيح؛ ولهذا ألحق التسبب بالمباشرة في السرقة كذا ههنا.

(بدائع الصنائع: ٩/ ٣٥٦ (كتاب قطاع الطريق) ط:رشيدية)

(٣)لماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(وتجري الاحكام) المذكورة (على الكل بمباشرة بعضهم) الاخذ والقتل والاخافة

(قوله وتجري الأحكام المذكورة) من حبس وتعزير او قطع فقط او قتل فقط او تخيير ط:(قوله بمباشرة بعضهم) ؛ لأنه جزاء المحاربة وهي تتحقق بأن يكون البعض ردءا للبعض.

(رد المحتار على الدر المختار: ٦/ ١٨٣ [باب قطع الطريق]ط:رشيدية)

(٤)ولماقال علامة عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ١٠٧٨هـ)

(ولو باشـر الفعل بعضـهم حدوا كلهم) بمباشـرة البعض؛ لأنه جزاء المحاربة، وهي تتحقق بأن يكون البعض ناصرا للبعض حتى إذا زلت أقدامهم انضموا إليهم وإنما الشرط القتل من واحد منهم، وقد تحقق وعند الشافعي حد المباشر فقط.

(مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: ٢/ ٤٠٤ (كتاب قطاع الطريق)

(۵)ولماقال علامة أ. د. وَهبَة بن مصطفى الزجيلي (المتوفى:۱۴۳۶هق)

وسواء أكان بمباشرة الكل، أم التسبب من البعض بالإعانة والأخذ؛ لأن القطع يحصل بكل ماذكر كما في السرقة، ولأن هذا من عادة قطاع الطرق.

(الفِقْهُ الإسلامي وأدلَّتُهُ (كتاب قطاع الطريق):۷/ ۵۴۶۴).

كتاب الجهاد :

(بسم الله الرّحمن الرّحيم)

د والدينو پرته نورو كسانو چاته د جهاد لپاره دتللو اجازه نه وركول؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

كه يوكس ته د ده ميرمن وايې :چې كه ته جهاد ته ولاړې زه ځان وژنم اياوس ددغه كس لپاره دا جواز لري چې جهادته ولاړ سي او كه نه ؟ بينوا تؤجروا !

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلّياً وبعد : كه چېري د والدينو پرته نورو كسانو لكه زوجه ، اولاد ، چاته د جهاد لپاره دتللو اجازه نه وركول ، اوجهاد فرض عين نه وي او د مېرمن او اولاد دضائع كېدلو وېره هم نه وي نو بيا ددوى له اجازې پرته په تللو كې كوم مشكل او حرج نسته .

وفي (رد المحتار) (۳/ ۲۲۰).

واما غير هؤلاء كالزوجة والاولاد والأخوات والأعمام فإنه يخرج بلا إذنهم إلا إذا كانت نفقتهم واجبة عليه وخاف عليهم الضيعة اهـ ملخصا من شرح السير الكبير.

وفي النهر الفائق(۳/ ۲۰۱)

وما سوى الأصول فإن خشي عليهم الضياع لم يخرج بغير إذنهم وإلا خرج وكذا امرأته كذا في (الذخيرة).

وفي البحر الرائق(٥/ ٥٢) كتاب السير.

كذا في الذخيرة وفيها أن من سوى الأصول إذا كرهوا اخرجوه للجهاد، فإن كان يخاف عليهم الضياع، فإنه لا يخرج بغير إذنهم وألا يخرج وكذا امرأته اهـ.

په اوسني وخت کې پر ټولو مسلمانانو جهاد فرض عين دی کنه ؟

الاستفتاء: ښاغلې مفتي صاحب!

پوښتنه مې داسې ده: چې په اوسني وخت کې پر ټولو مسلمانانو جهاد فرض عين دی کنه ؟!

که فرض عين وي بيا اميرالمؤمنين "دامت بركاتهم العاليه " امر کړي چې افغانان دي بل کوم هيواد ته د جهاد لپاره نه ځې ځکه ؛ چې موږ د کفارو سره صلحه، او تعهد کړی دی .

نو اوس د شريعت په رڼا کې اطاعت واجب دی او کنه ؟!

(لاطاعت للمخلوق فى معصيت الخالق) دا حديث لاندې خو به بيا نه راځو ؟

هيله ده چې جواب يې راکئ ! .

البته که ديو معتبر کتاب حواله ورکئ ډېر به ښه وي! ...

الجواب بعون الملک الوهاب:

محترم مستفتي صاحب! د استفتاء د جواب نه مخکې په يو څو خبرو پوهېدل ضروري دي .

اول : جهاد کله فرض عين کېږي؟

دوهم: رباط څه ته وايې، ايا رباط جهاد دی کنه؟

دريم: موادعه، او معاهده د کفارو سره په کومو شرائطو سره جائز ده؟

څلورم: که معاهده وسي، نو د امير د معاهدې خلاف قتال کول جائز دی که حرام؟!

که د حرام وي نو که څوک په دغه بې اطاعتۍ کې مړ سي، شهيد بلل کېږي کنه؟!

پورته پوښتنو ته اول مختصرا جواب لیکو، وروسته ترتیب د حوالې پېشه وو بتوفيق الله.

۱) جهاد هغه وقت فرض عين ګرځي پر هر مسلمان، نر، ښځې، زوړ، ځوان، آزاد، او مريى، مديون، او غير مديون. چې کفار د مسلمانو پر يو ښار/ملک باندي ناګهاني، بېله اذن حمله وکړي، او مسلمانان تر وحشت لاندې راولي، نو اول د هغه ځای پر مسلمانو فرض دی، که هغو کفايت نه کاوه يا يې سستي کول، نو هغوی ته نژدې مسلمانانو باندي فرض دی، او داسې رائحه تردې چې د مشرق، او مغرب پر مسلمانانو فرض سي.

۲) د اسلامي مرز، او مسلمانانو هستوګنځای ساتنې ته په شريعت کې رباط وايي، (په رباط کې د مجاهدينو هغه صف چې د اسلامي مرز ساتونکو شا ته ولاړ وي، په هغه صورت کې چې د مخته صف مجاهدين کفايت نکوي هم داخل دي) او رباط يو د بهترينو اعمالو څخه دی، او د جهاد له جملې څخه محسوب دی.

۳) موادعة، د کفارو سره د جنګ پرېښودو ته وايي، که مده معينه وي، يا نه وي، چې ضرورت وي: لکه د مسلمانو ضعف، او د قتال لپاره د لاښه تياری.

۴) د موادعې، او معاهدې وروسته د مجاهد لپاره جنګ د هغه کفارو سره چې معاهده ورسره سوې ده حرام، او ناجائز دی.

۵) که څوک د امير په معصية کې د کفارو سره جنګ وکړي، او شهيد سي، نو دا مقتول شهيد بلل کېږي.

ځکه؛ دامير دامر (چې په شرعي امورو کې وي) خلاف فرضي ګناه ده، او ګناه د شهادت سره منافي نده.

د جواب خلاصه :

اوس د نړۍ پر ټولو مسلمانانو جهاد فرض عين دی ځکه ؛ د نړۍ په ګوټ ګوټ کې پر مسلمه امت د کافرانو ظلم او وحشت روان دی، چې ځيني مسلمانان يې دفاع نسې کولای د خپل کمزورۍ له امله ، ځيني بيا د سستۍ، او غلامۍ له امله خاموش ناست دي.

په افغانستان کې اوسنی حالت، درباط حال دی، او ټول مجاهدين مرابطين بلل کيږي، ځکه يو صف د بل لپاره ممد او کومک دی، يوائې د مرزونو مجاهدين کافی ندي.

دا خبره پر هيڅ مؤمن باندي پټه نده چې د اسلامی امارت امير چې کومه معاهده کړې ده ، شروط يې موجود دي، نو ځکه د دې مراعات کول د هرمسلمان وجيبه ده.

امير المؤمنين چې مجاهدينو د تګ امر نه ورکوي، دا د شريعت خلاف نده، ځکه چې د معاهدې د ثبات په خاطر د مجاهدينو منع کول د شريعت فيصله ده.

د افغانستان د مجاهدينو لپاره ځکه بل هيواد ته تګ ندی جائز چې امير المؤمنين معاهده کړې ده ، او د معاهدې خلاف فرضي حرامه ده .

او بل دلته د رباط په حال کې دي، چې د تګ په صورت کې د اسلامې نظام د بېنه تللو انديښنه ده.

خو د دې ټولو سره سره که څوک د امير بې اجازې ولاړسي خارج ته او هلته د کفارو سره په جنګ کې شهيد سي، مرګ يې شهادت دی.ليکن ګناهګار دی.

(۱) وفرض عين إن هجم العدو فتخرج المرأة، والعبد بلا إذن زوجها وسيده) ؛ لأن المقصود عند ذلك لا يحصل إلا بالإقامة الكل فيفترض على الكل فرض عين ......

والهجوم الإتيان بغتة، والدخول من غير استئذان كذا في المغرب، والمراد هجومه على بلدة معينة من بلاد المسلمين فيجب على جميع أهل تلك البلدة وكذا من يقرب منهم إن لم يكن بأهلها كفاية وكذا من يقرب ممن يقرب إن لم يكن ممن يقرب كفاية أو تكاسلوا وعصوا وهكذا إلى أن يجب على جميع أهل الإسلام شرقا وغربا كتجهيز الميت، والصلاة عليه يجب أولا على أهل محلته، فإن لم يفعلوا عجزا وجب على من ببلدتهم على ما ذكرنا هكذا ذكروا وكان معناه إذا دام الحرب بقدر ما يصل الأبعدون وبلغهم الخبر وإلا فهو تكليف ما لا يطاق بخلاف إنقاذ الأسير وجوبه على كل متجه من أهل المشرق، والمغرب ممن علم ويجب أن لا يأثم من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه كذا في فتح القدير ...

*البحر الرائق:٥/٧٥).

قوله إن هجم العدو) أي دخل بلدة بغتة، وهذه الحالة تسمى النفير العام قال في الاختيار: والنفير العام أن يحتاج إلى جميع المسلمين (قوله فيخرج الكل) أي كل من ذكر من المرأة والعبد والمديون وغيرهم قال السرخسي، وكذلك الغلمان الذين لم يبلغوا إذا أطاقوا القتال فلا بأس بأن يخرجوا ويقاتلوا في النفير العام وإن كره ذلك الآباء والأمهات

*رد المحتار:٤/ ١٢٧).

(٢) ومن توابعه: الرباط وهو الإقامة في مكان ليس وراءه إسلام هو المختار .

*الدر المختار:١/ ٣٢٩).

قلت: لكن لو كان الثغر المقابل للعدو لا تحصل به كفاية الدفع إلا بثغر وراءه فهما رباط كما لا يخفى.

*ردالمحتار على هامش الدر:٤/ ١٢١).

(٣) (ويجوز الصلح) على ترك الجهاد (معهم بمال) منهم أو منا (لو خيرا) - لقوله تعالى {وإن جنحوا للسلم فاجنح لها}

*الدر المختار:١/ ٣٣١).

قوله: ونصالحهم ولو بمال لو خيرا) لقوله تعالى {وإن جنحوا للسلم فاجنح لها} [الأنفال: ٦١]

ووادع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أهل مكة عام الحديبية على أن يضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين ولأن الموادعة جهاد معنى إذا كان خيرا للمسلمين؛ لأن المقصود وهو دفع الشر حاصل به، فإذا وقع الصلح أمنوا على أنفسهم وأموالهم وذراريهم وأمن من أمنوه وصار في حكمهم كما في الولوالجية أراد بالصلح العهد على ترك الجهاد مدة معينة أي مدة كانت ولا يقتصر الحكم على المدة المذكورة في المروي لتعدي المعنى إلى ما زاد عليها

*البحر الرائق:٥/ ٨٥).

وشرطها الضرورة، وهي ضرورة استعداد القتال، بأن كان بالمسلمين ضعف، وبالكفرة قوة المجاوزة إلى قوم آخرين، فلا تجوز عند عدم الضرورة؛ لأن الموادعة ترك القتال المفروض، فلا يجوز إلا في حال يقع وسيلة إلى القتال؛ لأنها حينئذ تكون قتالا معنى قال الله - تبارك وتعالى - {فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم} [محمد: ٣٥]

.وعند تحقق الضرورة لا بأس به؛ لقول الله - تبارك وتعالى - {وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله}

*بدائع الصنائع:۷/ ۱۰۸).

(۴) وأما) حكم الموادعة فهو حكم الأمان المعروف وهو أن يأمن الموادعون على أنفسهم وأموالهم، ونسائهم وذراريهم؛ لأنها عقد أمان أيضا .

وأما حكم الأمان، فهو ثبوت الأمن للكفرة؛ لأن لفظ الأمان يدل عليه، وهو قوله: أمنت فثبت الأمن لهم عن القتل والسبي والاستغنام، فيحرم على المسلمين قتل رجالهم، وسبي نسائهم وذراريهم، واستغنام أموالهم .

*بدائع الصنائع:۷/ ۱۲۷).

(۵) مطلب المعصية هل تنافي الشهادة؟

ذكر الأجهوري قال في العارضة: من غرق في قطع الطريق فهو شهيد وعليه إثم معصيته وكل من مات بسبب معصية فليس بشهيد، وإن مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله أجر شهادته وعليه إثم معصيته، وكذلك لو قاتل على فرس مغصوب، أو كان قوم في معصية فوقع عليهم البيت فلهم الشهادة، وعليهم إثم المعصية انتهى.

*رد المحتار:۲/ ۲۵۳).

د اسلامي نظام ساتنه څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د اسلامي نظام ساتنه څه حکم لري يعنې: لکه اوس چې په افغانستان کې يو سوچه اسلامي نظام راغلی دی اوس د دغه اسلامي نظام ساتنه او حفاظت کول که په هر قسم وي

د افغانستان د خلګو لپاره څه حکم لري ، او د نورو عامو خلګو لپاره څه حکم لري ؟ بينوا تؤجروا !

تنبيه: که د دغه موضوع په هکله و هرملګري ته معلومات وي مهرباني وکړئ زموږ سره يې شريک کړي.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلّياً وبعد : په هر مسلمان دا لازمه او واجب ده چې د دې لپاره کوشش او کار وکړي چې په خپل ملک او علاقه کې اسلامې نظام جاري او نافذ کړي ، او دغه په خپل ملک کې اسلامې نظام جاري کول دجهاد اصلي مقصود او هدف دی نو هر هغه شی چې ودغه مقصود ته ضرر رسوي دهغه دفعه او مخنوی کول هم لازمې او واجب دی نو اسلامې نظام نه ساتنه هم ودغه مقصود ته ضرر رسوي نو د اسلامې نظام ساتنه واجب سوه ځکه د دغه اسلامې نظام د ساتنې څخه چې کوم شی مقصود او هدف دی هغه واجب دی.

وفي أصول الفقه على منهج أهل الحديث (ص: ١٠٦)

القاعدة الرابعة : ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

ما ورد فيه الدليل بإيجابه ، وكان ذلك الواجب لا يؤدَّى إلا بعمل من الأعمال حتى يمكن فعله ، فإن ذلك العمل المؤدي إلى الواجب يعتبر واجبا ولو لم يرد فيه دليل على وجوبه ، ومن الأدلة على هذه القاعدة حديث أبي سعيد الخدري قال : لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح مرَّ الظهران فآذننا بلقاء العدو ، فأمرنا بالفطر فأفطرنا أجمعون . أخرجه الترمذي (١٦٨٤) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

فالفطر للصائم المسافر مباح ، ولكن لما كان الجهاد (وهو واجب) لا يتم إلا بالفطر حتى يتقووا على الجهاد أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإفطار ، فصار الفطر واجباً ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢٠٧) على هذه القاعدة : اللغة العربية من الدين ومعرفتها فرض واجب ، فإن فهم الكتاب والسنة فرض ، ولا يفهم الدين إلا بفهم اللغة العربية وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ثم منها ما هو واجب على الأعيان ومنها ما هو واجب على الكفاية . انتهى .

وفي أنوار البروق في أنواع الفروق (٣/ ٥٥)

قلت : والصحيح أن هذه القاعدة أغلبية كقاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وكذا كون الوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل وإلى أقبح المقاصد أقبح الوسائل وإلى ما يتوسط متوسطة كما لا يخفى فافهم .

وفي الأصول والقواعد والضوابط (ص: ٢)

٢٩- ... ما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب. وما لا يتم المسنون إلا به؛ فهو مسنون. وما يتوقف عليه الحرام؛ فهو حرام. ووسائل المكروه: مكروهة.

وفي القول الصحيح والرأي الراجح المليح (ص: ١٠٤)

٩٤١) والراجح أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما أن ما لا يتم المندوب إلا به فهو مندوب .

وفي تربية ملكة الاجتهاد من خلال بداية المجتهد لابن رشد (٢/ ٤٢٨)

٤-قاعدة:كل ما يصلح -مما لا يتنافى مع الشرع-من الوسائل والمقاصد الصغرى او التابعة لتحقيق مقصود شرعي فهو مقصود.فكما يقال في الأصول:ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب،جاز لنا في المصالح أن نقول:ما لا تتم المصلحة الشرعية إلا به فهو مصلحة.

فهمت هذه القاعدة من قوله:(وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب والسنة والإجماع فليس خارجا من هذه الأصول.

وفي تلقيح الأفهام العليه بشرح القواعد الفقهية (٣/ ١٥)

القاعدة الاولى : (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) : أي أن جميع الأشياء التي يتوقف عليه تحقق الواجب وصحته فهي واجبة إن كانت داخلة قدرة الإنسان وكان مأمورًا بتحصيلها ، وأزيد الأمر وضوحًا.

وفي تيسير أصول الفقه للمبتدئين (٢/ ١٤)

مسئله ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

هذه مسئله اخرى تتعلق بالأمر، وتدخل تحت قاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد، وهي مسئله: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهي مسئله مهمة جداً، وهناك فرق بين ما لا يتم الوجوب إلا به فهو ليس بواجب، وبين ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، أي: شيء واجب عليك لا يمكن أن تصل إليه إلا بأمر اخر، فالأمر الاخر الذي سيوصلك إلى الواجب أيضاً واجب، مثال ذلك: رجل يجب عليه في الصلاة ستر العورة ومعه مال وليس عنده ثياب، فيجب عليه شراء الثوب، فالأصل في شراء الثوب أنه ليس بواجب، لكن يجب هنا لغيره؛ ليستر عورته من أجل الصلاة.

د حربي كافر او دهري كافر څه فرق دى؟

الاستفتاء: محترم مفتي صاحب!

د حربي كافر او دهري كافر فرق سته او كه نه؟ كه سته نو بيا يې څه فرق دى؟ بينوا تؤجروا!

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد: حربي وهغه كافر ته وايې: چې د مسلمانانو سره يې هيڅ تړون او عهد نه وي كړى، او دهري كافر بيا وهغه ته وايې: د الله (جل جلاله) وجود نه مني او حشر او نشر او قيامت نه مني. دوى وايې: ټول كارونه زمانه (دهر) كوي.

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية (٧/ ١٠٤) أهل الحرب

التعريف:

١ - أهل الحرب أو الحربيون: هم غير المسلمين الذين لم يدخلوا في عقد الذمة، ولا يتمتعون بأمان المسلمين ولا عهدهم .

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية (٦/ ١٧٨).

د - الدهرية:

٥ - الدهري: من يقول بقدم الدهر، ولا يؤمن بالبعث، وينكر حشر الأجساد ويقول: {إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر} مع إنكار إسناد الحوادث إلى الصانع المختار سبحانه وتعالى .

د امارت او جمهوريت جنګ دى كوم يو شهيد دى ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زيد ديو اسلامي حكومت كاركونكى دى او د دغه نظام او حكومت او خاوري څخه ساتنه او دفاع كوي ، او عمر بيا ديو اسلامې جمهوري نظام كاركونكى دى او د دغه نظام او حكومت او خاوري څخه ساتنه او دفاع كوي ، اوس د دوى په مابين كې جګړه راغله يو يا دواړه پكې مړه سو ه.

اوس پوښتنه دا ده: چې په دې دواړو کې کوم يو ته شرعي شهيد ويل کېږي او کوم يو ته شهيد نه ويل کېږي، او که شهيد ورته ويل کېږي او يا نه ويل کېږي دلائل يې څه دي؟ بينوا تؤجروا!

تنبيه: داسلامي نظام څخه مراد هغه حکومت دی چې په پوره پېمانه سره اسلامي احکام په کښې نافذ دي او هم کوشش کوي چې نور يې هم نافذ کړي او هغه دغه قدرت لري يعنې: دالله تعالی احکام د الله تعالی پر بنده ګانو باندي نافذ کوي.

اود اسلامي جمهوري نظام څخه مراد هغه حکومت دی چې په پوره پېمانه سره اسلامي احکام په کښې نافذ نه دي او نه هم کوشش کوي چې نافذ يې کړي اما که قصدا او عزم وکړي کولای سي چې نافذ يې کړي او هم دغه قدرت لري.

المستفتي:داسلامي‌نظام‌يو کارکوونکې سنة:۲۶/شعبان/۱۴۴۳هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد: يوه خبره ياد ساتل په کار دي چې په دغه دواړو نظامونو کې يوه ته هم دا نه دي جائز چې يو پر بل تعرض او جنګ وکړي، او يا داسې کارونه وکړي چې د جنګ سبب جوړ سي، بلکه يو دبل خيال به ساتي لېکن که د دوی په مابېن کې جګړه راغله يو يا دواړه په کښې مړه سوه.

نو شهيد به هغه کس ته ويل کېدلای سي چې د دغه جنګ په جوړه ولو کې ملامت نه وي بلکه هغه بل طرف ملامت وي او دی معصوم الدم وي، او هغه بل طرف به په جنګ کولو کې ظالم بلل کېږي.

په دغه صورت کې به دی ځکه شهيد وي چې د خپل ځان، نفس او مال دفاع کوي او هر هغه نفر چې دخپل مال، نفس او ځان دفاع کوي او مړسي هغه شهيد بلل کېږي.

وفي مرقاة المفاتيح:(٦/ ٢٣٠٥) (٣٥٢٩)

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: («من قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد») . رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي.

قال العلامة الملاعلي القاري

قوله: (ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله) : أي: عند محافظة محارمه (فهو شهيد) : قال ابن الملك: وعامة العلماء على أن الرجل إذا قصد ماله او دمه او أهله فله دفع القاصد بالأحسن، فإن لم يمتنع إلا بالمقاتلة فقتله فلا شيء عليه (رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي) : وفي الجامع الصغير: رواه أحمد والثلاثة وابن حبان في صحيحه عنه ولفظه: («من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد») ورواه النسائي، والضياء عن سويد بن مقرن بلفظ جامع، وهو: («من قتل دون مظلمته فهو شهيد») .

وفي بدائع الصنائع:(١/ ٣٢٣)

إذا قتل الرجل في المعركة، او غيرها وهو يقاتل أهل الحرب، او قتل مدافعا عن نفسه، او ماله، او أهله، او واحد من المسلمين، او أهل الذمة فهو شهيد سواء قتل بسلاح، او غيره؛ لاستجماع شرائط الشهادة في حقه فالتحق بشهداء أحد.

وفي المحيط البرهاني:(٢/ ١٦١)

وكذلك من قتل مدافعاً عن نفسـه، او ماله، او أهله، فهو شهيد قال عليه السلام: «من قتل دون ماله فهو شهيد» ؛ ولأنه في معنى شهداء أُحد.

وفي(رد المحتار) (٣/ ١٨٨).

ودخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه او ماله او المسلمين او أهل الذمة فإنه شهيد .

وفي الفقه الإسلامي وأدلته:(٦/ ٤٨٣٩)

واما جواز الدفاع عن الغير: فأســاســه الحفاظ على الحرمات مطلقاً من نفس او مال، فلولا التعاون، لذهبت أموال الناس وأنفســهم؛ لأن قطاع الطرق مثلاً إذا انفردوا بأخذ مال إنســان لم يُعنه غيره، فإنهم يأخذون أموال الكل واحداً واحداً، وكذلك غيرهم. وقد قال النبي صـلّى الله عليه وسـلم «انصـر أخاك ظالماً او مظلوماً، قيل: كيف أنصره ظالماً؟ قال: تحجزه عن الظلم، فإن ذلك نصره» وقال أيضاً: «من أذل عنده مؤمن، فلم ينصره، وهو يقدر على أن ينصره، أذله الله على رؤوس الأشهاد يوم القيامة» وفي حديث «إن المؤمنين يتعاونون على الفُتّان».

وحكم الـدفـاع الشـرعي: هو الإباحة، فتكون أفعال الدفاع مباحة باتفاق الفقهاء، فلا مسـؤولية على المدافع من الناحيتين المدنية والجنائية، إلا إذا تجاوز حدود المشـروع، فيصبح عمله جريمة يسأل عنها مدنياً وجزائياً، وعليه القصاص. ولا يجوز للمدافع القتل إلا إذا ثبت ببينة أن الصائل لم يندفع إلا به، كأن يرى الشـهود أن الصـائل أقبل بسـلاح مشـهور على المدافع، فضربه هذا. ولا يقبل القول بمجرد ادعاء المدافع أنه قد هاجم منزله، فلم يمكنه دفعه إلا بالقتل، كما لا يقبل قول الشهود بأنهم راوا الصائل داخلاً الدار ولم يذكروا سلاحاً. فإن لم يحضر أحد من الناس يقبل عند المالكية قول المدافع بيمينه.

وفي الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة:(٢/ ٦٩٧)

ودليلهم على أن من قتل مظلوماً ملحق بشهيد المعركة: حديث: «من قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شـــهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شـــهيد»، ولأن هؤلاء مقتولون بغير حق، فأشـــبهوا قتلى الكفار، فلا يغسلون.

وفي العرف الشذي:(٣/ ١١٧)

في الدر المختار: من تعدى على محارم رجل يجوز له قتله وإن لم يجد البينة فيقتص في أحكام الدنيا، ولا حرج عليه في أحكام الاخرة.

وفي حاشية الطحطاوي على مراقي:(ص: ٦٢٦)

وقوله ظلما دخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه او ماله او المسلمين او أهل الذمة اهـ در منتقى

وفي فيض الباري:(٣/ ٦٢١)

يقول «من قتل دون ماله فهو شهيد». أي في حفاظه ماله، فدل على أن من جاهد دون ماله وعرضه، فهو شهيد أيضا، وكان يتوهم أن لا يكون شهيدا، لأنه قاتل دون العرض والمال، فاغتنمه، وفيه دليل على أن من مات في تخليص ملكه، كما في يومنا هذا، فهو شهيد، وأخطأ مولانا عبد الحق حيث أفتى في زمانه أن القتال لتخليص الملك، ليس بغزو، والمقتول فيه ليس بشهيد.

وفي الفتاوى الهندية (١/ ١٦٨)

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٩/ ١٧٤)أثر القتل ظلما في شهادة المقتول.

په مباح شيانو كښې د امام اطاعة كول لازم دي.

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

پر ځېني حلالو شيانو چې دامارت له لورې بنديز ولګول سي عملي کول يې لازم دي او که نه ؟ بينوا تؤجروا

المستفتي: ريدي ګل　　　　　　　　　　نېټه: ۱۰ /ربيع الثاني/۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً مصلياً ومسلماً وبعد : پر ځېني حلالو شيانو چې دامارت له لورې بنديز ولګول سي عملي کول يې لازم دي ، ځکه په مباح شيانو کښې دامام اطاعت کول لازم نه دي.

(۱)لماقال العلامة علاء الدين، أبو بكر الكاساني (المتوفى: ۵۸۷هـ)

لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض، فكيف فيما هو طاعة.

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ۷/ ۱۴۰) [فصل في بيان أحكام البغاة]

(۲)لماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

قال في المعراج لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة اهـ.

رد المحتار على الدر المختار: ۲/ ۱۷۲) [باب العيدين]

(۳)لمافي بحوث في قضايا فقهية معاصرة (ص: ۱٦۹)

ربما تعين من قبل الحكومات، فهل يجوز بيعها بأقل او أكثر من ذلك السعر المحدد؟ والجواب عندي أن البيع بخلاف هذا السعر الرسمي لا يعتبر ربا؛ لما قدمنا من أنها أجناس مختلفة، ولكن تجري عليه أحكام التسعير، فمن جوز التسعير في العروض، جاز عنده هذا التعسير أيضا، ولا ينبغي مخالفة هذا

السـعر، اما لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصـية واجب ، وإما لأن كل من يسـكن دولة فإنه يلتزم قولا او عملا بأنه يتبع قوانينها، وحينئذ يجب عليه اتباع أحكامها، مادامت تلك القوانين لا تجبر على معصبة دينية .

(۴)لمافي مجلة مجمع الفقه الإسلامي (۳/ ۷۹۰)

ربما تعين من قبل الحكومات، فهل يجوز بيعها بأقل او أكثر من ذلك السعر المحدد؟ والجواب عندي أن البيع بخلاف هذا السـعر الرسـمي لا يعتبر ربا؛ لما قدمنا من أنها أجناس مختلفة، ولكن تجري عليه أحكام التسـعير، فمن جوز التسـعير في العروض، جاز عنده هذا التعسـير أيضًـا، ولا ينبغي مخالفة هذا السـعر، اما لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصـية واجب ، وإما لأن كل من يسـكن دولة فإنه يلتزم قولاً او عملاً بأنه يتبع قوانينها، وحينئذ يجب عليه اتباع أحكامها، مادامت تلك القوانين لا تجبر على معصبة دينية .

دملكي خلګوله كورونوڅخه استفاده دخزې(سنګر)كول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په ځينو اوقاتو كښــې مجاهدين دجنګ په وخت كې دملكي خلګوله كورونوڅخه استفاده دخزې كوي ،ايا داسې كول جواز لري كه نه ؟په داسې حال كښې چې بل محفوظ ځاى نه لري؟بينوا تؤجروا

المستفتي:م:عبد الله صيب تاريخ: ۲۳/ محرم/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : دجنګ په وخت کې دملکي خلګوله کورونوڅخه استفاده دخزې کول د دې حکم دا دی: په داسې حال کښې چې مجاهدين بل محفوظ ځای نه لري،دوی لپاره داجواز لري چې دجنګ په وخت کې دملکي خلګوله کورونوڅخه اســتفاده دخزې وکړي، خو حتی الوسع به کوشش کوي چې دخلګو کورونه ور خراب نه کړي .

(۱)-لماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم بن نجيم (المتوفى: ۹۷۰هـ)

لا يجوز دخول بيت إنسان إلا بإذنه إلا في الغزو، كما في منية المفتي،

(الا شباهُ والنظَائِر: ۱/ ۲۷۸ كتاب الغصب ط:قديمي كتب خانه)

(۲)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ۱۰۸۸هـ)

لا يجوز دخول بيت إنسان إلا بإذنه إلا في الغزو

(۳)-ولماقال العلامة محمد أمين بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

(قوله لا يجوز دخول بيت إنســان إلا بإذنه) قيد بالبيت لما في التتارخانية أراد أن يمر بأرض إنســان او ينزل بهــا إن كــان لها حائط او حائل ليس له ذلك؛ لأنه دليل عدم الرضــا وإلا فلا بأس به، وفي الكبرى المعتبر في ذلك عادات الناس اهـ. (قوله إلا في الغزو) أي إذا كان ذلك البيت مشرفا على العدو فللغزاة دخوله ليقاتلوا العدو منه او نحو ذلك تأمل.

رد المحتــار على الــدر المختــار:۵/ ۴۰كتاب الغصب: (مطلب فيما يجوز فيه دخول دار غيره بلا إذن منه)ط:رشيدية

(۴)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:۸/ ۲۲۹-۲۵/ ۱۲۸

أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز دخول بيت الغير إلا بإذن؛... واستثنى الفقهاء حالة الغزو، فيجوز دخول البيت إذا كان ذلك البيت مشرفا على العدو، فللغزاة دخوله ليقاتلوا العدو فيه وكذا في حالة العلم،... وإذا كان الأصل عدم جواز دخول بيت الغير إلا بإذن، فإنه يستثنى من ذلك بعض الأحوال الخاصة التي يجوز فيها الدخول بغير إذن، ومن ذلك ما قال الحنفية: حالة الغزو، فإن كان البيت مشـرفا على العدو فللغزاة دخوله ليقاتلوا العدو منه دون حاجة إلى إذن صاحب البيت.

(٥)ولماقال العلامة علي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)

يختار أهون الشرين.

هـذه المادة مأخوذة من قاعدة (إن من ابتلي ببليتين يأخذ بأيتهما شـاء فإن اختلفتا يختار أهونهما؛ لأن مباشـرة الحرام لا تجوز إلا للضـرورة ولا ضرورة في ارتكاب الزيادة) وحيث إن هذه المادة عين المادة ٢٨، فلا حاجة لشرحها.

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ١/ ٤١) (المادة ٢٩)

(٦)لمافي الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٨/ ١٨١)

إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما:

١١ - هذه القاعدة وقاعدة " الضرر الأشد يزال بالأخف " وقاعدة " يختار أهون الشرين " متحدات، والمسمى واحد، وإن اختلف التعبير. وما يتفرع عليها يتفرع على أختيها.

(٧)ولمافي القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (١/ ٢٢٦) القاعدة: [٢٤]

چې کوم اعاشه او طاق ته راځي اضافه یې د چا حق ده؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترمو علماء کرامو !

زما پوښتنه دا ده چې کمه اعاشه چې امارت و مجاهدینو ته ورکوي دمیاشتی (۶) زره یا (۵) زره او س د اطاق مشرته دا حق سته چې د ملګرو بې اجازی مټریا مټرسایکل په واخلي بیا یې یه په خپله چلوي ملګروته یې په لاس نه ورکوي هیله لرم چې خپل معلومات راسره شریک کړئ چې دغه پیسې اوس د هر ملګري خپل حق دی که څنګه؟ بینوا تؤجروا !

مستفتي: **یو ملګری**

الافتتاء باسم ملهم الصواب ومنه التوفیق

حامدا ، ومصلیا ، محترم مستفتي صاحب: دا یو مسئله ده چې ډېر ملګري یې پوښتنه کوي، او کشران مجاهدین کله خفه هم وي او یاد عمل کول یعنې د ملګرو حق خوړل ناروا عمل دی که کوم مشران ملګري ورونه، په لګیاوي باید ځان ځېني وژغوري داده کشرانو مجاهدینو حق دی اود هغوی پر نامه راځي، حلال رزق ګټل دمسلمان لپاره پکار ده، اودحرام مال او داسې مال چې کوم شرعي جنبه نلري یعنې په شرعي طریقه نه وي باید مسلمان بیاخاص کار مجاهد ځان ځېني وساتي، ځکه د حرام مال خوړل منعه قرآن کریم او درسول الله (صلی الله علیه وسلم) په احادیثو کې په زیات شمېر سوی ده او هم زمونږ دفقهې له روي منع راغلي نوبناءپردې باید دیو مسلمان مجاهد بې له رضا دهغه حق ونه خوړل سي چې دا پر خپلو مشرانو د تهمت اود بې اطاعتی او بې اعتمادی سبب هم جوړیږي.

زمونږ د معلوماتو له موخي به څه معلومات درسره شریک کړو دا اعاشه اصلا خو دمجاهد عسکر دخوراک لپاره راځي چې ځېنو ولایتونو یاځایو کې داخله چهارو وزارت والا ددغه شک او شبهو دورکېدو لپاره ډېره ښه کار کړی وي. هغه دا چې دیو چاسره د

قمنداني قرار داد کړی وي چې په هفته کې دومره غوښه دومره وريجې به راوړي، دومره مېوه، او دومره هګۍ د سهار لپاره، يعنې يو قرار دادو رسره لاسليک کړی وي، بيا چې کوم داعاشې په نامه پيسې راځي ټوله هغه شرکت والا ته ورکوي، خو هغه نور مشکلات ختم وي لېکن کله ناکله دځينو شرکا والا څخه څه خيانت وکړل سي چې صحيح شی نه راوړي خو که تعقيب سي داهم ښه طريقه ده ، دوهم چې کوم نقدي روپۍ راځي دهر مجاهد پر سر او پر نامه نو اوطاق مشر بايد ټولې پيسې مصرف کړي او ملګرو ته ښه خوراک برابر کړي، چې ملګري هم قانع سي چې مشر مونازوی پيسې نه پاتېږي او داهم يو ضرورت دی، چې يو مشر به هم له ملګرو سره يو مصرف په ګډه کوي داسې هم نه کېږي چې هر يو ځان ته اشپزي کوي،اوکه چېري مشر پر ملګرو صحيح مصرف نه کوي، پيسې بچت کوي او بيا خپل ځان ته شخصي موټر يا موټر سايکل اخلي او يا يې تېل په وراچوي ، اويانور شخصي مصارف کوي، که ملګري هم په راضي نه وي نو دا کار ددغه مشر لپار روا نه دی او داخيانت دی، ځکه دا دملګرو پر سرو په حساب راځي اوبايد مصرف کړل سي اويا که دآمر المؤمنين يانائب يعنې لوړو مقاماتو له طرفه دا اصول وي اجازه وي چې پاته روپۍ دي ملګرو ته دي ورتقسيم کړل سي ځکه دا هر ملګری ثبت دی او دهغه دثبت پر سبب راځي غالب ګمان مې چې دبېرته اخېستلو طريقه به نه وي خو بيا هم که يې هدايت داوو چې اضافه ترمصرف دي بيت المال ته تسليم سي بيا بايد هغسې وکړل سي، خو داسې نه چې پر ملګرو کمول اوجېب ته اچول چې داکار ناروا اوخيانت دی، او اخرت کې دعذاب سبب جوړېږي اوکه مشر وايې زه موټر نلرم شخصي دي په خپل پيسو واخلي خپل خواهېشات دي په مشترکو روپو نه پوره کوي دهر مشر خپل تنخوا خپل مقرره معلومه ده، اوکه ځينې ځايونه ملګري دمشر حساب نکوي اوپه خوشحالي يې ورکوي بياکوم مشکل نلري خوهم به داسې نه وي چې دشرمه نه سي ورته ويلای،تقوي به داوي چې مطلق يې پرځان احسان پرې نږدي

او که دا وطاق ضرورت موټر ته وو هغه حکومت هم موټر ورکوي او دضرورت په اندازه هر موټر خپل اندازه تېل لري خو ځيني مجاهدين وايي موږ يې اعاشه ټوله وو خو دملګرو دوا کرايه وغيره په کوو خو که راضي وي ښه خبره ده لېکن چې ملګري راضي نه وي نو دي ورتقسيم کړي دوى پوه دوا يي پوه کرايه يې سره پرېږده.

وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ كالدعوى الزور ...... والخيانة او القمار واجرة المغني ومهر البغي وحلوان الكاهن وعسب التيس والعقود الفاسدة او الرشوة وغير ذلك من الوجوه الّتى لا يبيحه الشرع

التفسير المظهري، ۲۰۹/ ۱]

فلا يحل أكل مال الاخرين بالباطل، وهو الطريق غير المشـروع والمأخوذ من أعيان الأموال او منافع الأشياء ظلما من غير مقابل.

التفسير الوسيط للزحيلي، ۳۱۰/ ۱]

وقال ابن عباس رضـي الله عنهما لا يقبل الله صلاة امرىء في جوفه حرام وَقَالَ سهل التستري لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ أَرْبَعُ خِصَالٍ أَدَاءُ الْفَرَائِضِ بِالسُّنَّةِ وَأَكْلُ الْحَلَالِ بِالْوَرَعِ وَاجْتِنَابُ النَّهْيِ من الظاهر والباطن والصبر على ذلك إلى الموت.

إحياء علوم الدين، ۹۱/ ۲]

وَقَالَ - صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إلَّا بِطِيبَةِ نَفْسٍ مِنْهُ» وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فِسْقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ، وَحُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ نَفْسِهِ» وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي خُطْبَتِهِ: «أَلَا إنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَعْرَاضَـكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِي هَذَا فِي شَـهْرِي هَذَا فِي مَقَامِي هَذَا» (فَثَبَتَ) أَنَّ الْفِعْلَ عُدْوَانٌ مُحَرَّمٌ فِي الْمَالِ كَهُوَ فِي النَّفْسِ؛ وَلِهَذَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَأْثَمُ فِي الْآخِرَةِ كَمَا قَالَ

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ غَصَبَ شِبْرًا مِنْ أَرْضٍ طَوَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ» إلَّا إنَّ الْمَأْثَمَ عِنْدَ قَصْدِ الْفَاعِلِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ.

المبسوط للسرخسي، ٤٩/ ١١]

حرَّم الإسلام كل اوجه الكسب غير المشروع مثل ما ذكر، ونحوه من الرشوة والاختلاس وابتزاز أموال الغير بالباطل واستغلال الحاكم او الموظف لمنصبه ليقتنص أموال الناس ظلماً وعدواناً. والقصد من تحريم ذلك هو دفع الإنسان إلى العمل وإبعاده عن البطالة والكسل. وبهذا كله اوصد الإسلام الباب امام تضخم الثروات؛ لأن الطرق غير المشروعة تؤدي عادة إلى ربح عظيم: قال عليه الصلاة والسلام: «الدنيا خضرة حلوة. من اكتسب فيها مالاً من حِلّه، وأنفقه في حقه، أثابه الله عليه، واورده جنته، ومن اكتسب فيها مالاً من غير حِلّه، وأنفقه في غير حقه، أحله الله دار الهوان، ورب متخوض في مال الله ورسوله، له النار يوم القيا

الفقه الإسلامي وأدلته:ج٤ ص٢٩ ط:دارالفكربيروت

وَقَدْ رَجَّحَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ الْقَوْل بِأَنَّ الْغِشَّ كَبِيرَةٌ، وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَفْسُقُ فَاعِلُهُ وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ، وَقَدْ عَلَّل ابْنُ عَابِدِينَ هَذَا التَّرْجِيحَ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ الْغِشَّ مِنْ أَكْل أَمْوَال النَّاسِ بِالْبَاطِل.

الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٢٠/ ٣١]

جواز سته چې دغه توتان بلا اجازې پرې کړي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د حکومت یو کس دی چې فی الحال هم په کند هار کښې په حکومتي دنده مصروف دی سرای یې دلته په شا ولیکوټ کښې پاته دی په دغه سرای کښې یې څه توتان ولاړ دي چې دهغه و لرګیو ته دمجاهدینو د خزو لپاره أشد ضرورة دی د دغه مالک سره موئې

رابطه کړ ي ده خو هغه اجازه نه راکوي،اوس مجاهدينوته جواز ستـه چې دغه توتان بلا اجازې پرې کړي اوکه نه؟که وي نو بيا ضمان ستـه که نه؟ بينوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي رحيم الله صاحب　　　　تاريخ: ٥/ صفر/ ١۴۴٢هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصـلياً وبعد :د دغه مجاهدين دوه حالته دي (١)بغير د دغه لرګيو څخه هم د دښمن څخه ځان خلاص ولای اوپناکولای سي،په دغه صورت کښې ددغه مجاهدين لپاره نه جائزه چې دغه تو تان پرې کړي .(٢)بغير د دغه لرګيو څخه د دښـمن څخه ځان په هيڅ صورت نه سي خلاصه ولای اوپناکولای،په دغه صورت کښې مجاهدينو ته جائزه ده چې دغه توتان پرې کړي، اما که يې پرې کړه په هر صورت کښې ضمان يې ور باندي لازم دی.

(١)–لمااخرجه: الامام أحمد بن حنبل فى مسنده:٣٩/ ١٩ مع التحقيق: شعيب الأرنؤوط

قال: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، حدثنا سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الرحمن بن سعيد،عن أبي حميد الساعدي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه " وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم

وقال عبيد بن أبي قرة: حدثنا سليمان، حدثني سهيل، حدثني عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي حميد الساعدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه " وذلك لشدة ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال المسلم على المسلم.

(٢)–ولماقال العلامة عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)

قال (رحمه الله) (ولم تسب ذريتهم وحبس أموالهم حتى يتوبوا) لقول علي (رضي الله عنه) يوم الجمل لا يقتل أسير ولا يكشف ستر ولا يؤخذ مال...ولأنهم مسلمون فتكون أموالهم وأنفسهم معصومة بالعصمتين لكونهم في دار الإسلام.

(تبيين الحقائق:۴/ ۱۹۵ (باب البغاة) ط:رشيدية)

(۳)-ولماقال العلامة سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم (ت ۱۰۰۵هـ)

(وحبس أموالهم) عنهم لإضعافهم ودفع شرهم ولا يردها عليهم ولا يقسمها (حتى يتوبوا) فيردها عليهم.

(النهر الفائق شرح كنز الدقائق:۳/ ۳۶۶ (باب البغاة)

(۴)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ۱۰۸۸هـ)

(ولم تسب لهم ذرية، وتحبس أموالهم إلى ظهور توبتهم) فترد عليهم، وبيع الكراع اولى لأنه أنفع فتح ويقاس عليه العبيد نهر (ونقاتل بسلاحهم وحيلهم عند الحاجة، ولا ينتفع بغيرهما من أموالهم مطلقا) ولو عند الحاجة سراج.

(الدر المختار على هامش رد المحتار:۳/ ۳۴۱ (باب البغاة)

(۵)-ولمافى الفتاوى الهندية:۲/ ۲۸۴ [الباب العاشر في البغاة] ط:رشيدية

ولا تسبى نساؤهم وذراريهم، ولا يملك عليهم أموالهم

(۶)-ولمافي(الفقه الإسلامي وألته :۶/ ۴۴۴۱)

(۷)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:۸/ ۱۴۲

دجاسوس مرګ روادی که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دجاسوس مرګ روا دی که نه؟ که روا دی علت يې چې شی دی؟ بينوا تؤجروا!

المستفتي:بخت محمد تاريخ ۵ / ۴ / ۱۴۴۲ هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدًاومصليا وبعد :که چېري په يوګناه کې، سزاد شريعت له خواڅخه نه وه معلومه بياوګناه کوونکې ته تعزير ورکول کېږي،اوجاسوسي کول لپاره د مرګ د يوچا ، داهم يوه ګناه ده، نود جاسوس لپاره تعزيردی اودغه تعزيروجاسوس ته په قتل سره هم روادہ، لهذا دجاسوس قتل تعزيرا جائزاوروادی،د دې لپاره چې نورعبرت وکړي.

لماقال العلامة خيرالد ين بن احمد المتوفى ۱۰۸۱ هق:

سئل) فيماإ ذاثبت على رجل أنه أعزى ذ اسياسة ،على قتل رجل ظلما بشها دة عدول فما يلزمه شرعا (أجاب)قد تقررعندالعلماء أن التعزيرفى كل معصـية ليس فيها حد مقدر،والأعزاء على قتل النفس المعصومة ،معصية من معاصى الله تعالى يجب فيها التعزير، فيجب على المعزى المذكورويجوزالترقى فيه إلى القتل، قال فى البحرالرائق شـرح كنزالدقائق وقدذكروا يعني العلماءالتعزيربالقتل فى أشـياء وذكرمن جملتها جميع الكبائروالاعونة والسعاة، والظلمة بادني شيء له قيمة.

فكيف الساعى على قتل نفس معصومة ظلما قتله، يجوزقتله تعزيرا زجرا لغيره عن ارتكاب المعاصى والسعى فيها.والله تعالى أعلم.

الفتاوي الخيرية على هامش تنقيح الحامد يه، ۱ / ۱۴۷ ، ط:، سلطا نيه)

ولما قال العلامة عبد القادرعودة المتوفى ۱۹۵۴) .

التعزيرهوتأديب على ذنوب لم تشـرع فيها الحدود أى هوعقوبة على جرائم لم تضـع الشـريعة لأيها عقوبة مقدرة ... تبدأ بأتفه العقوبات كالنصيح والإنذار، وتنتهي بأشدالعقوبات كالحبس والجلد بل قد

تصـل للقتل، في الجرائم الخطيرة ويترك للقاضـي أن يختارمن بينها العقوبة الملائمة للجريمة ولحال المجرم وتفسـية وسـوابقه ... عقوبة القتل : الأصـل فى الشـريعة أن التعزيرللتأ ديب، وأنه يجوزمن التعزيرماأمنت عاقبته غالب اً فينبغي أن لاتكون عقوبة التعزيرمهلكة، ومن ثم فلا يجوزفى التعزيرقتل ولاقطع، لكن الكثيرين من الفقهاء أجازواستثناء هذه القاعدة العامة أن يعاقب بالقتل تعزيرا، إذااقتضت المصلحة العامة تقريرعقوبة القتل، اوكا ن فساد المجرم لايزول إلابقتله، كقتل الجاسوس والداعية إلي البدعة، ومعتاد الجرائم الخطيرة.

التشريع الجنائي الاسلامي،الفصل ۴ / ۱ / ۵۵۶،۵۵۷ ،ط ، حقانيه)

ولما قال العلامة ابن نجيم المصري المتوفى ۹۷۰ هق

وعلى هذاالقياس المكابرة بالظلم، وقطاع الطريق، وصاحب المكس وجميع الظلمة بأدنى شئ له قيمة وجميع الكبائروالأعونة، والظلمة والسعاة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم.

البحرالرائق، كتاب الحدود، ۵ / ۷۰ ،ط :رشيديه)

ولما قال العلامة محمدبن محمد الشهيربالبزازي المتوفى ۸۲۷ هق

أفتوابـأن قتـل الأعونـة والسـعـاة في زمـان الفترة جـائز، والقيد لكونهم في مثل هذالزمان أشـد ضررافيلحقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسا دا ٠

الفتاوي البزازيه على هامش هنديه ،كتاب الجنايات ،السادس في السعاية، ۶ / ۴۱۳ ،رشيديه)

ولما قال القاضي والمفتي عبدالباقي الصافي الافغاني

مادة ۴۸۱) به شخص اگر ثابت شد که او صاحب سیاست را برقتل شخصی بظلم اعزا کرده بشها دت عدول درین صورت برمعزی مذ کورتعزیرواجب است ،ودرتعزیرآن ترقي به قتل جائزاست، زیرا به نزد فقها ثابت است، که درهرمعصیتي که دران حد مقدرنبا شد دران تعزیراست، ودربحرالرائق گفته که علماء تعزیربالقتل رادرچند اشیاء ذکرکرده ،

ازجمله آن(جميع)مرتكبين كبا ئرواعونة ،وسعات وظلمه است،بأدنى چې زى ذى قيمت.

الفتاوي رهنماى وثائق وسجلات ، ص ۱۷۶)

د جهاد لپاره ږیره خریل څه حکم لري؟

«الاستفتاء:» محترم مفتي صاحب!

د جهاد لپاره ږیره خریل یاکمول جواز لري او که نه؟ بینوا تؤجروا!

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلیّاً وبعد :د جهاد لپاره ږیره خریل یاکمول که څه هم بعضو کتابونو یې عدم جواز لیکلی دی ، لیکن بعضو نور کتابونو بیا لیکلي دي چې که ډېر ضرورت و بیا جواز لري .

لمافي المتين في النكاح:۱۴۳).

مايجوز في الجهاد دون غيره

۳-قصر اللحية او حلقها للضرورة والحاجة.

وكذافي فتاوي محمودية: ۱۹/ ۴۱۶).

و كذافي أحسن الفتاوي:۶/ ۱۷-۱۸).

و كذا في دنوې مسائلوفتاوي:ص/ ۵۲۶).

د سود خور ډوډۍ خوړل د مجاهد لپاره څنګه ده؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د سود خور ډوډۍ خوړل د مجاهد لپاره جواز لري او که نه؟ بینوا تؤ جروا!

المستفتي :خالقداد صاحب تاریخ:۴ ۱/ جمادی الاولی / ۱۴۴۲هق

الجــواب باســم ملــهم الصــواب

حامداً ومصلیاً ومسلماً وبعد: د سود خور مال که ټول یا زیاته حصه د سود وي بیا د دغه مجاهد لپاره دا جواز نه لري چې د دغه سود خور ډوډۍ وخوري اما که لږ مال د سود وي یا د دغه ډوډۍ پیسې د ته د چاڅخه په میراث پاته سوې وي یا دغه پیسې د له یو چاڅخه په قرض (پور) اخیستې وي بیا جواز لري چې دغه مجاهد د دغه سود خور ډوډۍ وخوري خو بیا هم ښه خبره داده چې دغه ډوډۍ ونه خوري .

(۱)لمافي الأشباه والنظائر :(ص: ٩٦) تحت: القاعدة الثانية: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

الثـامنـة: إذا كان غالب مال المهدي حلالا، فلا بأس بقبول هديته، وأكل ماله ما لم يتبين أنه من حرام، وإن كان غالب ماله الحرام لا يقبلها، ولا يأكل إلا إذا قال: إنه حلال ورثه او استقرضه.

(۲)ولمـافي غمز عيون البصـائر :۱/ ۳۴۵) تحت: القاعدة الثانية: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

قوله: واما مسئله ما إذا اختلط الحلال بالحرام إلخ: في التمرتاشي في باب المسائل المتفرقة من كتاب الكراهة ما نصه: لرجل مال حلال اختلطه مال من الربا او الرشاة او الغلول او السحت او من مال الغصب او السرقة او الخيانة او من مال يتيم فصار ماله كله شبهة ليس لأحد أن يشاركه او يبايعه او يستقرض منه او

يقبل هديته او يأكل في بيته، وكذا إذا منع صـدقاته وزكاته وعشـره صـار ماله شبهة لما في أخذه من مال الفقير، وينبغي أن ترى الأشياء حلالا في أيدي الناس في ظاهر الحكم ما لم يتبين لك شيء مما وصفنا

(۳)ولمافي البناية شرح الهداية (۱۲/ ۲۰۹) [الاحتكار في أقوات الآدميين والبهائم]

واما الإهداء والضـيافة فينظر إن كان غالبا المهدي والضـيف لا يقبله ما لم يجز أن ذلك المال حلال، وإن كان غالب ماله حلالا فلا بأس بأن يقبل حتى يتبين عنده أنه حرام.

(۴)ولمافي المحيط البرهاني (۵/ ۳٦۷) الفصل السابع عشر في الهدايا والضيافات

وفي «عيون المسـائل» : رجل أهدى إلى إنسان او أضافه إن كان غالب ماله من حرام لا ينبغي أن يقبل ويأكل من طعامه ما لم يخبر أن ذلك المال حلال اسـتقرضـه او ورثه، وإن كان غالب ماله من حلال فلا بأس بأن يقبل ما لم يتبين له أن ذلك من الحرام؛ وهذا لأن أموال الناس لا تخلو عن قليل حرام وتخلو عن كثيره، فيعتبر الغالب ويبنى الحكم عليه.

(۵)ولمافي الفتاوى الهندية (۵/ ۳۴۳) [الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات]

آكل الربا وكاسب الحرام أهدى إليه او أضافه وغالب ماله حرام لا يقبل، ولا يأكل ما لم يخبره أن ذلك المال أصله حلال .

ډلګۍ مشرشهيد سو اوس يې پر ځای هغه ورور ټاکل کېږي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دلګۍ مشـرشـهيد سـو ،نوعادتا د ده په ځای دده له ورثوڅخه يوټاکل کېږي ،ايادغه شرعي امردی اوکه نه؟ بينواتؤجروا.

المستفتی :ناظم صاحب تاریخ:۲۷/ ۵/ ۱۴۴۱هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصلیا وبعد :د اسلام په مقدس دین کې د امېر المؤمنین د تعین طرېقه داده : چې اهل حل او عقد به جمع کېږي او په مشهوره به یو امېر ټاکي، او دهغه امېر توب او بادشاهې په مېراث نه پاته کېږي بلکه دهغــــــه د مرګ وروسته بیا اهل او عقد امیر ټاکي اوله امېر المؤمنین څخه کښته د نورو مشرانو د تعین طرېقه داده : چې امیر به ګوري چې په چاکې د اصفات جمع وه مثلا په جنګ پوهېدل، تقوا ،ښه اخلاق، تدبېر ،دخلګو سره نرمي، او د اسې نور نو هغه به مشر ټاکي، کله چې هغه شهید سي، نو خپل ملګري یو تن امیر متعین کولاسي، لکه صحابو چې په غزوه مؤته کې خالد بن ولید امیر متعین کړ نو لکه څرنګه چې د امېر المؤمنین مشرتوب په مېراث نه پاته کېږي، همدا رنګه د بل مشر مشرتوب هم په مېراث نه پاته کېږي، نو لهذا په صورت مذکوره کې د شهید ډلګۍ مشر په ځای د هغه له ورثو څخه یو ټاکل یو شرعي امر نه دی.

(۱) لمــــــافی سیر الکبیر(۱/ ۴۵:ط:رشیدیه)

قال:ینبغي للامام اذابعث سرية قلت اوكثرت،أن لا يبعثهم حتي يؤمرعليهم بعضهم ثم استدل محمدعلي ماقلنا بحديث عبدالرحمن بن عوف أن النبي (صلى الله عليه وسلم)

قال:اذااجتمع ثلاثة نفر،فليؤمهم اكثرهم قراناوان كان أصغرهم وانماقدمه،لأنه أفضلهم ثم قال اذاأمهم فهوأمیرهم فذلک أميرأمره النبی (صلى الله عليه وسلم)

(۲) ولمــــافي اعلاءالسنن(۱/ ۴۶۴ط رشیدیه)

قال الموفق:فى المغنى:وأمرالجهـــــــــادموكول الى الامام واجتهاده ويؤمرفى كل ناحية أميرايقلده أمرالحروب وتدبيرالجهادويكون ممن له رأى وعقل ونجدة وبصربالحرب ومكايدة العددويكون فيه امانة ورفق ونصح للمسلمين...فان بعث الامام جيشاوأمرعليهم اميرفقتل اومات فللجيش أن يؤمروا أحدهم كمافعل أصــحاب النبى صــلى الله عليه وسلم،فى جيش مؤتة لماقتل أمراؤهم الذين أمرهم النبى(صلى الله عليه وسلم)أمرواعليهم خالدبن الوليدفبلغ النبى(صلى الله عليه وسلم)فرضى أمرهم وصوب رأيهم وسمى خالدايومئذسيف الله .

(۳)ولمافى فتح اللهم (۹/ ۲۲۸ ط:رشيديه)

ان نصــب الخليفةاوالامام فى الاســلام من قبل أهل الحل والعقدفليســت وراثة كمافى الأمبراطوريه ولامبنية على أســاس القوة العســكرية كمافى الدكتاتورية الغاشية ولامفوضة الى رأى الجهال والحمقى كما فى الديمقرلطيه الحديشة وانماهى مفوضة الى أهل العلم وللخبرة والتجربة للذين لهم عقل ورأى فى الأمورالاجتماعية.

(۴)ولمافى الفقه الاسلامى وادلته (۶/ ۶۰۹ ط:رشيديه)

انتهــاولا يــة الحاكم اولابالموت:وهذامرطبعىﺉ لزوال الولاية لان مدة اســتخلافه موقتة بمدة حياته ولايحق له توريث ولايته لأحدوانما الحق فى التولية لأهل الاختيار.

امېرد جهاد لپاره له خلکو مال اخېستلای شي که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام دلاندې پوښتنې اړوند :

دمسلمانانو امېرد جهاد لپاره له خلکو مال اخېستلای شي که نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي: خان محمد

الجواب حامدا ومصليا

دصـــورت مســؤله جواب دادی که بیت المال کې روپۍ وي بیا له خلکو مال نه شـــي اخېستلای او که بیت المال کې مال نه وه بیا امام کولای شـي چې دمال له خاوندانو څخه په جبر (زور) دجهاد لپاره مال واخلي.

لمافی ردالمحتار:۶/ ۲۰۳-۲۰۴، کتاب الجهاد، مط: رشیدیه

وکره (الجعل) أی أخذ المال من الناس لأجل الغزاة...ای مع وجود شی فی بیت المال...(والالا)أی لدفع الضرر الأعلى بالأدنى وان لم يوجد شئ في بيت المال لايكره الجعل للضرورة.

لمافی الهندية: ۲/ ۱۹۱، کتاب السير،مط: الكريمية

وان لم تكن لهم قوة القتـال بـأن لم يكن فی بيت المال فلا بأس بأن يحكم الامام على أرباب الاموال بقدر ما يقوي به الذين يخرجون للجهاد.

لمافی الهداية: ۲/ ۵۴۴، کتاب السير،مط: رشيديه

فاذالم يكن فلا بأس بان يقوي بعضهم بعضا لان فيه دفع الضر الاعلى بالحاق الادنى.

لمافی المحيط البرهاني: ۷/ ۱۲۲، فصل فی الجعائل، مط: ادارة القران

واذا لم يكن فی بيـت المـال مال فلا بأس بأ ن يحكم الامام على أرباب الأموال بقدر مايقوي به الذين يخرجون للجهاد.

ومثله فی فتح القدير: ۵/ ۴۲۵-۴۲۶،کتاب السير،مط: اشرفية

ومثله فی التاتارخانیة: ۷/ ۴۶، الجعائل ، مط: حنفیة

که ته جهادته ولاړی زه خپل ځان وژنم؟

﴿الاستفتاء:﴾ جناب مفتي صاحب!

زمایوملګری دی هغه وایې چې زه جهادته ځم خوزما ښځه وایې که ته جهادته ولاړې زه خپل ځان وژنم نواوس زه څه وکړم جهاد ته ولاړشم که نه؟ بینوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصلیا وبعد : که چیرې دخپلې ښځې په هکله د ته ویره وي دهغې دضایع کېدو بیا بغیر داجازې جهاد ته وتل پکار ندي ځکه پرده د ښځې نفقه لازمه ده اوکه دضایع کېدو ویره یې نوي له ده سره بیا جهاد ته وتل ورته جائز دي اګر که پدې سخته تماموېږي دخاوند وتل جهاد ته .

لما فی المحیط البرهانی ۸/ ۱۱۲ـ رنګه المسئلة ـ ۷۵۶۸۲ ـ

واما امرأته ا ذاکان یخاف علیها الضیعة ،فا نه لایخرج الا باذنها لان علیه نفقتها کما فی الوالدین وغیر هما من ذوي الرحم المحرم وان کان لایخاف علیها الضیعة کان له الخروج بغیر اذنها وان کان یشق ذلک علیها ترک القیاس فی الوالدین لایوجب ترک القیاس فی المرأة من الحرمة ماللوا ین

۲ـ ولما فی التاتار خا نیة ۱۸/ ۲۴۴/ رقم المسئلة ۲۸۶۵۷ ـ

واما امرأته ان کان یخاف الضـیعة علیها فانه لایخرج الاباذنها وان کان لایخاف الضـیعة علیها کان له الخروج بغیر اذنها وان کان ذلک یشق علیها

که مجاهدین ضرورت ولري چې دعوامو څخه موټر واخلي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که مجاهدین ضرورت ولري، دعوامو خلګو څخه موټر اوموټر سیکل وغیره په زور غوښتلای سي او که نه؟ بینوا تؤ جروا!

المستفتي :م عبد الله صاحب   تاریخ:۱۳/ جمادی الاولی / ۱۴۴۲هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلیاً ومسلماً وبعد: په مذکوره صورت کښې که مجاهدین داسې ضرورت ولري چې په بیت المال کښې نو رهیڅ مال نه وي او د مجاهدینوا میر پر خلګو باندي دا کښېږدي چې تاسي به مجاهدینو ته موټر اوموټر سیکل وغیره ورکوئ بیا د دغه مجاهدینو لپاره دا جواز سته چې دعوامو خلګو څخه موټر اوموټر سیکل وغیره په زور واخلي او استعمال یې کړي، ځکه دا جُعل دی او جُعل د ضرورت په وقت کښې جواز لري.

اما که مجاهدین داسې ضرورت ونلري اویا دمجاهدینو امیر داسې امر نه وي کړي بیاد دغه مجاهدینو لپاره دا جواز نسته چې دعوامو خلګو څخه موټر اوموټر سیکل وغیره په زور واخلي او استعمال یې کړي ځکه دا تصرف په مال دغیر کښې دی بیا غیره دهغه د اجازې او تصرف په مال دغیر کښې بغیره دهغه د اجازې جواز نه لري

(۱)لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ۱۰۸۸هـ)

(وكره الجعل) أي أخذ المال من الناس لأجل الغزاة (مع الفيء) أي مع وجود شيء في بيت المال

درر

وصدر الشريعة ، ومفاده : أن الفيء هنا يعم الغنيمة فليحفظ (وإلا لا) لدفع الضرر الأعلى بالأدنى .

(٢)ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله وإلا لا) أي وإن لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره الجعل للضرورة (قوله لدفع الضرر الأعلى) وهو تعدي شر الكفار إلى المسلمين فتح (قوله بالأدنى) وهو الجعل المذكور ، فيلتزم الضرر الخاص لدفع الضرر العام .

[تنبيه] من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له أخذ الجعل ، ومن عجز عن الخروج وله مال ينبغي أن يبعث غيره عنه بماله وعكسه إن أعطاه الإمام كفايته من بيت المال لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جعلا .

الدر المختار مع رد المحتار :٣/ ٢٤٣) كتاب الجهاد

(١)لمافي مجمع الضمانات (ص: ١٤٣) الباب العاشر في التصرف في مال الغير بلا إذن

لا يجوز التصرف في مال الغير بلا إذن، ولا دلالة إلا في مسائل .

(٢)ولمافي الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ٢٤٣)

لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية إلا في مسئله

(٣)ولمافي الدر المختار علي هامش رد المحتار:٥/ ١٤٥) كتاب الغصب

لا يجوز التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته إلا في مسائل مذكورة في الأشباه.

(۴)ولمافي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١/ ٩٦) (المادة ٩٦)

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه هذه المادة مأخوذة من المسئله الفقهية (لا يجوز لأحد التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته) الواردة في الدر المختار.

مجاهدينو په يوغره کې ماينونه ښخ کړل؟

《الاستفتاء:》 محترم مفتي صاحب!

مجاهدينو په يوغره کې ماينونه ښــخ کړل اوملکيانوته يې خبروکړ چې دلته مه ورځئ موږدښــمن ته ماينونه ښــخ کړي دي اوس يوســړي په دې غره کې روان وپه ماين وخت ومړشو پرمجاهدينو کفاره يا ديت شته اوکه نه؟ بينواتؤجروا

المستفتي:ملامحمدمعروف تاريخ:۹/ ۵/ ۱۴۴۱هق

الجواب باسم ملهم الصدق والصواب

حامداومصــلياوبعد: په صــورت مذکوره کښــې که دغه ځمکه دمجاهدينو شــخصــي وي،اويا سلطان اويادهغه نائب په دغه ځای کښې اجازه ورته کړې وي،اويادغه سړي په دغه ماينونوباندي خبروي،بيا پرمجاهدينوباندي نه کفاره ســته اونه ديت خالي دماينونودښخولوګناه ورباندي سته اماکه پورته شرائط نه وه پوره بيادمجاهدينوپرعاقله باندي ديت سته ځکه دغه قتل بالسبب دي.

۱-لماقال العلامة على بن سلطان القادي(المتوفي:۱۰۱۴هق)

ولوصــب الماءفى الطريق فعطب انســان اودابة يضــمن وكذالورش الماء اوتوضــأبه لانه متعدبالحاق الضرربالماره واماااذاعلم الماء بالرش ومضى على موضعه فان الراش لايضمن ،

(فتح باب العناية:۴/ ۳۷۳:ط:عمرية ص ۴)

۲-ولماقال العلامة عبدالرحمن بن محمد(المتوفي۱۰۷۸هق)

واماقتل بسبب أى بكونه سبباللقتل وهوأى القتل بسبب نحوأن يحضربئرااويضع مجرافى غيرملكه بلااذن من له الاذن وهوقيدللمتعاطفين فيهلك به انسان نبه بقوله فى غيرملكه على أنه لوفعله في ملكه لايضمن ماتلف به لأنه ماذون فى فعله فلم يكن متعديافيه ومماينبغي أن يعلم أنه اذامشي الهالک عليه بعدعلمه بالحضرفانه لايلزم على الحافرشيءوموجبه أى كل واحدمن الحضرووضع الحجرالدية على العاقلة لأنه سبب التلف وهومتعدفيه بالحضرووضع الحجرفجعل كالمباشرللقتل فتجب فيه الدية صيانة نفس فتكون على العاقلة لأن القتل بهذاالطريق دون القتل بالخطاءفيكون معذورافتجب على العاقلة تخفيفاعنه لافى الخطاء بل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذاقال لاتجب الكفارة فيه وفى المجتبي :وفيه ذنب الحضروالوضع فى غيرملكه دون ذنب القتل قالوولااثم فيه معنالااثم فيه اثم القتل دون اثم الحضروالوضع.

(مجمع الأنهر:۴/ ۳۱۳كتاب الجنايات ط:ومين ص۴)

۳-ولماقال العلامة محمدامين ابن عابدين الشامي(المتوفى:۱۲۵۲هق)

والخامس قتل بسبب كحافرالبئروواضع حجرفى غيرملكه قيدللحضروالوضع فلوفى ملكه فتعدي فلادية ولاكفارة بغيراذن من السلطان الظاهرأن المرادمايعم نائبه وكذاواضع خشبة على قارعة الطريق ونحوذلک الااذامشي على البئرونحوه بعدعلمه بالحضرونحوه وكذااذارش الطريق قالوا:انمايضمن الرائش اذامرالماءعلى الرش ولم يعلم به بان كان ليلااوالمارأعمى.

(ردالمحتار:۱۰/ ۱۶۳كتاب الجنايات ط:رشيديه ص۱۲)

۴-وكذافى فتح المعين:۳/ ۴۶۲كتاب الجنايات ط:عجائب ص۳

۵-وکذافی الطحطاوي علی الدر:۴/ ۲۶۰ :ط:رشیدیه ص۴

دغیرحاضرو ورځو تنخواه اخیستل څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه وایې ددین مبېن علماء په دې مسئله کې چې:

په ځېنو قول اردګانو یا لیواء ګانو کې چې کوم مجاهدین رسمي ثبت دي ، نو دخپل هغه اوطاق مشر په اجازه اکثره وخت ځېني مجاهدین په کورنو کې وي صرف دهغه اوطاق مشر سره په ارتباط وي او طاق مشر ورته وایې که کوم وخت خدمت وو زه به غږ درباندې کړم ، اوطاق مشر ځېني اشخاصو ته یوه مېاشت اجازه ورکوي ځېنو ته یو څو شپې او ځېني بلکل په اوطاق کې ګذاره نکوي خپل پر کور او سېږي داوطاق مشر بیا چې کله دمعاش وخت سي ټولو ته وایې راسئ چې دمعاش وخت مودی، نو اوس پوښتنه داده: چې دا څنګه ترتیب دی، اودغه غیرحاضرمجاهدینو ته دتنخواه اخیستل څرنګه دي؟ اودغه اوطاق مشر دا صلاحیت لري چې یو څوک پرکوروي اویاده دمېاشتو درخصت اجازه ورکړي چې تنخواه ورکړي اویاهم نور هر هغه اشخاص چې دحکومت له خوا مقرر وې دغیرحاضرو ورځو تنخوا حق ورته اخیستل څنګه دي؟ بینوا تؤجروا!.

المستفتي: عبدالرحمن.

الافتاء باسم ملهم الصواب ومنه التوفیق

حامدا، ومصلیا، محترم مستفتي صاحب:اصلا دحکومت دهر کارمند لپاره ، که دفتري مامورین دي، که مسؤلین دي که قضات دي ، مدرسین، معلمین، دي دبیت المال څخه اعاشه ورکول روا اوحق یې دی ځکه دخلګو دخدمت لپاره یې ځان فارغه کړی ده نوباید حکومت تنخوا یعنې دکورمعاش ورکړي، اوکوم شخص چې نیت دالله (جل جلاله) درضا

او دین ته خدمت او د خلګو خدمت مقصد وګرزوی هم یې معاش په دغه دنیا او هم به الله (جل جلاله) اجرت په اخرت ورکړي.

اوس نو که یو کارمند بېله اجازې غیر حاضر وي، نو د دغه غیر حاضرو، ورځو تنخوا اخېست ورته جائز نه دي، او یا د کوم ارکان مسؤل یا پېژاند یو کارمند حاضري نه ده لګولې، لېکن د حاضرۍ مسؤل د شناخت له وجهې چې د هغه کارمند سره شناخت لري. په هغه پورمه د احصائیه د معاش کې چې مالیې ته لېږل کېږي حاضر وګڼې هم خیانت دی باید خپله وظېفه صحیح اداء کړي.

مثلا د ملي دفاع وزارت د فوجي عسکرو مجاهدینو لپاره د اسې قانون دی زما د معلومات مطابق چې دوی پوره دوې میاشتي به خپل په وظېفه کې خدمت کوي، او پنځلس ورځي به رخصتي وي، کېدای سي دا قانون بدل هم سي ترامر تعلق لري، اوس نو چې هغه رسمې رخصتي ده تنخوا اخېستل هم ورته جائز ده، اوس نو که مجاهد د ملي دفاع وزارت مربوط تر دغه پنځلسو ورځو غیر حاضري کوي او د مرېضي یا بلې وجهې یې اجازه هم نه وي اخېستې، او یا د تنخوا په ورځ راځې تنخوا اخلي دغه تنخوا اخېستلو رته جائز نه ده، ځکه دغه مجاهد ته میاشتنه تنخواه ورکول کېږي او هغه دهري ورځي د حاضرۍ پربنا ورکول کېږي نو دا یو قسم چل فرېب دی چې بل وخت حاضر نه وي چې کله، د تنخوا وخت راسي ځان راحاضر کړي وای زه دلې وم. که څه هم بعضې ځایو نو کې به د حاضرې ترتیب تراوسه نه وي خو اصلا جوړ یېږي.

همدا رنګه قضا او نورټولو مسؤلینو مامورینو د هر وزارت چې وي دا حکم دی چې دا میر المؤنین حفظه الله تعالی دامر مطابق چې کوم د کارکولو دوخت معلوم سوی دی، مثلا د میزان څخه، د هفتې د شنبې د ورځې پر اته نیمې بجې بیا تر درې نېمو بجو کار ده. او د پنج شنبې تر یوې بجې چې بېله عذره او بېله اجازې غیر حاضر سي او یا ځان حاضر یا دول ورته

جائز نه دی او که رسمې رخصتي یا اجازه ولري بیا د دغو غیر حاضرو ورځو تنخواه اخېستل ورته جائز دي.

خو دغه کوم کښته مشران چې څو مره صلاحیت امیر المؤمنین حفظه الله تعالی یا د هغه نائبېن لکه د کار په تعین کې او نور کار اجتماعیه وزارت چې کوم د کار معالومات ورکوي، هغه لري نور نه لري.

نو کوم امیر چې انډېوالانو ته د رخصتي اجازه ورکوي دومره ورکولای سي چې د افغانستان د اسلامي امارت د هر ارګان د قانون مطابق وي چې ارګان په خپل کړن لاره کې یو کارمند ته څومره اجازه ورکولای سي. او د هغه خلاف رخصتي به نه وي او که یې ورکوي حق نه لري.

ځکه د دغه د حاضری قانون او امضاء لګول او س د امر د امرله وجهې واجب ګڼل کېږي. او ټول معاشات د حاضرۍ مطابق په اکثر ځایونو کې ورکول کېږي.

او معاصرو فتاوی وو لیکلي لکه فتاوی عباد الرحمن ج ۶ ص ۱۹۰ چې د حکومت هر کارمند په حکم کې د اجیر خاص دی نو بېله هغه رسمې وختونو او ورځو که بل وخت غیر حاضر سي د تنخوا حق نه لري .

او قانون او اصول هم داسې دي، مثلا که یو شخص په اجازه رخصتي واخلي ماکول یې کاټېږي او معاش یې نه کاټېږي. او بېله اجازې غیر حاضر وي هم معاش کاټېږي حق نلري او هم د ماکول، او که حاضرو و د دواړو حق سته.

او موږ. او تاسو ته معلوم خبره ده چې هر کارمند په کال کې څو ورځې معلومې د ناروغۍ تفریحي، ضرورت او داسې نور چې تر هغو زیاتو ورځو اجازه هم دده پر سر چې مشر نه سي ورکولای تر څو چې ولوړو مقاماتو څخه اجازه وانخلي.

خلاصه د هر ارګان د حاضرۍ او غیر حاضري رخصتي د قوانینو باید مراعات وکړل سي ځکه معاشــات د حاضــري لــه رویــه اجراء کېږي نو د حاضــري پابندي او قـانوني طرېقه کارکول رخصتي، ضروري، تفرېحي، حاضري غیرحاضري خانه پوره کول ضروري ده، څنګه چې حقیقت وو.

او هر ملازم کارمند مثلا قاضي، مامور، مدرس، معلم هر مؤظف شخص د غیرحاضرو ورځو تنخواه وانخلي او درسمې رخصتي د ورځو حق لري.

یو هغه اشخاص دي هر څوک چې وي د هر ارګان چې وي چې خاص په حاضري مکلف نه وي که غیر حاضر وي بیا یې هم مصلخت امیر ورکوي مستثنی دی.

الْقَاضِي إذَا كَانَ يَأْخُذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْئًا لَا يَكُونُ عَامِلًا بِالْأَجْرِ بَلْ يَكُونُ عَامِلًا لِلَّهِ تَعَالَى - وَيَسْتَوْفِي حَقَّهُ مِنْ مَالِ اللَّهِ تَعَالَى - وَكَذَا الْفُقَهَاءُ، وَالْعُلَمَاءُ، وَالْمُعَلِّمُونَ الَّذِينَ يُعَلِّمُونَ الْقُرْآنَ.

(١) وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَمَّا اُسْتُخْلِفَ كَانَ يَأْخُذُ الرِّزْقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَكَذَا عُمَرُ وَعَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -، وَأَمَّا عُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فَكَانَ صَاحِبَ ثَرْوَةٍ وَيَسَارٍ فَكَانَ يَحْتَسِبُ وَلَا يَأْخُذُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ.

وَيَنْبَغِي لِلْأَمَامِ أَنْ يُوَسِّعَ عَلَيْهِ وَعَلَى عِيَالِهِ كَيْ لَا يَطْمَعَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ.

وَرُوِيَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمَّا بَعَثَ عَتَّابَ بْنَ أَسِيدٍ إلَى مَكَّةَ وَوَلَّاهُ أَمْرَهَا رَزَقَهُ أَرْبَعَمِائَةِ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ عَامٍ» وَرُوِيَ أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - أَجْرَوْا لِأَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَكَانَ لِعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كُلَّ يَوْمٍ قَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ وَرُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فَرَضَ لَهُ خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ.

الفتاوى الهندية، ۳۲۹/ ۳]

فَرَضَ الصَّــحَابَةُ لِلْقُضَـاةِ رِزْقًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ فِي الشَّــامِ أَنِ انْظُرُوا رِجَالاً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّــالِحِينَ مِنْ قِبَلِكُمْ فَاسْتَعْمِلُوهُمْ عَلَى الْقَضَاءِ، وَأَوْسِعُوا عَلَيْهِمْ فِي الرِّزْقِ لِيَكُونَ لَهُمْ قُوَّةً وَعَلَيْهِمْ حُجَّةً.

[الموسوعة الفقهية الكويتية، ۳۱۷/ ۳۳]

كُلِّ مَنْ فَرَّغَ نَفْسَهُ لِعَمَلِ الْمُسْلِمِينَ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُفْتِي وَالْجُنْدِيُّ، فَيَسْتَحِقَّانِ الْكِفَايَةَ مَعَ الْغَنِيِّ اه

[(رد المحتار)، ۲۱۷/ ٤]

غَابَ الْمُتَفَقِّهُ شَـهْرًا أَوْ شَـهْرَيْنِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَخْذُ الْمَرْسُـومِ بِلَا خِلَافٍ إنْ كَانَ مُشَـاهَرَةً، وَإِنْ كَانَ مُسَـانَهَةً وَحَضَرَ وَقْتَ الْقِسْمَةِ وَقَدْ أَقَامَ أَكْثَرَ السَّنَةِ يَحِلُّ، كَذَا فِي الْقُنْيَةِ.

الفتاوى الهندية، ٤٨٤/۲]

وہل يأخذ ايام البطالة كعيد ورمضـان لم أره وينبغي إلحاقه ببطالة القاضي، واختلفوا فيہا والأصح أنه يأخذ؛ لأنہا للاســتراحة أشــباه من قاعدة العادة محكمة (الدر المختار) وتحته في الشــامي: فحيث كانت البطالة معروفة في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيدين يحل الأخذ.

(مع الشامي / مطلب في استحقاق القاضي ۳۷۲،۴ بيروت، ۵۶۷،۶-۵۶۸ زكريا)

ما في " تنوير الأبصار مع الدر والرد " : الأجراء على ضربين : مشترک وخاص ..... والثاني الخاص : وہو من يعمل لواحد مؤقتاً بالتخصيص ، ويستحق الأجر بتسليم نفسه فى المدة وإن لم يعمل ۔ تنوير مع الدر ۔ وفي الشــامية : قال ابن عابدين الشــامي رحمه الله : وحكمہا .... أي الأجير الخاص لا يمكنه أن يعمل لغيره لأن منافعه فى المدة صـارت مسـتحقة للمسـتأجر والأجر مقابل بالمنافع ، ولہذا يبقى الأجر مستحقاً وإن نقض العمل ۔

(۷۵/۹ ، ۷۶ ۔ ۸۱ ، ۸۲ ، كتاب الإجارة ، مبحث الأجير المشترک)

ما في ” درر الحكام شـرح مجلة الأحكام “ : الأجير الخاص يسـتحق الأجرة إذا كان فى مدة الإجارة حاضراً للعمل ، ولا يشترط عمله بالفعل ولېكن ليس له أن يمتنع عن العمل ، وإذا امتنع لا يستحق الأجرة . (۴۵۸/۱ ، المادة :۴۲۵)

ويجب على الامام ان يتقى الله تعالى ويصـرف الى كل مسـتحق قدرحاجته من غيرزيادة فان قصرفى ذالک كان الله عليه حسيبا ..وفعل الامام منوط بالمصلحة والظلم ليس بمصلحة شرح المجله للاتاسي ج۱ ص۱۴۳

أَيْ أَنَّ تَصَرُّفَ الرَّاعِي فِي أُمُورِ الرَّعِيَّةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الْمَصْلَحَةِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ صَحِيحًا.

....كَذَلِكَ الْقَاضِي لَا تُعْتَبَرُ تَصَرُّفَاتُهُ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ وَأَحْكَامُهُ مَا لَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً عَلَى الْمَصْلَحَةِ.

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، ۱/۵۷]في تشريح الماة (۵۸)

بلا عذر ملازموں کا غیر حاضر رہنا

مسـئله(۱۷۲): حکومتی اداروں میں بہت سـے ملازمین بلا وجہ شـرعي اور بلا گھریلو مجبوری کے اپنی ڈیوٹی سے غیر حاضر رہتے ہیں، اور متعلقہ آفیسر سے اچھے تعلقات کي بنیاد پر غیر حاضری کے ایام بھی حاضری میں شمار کرواکر پوريِ تنخواہ وصول کرتے ہیں، جبکہ یہ آفیسـر اس کا مجاز نہیں ہوتا، شـرعاً یہ عمل ناجائز اور حرام ہے، اس لیے ملازمین پر لازم ہے کہ اپنی ذمہ داری کا احسـاس کرکے اپنے مفوضہ کاموں کو ایمانداری کے ساتھ انجام دیں، کام کے وقت کو ضائع نہ کریں، اور بوقتِ ضرورتِ شدیدہ اپنے متعلقہ آفیسـر سے باقاعدہ رخصت لے کرجائیں، اور اس پر سرکاری قانون کے مطابق ہی تنخواہ لیں، تاکہ دنیا وآخرت کي رسوائی اور ذلت سے سبکدوشی ممکن ہوسکے .(المسائل المهمة فيما ابتلت به العامه ج۳ ص ۲۳۱

ملازمت چاہے سرکاری ہو یا پرائیویٹ، اگر ملازمت جائز کام کي ہے اور ملازم کام پورا کرتا ہے تو اس کے لیے تنخواہ جائز اور حلال ہے او راگر وہ ڈیوٹی انجام نہیں دیتا اور ضابطے کے خلاف غیر حاضری کے دنوں کي بھی تنخواہ لیتا ہے تو یہ ناجائز ہے چاہے ایسا کرنے والا عالم کا بیٹا ہو.

واللہ تعالیٰ اعلم دارالافتاء، دارالعلوم دیوبند حلال حرام (۱۴۵۹) صفح ۱۳۱۸

الجواب: چونکہ ملازم نے تمام قوانین اور شرائط کي منظوری پر دستخط کئے ہیں لہٰذا ایسا کرنا جائز نہیں ہے{۱} اس فرضی حاضری سے غیر حاضری کے نقصان کا تحمل بہتر ہے

فتاوي فريديه ج۷ص۲۸۸

الجواب وباللّٰہ التوفيق: سرکار کي جانب سے مدرسين کو تنخواہ پڑھانے کے عوض ملتی ہے؛ لہٰذا مدرسين جتنے دن حاضر ہوکر باقاعدہ بچوں کو پڑھائيں وہ صرف انہيں دنوں کي تنخواہ کے مستحق ہيں ، غير حاضری کے ايام کي حاضری لگا کران دنوں کي تنخواہ وصول کرنا جائز نہيں ہے۔

فتاوي قاسميه ج۱۹ ص۲۳۶

دچا په شخصي ملک کښې لا ر تېره کړي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

مجاهدين کولای سي چې د ضرورت پر بنياد دچا په شخصي ملک کښې لاره تېره کړي او که نه؟ بينوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي رحيم الله صاحب   تاريخ: ۵/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :د دغه مجاهدين دوه حالته دي (۱)بغير د دغه لارې څخه هم د دښمن څخه ځان خلاصه وي او پناکولای سي،په دغه صورت کښې ددغه مجاهدينو لپاره نه ده جائزه چې دچا په شخصي ملک کښې لاره تېره کړي.(۲)بغير د دغه لارې څخه د دښمن څخه ځان په هيڅ صورت نه سي خلاصه ولای او پناکولای،په دغه صورت کښې مجاهدينو ته جائزه ده چې دچا په شخصي ملک کښې لاره تېره کړي ، اما که يې لارتېره کړه په هر صورت کښې ضمان يې ور باندي لازم دی.

(۱)-لمااخرجه: الامام أحمد بن حنبل فی مسنده:۳۹/ ۱۹ مع التحقيق: شعيب الأرنؤوط

قال:حدثنا أبو سـعيد مولى بني هاشـم، حدثنا سـليمان بن بلال، عن سـهيل بن أبي صـالح، عن عبد الرحمن بن سعيد،عن أبي حميد الساعدي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه " وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم وقال عبيد بن أبي قرة: حدثنا سليمان، حدثني سهيل، حدثني عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي حميد الساعدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه " وذلك لشدة ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال المسلم على المسلم.

(٢)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته إلا في مسائل مذكورة في الأشباه.

(الدر المختار على هامش رد المحتار:٥/ ١٤٠كتاب الغصب قبيل فصل ط:رشيدية)

(٣)-ولماقال العلامة أحمد بن محمد الحموي الحنفي (المتوفى: ١٠٩٨هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية

قوله: بغير إذنه ولا ولاية كذا بخط المؤلف، وقيل: عليه فيه مؤاخذة، والأنسب أن يقال بغير إذن من غير ضمير يعني ليناسب قوله ولا ولاية زائد على ما فيها بعيد جدا

(غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر:٣/ ٢١١كتاب الغصب)

(٤)-ولماقال العلامةعلي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه هذه المادة مأخوذة من المسئله الفقهية (لا يجوز لأحد التصـرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته) الواردة في الدر المختار. فعليه إذا أراد شـخص أن يبني بناء

محاذيا لحائط بناء إنسان فليس له أن يستعمل حائط ذلك الشخص بدون إذنه حتى ولو أذنه صاحب الحائط فله بعدئذ حق الرجوع عن إذنه. كذلك ليس لأحد أن يدخل دار الاخر او مزرعته المسيجة بدون ؛ لأنه بدخوله الدار او المزرعة يكون قد استعملها.إذنه.

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ١/ ٩٦ (المادة ٩٦)

(٥)-ولماقال العلامةأ. د. وَهبَة بن مصطفى الزحَيلِي (المتوفى :٢٠١٥ المطابق:١٤٣٦هق)

واما إتلاف مال المسلم: فيرخص فيه عند الإكراه التام؛ لأن مال الغير يستباح للضرورة، كما في حال المخصمة، والضرورة متحققة هنا؛ لأن الإكراه نوع منها. غير أن أثر الرخصة يظهر في سقوط المؤاخذة الاخروية، لا في سقوط أصل الحرمة؛ إذ الحرمة قائمة بقوله صلّى الله عليه وسلم: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه» والمراد بالإكراه التام في إتلاف المال: هو الإحراق او ما في معناه عند الشافعية والحنفية والحنابلة في المعتمد عندهم....ير خص فى اتلاف مال المسلم عند الاضطرار الملجئ، كما اذا أشرفت سفينة على الغرق لكثرة حمولتها ،فانه يباح فى هذ ه الحالة اتلاف المال والقاؤه فى البحر حفظا للسفينة وانقاذاًلركاربها، وليكن يجب عنه هذه ضمان القيمة لا المثل حتى وان كان المال مثلياً.

(الفِقه الإسلامي وأدلته:٦/ ٤٤٤١)

(٦)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:٣٦/ ٤٠

حرمة مال المسلم والذمي: اتفق الفقهاء على حرمة مال المسلم والذمي، وأنه لا يجوز غصبه ولا الاستيلاء عليه، ولا أكله بأي شكل كان وإن كان قليلا؛لقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم} وقوله عليه الصلاة والسلام: إن دماءكم وأموالكم

وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وقوله: ألا من ظلم معاهدا او انتقصه حقه او كلفه فوق طاقته او أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة

موادعه يا اوربند د پیسو په بدل کښې کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

موادعه يا اوربند د پیسو په بدل کښې جواز لري او که نه ؟ بينوا تؤجروا !

المستفتي:م سيد ولي صاحب تاريخ: ۲۱/ربيع الثاني/ ۱۴۴۲هق

(الجـــواب باســـم ملـــهـــم الصـــواب)

حامـداً ومصــلياً ومسلماً وبعــد : موادعه يا اوربند د پیسو په بدل کښې دوه صورته لري.

اول: موادعه يا اوربند د پیســو په بدل کښــې دامعنی چې پیســې دمســلمانانو څخه و اخلي په دغه صورت کښې حکم دادی ، چې دغه اوربند يا موادعه جواز لري په شرط د دې چې مســلمانانو ته به دغه اوربند يا موادعه په ګټه او خیر وي او مســلمانان به دغه اوربند يا موادعې ته مجبور وي

دويـــم : موادعه يا اوربند د پیسو په بدل کښې دامعنی چې پیسې مسلمانان د کافرانو څخه و اخلي په دغه صورت کښې بيا دوه قسم حکم دی

اول :موادعه يا اوربند د پیســو په بدل کښــې د اهل الحرب ســره يا اهل الذمة ســره په دغه صورت کښې حکم دا دی چې دغه او ربند جواز لري په شرط د دې چې مسلمانان به مال ته مجبور وي

دويـــــم :موادعه يا اوربند دپېسو په بدل کښې دمرتدينو سره اود عبدة الاوثان من العرب(هغه عرب چې دبوتانو عبادت کوي) سـره او دبغاتو سـره په دغه صـورت کښـې حکم دا دی چې دغه او ربند جواز نه لري .

(١)لماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ٥٩٣هـ)

" وإذا رأى الإمام موادعة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك مالا فلا بأس به " لأنه لما جازت الموادعة بغير المال فكذا بالمال لكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة اما إذا لم تكن لا يجوز لما بينا من قبل ...واما المرتدون فيوادعهم الإمام حتى ينظر في أمرهم " لأن الإسلام مرجو منهم فجاز تأخير قتالهم طمعا في إسلامهم.

" ولا يـأخذ عليه مالا " لأنه لا يجوز أخذ الجزية منهم لما تبين " ...ولو حاصـر العدو المسـلمين وطلبوا الموادعة على مال يدفعه المسلمون إليهم لا يفعله الإمام لما فيه من إعطاء الدنية وإلحاق المذلة بأهل الإسلام إلا إذا خاف الهلاك لأن دفع الهلاك واجب بأي طريق يمكن.

الهداية: ٢/ ٣٨١) باب الموادعة ومن يجوز امانه

(٢)ولماقال العلامة عبد الرحمن بن محمد المدعو بشيخي زاده (المتوفى: ١٠٧٨هـ)

(ودفع المال ليصالحوا لا يجوز) لما فيه من إعطاء الدنية ولحوق المذلة (إلا لخوف الهلاك) ؛ لأن دفعه بأي طريق أمكن واجب كما في أكثر الكتب. ...

(ويصالح المرتدون) ...(بدون أخذ مال) منهم وإنما يصالحهم لينظر في أمورهم؛ لأن الإسلام مرجو منهم فجاز تأخير قتالهم طمعا في الإسلام ولا نأخذ عليه مالا فإنه كالجزية عليهم؛ ولأن في ذلك تقريرا على الارتداد كما في أكثر المعتبرات .

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: ٢/ ٦١٦) [كتاب السير]

(٣)ولماقال العلامة عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي (المتوفى: ٦٨٣هـ)

قال: (ويجوز أن يوادعهم بمال وبغيره) إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين، ولهم حاجة إلى المال لما مر. ...قال: (وإن دفع إليهم مالا ليوادعوه جاز عند الضرورة) وهو خوف الهلاك، لأن دفع الهلاك واجب بأي طريق كان، فإنه إذا لم يكن بالمسلمين قوة ظهر عليهم عدوهم فأخذ الأنفس والأموال، وقد قال - عليه الصلاة والسلام -: «اجعل مالك دون نفسك» وإن لم يكن ضرورة لا يجوز لما فيه من إلحاق الذلة بالمسلمين وإعطاء الدنيئة: أي الخسة في الدين.

قال: (والمرتدون إذا غلبوا على مدينة، وأهل الذمة إذا نقضوا العهد كالمشركين في الموادعة) اما المرتدون فلأن الإسلام مرجو منهم فيوادعهم لينظروا في أمورهم فربما عادوا إلى الإسلام، إلا أنه لا يأخذ منهم مالا لأنه بمنزلة الجزية، ولا جزية عليهم لأنه لا يجوز تأخير قتلهم بمال يؤخذ منهم لما يأتي إن شاء الله تعالى، ولو أخذه لا يرده لعدم العصمة، ولو غلبوا فقد صارت دارهم دار حرب وأموالهم غنيمة، فكذا أهل الذمة لأنهم لما نقضوا العهد صاروا كغيرهم من أهل الحرب، ويجوز أخذ المال منهم لأنه لا يجوز تركهم بالجزية، بخلاف المرتدين وعبدة الاوثان من العرب كالمرتدين في الموادعة، لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام او السيف، وكذلك أهل البغي في الموادعة.

الاختيار لتعليل المختار:٤/ ١٤٧) [فصل موادعة أهل الحرب]

(٤)ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

(ولو طلبوا الموادعة أجيبوا) إليها (إن خيرا للمسلمين) كما في أهل الحرب (وإلا لا) يجابوا بحر (ولا يؤخذ منهم شيء،

(٥)ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قولـه ولو طلبوا الموادعـة) أي الصـــلح من ترك قتـالهم ط (قولـه: ولا يؤخذ منهم شـــيء) أي على الموادعة؛ لأنهم مسلمون ومثله في المرتدين فتح

رد المحتار على الدر المختار:٣/ ٣۴١) باب البغاة

(۶)ولمافي الفتاوى الهندية) ٢ / ١٩٦] الباب الثالث في الموادعة والامان ومن يجوز امانه

(٧)ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية) ٤٢ / ٢٢٢)

يو كس دجهاد په لار كې روپۍ مصرفوي او بل كس دجهاد بيان كوي؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماكرام په دې مسئله كې چې:

يو كس دجهاد په لاره كي روپۍ مصـرفوي او بل كس دجهاد بيان كوي ايا د دوى غاړې خلاصېږي كه خپله جهاد ته ونه وځې او دغه دوه كسانو بېعت هم نه دى كړي؟ بينوا تؤجروا

مستفتي: عبدالغفار

الجواب حامدًا ومصلياً

د مسؤله‌صورت جواب دادى چې د نفير عام په‌صورت كې (يعنې چې جهاد فرض‌عين وي)، كـه چا د دواړو قـدرت درلودى دواړه پرې لـازم دي؛ ځكـه دغـه وخت كې د ټولو انســانانو راوتلو ته‌ضــرورت دى، او كه‌جهاد فرض كفايې و، بيا كه‌يو وكړي هم كفايت كوي؛ ځكه‌دغه‌وخت كې د ټولو د خروج‌ضروت نشته. د جهاد بالمال او باللسان يوحكم دى.

لمافي ردالمحتار:۶ / ٢٠٢ كتاب الجهاد،مط: رشيديه

قال في الدر المختار و فرض عين إن هجم العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن ولا بد من الاستطاعة قال في الـدرالمختـار«فيخرج الكـل أى كـل من ذكر من المرأة والعبـد والمـديون وغيرهم »... من قـدر على

الجهادبنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له أخذ الجعل ومن عجز عن الخروج وله مال ينبغي أن يبعث غيره عنه بماله وعكسه إن اعطاه الامام كفايته من بيت المال لا ينبغي له أن يا خذ من غيره جعلاً.

لما في الهندية :۲ / ۱۸۸ كتاب السير، مط:حقانية

«ومعنى النفير العام أن يخبر أهل المدينة أن العدو قد جاء يريد انفسكم وذراريكم وأموالكم فإذا اخبرو على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلد أن يخرج للجهاد وقبل هذالخبر كانو في سعة ان لايخرجوا »

«ثم من كان قادراً على الجهاد بنفسه وماله فعليه أن يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج بنفسه وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه بماله ومن قدر على الخروج بنفسه إلا أنه لا مال له فإن كان في بيت المال مال فالامام يعطي كفايته من بيت المال »

وايضاً في البحرالرائق :۵ / ۱۲۲ كتاب السير،مط:دارالكتاب

وايضاً في التاتارخانية:۷ / ۴۷ كتاب السير، مط: رشيدية

نوټ: دجهاد بالمال او باللسان حکم د فرض عين په صورت کې يو دی؛ لکه څنګه چې په حديث شريف کې پيغمبر عليه السلام ذکر کړی. هغه دابوداؤد روايت دی.

«عن انس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم»

باب الامان:

بسم الله الرحمن الرحيم

دتسلیم سوي عسکر مرګ روا دی که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ـــــــــ

دموجوده دکابل داشرف غني داداري دعسکرو پرپوستو چې مجاهدین جنګ وکړي ،ځینې عسکر تر هغه وخته پورې جنګ ورسره کوي چې مهمات یې خلاصېږي، کله چې دمهماتو څخه نا امیده سي نو تسلیم سي .اوس ددغه عسکر مرګ روا دی که نه؟بینوا تؤجروا.

المستفتي :م سید ولي. نېټه :۱۴۴۲/۴/۲۱هـ ق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلیاً وبعد :دعسکرو دتسلمېدلو دوه صورته دي: یو دادی چې کله ددوی مهمات خلاص سي ،نودوی ږغ وکړي،مثلاً: چې موږ تسلمېږو یانور داسې الفاظ ووایې چې ددوی تر مابېن معلوم وي اویا مجاهدین ږغ وروکړي:چې راووځئ!تاسو ته به څوک ضرر نه رسوي.او یا ورته ووایي: چې راووځئ!که راونه وځئ تر پوستې ماین لاندې کوو پوسته درباندي درړنګوو اوعسکر راووځي، نو داامان دی، مجاهدینو ته یې مرګ بیا روا نه دی.

اودوهم صورت یې دادی: چې نه مجاهدینو ږغ پر ې کړی وي، اونه هم دوی خپله ږغ کړی وي،بلکه چې مهمات یې خلاص سي،خپله له پوستې څخه راکښته سي،مجاهدینو ته راسي.بیا په دغه صورت کښې دده حکم دفی دی. دمجاهدینو مشر ته یې مرګ روا دی او د ده خبرې ته اعتبار نسته چې زه دتسلمېدو لپاره راغلی یم ؛ ځکه دلته بیا د امان شرط دادی :چې مسلمانان به دضعف په حالت کې وي اوکه مسلمانان برلاسي وي نو دا امان نه دی بلکه فی دی .

۱ـ لما في" السير الكبير"على صدر شرح الامام السرخسي(١/ ٢٠٤ط:رشيديه)

ولو أن مسلما من أهل العسكر في منعتهم أشار إلى مشرك في حصن او منعة لهم أن تعال، او أشار إلى أهل الحصن أن افتحوا الباب، او أشار إلى السماء، فظن المشركون أن ذلك امان، ففعلوا ما أمرهم به، وقد كان هذا الذى صنع معروفا بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك الدار أنهم إذا صنعوا كان امانا، ولم يكن ذلك معروفا، فهو امان جائز بمنزلة قوله قد أمنتكم.

۲ـ وقال" الشارح "تحته : لان أمر الامان مبنى على التوسع.والتحرز عما يشبه الغدر واجب.فإذا كان معروفا بينهم فالثابت بالعرف كالثابت بالنص،فلو لم يجعل امانا كان غدرا. وإذا لم يكن معروفا؛فقد اقترن به من دلالة الحال ما يكون مثل العرف او أقوى منه، وهو امتثالهم أمره وما أشار عليهم به، فهو من أبين الدلائل على المسئله،ألا ترى أنهم لو قالوا لهم: اخرجوا حتى تهدموا هذا الحصن فخرجوا كانوا آمنين ؟.

۳ـ وكذا في "الهندية"(٢/ ١٩٩ط:رشيديه)

۴ـ ولما في" السير الكبير "على صدر شرح الامام السرخسي(١/ ٢٠٥ط:٣:رشيديه)

وإن كان ممتنعا في موضع لا يقدر عليه المسلمون، وهم يسمعون كلامه إن تكلم، فأرادوه ليقتلوه، فلما رأى ذلك لم يتكلم، ولكنه أقبل فوضع يده في أيديهم، فهو فئ، وللامام أن يقتله، ولا يقبل قوله إني جئت أطلب الامان.

لانه حين أراد المسلمون أسره او قتله كان متمكنا على أن ينادى بالامان فيعلم أيؤمنون أم لا وقد كان ممتنعا في ذلك الموضع، فحين ترك النداء بالامان فهو الذى لم ينظر لنفسه بعد التمكن،فالظاهر أنه أقبل رادا لقصد المسلمين، فحين لم يتمكن من ذلك احتال بهذه الحيلة وإن لم يعرض له المسلمون بقتل ولا

أسر فأقبل إليهم حتى أتاهم فهو امان؛ لأن إقباله إليهم دليل المسالمة، فهو بمنزلة النداء بالامان، بخلاف الاول.

۵ـ ولما في "البدائع "(۹/ ٤٠٦ط:١٠:رشيديه)

واما شـرائط الركن:فأنواع:منها:أن يكون في حال يكون بالمسـلمين ضـعف وبالكفرة قوة؛ لأن القتال فرض والامان يتضمن تحريم القتال فيتناقض إلا إذا كان في حال ضعف المسلمين وقوة الكفرة؛ لأنه إذ ذاك يكون قتالا معنى؛ لوقوعه وسيلة إلى الاستعداد للقتال فلا يؤدي إلى التناقض.

۶ـ وكذا في "الفقه الإسلامي وأدلته "(۸/ ٢٠ط:١٠:دارالفكر)

۷ـ وكذا في "الموسوعة الفقهية "(٦/ ٢٣٤ط:٤٥:كويت)

باب الغنيمت:

(بسم الله الرّحمن الرّحيم)

ښځه او نابالغ هلک په غنيمت کې شريک بلل کيږي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که ښـځه يانابالغه هلک په جنګ کې دمجاهدينو سـره شـرکت وکړي نوپه غنيمت کې دنورو مجاهدينو په شان يې حصه حق کيږي او څنګه ؟ **بينوا تؤجروا!**

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد: که ښځه یا نابالغه هلک په جنګ کې د مجاهدینو سره شرکت وکړي نو په غنیمت کې د نورو مجاهدینو په شان یې حصه حق نه کیږي ، بلکه امام به یو څه شی ورکوي چې څونه یې مناسب وکړي .

وفي مرقاة المفاتيح :(٦/ ٢٥٧١) (٣٩٨٨)

وعن يزيد بن هرمز، قال: «كتب نجدة الحروري إلى ابن عباس يسأله عن العبد والمرأة يحضران المغنم، هل يقسم لهما؟ فقال يزيد: اكتب إليه أنه ليس لهما سهم، إلا أن يحذيا. وفي رواية: كتب إليه ابن عباس: إنك كتبت إلي تسألني: هل كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهن بسهم ; فقد كان يغزو بهن يداوين المرضى ويحذين من الغنيمة، واما السهم فلم يضرب لهن بسهم» . رواه مسلم.

وفي الهداية :(٢/ ٣٩٠)

" ولا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الامام ".

وكذافي فتح القدير:٥/ ٤٩٠)

وكذافي مجمع الأنهر:٤/ ٤٣٣).

وكذافي فتح باب العنايه:٤/ ٢٩٦)

وكذافي ردالمحتار:٣/ ٢٥٧).

وكذا في اعلاء السنن: ١٠/ ٤٨٨٤).

د کابل داداري مال غنیمت بلل کېږي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د کابل دمو جوده اشرف غني داداري څخه چې کوم مالونه مجاهدین په زور ونیسي ، دغه غنیمت بلل کېږي او که نه ؟ بینوا تؤجروا

المستفتي:محمد نعیم‌صاحب **نېټه:۱۷ /ربیع الثاني/۱۴۴۲هق**

(الجواب‌باسم‌ملهم‌الصواب)

(١)و قال العلامة عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي (المتوفى: ٦٨٣هـ)

اسم لما يؤخذ من أموال الكفار على وجه القهر والغلبة.

الاختيار لتعليل المختار:۴/ ۱۲۶) [فصل الغنيمة]

(۲)لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي المتوفى:۱۰۸۸)

في المغرب: الغنيمة ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة، فتخمس وباقيها للغانمين

(۳)لماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

قال في الهندية: الغنيمة اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة.

رد المحتار:۳/ ۲۵۰) [باب المغنم وقسمته] ط:رشيدية

(۴)لمافي الفتاوى الهندية(٢٠٤ / ٢) [الفصل الاول في الغنائم]

الغنيمة اسم لمال مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب قائمة قبل الإحراز بدار الإسلام، فاما ما أخذ لا على القهر والغلبة بل بالمهاداة والهبة منهم او بالسرقة او الخلسة منهم لا يكون غنيمة.

حامداً ومصليا ومسلماً وبعد :د پورته عبارت څخه دامعلومه سوه چې په غنيمت کښې داشرط دی چې هغه مال به د کفارو ، وي نو په مذکوره صورت کښې دغه د کابل دمو جوده اشرف غني داداري څخه چې کوم مالونه مجاهدين په زور ونيسي ، دغه غنيمت نه بلل کيږي ځکه اشرف غني او دهغه ملګري کافران نه دي بلکه دوی بغات دي او دبغاتو مالونه غنيمت نه بلل کيږي

(١)-ولماقال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)

قال (رحمه الله)...ولأنهم مسلمون فتكون أموالهم وأنفسهم معصومة بالعصمتين لكونهم في دار الإسلام.

(تبيين الحقائق:۴/ ١٩٥ (باب البغاة) ط:رشيدية)

(٢)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

(ولم تسب لهم ذرية، وتحبس أموالهم إلى ظهور توبتهم) فترد عليهم، وبيع الكراع اولى لأنه أنفع فتح ويقاس عليه العبيد نهر (ونقاتل بسلاحهم وحيلهم عند الحاجة، ولا ينتفع بغيرهما من أموالهم مطلقا) ولو عند الحاجة سراج.

(الدر المختار على هامش رد المحتار:٣/ ٣۴١ (باب البغاة)

(٣)ولمافى الفتاوى الهندية:٢/ ٢٨۴ [الباب العاشر في البغاة] ط:رشيدية

ولا تسبى نساؤهم وذراريهم، ولا يملك عليهم أموالهم

(۴)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:٨/ ١۴٢

أموالهم بالنسبة لاغتنامها وإتلافها وضمانها: - اتفق الفقهاء على أن أموال البغاة لا تغنم، ولا تقسم، ولا يجوز إتلافها، وإنما يجب أن ترد إليهم. لكن ينبغي أن يحبس الإمام أموالهم دفعا لشرهم بكسر شوكتهم حتى يتوبوا، فيردها إليها لاندفاع الضرورة؛ ولأنها لا استغنام فيها.

اما كوم مالونه چې دبيت المال وي او مجاهدين يې د دوی څخه ونسي هغه مالونه به بيت المال ته رد يږي.

لمافى علاء السنن:١٢/ ۶۶٨) بحوالة بدر الفتاوي:٢/ ٢۶٩)

قلت وجمع بينهما ماوراه سيف عن محمد وانه انما اخذ من السلاح ماكان عليه من سمة السلطان قد أخذ وه البغاة من بيت المال ورده ماسواه كما ذكر نا فى المتن.

لمافى الفتاوي الكاملية :ص/ ٢۵٠) كتاب الجنايات

سئلت: عن بلدة استولى عليها الكفار وتمكنوا منها فانضم اليهم بعض القبائل والعشائر وصار وا يقاتلوان معهم المسلمين وينهبون مالهم وينصحون الكفار ويعينونهم على أذى المسلمين فكانوا أشد ضرر ا على المسلمين من الكفار فما لحكم فيهم وهذا حالهم؟

فالجواب:.... والظاهر ان حكم هؤلاء حكم أهل دار الحرب فى قتلهم وأخذ موالهم

د فتحو دوخت وسلې نيول سوې دي هغه غنيمت دي او كه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د فتحو پر مهال چې کومي وسلې،رينجرې او ډول ډول مالونه او مهمات چې د مجاهدينو لاسونو ته ولوېدل ايا دا د غنيمت مالونه دي که مال فئ او ايا ددې شيانو اخېستل ،هبه کول ،او خرڅول جائز دي او که نه يو مجاهد راته وويل دا (ايم فور) خپل قومندان راته بخشش کړ

بل يو ملا راته وويل دا کلاشينکوف مې له بل مجاهد څخه په پېسو واخېست

ډېرو په نوم مجاهدينو ټوپک له پوستو را پټ کړيدي نو ځکه اړ شوم چې ستاسو محترم حضور څخه ددې وسلو اومهماتو په هکله شرعي پوښتنه وکړم؟ **بينوا توجروا**

الجواب باسم الله تعالى

دغه وسلې، ټانګونه، رينجرې، دوربينونه، درېشي، او نور ډول ډول مالونه چې مجاهدينو ته له تېر حکومت څخه لاس ته ورغلل دا نه د غنېمت مالونه دي او نه مال فئ (ځکه مال غنېمت او مال فئ هغه مال ته ويل کېږي چې له کافرانو څخه عنوة يا صلحا نېول شوي وي او د کابل د تېرې ادارې عسکر او قومندانان که څه هم واجب القتل وو خو کفار نه ول) بلکه دغه ټول مالونه وسلې دبيت المال دي اخېستل،خرڅول،او هبه کول او بخشش کول يې حرام دي نه يې کوم قومندان يو مجاهد ته بخشش کولای شي اونه يې کوم وزير او امېر د خپل خواهش نفسي په غوښتنه چاته بخشش کولای خرڅولای شي او نه يې چاته اخېستل روا دي الا لمصالح عامة.

الْغَنِيمَةُ اسْمٌ لِمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِ الْكَفَرَةِ بِقُوَّةِ الْغُزَاةِ وَقَهْرِ الْكَفَرَةِ وَالْفَيْءُ: مَا أُخِذَ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ كَالْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ

رد المحتار:٤/ ١٣٧]

موارد بيت المال

الْهِبَاتُ وَالتَّبَرُّعَاتُ وَالْوَصَايَا الَّتِي تُقَدَّمُ لِبَيْتِ الْمَال لِلْجِهَادِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ

[الموسوعة الفقهية الكويتية، ٨/٢٤٧]

باب بيت المال:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

يو مجاهد د شهيدانو له ځايه مشترک مالونه راټول کړل؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يو مجاهد د شهيدانو له ځايه مشترک مالونه راټول کړل، اوس نه معلومېږي، چې دا مالونه د کوم شهيد او څومره حصه ده، نو ايا دا مالونه بايد چا ته ورکړل شي؟ بينواتؤجروا.

المستفتي: مولوي انوارالحق غــــزنوی تاريخ: ۸/ ۶/ ۱۴۴۱هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا و مصليا و بعد: که چېري هيچا ته معلوم نه وي چې دا مالونه د فلانکي دي او خاوندېې معلوم شي، نو دا مالونه دې بيت المال ته ورکړي. ځکه دا اموال ضائع دي او اموال ضائع بيت المال ته ورکول کېږي او که بيت المال نه وي او يا دي خو فسادوی په کې نو بيا يې دې فقراوو ته ورکړي.

(۱) لماقال الامام فخرالدين الزيلعي (ت۷۴۳)

ثم اعلم أن مايجئ الى بيت المال أنواع أربعة...الرابع اللقطات والتركات التى لاوارث لهاوديات مقتول لاولى له ومصرفها اللقيط الفقيروالفقراء الذين لااولياءلهم يعطون منه نفقتهم واوديتهم وتكفن به موتاهم وتعقل به جنايتهم.

(تبيين الحقائق :۴/ ۱۷۱ط:رشيديه)

(۲)ولماقال العلامة زين الدين بن ابراهيم المعروف بابن نجيم (ت۹۶۹)

ثم اعلم أن مايجئ الى بيت المال أنواع أربعة....الرابع اللقطات.

(البحرالرائق:۵/ ۲۰۰ط رشيديه)

(۳)ولماقال العلامة علاءالدين الخصكفي (ت۱۸۸)

بيوت المال أربعة لكل مصارف...ورابعهاالضوائع.

قال الرافعي:أي التي لهامستحق ليكنه غيرمعلوم

(الدرالمختارعلى هامش ردالمحتار:۲/ ۶۳ ط:رشيديه)

(۴)ولماقال العلامة وهبة الزحيلي(ت۱۴۳۶هق)

النوع الثالث الأموال التى تؤمل ملکيت ماللدولة من الأفراداويكون عليهاالولاية فالاولى مثل مايؤول الى بيت المال كالأموال الضائعة

(الفقه الاسلامى وأدلته:۵/ ۳۹۷ط:رشيديه)

وايضاقال:

الأموال الضائعة التى لايعرف لهامالک اوعلى أنهافئ فيصرف المال فى المصالح العامة وينفق منه على المحتاجين.

(الفقه الاسلامى وأدلته: ۱/ ۷۷۴۴)

(۵)ولمــــافى الموسوعة الفقهية(۸/ ۲۲۸ط رشيديه)

الأموال الضائعة وهي كل مال وجدولم يمكن معرفة صاحبه من لقطة اووديعة اودهن ومنه مايوجدمع للنصوص ونحوهم ممالاطالب له فيوردالى بيت المال.

که د يو چاحق په بیت المال کښې وي خو د بیت المال مسئول يې نه ور کوي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که د يو چاحق په بیت المال کښــې وي خو د بیت المال مســئول يې نه ور کوي ايا د ته داجواز ســته چې دى کله پر بیت المال باندي لاس برى ســي خپل حق په خپله د بیت المال څخه وا خلي ؟ بينوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي خير محمد صاحب تاريخ: ۷/ ربيع الثاني/ ۱۴۴۲هق

(الجــــواب باســم ملهــم الصــواب)

حامداً ومصلياً وبعد : په مذ کوره صـورت کښــې دغه کس ته داجواز لري چې خپل حق په خپله د بیت المال څخه واخلي .

(۱)لماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم (المتوفى: ۹۷۰هـ)

في القنية عن الوبري أن من له حظ في بيت المال ظفر بماله وجه لبيت المال فله أن يأخذه ديانة ونظمه ابن وهبان في منظومته.

البحر الرائق شرح كنز الدقائق:٣/ ٢٣٠) [باب نكاح الكافر]

(٢)لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

ومن له حظ في بيت المال وظفر بما هو موجه له له أخذه ديانة.

(٣)ولماقال العلامة محمد أمين بن عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله: ومن له الحظ) أي نصيب في بيت المال في أي بيت من البيوت الأربعة الآتية مع بيان مستحقيها في النظم ط.

قلت: وهذه المسئله ذكرها المصنف متنا في مسائل شتى اخر الكتاب، ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن الشحنة في شرحها ومن له الحظ هم القضاة والعمال والعلماء والمقاتلة وذراريهم والقدر الذي يجوز لهم أخذه كفايتهم قال المصنف: وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بالحق والذي يعلمهم. اهـ.

قلت: لكن هؤلاء لهم الحظ في أحد بيوت المال وهو بيت الخراج والجزية كما يأتي قريبا وظاهر كلامه أن لأحدهم الأخذ من أي شيء وجده، وإن لم يكن من مال البيت المعد لهم وهو خلاف الظاهر من كلامهم وإلا لم تبق فائدة لجعل البيوت أربعة، نعم يأتي أنه للامام أن يستقرض من أحد البيوت ليصرفه للاخر ثم يرد ما استقرض فإنه يقتضي جواز الدفع من بيت اخر للضرورة ففي مسألتنا إن كان يمكنه الوصول إلى حقه ليس له الأخذ من غير بيته الذي يستحق هو منه وإلا كما في زماننا يجوز للضرورة إذ لو لم يجز أخذه إلا من بيته لزم أن لا يبقى حق لأحد في زماننا لعدم إفراز كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذ ما ظفر به لا يمكنه الوصول إلى شيء فليتأمل (قوله بما هو موجه له) أي بشيء

يتوجه لبيت المال أي يستحق له والذي في شرح الوهبانية عن القنية عن الامام لو بري من له حظ في بيت المال ظفر بمال وجه لبيت المال فله أن يأخذه ديانة وللإمام الخيار في المنع والإعطاء في الحكم أي في القضاء. اهـ. قلت: أي في الخيار في إعطاء ذلك للواجد إذا علم به ليعطيه حقه من غيره إذ ليس له الخيار في منع حقه من بيت المال مطلقا كما لا يخفى.

رد المحتار على الدر المختار: ۲/ ۶۱) باب العشر ط:رشيدية

(۴)لمافي الفتاوى الهندية : ۱/ ۱۹۱)قبيل [الباب الثامن في صدقة الفطر] ط:رشيدية

ومن لـه حظ في بيـت المـال ظفر بما هو وجه لبيت المال فله أن يأخذه ديانة وللإمام الخيار في المنع والإعطاء في الحكم كذا في القنية.

باب التعزير :

(بسم الله الرّحمن الرّحيم)

كه يو څوک له بهيمې سره وطې وکړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

كه يو څوک له بهيمې سره وطې وکړي څه حکم لري؟ **بينوا تؤجروا !**

الجواب حامداًومصلياً

دحيوان سـره پـه وطې كولو سـره تعذيرلازمېږي، اودتعذيرمقدار اواندازه دقاضـي ورايې ته مفوظه ده .

وفي (رد المحتار) (٤/ ٢٦)

(و) لا يحد بوطء (بهيمة) بل يعزر وتذبح ثم تحرق، ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبى.

(قوله وتذبح ثم تحرق) أي لقطع امتداد التحدث به كلما رئيت وليس بواجب كما في الهداية وغيرها، وهذا إذا كانت مما لا تؤكل، فإن كانت تؤكل جاز أكلها عنده. وقالا: تحرق أيضا، فإن كانت الدابة لغير الواطئ يطالب صاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة ثم تذبح، هكذا قالوا ولا يعرف ذلك إلا سماعا فيحمل عليه زيلعي ونه.

له خپله مذهب څخه وبل مذهب ته انتقال کول؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مولوي صاحب !

که یو سړی له خپله مذهب څخه وبل مذهب ته ځي او خپل مذهب پرېږدي ایاهمدغه سړی ګناه ګاردی اوکه نه ؟ او په همدغه سړي کفاره یایوبل شی په دنیا کې شته که نه ؟بینوا تؤجروا !

المستفتی: دجهادی مدرسي د تخصص له طرفه. تاریخ ۵/ ۵/ ۱۴۴۵هـ ق

الجواب باسم ملهم الصواب .

حامدا و مصلیا وبعد : په مذکوره مسئله کښې ډېر تفصیل دی ځکه منتقل لره چې له خپل مذهبه انتقال کوي وبل مذهب ته ډېر احوال لري .

اول حال متنقل به په سبب ددنیا او خوهشاتو انتقال کړي وي لکه حصول دوظیفې ،مرتبې ،او نزدیکت و باچاهانو ته دغه اول حال د منتقل په دوه قسمه دی.

اول: یا به دا منتقل به خبر نه وي په فقه یو اځې د خپل مذهب نوم به یې زده وي لکه: زه حنفی یم زه شافعی یم نو دا ډول انتقال سپک دی حد دتحریم ته نه رسېږي ځکه دا شخص

تر د اوســه « عامی لا مذهب» له دې چې دی په هغه مذهب ثابت شــي نو په حال د انتقال کښې ده ابتداء د نوې مذهب وکړه .

دوهم : دا منتقل به فقیه وي علم به په فقهې مســائلو لري او غرض او هدف یې دنیا او خواهشــات وي .نو دا انتقال ډېر بد ده او دا انتقال حرام دی مســتوجب د تادیب او تعزیردی .اوشاهدي یې نه قبلېږي .

دوهم : حال چې منتقل انتقال وکړي لپاره د غرض دیني دا دوهم حال په دوه ډوله دی .

اول قســم: چې منتقل عالم په فقه ده خو رجوع کړې وي وبل مذهب ته لجهته د یو قوي دلیل یعنې د قوة ددلیل په اساس په دې اساس رجوع کول وبل مذهب ته واجب دی په ده باندې یارجوع کول روا ده ودته .

اودویم :حال دادی چې منتقل انتقال وکړي نه د غرض دیني او نه غرض دنیوې لپاره یعنې خالي وي له قصد دا دویم حال بیا په دوه قسمه ده اول قسم انتقال د عامی چې په فقه علم نه لري مکروه ده دوهم قسم دادی چې عالم په فقه وي او دا ډول انتقال ممتنع ده

وقال العلامة محمد أمين بن عمر عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

ونقل السيوطي في رسالته المسماة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول: للمنتقل أحوال: الاول أن يكون السبب الحامل له على الانتقال أمرا دنيويـا كحصــول وظيفة او مرتب او قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كمهاجر أم قيس لأن الأمور بمقاصدها ثم له حالان الاول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعي او حنفي كغالب متعممي زماننا أرباب الوظائف في المدارس حتى أن رجلا سأل شيخنا العلامة الكافيجي - رحمه الله تعالى - مرة يكتب له على قصة تعليقا بولاية اول وظيفة تشغر بالشيخونية فقال له: ما مذهبك فقال: مذهبي خبز وطعام يعنئ وظيفة اما في الشافعية او المالكية او الحنابلة فإن الحنفية في

الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مـذهـب لـه يحققـه فهو يسـتأنف مذهبا جديدا ثانيهما أن يكون فقيها في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندي.

أنه يصل إلى حد التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا.

الحال الثاني أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صـورتان: الاولى أن يكون فقيها في مذهبه وقد ترجح عنده المذهب الاخر لما رآه من وضـوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال او يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية، والثانية أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا إدراكه بحيث يرجو التفقـه فيـه فهـذا يجـب عليه الانتقال قطعا ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب امام من الأئمة الأربعة خير من الاسـتمرار على الجهل وليس له من التمذهب سـوى اسـم حنفي او شـافعي او مالكي فالتمذهب على مذهب أي امام كان خير من الجهل بالفقه على كل المذاهب فإن الجهل بالفقه تقصـير كبير، وقل أن تصـح معه عبادة وأظن هذا هو السبب لتحول الطحاوي حنفيا بعد أن كان شافعيا فإنه كان يقرأ على خـالـه المزني فاعتاص عليه الفهم يوما فحلف المزني أنه لا يجيء منه فانتقل حنفيا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار فكان إذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كفر عن يمينه، قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لا حنث على المزني لأن مراده لا يجيء منه شيء في مذهب الشافعي قلت: ولا يسـتنكر ذلك فرب شـخص يفتح عليه في علم دون علم، وفي مذهب دون مذهب وهي قسـمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الإذن التيسير.

الحـال الثالث: أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجردا عن القصـد فهذا يجوز للعامي ويكره او يمنع للفقيه لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن اخر لتحصيل فقه هذا

المذهب فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل بما تعلمه وقد ينقضي العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالاولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة.

العقود الدريةفي تنقيح الفتاوى الحامدية (٢/ ٣٦٠-٣٦١)

وايضاقال:

ولو أن رجلا برئ من مذهبه باجتهاد وضح له كان محمودا مأجورا.

اما انتقال غيره من غير دليل بل لما يرغب من عرض الدنيا وشهوتها فهو المذموم الآثم المستوجب للتأديب والتعزير لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه اهـ ملخصا.

وفيها عن الفتاوى النسفية: الثبات على مذهب أبي حنيفة خير واولى، قال: وهذه الكلمة أقرب إلى الألفة اهـ: وفي اخر التحرير للمحقق ابن الهمام: مسئله لا يرجع فيما قلد فيه أي عمل به اتفاقا، وهل يقلد غيره في غيره؟ المختار نعم للقطع بأنهم كانوا يستفتون مرة واحدا ومرة غيره غير ملتزمين مفتيا واحدا فلو التزم مذهبا معينا كأبي حنيفة والشافعي، فقيل يلزم، وقيل لا، وقيل مثل من لم يلتزم، وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجبه شرعا اهـ ملخصا قال شارحه المحقق ابن أمير الحاج: بل الدليل الشرعي اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليده فيه فيما احتاج إليه وهو - {فاسألوا أهل الذكر} [النحل: ٤٣]- والسوال إنما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة، فإذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به واما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره ملزما إنما ذلك في النذر، ولا فرق في ذلك بين أن يلتزمه بلفظه او بقلبه على أن قول القائل مثلا قلدت فلانا فيما أفتى به تعليق التقليد والوعد به ذكره المصنف. اهـ

(رد المحتار) (٦/ ١٢٨)

وايضاً قال:

(قوله من مذهب أبي حنيفة) أي استخفافا. قال في القنية من كتاب الكراهية: ليس للعامي أن يتحول من مذهب إلى مذهب، ويستوي فيه الحنفي والشافعي، وقيل لمن انتقل إلى مذهب الشافعي ليزوج له أخاف أن يموت مسلوب الإيمان لإهانته للدين لجيفة قذرة. وفي اخر هذا الباب من المنح: وإن انتقل إليه لقلة مبالاته في الاعتقاد والجراءة على الانتقال من مذهب إلى مذهب كما يتفق له ويميل طبعه إليه لغرض يحصل له فإنه لا تقبل شهادته اهـ. فعلم بمجموع ما ذكرناه أن ذلك غير خاص بانتقال الحنفي وأنه إذا لم يكن لغرض صحيح، فافهم ولا تكن من المتعصبين فتحرم بركة الأئمة المجتهدين، وقدمنا هذا البحث مستوفى في فصل التعزير فارجع إليه.

(رد المحتار)٨/ ٢٢٤).

وكذافي الطحطاوي على الدرالمختار:٦/ ١٣٤).او ٨/ ٣٩٥).

وكذافي فتح القدير:٤/ ٢٣٨).

په اسلام کي د حبس / بند څه حکم دی ؟

الاستفسار :محترم مفتي صاحب!

په اسلام کي د حبس / بند څه حکم دی ؟ او د دې لپاره د خاص ځای تعیین جائز دی کنه؟ که په اسلام کي زندان سته نو أول زندان چا جوړ کړ؟بینوا تؤجروا !

الاستبشار :

حامداً ومصلیاً وبعد : حبس /بندي کول د مجرم په اسلام کي جائز او مشروع دی په اجماع د صحابه کرامو، او فقهاء ، او دارکم عقل هم د دې غوښتنه کوي چي د محرم د معلومه ولو لپاره، او د مفسد د فساد څخه د منع لپاره حبس مشروع سي ، او دا د قاضي د حقوقو څخه یو حق دی . او دا په کتاب الله، سنة الرسول، اجماع، او قیاس سره ثابت دی.

او د حبس او بند لپاره د ځانګړي ځای تعیین د جمهورو پر قول جائز دی ، خو ځیني بیا مستحب بولي.

د مجرم حبس او بندي کول په خپله جناب رسول الله صل الله علیه وسلم په مبارک ژوند کي وو ، چي په مسجد او یا د مسجد په دهلیز کي به یې په یو ستون پوري تاړه ، خو د حضرت نبي کریم صل الله علیه وسلم، او د هغه د أول راشد خلیفه أبو بکر الصدیق "رضی الله عنه" په زمانه کي د بند لپاره یو ځانګړی ځای د محبس، یا سجن په نامه نوو جوړ

چي وروسته بیا اول د زندان لپاره د خاص ځای تعیین د عمر "رضـي الله عنه" په دور خلافت کي وسو، چي د هغه عامل نافع بن عبد الحارث د صفوان بن أمیة کور په څلور زره دیناره د زندان لپاره واخستی په مکه مکرمه کي .

خو مستقل د زندان لپاره ځای بیا د علی رضی الله عنه په خلافة کي جوړ سو ،چي أول وار یې نوم نافع کښېښود ، وروسته بیا د هغه څخه بند یا وتښتېدل، بیا یې محکمه او کلک جوړ کړ نوم یې ور باندي "مخَیِّس" (خواره ونکی) کښېښود .

نو که څوک وایي: چي اول زندان عمر رضی الله عنه جوړ کړی دا په دې معنی ده چي د ځای تعیین د ده په خلافت کي وسو، او چاچي ویلي چي أول زندان او محبس علي رضی الله عنه جوړ کړ نو دا بیا په دې معنی چي أول د زندان بناء علی رضی الله عنه کړې ده.

لما في الموسوعة الفقهية الكويتية (١٦/ ٢٨٦).

وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْحَبْسِ، وَقَدْ حَبَسَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَالْخُلَفَاءُ وَالْقُضَاةُ مِنْ بَعْدِهِمْ فِي جَمِيعِ الأَعْصَارِ وَالأَمْصَارِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا.

وَتَدْعُو الْحَاجَةُ - عَقْلاً - إِلَى إِقْرَارِ الْحَبْسِ، لِلْكَشْفِ عَنِ الْمُتَّهَمِ، وَلِكَفِّ أَهْل الْجَرَائِمِ الْمُنْتَهِكِينَ لِلْمَحَارِمِ، الَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَيَعْتَادُونَ ذَلِكَ، أَوْ يُعْرَفُ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَرْتَكِبُوا مَا يُوجِبُ الْحَدَّ وَالْقِصَاصَ.

ولمافي "البحر الرائق " (٦/ ٣٠٧) [فصل في الحبس]

قدمنا أنه مما يملكه القاضي على الممتنع عن إيفاء الحق وتعزيرا فكان من عمله فذكره فيه وهو في اللغة المنع، وهو مصدر حبسه من باب ضرب ثم أطلق على الموضع وجمع على حبوس مثل فلس وفلوس كذا في المصباح ودليله الكتاب {أو ينفوا من الأرض} والمراد منه الحبس والسنة «حبسه - عليه الصلاة والسلام - رجلا بالتهمة» والإجماع عليه، وكان في المسجد إلى زمن علي - رضي الله عنه - فبنى سجنا، وهو أول من بناه في الإسلام وسماه نافعا ولم يكن حصينا لكونه من قصب فانفلت الناس منه فبنى آخر وسماه مخيسا .

ولما في الدر المختار: (٥/ ٣٧٧)

وأحدث السجن علي - رضي الله تعالى عنه - بناه من قصب وسماه نافعا فنقبه اللصوص فبنى غيره من مدر وسماه مخيسا بفتح الياء وتكسر موضع التخسيس وهو التذليل .

ولما في شرحه لابن عابدين الشامي:

قوله وأحدث السجن علي) أي أحدث بناء سجن خاص فلا ينافي ما قالوا أيضا من أنه لم يكن في عهده - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر سجن، إنما كان يحبس في المسجد أو الدهليز حتى اشترى عمر ــرضي الله تعالى عنهـ دارا بمكة بأربعة آلاف واتخذه محبسا.

*ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية (١٦/ ٣١٥).

الْقَوْل الأْوَّل: يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ إِفْرَادُ مَوْضِعٍ لِيَحْبِسَ فِيهِ، وَهَذَا قَوْل الْجُمْهُورِ، بَل إِنَّ بَعْضَهُمُ اعْتَبَرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ .

وَقَال آخَرُونَ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ،وَاسْتَدَلُّوا لِهَذَا بِفِعْل عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ اشْتَرَى لَهُ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ عَامِلُهُ عَلَى مَكَّةَ دَارًا لِلسَّجْنِ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ بِأَرْبَعَةِ آلاَفِ دِرْهَمٍ. كَمَا أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّل مَنْ أَحْدَثَ سِجْنًا فِي الإِسْلاَمِ وَجَعَلَهُ فِي الْكُوفَةِ .

الورع البارد، څه ته وايي ؟

《الاستفتاء:》 محترم مفتي صاحب!

الورع البارد ، څه ته وايي ؟او تعزير پکښې سته او که نه؟ که تعزير پکښې وي نو څو نه به وي؟بينوا تؤجروا

المستفتي:فضل الرحمن تاريخ:۲۱/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : الورع البارد ،يا الزهد البارد ، دې ته وايي چې په لږ معمولي شي کښې ډېره بلا إنتهاء تقوی خلګو ته ښکاره کوي اود خلګو په ذهن کښې داور کوي چې زه ډېر تقوی دار يم، د دې بيا ډېر صورتونه دي او تعزير پکښې سته،دخپلې زماني قاضي يا حاکم به تعزير ور کوي چې څو نه يې خوښه سي اومناسب يې وګڼې ځکه تعزير مفوض دی ورايې دامام اوقاضي ته.

(۱)لماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين الحنفي (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

(قولـه يعزر على الورع البارد إلخ) قال في التتارخانية: روي أن رجلا وجد تمرة ملقاة فأخذها وعرفها مرارا ومراده إظهـار ورعـه وديانته، فقال له عمر – رضـي الله تعالى عنه –: كلها يا بارد الورع فإنه ورع يبغضه الله تعالى وضربه بالدرة. اهـ.

قلت: وبه علم أن المراد ما كان على وجه الرياء كما أفاده بقوله البارد فافهم، فلو كان من أهل الورع فهو ممدوح كما نقل أن امرأة سـألت بعض الأئمة عن الغزل على ضوء العسس حين يمر على بيتها فقال من أنت؟ فقالت: أنا أخت بشر الحافي، فقال لها: لا تفعلي، فإن الورع خرج من بيتكم.

رد المحتار على الدر المختار:۶/ ۱۳۰ باب التعزير ط:رشيدية ۱۲

(۲)لماقال العلامة أحمد بن محمد مكي الحموي الحنفي (المتوفى: ۱۰۹۸هـ)

(۱۲) قوله: يعزر على الورع البارد إلخ أصـله كما في التتارخانية ما روي أن رجلا وجد تمرة ملقاة في سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، فأخذها وقال من فقد هذه التمرة وهو يكرر، وكلامه ومراده من هذا إظهار زهده وديانته على الناس فسمع عمر - رضي الله عنه - كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد الورع فإنه ورع يبغضه الله تعالى وضربه بالدرة.

(غمز عيون البصائر:۲/ ۲۰۱ الفن الثاني كتاب الحدود والتعزير ط:عمرية)

(۳)لماقال العلامة سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت ۱۰۰۵هـ)

تتمة: مما يعزر به الورع البارد وكما إذا وجد تمرة ملقاة على الأرض فعرفها، كذا في (التتارخانية)

(النهر الفائق شرح كنز الدقائق:۳/ ۱۷۱ فصل فى التعزير)

(۴)لماقال العلامة فريد الدين عالم بن علاء الهندي (المتوفى:۷۸۶هق)

۹۶۳۹:-وفى الكفاية فى الاكراه: ومن التعزير الزهد البارد-وفى اليواقيت

روي أن رجلا قـدوجد تمرة ملقاة في سـوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب - رضـي الله عنه -، فـأخـذها فقال :من فقد هذه التمرة وهو يكرر،كلامه ويعرفها ومراده من هذا إظهار زهده وورعه وديانته

على الناس فسمع عمر – رضي الله عنه – كلامه وعرف مراده فقال كل يا مارد! فإنه ورع يبغضه الله تعالى وضربه بالدرة.

(الفتاوي التاتارخانية:۶/ ۳۹۹ الفصل الثامن فی التعزير ط:حنفية.

(۵)=وكذافی الفتاوی الهندية:۲/ ۱۶۹ فصل فی التعزير ط:رشيدية.

متهم ته تعزير ورکول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که یو سړی په ناروا عمل اوکار متهم وي ، اوس دغه سړي ته مخکې تر ثبوته د دغه جرم ، حبس(بند) ورکول جواز لري او که نه ؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي: احمد تاریخ:۱۴۴۵/۱/۲۵هق

الجواب باسم ملهم الصواب.

حامداً ومصلياً وبعد: په مذکوره صورت کې ، دغه سړي ته مخکې تر ثبوته د دغه جرم ، حبس(بند) ورکول جواز لري.عامه خبره د که دغه بند د جزاء په شکل ورکول سي ، او که د دې لپاره ورکول سي ،چې د دغه موضوع تحقیق وکړل سي ، او یا د دې لپاره ورکول سي ،چې هغه لېږي شاهدان حاضر کړل سي ، اویا د نورو وجهو ورکول سي.

وفي فتاوى قاضيخان (۳/ ۲۹۶).

و من يتهم بالقتل و السرقة و ضرب الناس يحبس و يخلد في السجن إلى أن يظهر التوبة.

وكذا في فتح القدير(۷/ ۱۷۷).

وروي عن أبي يوسـف في الذي ... ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس فإني أحبسه وأخلده في السجن إلى أن يتوب، لأن شر هذا على الناس وشر الاول على نفسه.

وفي « رد المحتار » (٤/ ٧٦). ط: الحلبي

«وَمَنْ يُتَّهَمُ بِالْقَتْلِ وَالسَّـرِقَةِ وَضَـرْبِ النَّاسِ أَحْبِسُـهُ وَأُخَلِّدُهُ فِي السِّـجْنِ حَتَّى يَتُوبَ لِأَنَّ شَـرَّ هَذَا عَلَى النَّاسِ»

(قَوْلُهُ حَتَّى يَتُوبَ) الْمُرَادُ حَتَّى تَظْهَرَ أَمَارَاتُ تَوْبَتِهِ إذْ لَا وُقُوفَ لَنَا عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَلَا يُقَدَّرُ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ إذْ قَدْ تَحْصُلُ التَّوْبَةُ قَبْلَهَا، وَقَدْ لَا تَظْهَرُ بَعْدَهَا، كَذَا حَقَّقَهُ الطَّرَسُوسِيُّ وَأَقَرَّهُ ابْنُ الشِّحْنَةِ.

وفي « رد المحتار » (٤/ ٧٦) ط :الحلبي

«قُلْت: وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ الْمُتَّهَمُ مَشْـهُورًا بِالْفَسَـادِ فَيَكْفِي فِيهِ عِلْمُ الْقَاضِي كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الشَّارِحِ. وَفِي رِسَـالَةِ دَدَهْ أَفَنْدِي فِي السِّـيَاسَةِ عَنْ الْحَافِظِ ابْنِ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ الْحَنْبَلِيِّ: مَا عَلِمْت أَحَدًا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُ إنَّ هَذَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِهَذِهِ الدَّعْوَى وَمَا أَشْـبَهَهَا يُحَلَّفُ وَيُرْسَـلُ بِلَا حَبْسٍ، وَلَيْسَ تَحْلِيفُهُ وَإِرْسَـالُهُ مَذْهَبًا لِأَحَدٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ وَلَوْ حَلَّفْنَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَأَطْلَقْنَاهُ مَعَ الْعِلْمِ بِاشْتِهَارِهِ بِالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ وَكَثْرَةِ سَـرِقَاتِهِ وَقُلْنَا لَا نَأْخُذُهُ إلَّا بِشَـاهِدَيْ عَدْلٍ كَانَ مُخَالِفًا لِلسِّـيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّـرْعَ تَحْلِيفُهُ وَإِرْسَالُهُ فَقَدْ غَلِطَ غَلَطًا فَاحِشًا، لِنُصُوصِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَلِإِجْمَاعِ الْأَئِمَّةِ، وَلِأَجْلِ هَذَا الْغَلَطِ الْفَاحِشِ تَجَرَّأَ الْوُلَاةُ عَلَى مُخَالَفَةِ الشَّرْعِ وَتَوَهَّمُوا أَنَّ السِّيَاسَةَ الشَّرْعِيَّةَ قَاصِرَةٌ عَلَى سِيَاسَـةِ الْخَلْقِ وَمَصْـلَحَةِ الْأُمَّةِ، فَتَعَدَّوْا حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى وَخَرَجُوا مِنْ الشَّـرْعِ إلَى أَنْوَاعٍ مِنْ الظُّلْمِ وَالْبِدَعِ فِي السِّيَاسَةِ عَلَى وَجْهٍ لَا يَجُوزُ، وَتَمَامُهُ فِيهَا.

وَفِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ ضَرْبَ الْمُتَّهَمِ بِسَرِقَةٍ مِنْ السِّيَاسَةِ، وَبِهِ صَرَّحَ الزَّيْلَعِيُّ أَيْضًا كَمَا سَيَأْتِي فِي السَّرِقَةِ. وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ لِلْقَاضِي فِعْلَ السِّيَاسَةِ وَلَا يَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي حَدِّ الزِّنَا مَعَ تَعْرِيفِ السِّيَاسَةِ»

وفي «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٦/ ٣٠٥)«ج – حَبْسُ الْمُتَّهَمِ بِالْقَذْفِ

مَنْ أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا عَلَى قَذْفِهِ حُبِسَ قَاذِفُهُ لِاسْتِكْمَال نِصَابِ الشَّهَادَةِ. وَمَنِ ادَّعَى عَلَى آخَرَ قَذْفَهُ وَبَيِّنَتُهُ فِي الْمِصْرِ يُحْبَسُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِيُحْضِرَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ حَتَّى قِيَامِ الْحَاكِمِ مِنْ مَجْلِسِهِ وَإِلاَّ خُلِّيَ سَبِيلُهُ بِغَيْرِ كَفِيلٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ بِخِلَافِ الشَّافِعِيَّةِ».

وفي «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٦/ ٣٠٧)«ج – حَبْسُ الْمُتَّهَمِ بِالسَّرِقَةِ

نَصَّ الْفُقَهَاءُ عَلَى حَبْسِ الْمُتَّهَمِ بِالسَّرِقَةِ لِوُجُودِ قَرِينَةٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي ذَلِكَ كَتَجَوُّلِهِ فِي مَوْضِعِ السَّرِقَةِ وَمُعَالَجَتِهِ أُمُورًا تُعْتَبَرُ مُقَدِّمَاتٍ لِذَلِكَ».

وفي «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٦/ ٣١٣)« حَبْسُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْحَدَّ وَالْقِصَاصَ حَتَّى يُعَدَّل الشُّهُودُ.

ذَهَبَ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ لِلْقَاضِي حَبْسَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَتَثَبَّتَ مِنَ الدَّعْوَى بِحُجَّةٍ كَامِلَةٍ فِيمَا كَانَ أَقْصَى عُقُوبَةٍ فِيهِ غَيْرَ الْحَبْسِ كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، حَيْثُ أَقْصَى الْعُقُوبَةِ فِيهَا الْقَتْل وَالْقَطْعُ وَالْجَلْدُ، فَيَحْبِسُ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبِخَاصَّةٍ فِي حَقِّ الآدَمِيِّ حَتَّى يَكْشِفَ الْقَاضِي عَنْ عَدَالَةِ الشُّهُودِ؛ لأَِنَّ ذَلِكَ مِنْ وَظِيفَتِهِ بَعْدَ أَنْ أَتَى الْمُدَّعِي بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْبَيِّنَةِ.

فَمَنِ ادَّعَى عَلَيْهِ بِسَـرِقَةٍ يُحْبَسُ حَتَّى تَظْهَرَ عَدَالَةُ الشُّـهُودِ فِي ذَلِكَ. وَمَنِ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَذَفَهُ وَبَيِّنَتُهُ فِي الْمِصْرِ حُبِسَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، لِيُحْضِرَ الْمُدَّعِي بَيِّنَتَهُ حَتَّى يَقُومَ الْحَاكِمُ مِنْ مَجْلِسِهِ وَإِلاَّ خَلَّى سَبِيلَهُ بِدُونِ كَفِيلٍ. فَإِنْ كَانَتْ بَيِّنَتُهُ غَائِبَةً أَوْ خَارِجَ الْمِصْرِ فَلَا يُحْبَسُ، فَإِذَا أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا حَبَسَهُ».

وكذافي الفتاوى الهندية (٢/ ١٦٩).

كذا البناية شرح الهداية (٨/ ٤٣٢).

وكذا في البحر الرائق(٥/ ٤٦).

کتاب البیع:

کمېشن اخیستل څه حکم لري ؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام په دامسئله کې:

چې زيد پرعمرموټرخرڅ کړی په درې لکه روپۍ. خوعمرددغه درې لکه روپوحواله وه زيدته پريوصراف ورکړه چې څلوېښت ورځي بعده به دغه روپۍ زيدته ورکړې صراف اوکې قبوله کړه دزيدهم قبوله سوه وروسته څه وخته بعده زيدبل صراف ته وويل چې دفلانکي صراف سره زما روپۍ دي څلوېښت ورځي بعده يې راکوي نوته ماته اوس درې لکه روپۍ راکه دهغه صراف څخه زماروپۍ چې دي هغه ته واخله نوداصراف ورته وويل چې ټيک ده خوزه کمېشن اخلم ددې څلوېښت ورځوپه مقابل کړې درې زره ده ورته وويل ټيک ده نوايا دابيعه يادا حواله په دغه شکل جائزده که سودده ؟ **بينوا تؤجروا !**

المستفتي: دين محمد

الجواب باسم ملهم الحق والصواب

دغه صورت مسؤله په دغه شکل نه ده جائز،البته حيله دجواز د دې صورت سته:

هغه دا چې دلته به دوې معاملې سره جلا جلا کوي.

❶ یوه معامله به دا وي چې زید به دویم صراف (چې زید ته اوس نغدي پیسې ورکوي) د خپل پیسو د وصولی اجير(مذدور) جوړکړي او د هغه لپاره به اجرت او کرايه(مثلاً ۳۰۰۰) مقرره کوي او هغه کرايه به تر مخه ورکوي .

البته مخکې ورنه کړه بیا به درې زره کم درې لکه (۲۹۷۰۰۰)قرض ورڅخه اخلي او ۳۰۰۰ به اجرت سي دصراف.

2 دوهمه معامله به دا کوي چې زید به دد غه دویم صـراف څخه هغومره رقم په قرض واخلي څومره چې په عمرباندې دزید قرض و (مثلاً دلته لکه درې لکه روپۍ) اوس دغه دویم صراف بیا داول صراف څخه د درې لکه روپۍ اصول کړي او بیا به پخپل قرض کې مجري کړي چې کم قرض یې زید ته ورکړی دي

نو په دغه صورت سره بیا مسؤله صورت جائز ګرځي.

حکیم الامت مولانا اشرف علي تهانوي رحمه الله تعالي ،کتاب: الحلال والحرام.

دا متبادل صـورت د ضـرورت په وخت کې دي خو ددې لپاره دا څلور شـرطونه ضـروري دي

(۱)د وکالت او د قرض دواړه عقود به بالکل سره جلا جلا وي

(۲)د وکیل اجرت او کرایه به پر چېک نه مربوطه وي یعني د بینک د پیسو پر وصولولو به د وکیل اجرت نه مربوطه وي یعنې که پیسې ژر در کړل سي نو اجرت به دي لږ وي او که وځنډېدی نو اجرت به دې ډیر وي

(۳)د قرض ورکولو په وجه به د وکیل اجرت او کرایه نه ډېرېږي

(۴)که چېري بالفرض دا چېک باونس سو یعني د چېک پیسـې نه سوې اوصـول نو هم قرض خواه خپل قرض غوښتلای سي .

وفي موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني (۲۹۲/ ۱)۸۲۰)

أخبرنا مالك، أخبرنا موسي بن مرة، أنه سمع رجلا يسأل سعيدبن المسيب فقال: إني رجل أبيع الدين، وذكر له شيئا من ذلك، فقال له ابن المسيب: لا تبع إلا ما آويت إلى رحلك. قال محمد: وبه

نأخذ، لاينبغي للرجل أن يبيع دينا له على إنسـان إلا من الذي هو عليه، لأن بيع الدين غرر، لا يدرى، أيخرج منه أم لا؟ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

وفي بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ه/ ۱۴۸)

ولا ينعقد بيع الدين من غير من عليه الدين؛ لأن الدين اما أن يكون عبارةعن مال حكمي في الذمة، وإما أن يكون عبارة عن فعل تمليك المال وتسليمه، وكل ذلك غير مقدور التسليم في حق البائع، ولو شرط التسليم على المديون لا يصح أيضا؛ لأنه شرط التسليم على غير البائع فيكون شرطافاسدا فيفسد البيع، ويجوز بيعه ممن عليه؛ لأن المانع هو العجز عن التسليم،ولا حاجة الى التسليم ههنا، ونظير بيع المغصوب أنه يصح من الغاصب، ولايصح من غيره إذا كان الغاصب منكرا، ولا بينة للمالك.

وفي «الحجة على أهل المدينة» (٢/ ٦٩٩)

«مُحَمَّد قَالَ قَالَ ابو حنيفَة لَا يَنْبَغِي ان يَشْتَرِي دينا على رجل حَاضر وَلَا غَائِب وَلَا على ميت باقرار من الَّذِي عَلَيْهِ الدّين وَلَا بإنكار لَان ذَلِك كُله غرر لَا يدْرِي ايخرج ام لَا يخرج»

قال العلامة ابن عابدين رحمه الله

(الرباء) قال فى البحرفضل احدالمتجانسين نعم هذايناسب تعريف الكنز بقوله فضل مال بلاعوض في معاوضة مال بمال.

ردالمحتار: ۴ ص ۱۹۶ باب الربوا

قال العلامة ابن النجيم رحمه الله تعالى

فضل مال بلاعوض فى معاوضة مال بمال اى فضل احدالمتجانسين على الآ خربالعيارالسرى اى الكيل والوزن

(البحرالرئق ج ۶ ص ۱۲۴ باب الربوا باب بيع الدين

وفي بحوث في قضايا فقهية معاصرة : (۲/ ۱۲۲)

اما حسـم الكمبيالات، فيمكن تحصيل غرضه بطرق ثلاثة... الطريق الثالث: أن تكون هناك معاملتان مستقلتان بين البنك و بين حامل الكمبيالة

المعاملة الاولي : أن يوكل حامل الكمبيالة البنك بتحصـيل مبلغه من مصـدر الكمبيالة عند نضـجها، ويعطيه أجرا معلوم مقابل هذه الخدمة

والمعاملة الثانية: أن البنك يقرض العميل مبلغ الكمبيالة ناقصا منه

أجرة الوكالة قرضا بدون فائدة... وان هذا الطريق يشترط لجواز أمور :

الاول: أن يكون كل واحد من العقدين منفصلا عن الاخر ، فلاتشترط الوكالة في القرض، ولا القرض في الوكالة.

الثاني : أن لا تكون أجرة الوكالة مرتبة بمدة نضـج الكمبيالة. بحيث تكون الأجرزائدة ان كانت المدة طويلة وتكون أقل ان كانت قصيرة.

الثالث: أن لا يزاد في أجرة الوكالة بسبب القرض الذي أقرضه البنك فانه يكون حينئذ قرضا جر نفعا...

د پورنېټه نه ده معلومه دا بيعه جائزده که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماءکرام په باره د دې مسئلې کښې :

چې يوڅوک له دوکانداره شيان وړي په پورچې په ماپسې يې ليکه قېمت يې معلوم ده خوده پورنېټه نه ده معلومه اوس داجائزده که نده جائز؟ بينوا تؤجروا !

مستفتي : عبدالله

الجواب حامداومصليا

دصـورت مسـؤله جواب دادی چې ښـه خبره داده چې وخت سـره معلوم کړي اوکه وخت معلوم نکړي خوددوی په مابین کې په عرف کې یوه نېټه وي چې ددې دواړو په کې نزاع نه راځي نودابیع جائزه ده

لمافی البحرالرائق:۶/ ۱۴۵،کتاب البیوع،باب البیع الفاسد،مط:رشیدیه

لاالـبـیع إلی النیروزوالمهرجـان وصــوم النصـــاری ....إن لم یـدرالعـاقـدان ذلـک...إلاإذاکـان یعرفانه....اوکان التأجیل إلی فطرالنصاری بعدماشرعوا فی صومهم.

ولمافی ردالمحتار:۷/ ۵۰،کتاب البیوع،مط:رشیدیه

(ولوبـاع مؤجـل)أی بلابیـان مدة بأن قال بعتک بدرهم مؤجل قوله صــرف لشــهرلأنه المعهودفی الشهرفی السلم والیمین فی لیقضین دینه اجلا...ان شرط صحة التأجیل ان یعرفه العاقدان.

ولمافی بدائع الصنائع:کتاب البیوع،۴/ ۳۹۳،مط:رشیدیه

فأماالتأخیرإلی الاجال المجهولة جهالة متقاربة،فلاتفضی إلی المنازعة لإن ا لناس یؤخرون الدیون إلی هذه الاجال عادة.

ولمافی فتاوي التاتارخانیه:کتاب البیوع،۸/ ۴۳۵،مط:حنفیه

ولوأجله إلی أجل مجهول فان کانت الجهالة فاحشة کهبوب الریح لایصح وإن کانت متقاربة ....یصح

ولمافی احسن الفتاوي :۶۵۰۴،کتاب البیوع

اگر بیع مئوجل ہےتوتعین اجل ضــروي ہے،البتہ اگرعاقدین کی درمیان تین دین یاایک ماہ کي معہودومعروف ہوتوعدم نزاع کی وجہ ســےجائزہےاورشـرعایہی مدت معتبرہوگی،ورنہ یہ بیع فاسدہوگی۔و

د اجل له امله دسرو زرو په قیمت کې زیاتوب؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمایي علماءکرام :

اجل له امله د سرو زرو په قیمت کې زیاتوب څنګه دی مثلا د درو (۳) لکو سره زر د اجل په وجه پنځه (۵) لکه ورکوي جواز لري که نه ؟بینوا تؤجروا !

مستفتي : مصطفی جان

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی د اجل په خاطر زیاتوب صحیح دی مګر مستحسن کارنه دی باید په قرض حسن باندې یې ورکړي مسلمان دبل مسلمان سره مرسته وکړي.

قال الله تعالى {وَلَا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [البقرة: ۲۳۷]

لمافی رد المحتار : ۷/ ۳۷۵، مطلب اشتری من شریکه سلعة، مط: رشیدیه جدید

لأن للأجل شبها بالمبيع ألا ترى أنه يزاد فى الثمن لاجله الاجل والشبهة فى هذا ملحقة بالحقيقة

لمافی الهداية : ۳/ ۷۶، باب المرابحة والتولية، مط: رشيديه

لأن للأجل شبها بالمبيع ألا يرى أنه يزاد فى الثمن لاجل الاجل والشبهة فى هذا ملحقة بالحقيقة.

لمافی فقه البيوع: ۱/ ۵۴۲، زيادة الثمن من أجل التأجيل،مط: ادارة القران

هل يجوزأن يكون المؤجل زائدا على الثمن الحال قد حكى الشوكاني رحمه الله عن زين العابدين على بن الحسين والناصر ، والمنصوربالله والهادية أنه لايجوز لكون الزيادة مقابلا للأجل وهو الربا اوفيه مشابهة الربا اماالائمة الأربعة وجمهور الفقهاءوالمحدثين فقد أجازو البيع المؤجل بأكثر من سعر النقد بشرط ان يبت العاقدان على انه بيع مؤجل بأجل معلوم فاما اذا قال البائع أبيعک نقدا بكذا ونسيئة بكذا وافترقا على ذلک دون أن يتفقا على تحديدواحد من الشقين فانه لا يجوز.

لمافی بحوث فی قضایا فقیه معاصره : ص(۷) احكام البيع بالتقسيط زيادة الثمن من أجل التأجيل ، مط: دارالعلوم كراچي

واما الائمه الاربعة وجمهور الفقهاءوالمحدثين فقد أجازو البيع المؤجل بأكثر من سعر النقد بشرط ان يبت العاقدان بانه بيع مؤجل باجل معلوم وبثمن معلوم متفق عليه عند العقد.

لمافی الهندية : ۳/ ۱۶۳، الباب الرابع عشر فی المرابحة والتولية، مط: الحقانية

لمافی التاتارخانية : ۹/ ۲۷۲، باب مايحدث بالسلعة ممايجب ، مط: حنفية

لمافی فتاوي محمودية : ۱۶/ ۱۵۴،ادهاركى وجه سي قيمت بڑهانا، مط: فاروقية كراچي

يو هلک ديولس کالودی ددغه عقد کول څنګه دی ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يو هلک د يولس کالودي او خپل کور لپاره هرعقد کوي لک بيع شـراء اجاره خپله کوي په خپل ګټه تاوان پوهېږي ،ايادد اسې هلک سره عقدصحت لري که نه؟ بينوا توجروا

المستفتي: مفتي تاج محمدصاحب تاريخ: ۱۸/ ۱۱/ ۱۴۴۰

الجواب باسمه تعالی

حامداومصـلياوبعد :دهرهغه هلک سـره بيع او شـراءکول جائزدي چې په خپل ګټه تاوان(مميزعاقل)پوهېږي اوعمريې هم(۷)کاله وي يازيات تراوو وي پدې شـرط سـره چې دلاالتادولي له طرفه څه اجازه موجوده وي کچېري اجازه دولي له طرف څخه نه وه بيايې بيع شـراءموقوف دي ترڅوچې دي (هلک)ځواني تـه رسـېږي ياولي اجاز ورتـه وکړي.

لمافی البحرالرائق:۵/ ۴۳۳)

وليس من شرائط العاقدالبلوغ فينعقدبيع الصبى وشراءه موقوفا على اجازة.

ولمافى بدائع الصنائع:۴/ ۳۳۱)

ان يكون عاقلافلاينعدبيع المجنون والصبى الذى لايعقل،لان اهليته المتصرف شرط انعقادالتصرف فاماالبلوغ فليس بشرط لانعقادالبيع حتى لوباع الصبى العاقل مال نفسه ينعقدعندناموقوفاعلى اجازة وليه وعلى اجازه نفسه بعدالبلوغ.

ولمافى التاتارخانيه:۱۷/ ۴۰۲)

والتشبيه بالعبدالمأذون يفيدان ماثبت عن العبدمن الاحكام ثبت فى حقه(الصبى)فلاينعقدتصرف الصبى بنوع دون نوع ويصيرمأذونا بالسكوت.

ولمافى الفقه الحنفى:۴/ ۱۷)

ولمافى الفقه الاسلامى:۴/ ۱۲۲)

طلا یا سره زرد ګرانۍ په نیت ذخیره کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یو سړي طلا رانیولې وه نو ذخیره کړې یا یې محبوسه کړې او ساتلې وه د ګرانی په نیت او س چې کله د الرلوړسونو دی غواړي چې خرڅه یې کړي نو پوښتنه داده چې ایا دغه طلا یا سره زرد ګراني په نیت ذخیره کول او بیا ګران خرڅول خوبه د شریعت له نګاه څخه ناجائزوی او که نه؟ بینوابالکتاب توجروابالثواب

المستفتي : مولوي عبدالله صاحب

الجواب باسم ملهم الصدق والصواب

محترمه سره زر يا طلاء د ګراني په نيت رانيول او بيا ذخيره کول څه وخت بعده ګران خرڅول دا جائزدى په دې کې هيڅ قبحه نشته ځکه دې ته احتکار اصطلاحا بين الفقهاء نه ويل کېږي او نه هم دا د اسې شى دى چې خلک په معيشت کې سخت ضرورت ورته لري ځکه احتکار او ذخيره کول شرعا دې ته وايې چې يو څوک راولاړسي سامان راوړي مثلا د خوراک او چښاک اشياء يا د اسې مال چې خلک د هغو استعمال ته ضرورت لري لکه جامې دا په ګودام کې ذخيره کړي او بيا د ګراني په انتظار ورته کښېني او حال دا دى چې خلک اشد ضرورت ورته لري ليکن دى يې په معمولي ګټه نه ورکوي دغه عمل ته شرعا احتکار يا ذخيره اندوزي وايې او دا فعل حرام دى.

لماقال العلامة ابن عابدين الشامي رحمه الله

(قوله وكره احتكارقوت البشر) الاحتكارلغة: احتباس الشيء انتظارالغلائه والاسم الحكرة بالضم والسكون كمافى القاموس، وشرعا: اشتراءطعام ونحوه وحبسه الى الغلاء اربعين يومالقوله عليه السلام من احتكرعلى المسلمين اربعين يوما ضربه الله بالجذام والافلاس وفى رواية فقدبرءمن الله وبرءالله منه، قال فى الكفاية: اى خذله والخذلان ترك النصرة عندالحاجة اهـ

وفى اخرى فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لايقبل الله منه صرفا ولاعدلاءالصرف: النفل والعدل الفرض شرنبلاليه عن الكافى وغيره وقيل شهرا وقيل اكثروهذالتقديرللمعاقبة فى الدنيابنحوالبيع وللتعذيرلاللالم لحصوله وان قلت المدة وتفاوته بين تربصه لعزته اوللقحط والعياذبالله تعالى درمنتقى مزيدا،والتقييدبقوت البشرقول ابى حنيفة ومحمدرح وعليه الفتوي كذافى الكافي وعن ابى يوسف رح كل مااضره بالعامة حبسه، فهواحتكاروعن محمدرح الاحتكارفى الثياب ابن الكمال.

ردالمحتار ج۵ ص۲۸۲ مکتبه رشیدیه

البحرالرائق ج۸ ص ۳۷۰ مکتبه رشیدیه

الفتاوي الهندیه ج۳ ص۲۱۳ مکتبه رشیدیه

الهدایه ج۴ ص۴۶۸ مکتبه حنفیه

فتاوای محمودیه ج۱۶ ص۲۳۴ اردو

اپ کے مسائل ج۷ ص۱۱۰ اردو

بیعه په شرط دبرائت دعیوبو څخه څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یو سړی د کابله څخه وبل سړي ته چې هغه په بولدک- وېش کې او سېږي تلېفون وروکړي چې زما یو څه مال دی دغه خو دلته راته خرڅ کړه دغه دبولدک والا سـړي ورته وویل چې دغه مال پرما خرڅ کړه ده ورته وویل چې زه دغه مال پرتا نه خرڅ وم ته شـناخته سـړی یې داسې نه چې بیا مو خوا سره بده وي ،خیر خو دغه دبولدک والا سړی ډېر پسـې شـله سو چې پرما یې خرڅ کړه او هغه د کابل والا سړي هم د دغه مال تصویرونه ورته راواستول چې دغه مال دی اوده ورته وویل چې صـحیح سـو مال زما دی راواېسـتوه ، هرکله چې مال بولدک ته راورسې دی هغه کابل والا ورور او دغه دبولدک والا سـړی مال ته ورغلل مال چې یې هر کله دموټر څخه راکښته کړی دغه دبولدک والا سړي وهغه بل سړي ته تلېفون وروکړي چې دغه مال به زه وګورم یعنې: چېک بې کړم هغه ورته وویل چې په چېک یو کاټن دټولو په بیعه نه درکوم ځکه ما هم بې چېکه رانېولی دی دغه مال دی که دي بې چېکه خوښ دی خوستاسو که نه زه یې په چېک نه خرڅه وم ، دغه دبولدک والا سړي دغه

مال خپل دوکان ته راوړي چې هرکله يې چېک کړي هغه ټول خراب واوس هغه دکابل والا سړي خپل پيسې غواړي او دغه دبولدک والا سړی ورته وايې چې پيسې دي حق نه کېږي ځکه ستا مال خراب و اوس پوښتنه داده: چې دغه دکابل والا سړي دپيسو حق لري او که نه؟ بينوا تؤجروا!

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد: په مذکوره صورت کې دغه بيعه تامه (پوره) ده په شرط دبرائت دعيوبو ځخه اوبيعه په شرط د برائت دعيوبو ځخه جائز ده، نو دغه دکابل والا سړی دپيسو حق لري.

وفي فتح القدير: (٦/ ٣٩٧)

فإن البيع بشرط البراءة من كل عيب صحيح في الحيوان وغيره، ويبرأ البائع به من كل عيب قائم وقت البيع معلوم له او غير معلوم، ومن كل عيب يحدث إلى وقت القبض أيضا خلافا لمحمد في الحادث.

وفي العناية شرح الهداية (٦/ ٣٩٦)

البيع بشرط البراءة عن كل عيب صحيح سمى العيوب وعددها او لا علمه البائع او لم يعلمه وقف عليه المشتري او لم يقف أشار اليه او لا موجودا كان عند العقد والقبض او حدث بعد العقد قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية. وقال محمد: لا يدخل الحادث قبل القبض وهو رواية عن أبي يوسف وهو قول زفر والشافعي ومالك.

وفي شرح الوقاية (٥/ ١٠٥)

(وصح) البيع (إن بريء) فيه البائع (من كل عيب) أي إن باع بشرط البراءة من كل عيب، وليس للمشتري أن يرده بعيب (وإن لم يعدها) أي العيوب

قال العلامة علاء الدين الحصكفي المتوفى:١٠٨٨هق

(وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم) خلافا للشافعي؛ لأن البراءة عن الحقوق المجهولة لا يصح عنده، ويصح عندنا لعدم إفضائه الى المنازعة (ويدخل فيه الموجود والحادث) بعد العقد (قبل القبض فلا يرد بعيب).

قال العلامة محمد امين بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب) بأن قال بعتك هذا العبد على أني بريء من كل عيب ووقع في العيني لفظ فيه وهو سـهو لما يأتي نهر. قلت: ولا خصوصية لهذا اللفظ، بل مثله كل ما يؤدي معناه. مطلب باعه على أنه كوم تراب او حراق على الزناد او حاضر حلال ومنه ما تعورف في زماننا فيما إذا باع دارا مثلا فيقول بعتك هذه الدار على أنها كوم تراب، وفي بيع الدابة يقول مكسـرة محطمة، وفي نحو الثوب يقول حراق على الزناد ويريدون بذلك أنه مشتمل على جميع العيوب فإذا رضيه المشتري لا خيار له؛ لأنه قبله بكل عيب يظهر فيه، وكذلك قوله بعته على أنه حاضر حلال ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه أي عيب كان سوى عيب الاستحقاق: أي لو ظهر غير حلال أي مسروقا او مغصوبا يرجع عليه المشتري فهذا كله بمعنى البراءة من كل عيب، ونظيره ما في البحر: لو قبل الثوب بعيوبه يبرأ من الحروق وتدخل الرقع والرفو. اهـ أي لو كان فيه خرق لا يرده، وكذا لو وجده مرقوعا او مرفوا، وهو من باب رفوت الثوب رفوا من باب قتل: أي أصلحته ثم رأيت بعض المحشين ذكر أن العلامة إبراهيم البيري سئل عمن باع أمة وقال

أبيعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب: فأجاب ليس للمشتري رد الأمة التي أبرأه عن عيوبها. اهـ ملخصا (قوله وإن لم يسم) أي لم يذكر أسماء العيوب.

رد المحتار:٤/ ٢٢١) [مطلب في البيع بشرط البراءة من كل عيب]

فی الفتاوى الهندية:٣/ ٩٤ [الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها]

البيع بـالبراءة من العيوب جـائز في الحيوان وغيره ويدخل في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه وهو قول أصحابنا رحمهم الله تعالى سواء سمى جنس العيوب او لم يسم أشار اليه او لم يشر، ويبرأ عن كل عيب موجود به وقت البيع وما يحدث بعده إلى وقت التسليم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله تعالى.

وفي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١/ ٣٤٨)

[(المادة ٣٤٢) إذا باع مالا على أنه بريء من كل عيب ظهر فيه]

(المادة ٣٤٢) إذا باع مالا على أنه بريء من كل عيب ظهر فيه لا يبقى للمشـتري خيار عيب. ليس للمشتري خيار العيب سواء أكان العيب موجودا أثناء البيع أم حدث بعده قبل التسليم وسواء أكان المبيع حيوانا أم غير حيوان لأن هذا الإبراء إسـقاط والإسقاط تمليك وإن كان لا يحتاج إلى تسلم وتسليم لأن الجهالة فيه تدعو إلى النزاع ولا توجب فساد العقد (درر) انظر المواد ٥١ و ٨٣ و ١٥٦٢.

مثلا إذا قال البائع للمشـتري حين إجراء البيع قد بعتك بغلتي هذه بألف قرش على أن أكون بريئا من دعوى العيب او قال ذلك القول او ما يفيده رجل آخر فاشتراها المشتري على هذا الشرط فالبيع صحيح انظر شرح المادة ١٨٨ سواء كان المتبايعان يعلمان بالعيوب التي في البغلة او لا وسواء أشير في الإبراء إلى تلك العيوب او لا ويدخل في الإبراء حسب هذه المادة العيوب الموجودة حين العقد فقط وعند أبي

يوسف تدخل العيوب التي تحدث بعد البيع وقبل القبض فيبرأ البائع من الجميع فلا يدعي عليه بأية دعوى عيب (شرنبلالي) انظر المادة ۱۵۹۲.

ايجاب، قبول، قبض او تسليم راغلی دي خالي دمبيعې قيمت نه دی معلوم؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يو سړي وبل سړي ته مال وروړل ورته وويل چې دغه مال زه خرڅوم ته يې را نيسي هغه ورته وويل هو د ورته وويل چې درته وېتلم هو وروې تلی او ورتسليم يې کړی ،خو د مال قيمت (ريټ) يې نه دی معلوم کړی چې په څو دي اوس دغه مال په مشتري په لاس ورک سو.

او دغه سي عمل په دغه ښار کې بيعه نه بولې بلکه دا د بيعې وعده بولي.

نو پوښتنه داده: چې د دغه ورک سوي مال تاوان پرچا راځي يعنې: پر خرڅونکي او که پر اخيستونکي؟ بينوا تؤجروا!

المستفتي: محمد رحيم

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً و مصلياً وبعد: محترم مستفتي صاحب د دغه مسئلې دوه صورته دي.

اول: د دغه دواړو کسانو په مابين کې بيعه پوره سوې ده يعنې: ايجاب، قبول، قبض او تسليم راغلي دي خالي دمبيعې قيمت نه دي معلوم سوی، نو په هر هغه بيعه کې چې دمبيعې قيمت معلوم نه سي بيعه فاسده ګرځي، او په بيعه فاسده کې که مبيعه د مشتري (اخيستونکي) پر لاس هلاک سي ضمان (تاوان) يې پر مشتري (اخيستونکي) باندې دی.

تنبيه: په دغه تاوان كې به يا د دغه شي قېمت وركوي كه دغه شى قېمتي و اويا به د دغه شي مثل وركوي كه دغه شى مثلي و .

وفي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١/ ٢١٧) (المادة ٢٣٧)

تسمية الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون تسمية ثمن كان البيع فاسدا.

يجب حين البيع ذكر الثمن وتسميته فإذا كان مسكوتا عنه حين البيع فالبيع فاسد وليس بباطل؛ لأن البيع المطلق يقتضي المعاوضة فإذا سكت البائع عن الثمن كان مقصده أخذ قيمة المبيع فكأنه يقول بعت مالي بقيمته والاقتصار على ذكر القيمة مجملة يجعل الثمن مجهولا فيكون البيع فاسدا لا باطلا.

وفي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١/ ٢٥٢)(المادة ٢٦٤)

متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قابضا له إذا تسلم المشتري المبيع حسب الأصول المبينة في المادة السابقة والمواد التالية يكون ذلك في حكم قبض المشتري للمبيع شرعا. ولا يتوقف تحقق القبض الشرعي على قبض المشتري للمبيع بالفعل كما هو معنى لفظ القبض لغة.

قال العلامة علاء الدين الحصكفي المتوفى:١٠٨٨هق

(وفسد) بيع (ما سكت) أي وقع السكوت (فيه عن الثمن) كبيعه بقيمته.

قال العلامة محمد امين بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله ما سكت فيه عن الثمن) ؛ لأن مطلق البيع يقتضي المعاوضة فإذا سكت كان غرضه القيمة فكأنه باع بقيمته فيفسد ولا يبطل درر: أي بخلاف ما إذا صرح بنفي الثمن كما قدمه قريبا.

رد المحتار) (٧/ ٢٤٧). [مطلب في البيع الفاسد].

وفي بدائع الصنائع (٥/ ٢٤١)

فاما إذا هلك بعض المبيع بعد القبض، فإن هلك بآفة سماوية او بفعل المبيع او بفعل المشتري؛ فالهلاك على المشتري؛ لأن المبيع خرج عن ضمان البائع بقبض المشتري، فتقرر عليه الثمن، وكذا إذا هلك بفعل أجنبي فالهلاك على المشتري لما قلنا.

وفي فتح القدير: (٦/ ٢٩٦).

وإن كان الخيار للبائع او كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله إن كان مثليا او قيمته إن كان قيميا.

وفي (رد المحتار) (٤/ ٥٦٠)

وفي الفتح والدر المنتقى: لو هلك المبيع بفعل البائع او بفعل المبيع او بأمر سماوي، بطل البيع ويرجع بالثمن لو مقبوضا وإن هلك بفعل المشتري، فعليه ثمنه إن كان البيع مطلقا او بشرط الخيار له، وإن كان الخيار للبائع او كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله إن كان مثليا وقيمته إن كان قيميا.

وفي مرشد الحيران الى معرفة أحوال الإنسان (ص: ٥٩) (مادة ٣٦٧)

إذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشـتري فعليه ثمنه إن كان البيع مطلقاً او بشـرط الخيار له وإن كان الخيار للبائع او كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله إن كان مثلياً او قيمته إن كان قيميا.

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣/ ٢٧٦)

وفي الفقه الإسلامى وأدلته:(٥/ ٣٣٧٩)د ـ إذا هلك بعض المبيع بعد القبض.

دويم: كه واقعي هم دغه سـي عمل په دغه ښـار كې بيعه نه بولې بلكه دا دبيعې وعده بولي، (خو ما عاجزه بنده خپل تحقيق وكړى دوى دغه بيعه بولي) نوبيا دوى په مابين

کې بیعه نه ده سوی یعنې: بیعه نه ده پوره سوې بلکه داد بیعې وعده ده اودغه مال ددغه کس په لاس کې امانت پروت دی اوپه امانت کې بغیره دتعدي او نقصان او نقصیر دامین شخه پر امین باندې ضمان نسته .

وفي غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٥)

[القاعدة السادسة العادة محكمة]

قوله: العادة محكمة: اعلم أن مادة العبادة تقتضي تكرار الشيء، وعوده تكرارا كثيرا يخرج عن كونه واقعا بطريق الاتفاق، ولذلك كان خرق العوائد عندهم لا يجوز الا في معجزة النبي او كرامة الولي

وفي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١/ ٤٤)(المادة ٣٦).العادة محكمة.

يعني أن العادة عامة كانت او خاصة تجعل حكما لإثبات حكم شرعي. .. ومعنى محكمة أي هي المرجع عند النزاع؛ لأنها دليل يبنى عليه الحكم، وهي مأخوذة من الحديث الشريف القائل «ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن».

لماقال العلامة علي حيدر خواجه امين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)

الامانة غير مضمونة. يعني على تقدير هلاكها او ضياعها بدون صنع الامين وتقصيره ولا يلزم الضمان.

... يعني إذا هلكت الامانة او فقدت او طرأ نقصان على قيمتها في يد الامين بدون صنعه وتعديه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان على الامين المذكور. سواء أهلكت بسبب ممكن التحرز منه كالسرقة أم بسبب غير ممكن التحرز منه كالحريق الغالب. وسواء أهلك مال الامين مع الامانة المذكورة أم لم يهلك وسواء أشرط الضمان أم لم يشرط راجع شرح المادة (٨٣) . ولهذا السبب كانت الامانة اسما للمال غير المضمون ويقال مثلا للوديعة في المادة (٧٧٧) امانة في يد المستودع أي أنها غير مضمونة.

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ۱/ ۲۳۵) (المادة ۷٦۸)

احتکار په کوموشیانو کې راځي او په کوموشیانو کې نه راځي؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه وايې علماء کرام پدغه لاندې مسئله کې چې:

احتکار په کوموشیانو کې راځي او په کوموشیانو کې نه راځي؟ مثلا : دانسان په ضروري خوراکي شیانوکې لکه :غنم ، جواري ، په بعضې علاقوکې. ؟ اوکه په غیر ضروري شیانوکې هم احتکار متحققه کېږي لکه :بوره ، ګوړه ،لوبیا وریجي ، دال، نخود ، غوړي اوداسې نور. :

۲ : دحیواناتو په کوموخوراکې توکو کې احتکار راځي او په کوموکې نه راځي؟

۳ : هغه شیان چې دخارج ځخه راځي په خپل مملکت کې ذخېره کول اودخپل مملکت شیان ذخېره کول څه فرق سره لري که نه ؟

او په خپل هېواد کې دیوه ولایت څخه بل ولایت ته وړل اوذخېره کول څه حکم لري ؟ اودیوه ولایت دیوې ولسوالي څخه بلې ولسوالي ته وړل اوهلته بیا ذخېره کول څه حکم لري ؟ اودبوه ښارشیان پداغه ښارکې ذخېره کول اود ولسوالي شیان پداغه ولسوالي کې ذخېره کول څه حکم لري ؟ **بینوا تؤجروا !**

الجواب وبالله التوفیق

واضحه دې وي چې دفقهاء کرامو دعباراتو او تصریحاتو په رڼاکې ویلای سو چې شرعا ممنوع اومحضورا احتکار عندالطرفین(کوم چې مفتی به قول دی)هغه دی . کوم چې دانسانانو اوحیواناتو په اړین خوراکي توکوکې وي، خو ددې احتکارد متحققه کېدو لپاره شرط دادی چې دا به په وخت کې دتنګي اړتیاوي ، او په کوچني ښاروکې به وي ، لکه زموږ بولدک اودې ورته کوچني ښارونه او په طریقه سره به دشراء وي، نو په وخت کې

دیسـرا او د پرمختیا که څه هم په کوچني ښـارکې وي په مذکوره اړین خوراکې توکوکې احتکار نه راځي په غټوښـاروکې لکه کابل، کراچي ، او داسې نور غټ ښـارونه دکوم چې مرافق زیـات اونفوس یې ډېر وي هلتـه احتکـارنـه متحققـه کېږي کـه څـه هم پـه وخت کې دضیق اوتنګي وي اوهمداسې کوم څه چې رانېول سوي نه وي په هغه کې احتکارنه راځي نو دخپلې ځمکي په غله کې احتکار نه راځي.

لاندې عبارت دې ملاحظه وي : لمافی الدارمع الرد :

وکرهالاحتکار قوت البشرکتین وعنب ولوزوالبها ئم کتبن وفت فی بلد یضرباهله، وفی الشامیته تحته:

وشـرعا اشتراء طعام ونحوه وحبسه الی الغلاء اربعین یوما، والنقییدبقوتالبشرقول ابی حنیفته ومحمد رح وعلیه الفتوي ـ ویکره الاحتکار فی اقوات الادمیین والبهائم اذاکان ذلک فی بلد یضرالاحتکارباهله، وقال العلامته.

العینی رح تحته:وابوحنیفته اعتبرالضررالمعهود المتعارف غالبابین الناس، وذکرفیالکافی محمد مع ابی حنیفته رح وقال وعلیه الفتوي الخ.

وفی تکملة فتح المهلم ج ا/ ۴۱۰).

الثالـث: ان یضـیث علی الناس بشـرائه ولایحصل ذلک الابامرین، احدهما: یکون فی بلد یضیق باهله الاحتکار کالحرمین والثغور،وان البلاد والواسـعة الکثیرة المرافق والجلب کبغداد والبصـرة والمصـر لایحرم فیها الاحتکار،لان ذلک لایآثر فیها غالبا الثانی: ان یکون فی حال الضــیق بآن یدخل البلد قافلة فیتبادر ذو الاموال فیشترونها ویضیقون علی الناس فاما ان اشتراه فی حال الاتساع والرخص علی وجه لایضیق علی احد فلیس بمحرم الخ

اوس داچې دکومو خوراکې توکو ذخیره کول په احتکار کې راځي او کوم نه راځي فقهاء کرامو زما دقاصر فکرپه اند هیچ چیري داسې لیست اونوم ندی ذکرکړی، په کوم کې چې دټولوشیانو تذکره سوې وي چې دا اشیاء محتکره دي اودا نه دي البته په کوموشیانوکې چې احتکار متحققه کیږي دهغوشیانو لپاره یو اساسي تعریف کوي دتعریف وروسته یوڅوشیانو په ډول سره دمثال ذکرکوي، لکه :مجمع الانهرغنم یادکړي دي ، درالمنتقي جواري اوانځرهم یاد کړی دی حاشیة الطحطاوي غنم ، اوربشې او خرمایاد کړې ده، الدرمع الرد انګور اوبادام هم یادکړی دی، اوالمسبوک شرح تحفة الملوک چهولې او دال هم یادکړې دي نواړین ده چې لومړی دفقهاءکراموهغه تعریف رانقل کړو، او بیاهغه تعریف ته په کتلو سره هغه اړین خوراکې توکي پېژندلای سو، چې په کوموکې احتکارراځي اوپه کوموکې نه راځي؟علامة شامی رح لیکي:

وکره احتکارقوت البشر کتبن وعنب ولوز والبهائم کتبن وقت.

(الدر المختارج ۹\۲۵۶)

اومجمع الانهر هم داسې لیکي چې مکروه احتکار په قوت کې دانسانانو لکه غنم اوداسې نور اوپه قوت کې دبهائمو لکه وربشې، پروړه اوداسې نور نولومړی دقوت پېژندل اړین دي ، دکوم په واسطه سره دهغه څه پېژندل بیا اسانه دی، چې په کوموشیانوکې احتکار راځي اوپه کوموکې نه راځي؟ فقهاء دقوت تعریف داسې کوي چې هغه خوراکې توکي کوم چې په ډول سره دغذا دائم خوړل کېدلای سي ، اوسړی په مړېږي اودحیات بقاء پرهغه باندې وي، اوفقهاء کرام یې هم په دغه معنی سره استعمالوي، البته غذا عامه ده کوم چې قوت، بادام، مېوه اوتداوي ټولوته شامله ده .

الموسوعة الکویتیة ج۱۳\۴۴) لیکي:

الاقتيات لغة: مصدراقتات واقتات، اكل القوت، والقوت مايوكل ليمسك الرمق، كالقمح والارز

والاشياء المقتاتة: هى التى تصلح ان تكون قوتا تغذى به الاجسام على الدوام بخلاف مايكون قواما

للاجسام لاعلى الدوام، ويستعمل الاقتيات عندالفقهاء بالمعنى اللغوي... والاغذية اعم من القوت

فانها قديتنا ولها الانسان تقوتا اوتادما اوتفكها اوتد اويا.

اوپه معجم اللغتة الفقهاء ص ۳۷۲ کې بيادا سې تعريف کوي.

القوت بالضم ج اقوات، مابه قوام البدن من الطعام.

اوعلامة عيني رح يې بيا داسې تعريف کوي:

دقوت دمذکوره تعريفاتو په کتلو سره ويلای سو چې هرهغه خوراکې توکي په قوت کې شمېرل کېږي چې دهغه په خوراک سره انسان مړېږي اوکه بل څه نه وي صرف داغه شی وي بيا هم انسان ژوند په کولای سي، مثلا: که يوچاته بل هيڅ څه نه ورکول سي، صرف بادام ورکول سي نو ايا داکس په بادامو سره مړېږي اوژوند په کولای سي؟ جواب به وو ايو: چې، هو: په بادامو سره انسان هم مړېږي، اوهم صرف په بادامو ژوند کولاسي، نو دا بادام قوت دی، بل اړخ ته که چېري يوچاته صرف غوړي، عسل، يابوره ورکول کېږي بل څه نه وي نو اياصرف په بوره سره انسان مړېږي، ياصرف په بوره باندې ژوند کولای سي، ؟ نوجواب به وو ايو: چې، يا: په بوره سره نه انسان مړېږي اونه صرف په بوره سره ژوند کولای سي، نوبوره اودې ته ورته شيان په قوت کې نه دی داخل نو ددې تعريف په رڼاکې هرهغه څه مالومېدلای سي، چې کوم خوراکې توکي قوت دی اوکوم ندی، نوددې تعريف په رڼاکې په يوه وخت کې په يوښارکې په ډېروشيانوکې احتکارمتحققه کېدلای سي، البته هغه شيان چې اهل بلد ورسره معتاد وي او داشی په داغه ښارکې متعارف وي که څه هم ددې اړوند صريح ټکې خو په نظرندي راغلي ليکن دعباراتو څخه ضمنا داسې

معلومېږي، مثلا امام محمد رح وريجي په قوت كې ندي داخل كړي حال دا چې صرف په وريجوسره انسان هم مړېږي او هم صرف په وريجوسره ژوند كولاى سي، خو وروستنيو فقهاء بيا داوضاحت كوي چې هغه سېمې لكه طبرستان چېري چې وريجي خلك عامه استعمالوي هلته په قوت كې داخل دي او احتكار پكښې متحققه كېږي .

لمافى التبيين ج ۲\۲۷)

واماقول محمد: ان حبس الارزليس باحتكار فهومحمول على البلادالتى لايتقوتون به وامافى الموضع الذى هوقوتهم مثل طبرستان فهواحتكارالخ-

اوعلامة سمرقندى رح عيون المسائل ص ۱۴۵ كي ليكي:

واماالثمران كان فى بلدهومن طعامهم فهوحكرة الخ

نو ويلاى سو چې په يوښاركې په يوه وخت كې دې پروشيانو احتكار متحققه كېدلاى سي، مثلا ، زموږ په بولدك كې دا چې د غنمو سره ، وريجوسره ، چهولو اودې ته ورته شيانوسره خلك معتاددې ، نو ځكه ددې هرشي ذخېره كول په احتكارمحظور كې راځي لېكن دا چې خورما كه څه هم دقوت په شيانوكې داخل ده ، لكېن دا چې اهل بولدك دومره ورسره معتادندي نو ذخېره به يې احتكار نه وي . والله علم

د وروستي تفصيلي پوښتني جواب د علامه زيلعي رح د تبيين الحقايق د لاندني عبارت څخه ترلاسه كېدلاى سي، ونصه :

وقال محمد:ان نقله من موضع يجلب منه الى المصر فى الغالب يكره حبسه ، لان حق العامة تعلق به، لانه بمنزلة فنآء المصر،الاترى انه كان ينقل لولم يآخذه هو بخلاف مااذا نقله من بلد بعيد لم تسجر العادة بالحمل منه الى المصر،لانه لم يتعلق به حقهم ،الاترى انه لولم ياخذه لم ينقل اليهم فصار كعلته ضيعته

(تبیین الحقائق ج ۲\۲۸)

په دې اړوند د شیخینو رحمهم الله د اقوالو او د اختلافاتو څخه په قدم پورته کولو صرف هغه مفتی به قول کوم چې د امام محمد رح دی هغه رانقلوو چې د داسې ځای (هغه که دښار فناوي ، که دولسوالي وي اوکه یوخارج هېواد وي) څخه دقوت لاانسان والبهائم خوراکې توکي راوړل، دکوم ځای څخه چې یې عادتا خلک را وړي که یې زید نه راوړي، بکریې راوړي که یې بکر رانه وړي ، خالد یې راوړي نو په دغه سې شیانوکې داهل بلد حق متحققه دی ، نوځکه ذخیره یې احتکار ممنوع بلل کېږي اوکه چېري د داسې ځای څخه راوړل کېږي که یې یوه نه راوړي، بل یې بیا نه راوړي او ونه یې هریو دراوړلو توان لري اوراوړل یې دهرچا دوس کار نه وي نوبیا په هغه راوړل سوي څه کې ،احتکار نه محققه کېږي .

لمافی الفقه الاسلامی وادلته ج ۳\۵۸۴)

ولایکون محتکرابحبس غلةارضه بلاخلاف، لانه خالص حقه ولاما جلبه من بلد آخر، لان حق الناس بالموجود فی البلد،والمختار عندالحنفیة قول محمد وهو ان کان یجلب منه عادتا کره تحریما حبسه ،لان حق الناس تعلق به –

وفی ددرالحکام شرح غررالاحکام ج ۱ ۳۲۲).

کذافی التبیین وکذافی الهدایة موخراقول محمد بدلیله–

وفی عیون المسائل للسمرقندی ص ۱۴۵

ورود ابن سماعة عن محمد رح قال: الکرة ان یشتری من السوق اومن قری ذلک المصرالذی یجلب منها الی المصرالخ.

او ددې جزء جواب، چې دخپل ښار څخه بل ولایت ته وړل، او هلته ذخیره کول ایا په احتکار محظور کې راځي که نه؟ دمحیط لاندې عبارتو څخه دا سې معلومیږي چې باک نه لري . ونصه:

والثالث: ان یشتری طعاما فی مصروجلبه الی مصر آخر واحتکرفیه ، فانه لایکره لقوله علیه السلام:

الجالب مرزوق والمحتکرملعون، ولان حق اهل المصرلایتعلق بطعام مصر آخر الخ–

اړین وضاحت: عصري فتاوی وو دامام ابویوسف رح قول ته ترجیح ورکړي، چې هغه خوراکې شیان چې خلکو ته ضرر رسوي احتکاري دی .

دکوچنیانو دبازي شیان خرڅول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمایې علماء کرام:

دکوچنیانودبازي شیان خرڅول مثلا مردکې او جعلي پیسې جائز دی که نه؟بینوا تؤجروا !

مستفتي : دانش جان

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی: الات اللهو که چېري په کولو ګناه کېده دداسې شیانو خرڅول جائز نه دی او که الات اللهو په کولو یې ګناه نه لازمېده بیا یې بیع مکروه ده نوا لهذا ددغو شیانو بیع مکروه تنزیهي ده .

لمافی ردالمحتار : ۲/ ۲۶۸، کتاب السیر، مط: حبیبیة

ویکره تحریما بیع السلاح من اهل الفتنة لانه اعانة علی المعصیة ... قلت وافاد کلامهم ان ماقامت المعصیة بعینه یکره بیعه تحریما والا فتنزیها نهر ونظیره کراهة بیع المعازف لان المعصیة تقام بها.

لمافی تنویر مع الدر : ۵/ ۱۴۸، کتاب الغصب، مط: رشیدیه قدیم

(ضـــمن بکســـر معزف)بکســـر المیم الة اللهو ولکا فر ابن کمال (قیمته)... وصـــح بیعها کلها وقالا لایضمن ولایصح بیعها وعلیه الفتوي.

لمافی بحر: ۵/ ۱۴۳، باب البغاة ، مط: رشیدیه قدیم

ان ماقامت المعصیة بعینه یکره بیعه ومالا فلا ولهذا قال انه لایکره بیع الجاریة المغنیة ولکبش النطوح.

لمافی تنقیح الحامدیة :۲/ ۱۵۳، کتاب الاجارة ،مط: دار الکتب العلمیة

دغیر منقول شیانو قبض څنګه راځي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زید پر عمر سرای خرڅ کړ او عمر له زید څخه سرای په څه طرېقه قبض کړي یعنې د سرای قبض له زید څخه چې زید پکښـې پروت وي په څه طرېقه کېږي خالي والي غواړي که نه؟ او بېرته یې زید ته په کرایه ورکولای شي لمخه تر خالي والي او که نه؟بینوا تؤجروا

المستفتي: عبد الله

الجوا باسم ملهم الصواب

د صورت مسؤله جواب دا دی چې دغه سرای مخکې تر خالي والي نه سي قبض کولای، البته که سامان امانت ورکړي او سرای ورته تسلیم کړي قبض صحیح کېږي، او دغه سرای بېرته وزید ته په کرایه ورکولای شـي بعد له قبض مګر په دغه بیعه کې به شـرط نه وي لګول شوی.

لما في ردالمحتار:۵ ۱۳-۴۸/ ۴ کتاب البیوع مط: دارالکتب الشرعیة

ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها متاع قليل او كثير لايكون تسليما حتى يسلمها فارغة ... وقال فقد صرح علماؤ نا بأنهما لو ذكرا البيع بلاشرط... ولزم الوفا بالوعد،،

ولما في التاتار خانية: ۲۶۶-۲۴۸/ ۸ كتاب البيوع مط: الطارق

اذا باع دارا وسلمها الى المشتري ... اليه فارغة... ولو آجرها قبل القبض من البائع او غيره لايجوز عندالكل،،

ولما في الفتاوي الهندية: ۱۷/ ۳كتاب البيوع مط: الحقانية

اذا باع دارا وسلمها الى المشتري... حتى يسلمها اليه فارغة فا أذن البائع للمشتري بقض دار والمتاع صح التسليم لأن المتاع صار وديعة عند المشتري ،،

ولمافي فقه البيوع: ۳۹۹-۳۹۸/ ۱ القبض في العقار مط: معارف القرآن

اتفقت المذاهب الأربعة على أن القبض في العقار بالتخلية... فان كانت مشغولة بها لا يتحقق القبض حتى يفرغها.

دکوچني په خپلو پیسو کوچني ته شیان رانیولای سي؟

الاستفتاء﴾ څه فرمايي علماء کرام په باره ددې مسئلې کې:

چې دکوچني په خپلو پیسو باندې جامې یا چوټه یا بل شی رانیولای شي که نه؟ بینو تؤجروا

المستفتي: عبدالله

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادي چې دکوچني په پيسو باندې شيان رانېولاي شي دکوچني لپاره.

لما فی الهندية: ۳/ ۱۷۵ : الباب السابع عشر فی بيع الاب والوصی: مط: رشيدية:

والصحيح أنه متصرف للصغير نائب عنه وماكان من حقوق العقد من جانب الابن فعلى الاب وماكان من جانب الاب فعلى الوكيل.

لما فی ردالمحتار: ۹/ ۶۴۲ كتاب الحضر والاباحة فصل فی البيع: مط: حنفية

وجاز شراء مالابد للصغير منه وبيعه كالنفقة والكسوة واستئجار الظئر.

لما فی البحرالرئق: ۸/ ۲۰۹ كتاب الكراهة فصل فی البيع

وشراء مالابد للصغير منه وبيعه للعم والام والملتقط ۰۰۰۰۰ يعني يجوز لهؤلاء الثلاثة ان يستروا للصغير ويبيعوا مالابد منه وذلک مثل النفقة والكسوة ولأنه لولم يكن لهم ذلک لتضرالتغير وهو ممنوع.

وأيضا فی فتاوي غريدية: ۷/ ۹۲ كتاب الحضر والاباحة: مط: عمرية

وأيضا فی فتاوي حقانية: ۵/ ۱۴۱ باب مايجوز بيعه ومالايجوز: مط: فريدية

چنه وهل سنت ده ايا دا خبره صحيح ده که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

ځيني خلک وايې چې دسودا کولو په وخت کې له دوکاندار سره چنه وهل سنت ده ايا دا خبره صحيح ده که نه؟ بينوا تؤجروا

مستفتي: احمد

الجواب حامدا ومصليا

دصـورت مسـؤله جواب دادی چې چنه وهل جواز لري په بعضـو روایاتو کې ثبوت سـته ،البته سنت نه شي ورته ویل کېدای.

لمافی جامع الترمذي : ۱/ ۲۳۰ ، باب ماجاء فی بیع من یزید ، مط: قدیمی کتب خانه

حدثنا حميد بن مسعده ثنا عبيد الله بن شميط بن عجلان ثنا الاخضربن عجلان عن عبد الله الحنفي عن انس بن مالک ان رسول الله صلی الله علیه وسلم باع حلسا وقدحا وقال من يشتري هذا الحلس والقدح فقـال رجـل اخذتها بدرهم فقال النبي صـلى الله عليه سـلم من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه هذا حديث حسن الامن حديث الاخضر بن عجلان وعبد الله الحنفي الذي روي عن انس هو ابو بكر الحنفي والعمل على هذا عند بعض اهل العلم لم يرواباسابييع من يزيد فی الغنائم والمواريث.

لمافی مشکاة المصابيح: ۱/ ۲۴۹ ، المنهي عنها من البيوع، مط:رشيديه

وعن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقد حا فقال رجل آخذهما بدرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه رواه الترمذي وابوداود وابن ماجه .

لمافی المرقاة شرح مشكاة المصابيح :۶/ ۸۲، باب المنهي عنها من البيوع ،مط: صداقت

(بدرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يزيد على درهم) فيه جواز الزيادة على الثمن اذا لم يرض البائع بما عين الطالب .

لمافی الفقه البیوع : ۱/ ۱۲۴ ، أحكام بيع المزايده ، مط: معارف القران

وجمهور الفقهاء من الأئمة الأربعة وغيرهم على جواز هذا البيع،واستدلوا فى ذلک بماروي عن أنس بن مالک رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقدحا وقال : من يشتري هذا الحلس والقدح فقال رجل أخذتهما بدرهم . فقال : من يزيد على درهم ؟فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه .

لمافى سنن ابن ماجه : ۱/ ۱۵۸، باب بيع المزايده ، مط: قديمى كتب خانه

لمافى التاتارخانية : ۸/ ۲۲۹، كتاب البيوع ، مط: حنفية

لمافى الموسوعة الفقهية الكويتية : ۹/ ۹، بيع المزايده ،مط: علوم اسلامية

قیمت دیوم العقد ته اعتبار دی او که یوم الاداء ته.

《الاستفتاء:》څه فرمايي علماکرام په دې مسئله کې:

چې يو کس ۲۰ کاله مخکې دشفعې په خاطر يو کور رانيولی وي اوبائع ته يې ويلي وي چې روپۍ اوس درکوم روپۍ دغه مشتري هغه وقت ورنه کړي اوس يعنې ۲۰ کاله وروسته يې ورکوي اوحال داچې هغه وقت ددغه قيمت کم وو اوس زيات دی اوس بائع ورته وايي چې داوس دقيمت مطابق روپۍ غواړم اومشتري ورته وايي هغه وقت چې بيعه شوې د هغه وقت قيمت درکوم کوم قيمت معتبر دی اومشتري بايد کوم قيمت ورکړي؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : عبدالغني

الجواب حامداً ومصلياً

دمسؤله صورت جواب دادی چې مشتري بايد دهغه وقت قيمت ورکړي په کومه ورځ چې بيع شوې وي ځکه دااصل اوقاعده ده چې قيمت ديوم العقد ته اعتبار دی.

لما في ردالمحتار: ۷ / ۵۳/ كتاب البيوع،مط:رشيدية

«اما إذاغلت قيمتها اوانتقصت فالبيع على حاله ولايتخير المشتري ويطالب بالنقد بذالک العيار الذي كان وقت البيع»

لما في شرح المجله: ۱/ ۱۶۲/ ،مط :زشيدية

« وأعلم أنه ذكرفي الدرالمختار وحواشيه وغيرها أن المعتبر في مالية العملة زمان العقد ومكانه فلولم يقبض منه الثمن حتى غلت إسعا رالعملة فعلى المشتري أن يدفع الثمن باعتبارقيمتها يوم العقد»

وايضا في التاتارخانية :۸/ ۲۷۶/ كتاب البيوع،مط: رشيدية

په اټکل د کېلي او وزني شيانو رانېول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ــــــ

په اټکل دغنمو يااوربشو يانورو کېلي او وزني شيانو رانېول څه حکم لري؟بينوا تؤجروا

المستفتي:كمال الدين تاريخ: ۲۰/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : په اټکل دغنمو يااوربشو يانورو ،کېلي او وزني شيانو رانېول جواز لري،خوپه درې شرطه سره(۱)په خلاف د خپل جنس به وي يابه تر نصف صاع کم وي (۲) لاس په لاس به وي (۳) دغه مبيعه به راس المال دسلم ،نه وي .

(۱)-لماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ۵۹۳هـ)

قال: "ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلة ومجازفة" وهذا إذا باعه بخلاف جنسه لقوله عليه الصلاة والسلام: "إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يدا بيد" بخلاف ما إذا باعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الربا ولأن الجهالة غير مانعة من التسليم والتسلم فشابه جهالة القيمة.

(الهداية في شرح بداية المبتدي:٣/ ٢٧كتاب البيوع ط:رشيدية)

(٢)-لماقال العلامة كمال الدين محمد ابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)

(قوله ويجوز بيع الطعام) ...قال المصنف (وهذا) يعني البيع مجازفة مقيد بغير الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها، فاما الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها فلا يجوز مجازفة لاحتمال الربا، وهو مانع كحقيقة الربا. وهذا أيضا مقيد بما يدخل تحت الكيل منها.

(فتح القدير:٥/ ٤٧٠ كتاب البيوع ط:رشيدية)

(٣)لماقال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)

قال (ويباع الطعام كيلا وجزافا)؛ لأنه بكل واحد منهما يصير معلوما

(تبيين الحقائق:٤/ ٢١٨كتاب البيوع ط:رشيدية)

(٤)لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي(المتوفى:١٠٨٨هق)

(وصح بيع الطعام) هو في عرف المتقدمين اسم للحنطة ودقيقها (كيلا وجزافا) مثلث الجيم معرب كزاف المجازفة (إذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم) لشرطية معرفته كما سيجيء (او كان بجنسه وهو دون نصف صاع) إذ لا ربا فيه كما سيجيء.

(٥)لماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله: إذا كان بخلاف جنسه) اما بجنسه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل الا إذا ظهر تساويهما في المجلس بحر حتى لو لم يحتمل التفاضل، كأن باع كفة ميزان من فضة بكفة منها جاز، وإن كان مجازفة

كما في الفتح، والمجازفة فيه بسبب أنه لا يعرف قدرها. (قوله: لشرطية معرفته) لاحتمال أن يتفاسخا السلم فيريد المسلم إليه دفع ما أخذ، ولا يعرف ذلك إلا بمعرفة القدر ط.

(رد المحتار على الدر المختار:۴/ ۳۰ كتاب البيع ط:رشيدية)

په مشترکه ځمکه کې نامعلوم حصه خرڅول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

ډېر کسان په میراث کښې سره شریکان دي ،اوس یو کس خپله حصه خرڅوي او مشتري ته وایې، چې په دغه میراث کښې ،زما څومره ځمکه حق کېږي هغه ته له پرتا په دوه لکه خرڅوم هغه ځمکه که په لس (۱۰) لکه خرڅېږي او که په یو لک خرڅېږي او دغه دځمکي حصه هم معلومه نه ده چې کوم حصه ده او څومره حصه ده یعنې: یو جریب ده او که دوه جریبه ده یا نور،اوس پوښتنه دا ده چې دغه سې بیع صحیح ده او که نه؟ بینوا تؤجروا

المستفتي:مؤذن مولوي صاحب تاریخ:

۲۱/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :په مذکوره صورت کښې که دغه بائع او مشتري ته دا معلومه وي چې په دغه ځمکه کښې و بائع ته دونه حصه ور سېږي یعنې: ثلث یا ربع یا خمس ، بیا دغه بیع صحیح ده اما که یوه یا دواړو ته دا نه وه معلومه بیا دغه سې بیع نه ده صحیح، ځکه دا بیع د مجهول ده. خو په مذکوره صورت کښې داسې معلو میږي چې دغه بائع او مشتري ته دځمکي حصه نه ده معلومه نو بیع نه ده صحیح.

نوټ:که دغه بائع خپله ځمکه د خپلو نورو ورثه وو سره وېشې یعنې:دا معلومه کړي چې دته څونه حصه ور سېږي ،ثلث او که ربع او که خمس که څه هم دا معلومه نه کړي چې دځمکي کوم ځای دی ، بیا یې پر مشتري خرڅه کړي نو دغه بیع بیا صحیح ده.

(١)-لماقال العلامة علي حيدر خواجه امين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)

إذا باع أحد الورثة حصته الإرثية من تركة المتوفى المجهولة فالبيع غير صحيح حتى أن إبراء البائع للمشتري من دعوى الحصة المذكورة غير صحيح والبيع يفسخ ،علي أفندي (انظر المادة ٥٢)

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام:١/ ١٧٠)

(٢)-ولماقال المرحوم سليم رستم باز اللبناني

: بيع حصة شائعة معلومة كالثلث والنصف والعشر من عقار مملوك قبل الإفراز صحيح.:اما اذا كانت الحصة غير معلو مة فالبيع فاسد لجهالة المبيع لو قال لرجل بعتک نصيبي من هذه الدار بكذا وقبل المشتري ولم يكن عالما بنصيبه لايجوز هذالبيع وان علم جاز(الخانية).

(شرح المجة للسليم باز:١/ ٨٣ (المادة ٢١٤)

(٣)-ولماقال العلامة اوهبَة بن مصطفى الزحيلي (المتوفى:١٤٣٦هق)

في المعقود عليه: كون المعقود عليه مالاً متقوماً يباح الانتفاع به شرعاً او طاهراً غير نجس، موجوداً، مقدور التسليم، معلوماً غير مجهول، كلها شروط متفق عليها؛ الاأن الجهالة تفسد البيع عند الحنفية، وتبطله عند الجمهور.

(الفقه الإسلامى وأدلته:٤/ ١٦٢)

(٤)-ولمافى الفتاوى الهندية:٣/ ٣ (الباب الاول في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وأنواعه) ط:رشيدية

ومنها أن يكون المبيع معلوما والثمن معلوما علما يمنع من المنازعة فبيع المجهول جهالة تفضي إليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع.

(۵)-ولمافی الموسوعة الفقهية الكويتية: ۹/ ۱۵-۱۹).

أن يكون معلوما لكل من العاقدين: – وهذا الشرط عند الحنفية شرط صحة، لا شرط انعقاد، فإذا تخلف لم يبطل العقد، بل يصير فاسدا.

ويحصل العلم بكل ما يميز المبيع عن غيره، ويمنع المنازعة، فبيع المجهول جهالة تفضي إلى المنازعة غير صحيح كبيع شاة من القطيع...

– لا بد لمعرفة المبيع من أن يكون معلوما بالنسبة للمشتري بالجنس والنوع والمقدار، فالجنس كالقمح مثلا، والنوع كأن يكون من إنتاج بلد معروف، والمقدار بالكيل او الوزن او نحوهما. ...وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة.

(۶)-ولماقال العلامة محمد قدري باشا (المتوفى: ۱۳۰۶هـ)

يصح بيع حصة شائعة معلومة من عقار قبل فرزها.

مرشد الحيران الى معرفة أحوال الإنسان: ۱/ ۴۸ (مادة ۲۹۵)

په بيع دفضولي كښې كه مالک سکوت وکړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ـــــ

په بيع دفضولي كښې كه مالک سکوت وکړی ، وروسته منع وکړي ، دغه منع معتبر ه ده كه نه ؟ بينواتؤجرو ا!

الجواب باسم ملهم بالصواب

حامداً ومصلیاً ومسلماً وبعد: په مذکوره صورت کښې دغه منع معتبره ده ځکه چې سکوت په معنی داجازې کښې نه ده په بیع کښې.

(۱)لماقال العلامة علی حیدر المتوفی: ۱۲۵۳هق)

السکوت لیس باجازة فلایعد صاحب المال اذا أخبر بالبیع الفضولی وسکت مجیزا کماأنه لایکون مجیزا لوسکت لدی معاینة المبیع راجع.

الدررالحکام: ۱ / ۳۶۸)

(۲)ولما قال محمد خالد الأتاسي

وقوله :اذاأجاز أي قولا اوفعلا کما تقدم واماسکوت المالک عندالعقد أی عقد الفضولی فلیس باجازة کما فی الدر عن الخانیة

(شرح المجلة للأتاسي: ۲/ ۱۸۰)

(۳)وکما فی الشرح سلیم باز للبناني: ۱ / ۳۸)

فلورأی أجنبیا یبیع ماله فسکت لا یعد سکوته اجازةاوتوکیلا.

باب بیع غیر جائزة:

دفټبال او دکرکټ بېړ خرڅول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام په دې مسئله کې چې :

دفتهال او د کرکټ بيړه او د کوچنيانو ناوکۍ کوم چې سات په تېروي د دې خرڅول جائز دي که نه ؟ بينوا تؤجروا !

مستفتي :　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　عبد الأحد

الجواب حامداً ومصلياً

د مسؤله صورت جواب دادی چې ناوکۍ کوم چې غټې وي د هغه خرڅول جائز دي او چې کوچنۍ وي د هغه نه ده جائز .

لمافي الدرالمختار : ۷/ ۵۰۵ کتاب البيوع ، مط: رشيدية

«اشترى ثوراً اوفرساً من خزف لاجل استناس الصبي لايصح»

لمافي درالمنتفي على هامش مجمع الأنهر : ۳/ ۷۸ ،مط :الحرمين

«وكذابيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير ويدخل فيه فرس او ثور من خزف لاستناس الصبي لأنه لاقيمة له ولايضمن متلفه »

لمافي فقه البيوع : ۱/ ۳۱۹...۳۲۰ کتاب البيوع

«والاصل فيه حديث جابر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام وقد استثنى منها ابو يوسف اللعب التي تلعب بها البنات .....والأصل في هذا الباب ماروي عائشة كانت لها لعب بنات تلعب بها فذهب جماعة من العلماء إلى جواز اللعب المصورة للصبيان وجواز بيعها وشراءهاعلى اساس هذالحديث وبه جزم القاضي عياض وابويوسف .....ثم الظاهر أن من اجاز هذه اللعب للبنا ت فإنما اجاز اللعب الصغيرة التي لاتشابه الأصنام اما اللعب الكبيرة التي شاعت في عصرنا فهي مشابهة للأصنام وغالب ظني أنه لورآها المجيزون لحكموها بمنعها».

لمافي محمود الفتاوي :۱۹ / ۵۰۳ باب الصورة والملاهي ،مط :رشيدية

جاندار كي صـورت بنانا اورگهر مى ركهنا منع هي بچو كي لئي بهي نه ركهى ايسـي صـورتو كي تجارت بهي نه كرى .

دفټبال اوكركټ دبيه خرڅول جائز دي كه يې دحلال ورزش لپاره كوم چې دلمانځه اوداسې نورو شيانو اهمال نه وو پكښې رانېول .

لمافي فقه البيوع : ۱/ ۲۸۹ كتاب البيوع

«صـرح الفقهـا أن علـة المنع عـدم الانتفاع فإن وقع الانتفاع بصـورة من الصـور المباحة جاز بيعها ....والحاصل أن جواز البيع يدور مع حل الاتفاع »

لمافي جديد معاملات :۱۰۳ ،مط :دارالاشاعة

«كهيل كود كي سامان كي خريد وفروخت كاحكم خود كهيل كود كي پر موقوف هي ايسي كهيل كود جس كي وجه سي اخرت سي غفلت هو يه شرعاً مذموم اور ممنوع هي »

د بتانو خرڅول او رانېول څه حكم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

نن سبا زيات خلگ د يو قسـم بتانو تجارت كوي، چې په هغه كې بعضـې دذي روحو حيواناتو پـه وي، لكه ناوكۍ، چرگـان، آسـان، اوښـان، سپي اوپشانې وغيرذلک، بيا ماشومان په دغه بازي كوي، اوپه بعضو كې دسروزالات هـم نسـب وي،ايـاددغـه قـسم حيواناتو تجارت كول شرعاً جائزدى اوكه نه؟ بينوا تؤجروا !

الإستبشار:

حامداومصلياًوبعـد : ددغـه قسم ناوكيو اوبتانو چې دژوندي انسانانو پرشكل باندي جوړې شوې وي، اخيستل اوخرڅول يې دواړه شرعا ناجائزدي.

(۳)في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح،(كتاب البيوع):۵/۱۸۹۵، رقم الحديث:۲۷۶۶:

(۲)ولمافي'كتاب'النوازل:۲۴۷/۱۰

(۳):وكمافي ردالمحتار:۵/۲۲۶:مثله.

(۴):وكمافي البحر الرائق:۲/۴۸ :باب مايفسد الصلاة مثله.

(۵):وكمافي فتاوي محموديه:۱۹/۵۰۳ :باب الصورة والملاهي:مثله.

(٦)وكمافي فتاوي حقانيه:۵/۱۰۹،باب مايجوز بيعه ومالايجوزبيعه:مثله.

(۷):وكمافي جواهرالفقه:۷/۲۶۱:مثله.

اوس په کالدارو سودا کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په کالدارو سودا بنده سوه اوس که چېري څوک سودا باندې وکړی څه حکم لري؟بينوا تؤجروا

الجواب: بتوفيق الملک الوهاب

حامداً ومصلياً وبعد : د هر ملک پر اوسېدونکو باندې د هغه ملک اتباع قولاً او فعلاً لازمه او ضروري ده، نو د افغانستان اوسنی اميـ.ـرالمؤمـ.ـنين حفظه الله، چې کوم امر کړی دی چې په کالدارو باندې سودا منعه ده په دې کې ضروري مصلحت سته، چې دا مصلحت عامو خلګو ته نه معلومیږي، نو دده د امر اتباع پر عام او خاص اولس باندې واجب ده.

ځکه علماء کرام فرمايي: چې که چېري امير د مباح د کولو منعه و فرمايې هغه حرام ګرځي، لکه د کالدارو منعه او کړه چېري يې د مباح د کولو امر وکړي، هغه واجب ګرځي، لکه په افغانيو سودا کول نو لهذا د حرامو په مختاره کولو سره يا د واجب په ترک سره هغه کس شرعاً مجرم بلل کيږي .

((۱))لما قال فی تکمله فتح الملهم: ج۳ ص۳۲۳ و۳۲۴ مکتبه دارالعلوم کراچي.

المسلم يجب عليه ان يطيع اميره فی الامور المباحة فان امر الامير بفعل مباح وجبت مباشرته وان نهی عن امر مباح حرم ارتکابه ... ومن هنا صرح الفقهاء بان طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة ... هذه

الطاعة كما انها مشـروطة بكون امر الحاكم غير معصـية فانها مشـروطة بكون الامر صادرا عن مصلحة لاعن هوي اوظلم لان الحاكم لايطاع لذاته وانما يطاع من حيث انه متول المصالح العامة.

((۲))وقال فی بحوث قضايا فقهيه معاصره : ص۱۶۶ مکتبه دارالعلوم کراچي

كل من يسكن دولة فانه يلتزم قولا او عملا بانه يتبع قوانينها وحينئذ يجب عليه اتباع احكامها .

(۳)وفي «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٤/ ٣٨)

«قوله على المرء المسلم السَّمع والطاعة ظاهر في وجوب السمع والطّاعة للأئمة والأمراء والقضاة، ولا خلاف فيه إذا لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا تجوز طاعته في تلك المعصية قولًا واحدًا ».

(۴)وفي «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (١٠/ ٤٧)

«إِحْدَاهَا: تَجِبُ طَاعَةُ الْامامِ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ مَا لَمْ يُخَالِفْ حُكْمَ الشَّرْعِ، سَوَاءٌ كَانَ عَادِلًا أَوْ جَائِرًا.»

((۵))وفی ردالمحتار: ج۲ص۱۷۲ طبع سعید

تجب طاعة الامام فيما ليس بمعصيم.

په خارج کې په ټلیفون بیع او شراء کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ **څه فرمائي علماء کرام ددین مبین ددې مسئلې په هکله چې:**

مثلا زه په خارج کې وچه مېوه یو کانټینر اخلم په ټلیفون یا هلته کمېشن کاروي هغه یې راته واخلي ماقبض کړی نه دي ېبرته یې پر بل چا خرڅ کړم دا صحیح ده که قبض رالی که نه؟ بینوا تؤجروا!

الافتـاء بتـوفيق الله تعالی

حامداومصلياً.محترم مستفتی صاحب ستاسو دپوښتنې په جواب کې به داسې ووايو چې (اولا بـه داخبره واضحه کړو چې په ټلېفون باندې بيع او شراء سره کوي چې شرعا څه حکم لري پـه جواب کې بې داسې ووايو چې په شريعت مقدسه کې داخيستلو او رانېولو په وخت دايجاب او قبول لپاره دمجلس يـوالی ضروري او حتمی دي لېکن يـووالی بيا عام که حقيقي وي او کـه حکمې وي او هرڅه چې حقيقي هغه خو ښکاره ده هر څوک يې پېژني چې دوه کسه مخامخ يوبل ته سره ناست وي ايجاب او قبول وکړی او دحکمې صورت دادی چې په يـوه مجلس کې ايـجاب او قـبول وسي مشـتري ته په يوه مناسبه طريقه سره دمثال په توګه لکه خط يافاکس يا دپيغام رسان پـه ذريعه سره ددغه عقد او معاملې اطلاع او خبر ورکړل سي په اوسني دور او زمان کې فقهاء کرامو دانساني ضرورياتو اوحوائجو داساني په خاطر دټلېفونپه ذريعه بيع او شراء او طلاق او نـور داسې شيان هم په دې زمره او لېست کې راخيستې ده نو لهـذا دټلېفون په ذريعه او واسطه سره که چيرې ديوه شي په باره کې باقاعده تو ګه سره ايجاب او قـبول وسي نوابيع به شرعا نافذ او درسته وي نولـهذا ټلېفون بيع چې صحيح سول اوس راځو اصلي مسئلې ته.

محترم مستفتي صاحب هغـه وچـه مېوه چا تـا دټلېفون په ذريعه سره واخيستل خو دغه بيع خو صحيح او درسته اونافذ سول لېکن دغه وچه مېوه خو منـقـولي شوې دي او منـقـولي شي مـخکې تـر قـبضې خپلې پـر بـل چا بـاندې خر څول جـائز نـه دي ځکه چې په دغه حديث دبخاري باندې(رقم الحديث(٢١٢٦)عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»[صحيح البخاري، ٦٧/ ٣]نـو احـنـاف عـلـماء كـرام وايې چې دغـه مذکـوره حکـم دټـولـو منـقـولـې شيـانـو دپـاره ثـابـت دی،نـو لـهـذا کـوم وچـه مېـوه چې تا پـه خـارج کې رانېولې ده هغه خو منقولې ده خو اوس لاتا پـه قـبض کې نده راغلې نو تـه يې پـر بـل چا نسې خر څولای ځـکـه قـبض نـه دی راغلی او دمنقولې شی مخکې تـرقبض کول خر څول جائز نـه دی.

(١)كمافي[الفتاوى الاقتصادية، ٣٥/ ١]

البيع بالمراسلةالبيع بالمراسلة هو أن يقع الإيجاب والقبول المفيدان للتمليك والتملك في عقد البيع بالكتابة بين غائبين او بإرسال رسول يحمل إيجاب الموجبأكما إذا اوجب العاقد البيع بالكتابة إلى غائب بمثل عبارة: بعتك داري بكذاأاو أرسل بذلك رسولا فقبل المشتري بعد اطلاعه على الإيجاب من الكتاب او الرسولأحيث يصح بذلك العقد.

(٢)وهكذافى[المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، ٣٦٩/ ١]

البيع بالمكاتبة او بالمراسلة او بالهاتف، يجب أن نبحث عن أمرين امين وهما: زمان العقد ومكانه.ما يميز العقد بين المتعاقدين الحاضرين وبين الغائبين، هو وجود فاصل من الزمن بين صدور القبول، وعلم الموجب به، ففي التعاقد بين حاضرين يعلم الموجب بالقبول في الوقت الذي يصدر فيه، واما في التعاقد بين الغائبين فإن الإيجاب يصدر، ثم تمضي فترة من الزمن هي المدة اللازمة لوصول القبول الى علم الموجب، ومن ثم يختلف وقت صدور القبول عن وقت العلم به.وهذا يجعلنا نسال عن زمان انعقاد العقد ومكانه في حال البيع بالمكاتبة او بالمراسلة، فما دام أن هناك فترة من الزمن تفصل ما بين صدور القبول والعلم به، فيجب التساؤل: متى يتم العقد؟هل هو وقت صدور القبول، او هو وقت علم الموجب به؟هل نقول إن العقد قد تم في الزمان والمكان الذي صدر فيهما القبول. وتسمى عند فقهاء القانون نظرية الإعلان.أي إن العقد قد تم بمكان وزمان إعلان القبول.او نقول: إن العقد قد تم في الزمان والمكان اللذين وصل فيهما القبول الى علم الموجب. وتسمى عند فقهاء القانون بنظرية العلم.أي: إن العقد قد تم في وقت ومكان علم الموجب بالقبول.وهل يختلف الحكم في المسالتين؟

الجواب نعم، ينبني على هذا الخلاف أحكام شرعية ومالية مؤثرة بين القولين، من ذلك.اولاً: للمشتري ثمر البيع ونماؤه المتصل والمنفصل منذ انعقاد العقدففي هذه الحال، إذا قيل: العقد قد انعقد منذ صدور القبول يختلف الحكم فيما لو قيل: العقد ينعقد عند علم الموجب بالقبول.ثانيًا: في هلاك المبيع قبل القبض وبعد العقدمعلوم أن بعض السلع إذا هلكت تكون من ضمان المشتري، وبعضها من ضمان البائع، وقد ناقشت هذه المسألة بشيء من التفصيل فيما تقدم.فنحتاج إلى معرفة وقت انعقاد العقد لكي نعرف هل فات المبيع على المشتري او على البائع؟ فإذا هلك المبيع بعد صدور القبول فطبقًا لنظرية الإعلان يكون من ضمان المشتري.وطبقًا لنظرية العلم فإنه يفوت على البائع.ثالثًا: في وقت رجوع الموجب عن إيجابه، والقابل عن قبوله إذا صدر القبول من القابل وقام من مجلسه، او اشتغل بأجنبي فطبقًا لنظرية الإعلان لم يكن للموجب الرجوع عن إيجابه، ولا القابل عن قبوله.اما إذا قلنا بنظرية العلم، فلو عدل القابل عن قبوله قبل أن يصل القبول الى الموجب فله ذلك، كما له أن يلغي إرسال القبول بعد صدوره، وله أن يسحب القبول من البريد او من الرسول قبل وصوله، كما يمكنه أن يستخدم وسيلة أسرع من البريد ليبلغ عدوله عن القبول قبل وصول القبول الى علم الموجب، فإذا عدل لم يتم العقد، وإذا حدد الموجب وقتًا لإيجابه، فاءن الإيجاب يسقط بانتهاءهذه المهلة، فلو تأخر وصول القبول الى الموجب بسبب خارج عن إرادة القابل بعد الوقت الذي حدده، فإن العقد لا يتم طبقا لنظرية العلم، ويتم طبقا لنظرية الإعلان.رابعًا: إذا مات القابل او فقد أهليته إذا مات القابل او فقد أهليته بعد صدور القبول، وقبل وصوله إلى الموجب، فإن العقد لا يتم طبقا لنظرية العلم، ويتم طبقا لنظرية الإعلان.

(٣)وهكذافى[الموسوعة الفقهية الكويتية، ٣١٠/ ٣٧]

الأَْصْل فِي الْعُقُودِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَنْ تَكُونَ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ بِالْمُشَافَهَةِ، وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الإِْرَادَةِ كَالْكِتَابَةِ وَالْمُرَاسَلَةِ وَالإِْشَارَةِ.

(٤)وهكذافی[موسوعة الفقه الإسلامی، ٤٠٦/ ٣]

البيع بالمراسلة او بواسطة رسول، وهذا البيع يصح ما داما في المجلس، فإذا تم القبول بعد التفرق من المجلس لم ينعقد العقد.

(٥)وهكذافی[الفقه الإسلامی وأدلته للزحيلي، ٣٤٩٥/ ٥]

– البيع بالمراسلة او بواسطة رسول: يصح اتفاقاً، ويكون مجلس التعاقد هومجلس بلوغ الرسالة من العاقد الاول الى العاقد الثاني، فإن تم القبول بعد هذا المجلس لم ينعقد العقد.

(٦)وهكذافی[، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٢٤٤/ ٥]

وَالْقَبْضُ عِنْدَنَا هُوَ التَّخْلِيَةُ، وَالتَّخَلِّي وَهُوَ أَنْ يُخَلِّيَ الْبَائِعُ بَيْنَ الْمَبِيعِ وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي بِرَفْعِ الْحَائِلِ بَيْنَهُمَا عَلَى وَجْهٍ يَتَمَكَّنُ الْمُشْتَرِي مِنْ التَّصَرُّفِ فِيهِ فَيُجْعَلُ الْبَائِعُ مُسَلِّمًا لِلْمَبِيعِ، وَالْمُشْتَرِي قَابِضًا لَهُ.

(٧)وهكذافی[(رد المحتار)، ١٤٩/ ٥]

شَرَاهُ وَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى بَاعَهُ الْبَائِعُ مِنْ آخَرَ بِأَكْثَرَ فَأَجَازَهُ الْمُشْتَرِي لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ مَا لَمْ يُقْبَضْ اهـ

(٨)وهكذافی[الدر المختار علي هامش (رد المحتار)،جلد(٤)صفحه(٦)

يشترط قبض منقول اشتراه لصحة بيعه فلو اشتري منقول ولم بقبضه لايصح بيعه

(٩)وهكذافيفـتح القدير جلد(٦)صفحه(١٣٧).

ولو باعه المشتري من بائع قبل قبضه لا يجوز ....فانه باعتبار انه مملوك او غير مملوك للمشتري علي تقدير اهلاك

(١٠)وهكذافی[الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٦١/ ٣٢]

وَقَال الحَنَفِيَّةُ: قَبْضُ المَنْقُول يَكُونُ بِالتَّنَاوُل بِاليَدِ أَوْ بِالتَّخْلِيَةِ عَلَى وَجْهِ التَّمْكِينِ.

(١١)وهكذافی[، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ٢٧٥/ ٦]

فنقول من حكم المبيع إذا كان منفعة أن لا يجوز بيعه قبل القبض، ورد الأثر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولأنه تمكن في هذا العقد غرر يمكن التحرز عنه، ونهى رسول الله عليه الصلاة والسلام «عن بيع فيه غرر» .

(١٢)وهكذافيشرح المجلة الحكام للاتاسیٔ جلد(١)صفحه(٨٦)

يشترط أَنْ يَكُونَ المَبِيعُ مَعْلُومًا عِنْدَ المُشْتَرِي

(١٣)وهكذافی[، الموسوعة الفقهية الكويتية، ١٢٤/ ٩]

وَمَذْهَبُ الحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ بَيْعُ الْمَنْقُول قَبْل قَبْضِهِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَائِعِهِ (٥) ، وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ المَذْكُورِ بِرِوَايَاتِهِ، فَإِنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْ بَيْعِ المَبِيعِ قَبْل قَبْضِهِ.

(١٤)وهكذافيفقه البيوع جلد(١)صفحه(٣٨٤)

وقال الكاسان معني القبض التمكين وارتفاع الموانع عرفا وحقيقاوعادة

(١٥)وهكذافی(الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، صفحة ٤٠٠]

ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل.

(١٦)وهكذافيدررالحكام صفحه(١٧٧) المادة(٢٠٠)

يلزم ان يكون المبيع معلوما عند المشتري

(١٧)وهكذافى[مجلة الأحكام العدلية، صفحه(١١٠)

الْمَادَّةُ ٢٠٠) : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ المَبِيعُ مَعْلُومًا عِنْدَ المُشْتَرِي

(١٨)وهكذافيقاضي خان علي هامش الهنديه جلد(٢)صفحه(٢٥٦)

البائع اذا خلي بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري قابضا للمبيع

(١٩)وهكذافى[الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، صفحة ٥٦١]

(والتمكن من القبض كالقبض، فلو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع إليه الصندوق لم يكن قبضا) لعدم تمكنه من القبض (وإن مفتوحا كان قبضا لمكنه منه)

(١٢٠)وهكذافيفقه البيوع جلد(١)صفحه٣٧٩)الي ٣٨٣)

وبيع ما لم يقبضه بعد فاسد شرعا ولوكان مملوك له والاصل فيه قول رسول الله عليه وسلم من اباتاع طعام فلا يبيعه حتي يستوفيه ...قال ابوحنيفة وابو يوسف يمتنع البيع قبل القبض في سائر المنقولات.

(٢١)وهكذافى[الفتاوى الهندية، ١٦/ ٣]

وَتَسْلِيمُ المَبِيعِ هُوَ أَنْ يُخَلِّيَ بَيْنَ الْمَبِيعِ وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي عَلَى وَجْهٍ يَتَمَكَّنُ الْمُشْتَرِي مِنْ قَبْضِهِ بِغَيْرِ حَائِلٍ

(٢٢)وهكذافى اعلاء السنن جلد(١٤)صفحه(٢٣٢)

وبالجملة الحديث حجة وهو لابي حنيفة في منعه عن بيع مالم يقبض.

دبل دوکاندار څخه یې راوړي بیا یې بل چاته ورکړي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یوکس دیوه دکاندارڅخه یوشـی رانیوی خوددغـه دکـاندارسـره داشـی نـه وودبـل دکاندارڅخه یې راوړي وروسته بیادغه راوړونکي دکاندارخپل ګټه هم پرواچول ایا دغه صورت خرڅولو جائزدي که نه؟بینوا توجروا !

الجواب باسم ملهم الصدق والصواب

فقهاوودغي مسئلې دوه صورتونه لیکلي دي یوصورت روادی یونارواده.

(اول صـورت) که چیرې دغه دکانداردغه خپل ګیراک څخه پیشـګي روپۍ اوقیمت واخیسـتې اوهغـه کس دغـه دکـاندردرانیـولولپـاره وکیـل جوړکړي نواوس ددغـه دکاندارلپاره دګټې اخیستل جائزنه دی ځکه په داصورت کې دی دمشتري لخوا وکیل دی نو وکیل پرمؤکل باندې ګټه نسي کولای.

(دوهم صـورت) اوکه چیرې دغه دکانداروخپل ګیراک ته وویل چې اوس داشـی نسـته راسره بیابل وخت راسـه یایې روپۍ ځینې وصـول کړې بیادکاندارب‌غیردهغه دامره خپله ولاړی دبل دکانه څخه یې دغه شی راوړی پرداغه ګیراک په ګټه خرڅ کې نودغه ګټه ورته حلاله ده اودغه صورت جائزدی.

لماقال العلامة على ابن أبى بكربن عبدالجليل المرغيناني المتوفى (۵۹۳ هـ)

قال ولووكله بشراء شئ بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه لأنه يؤدي الى تغريرالآمرحيث اعتمدعليه ولأن فيه عزل نفسه ولايملكه على ماقيل الابمحضرمن الموكل.

(الهداية فى شرح بداية المبتدي ج۳ ص۱۸۳ باب الوكالة بالبيع والشراء) مكتبه حنفيه

البناية شرح الهداية ج۹ ص۲۴۷ باب الوكالة بالبيع والشراء

فتاوي رشيديه ص۴۰۴.

فتح القديرعلى الهداية ج۸ ص۴۵ باب الوكالة بالبيع والشراء

دغلا شی رانیول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يو سړی له حکومته تېل غلا کوي په يو دکاندار يې خرڅوي ايا له دغه دکاندار څخه دَدغه تېلو اخيستل جواز لري که نه؟بينوا توجرو

المستفتی:عبدالباري تاريخ۱۰/ ۵/ ۱٤٤۱هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداو مصلياًوبعد :په مسؤله صورت کې دَدکاندار څخه تېل اخيستل جائز نه دی ځکه په دې کې دَغله سره همکارې ده.

{لماقال الله تعالى ولاتعاونو على الاثم والعدوان } سورة المائده آيت نمبر۲

{ولما فی الحديث عن مصعب بن محمدعن رجل من اهل المدينة قال قال النبی صلى الله عليه وسلم من اشترى سرقة وهو يعلم انها سرقة فقد شرک فی عارها واثمها.

أخرجه ابن ابی شيبه فی مصنفه:٤/ ٤٥٣ }

ولماقال علاؤالدين المعروف بالکأسانی (المتوفى:۵۸۷هق)

ولوباع السارق المسروق من انسان او ملک منه بوجه من الوجوه فان کان قائما فلصاحبه ان يأخذه لأنه عين ملکه وللمأخوذ منه ان يرجع على السارق

(البدائع ،حكم السرقة،٦/ ٣٧،ط: رشيديه)

ولماقال محمدآمين المعروف بالشامی (المتوفی ١٢٥٢)

لوظهر غير حلال ای مسروقا او مغصوباً يرجع عليه المشتری

(رد المحتار) (٥/ ٤٢) مطلب فی البيع والشراء بشرط البراءة من كل العيب ط:رشيديه.

ژوندی حیوان په تول خرڅول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماءکرام په دې مسئله کې:
چې ژوندی حیوان په تول خرڅول شرعاً جائز دي که نه ؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : عطاء الرحمن

الجواب حامداًو مصلياً

دمسؤله صورت جواب دادی چې دغه خرڅول جائز دي

لمافي در المختار : ٧/ ١٠/ كتاب البيع ، مط:رشيد ية

شرعاً مبادلة شئ مرغوب فيه بمثله على وجه مفيد مخصوص أى بإيجاب اوتعاط »

ومثله في فتح القدير : ۶/ ۲۲۹/ كتاب البيوع،مط : اشرفية

لمافي الفقه الاسلامی : ۵/ ۳۳۰۵/ عقد البيع، مط : رشيدية

«واصطلاحاً عندالحنفية مبادلة مال بمال على وجه مخصوص او هو مبادلة شئ مرغوب فيه بمثله على وجه مفيد مخصوص أى بإيجاب اوتعاط »

ايضاً في فتاوي الحقانية : ۵/ ۱۳۷/ كتاب البيع ،مط : فريدية

نوټ: جواب دهغه قول چې ددې درندوالی په وزن نه معلومېږي ځکه دی یووار ځان درونډ کړي اوبیا یې سپک کړي لکه په هدایه اونورو کتابونوکې چې راځي [ولایمکن معرفة ثقله بالوزن لانه یخفف نفسه مرفة ویثقل أخری]**جواب دادی چې دحیوان دساه اخیستلو په وجه داسې معتمد فرق نه راځي نو داجهاله یسیره شو مفضي ومنازعې لره نه دی نو دنزاع احتمال نشته دابیع جائز ده**

لمافي احسن الفتاوي ۶/ ۴۶۷/ کتاب البیوع ،مط : رشیدیة

مرغي کےسانس کي وجه سےاس کي وزن میں کوئي معتمد به فرق نہیں آتا لهذا یه جهالت یسیره ہےجو مفضیة الی المنازعة نہیں نیز مرغي کي اس طرح بیع کےعرف عام ہو جانے کي وجه سيےاس میں نزاع کااحتمال نہیں اس لئےیه بیع جائز هے

لما في فتاوي العثماني : ۳/ ۱۰۰/ کتاب البیوع ، مط : معا رف القرآن

«مسئله مذکوره میں اس بات کوذهن نشین کرناضروري هےکه یها ں دو باتی الگ الگ هیں ایک یه که جانورکو وزن کرکےبیچنا اور خریدنا دوسري بات یه هےکه جا نور کوموزون قرار دینا اوراس پر موزني اشیا ء کےفقهي احکامات جاري کرنا جہا ں تک پهلي بات کاتعلق هےکه جانور کووزن کرکےبیچنااورخریدنا تویه بلاشبه جائز ہے اس لئےکه عدم جواز کي کوئی وجه نهیں هے»

ښه مال او کمزوری مال سره ګډ کړي حکم یې څه دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمایي علماء کرام:

که یو څوک ښه مال او کمزوری مال سره ګډ کړي او بیا یې په میانه قیمت ورکوي او مشتري هم په خبر وي نو دابیع صحیح ده که نه؟بینوا تؤجروا !

مستفتي : جبیر

الجواب حامدا ومصلیا

دصورت مسؤله جواب داده چې دابیع صحیح ده که مشتري په خبروي.

لمافی جامع الترمذي : ۱/ ۲۴۵ ، باب ماجاء فی کراهیة الغش فی البیوع ، مط: قدیمی کتب خانه

عن ابى هريرة ان رسـول الله صـلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فادخل يده فيها فنالت اصابعه بللا فقال ياصاحب الطعام ماهذا قال اصابته السماء يارسو الله قال افلاجعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال من غشى فليس منا .

لمافى مشكاة المصابيح : ٢/ ٢۴٨، كتاب البيوع ، مط: رشيديه

عن ابى هريرة ان رسـول الله صـلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فادخل يده فيها فنالت اصابعه بللا فقال ياصاحب الطعام ماهذا قال اصابته السماء يارسو الله قال افلاجعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال من غشى فليس منى .

لمافى الدر المختار : ٧/ ٢٢٩، باب البيع الفاسد ، مط: رشيديه

لايحل كتمان العيب فى مبيع او ثمن لأن الغش حرام .

لمافى درر الحكام شرح مجلة الاحكام : ١/ ١۶١، البيوع ، مط: صداقت

المادة (٢٠٠) يلزم أن يكون المبيع معلو ما عند المشتري .

قال فى الدرر : فان كان المبيع لا بد فيه من التسـليم والتسـلم وجب أن يكون المشتري عا لما به على وجه لا يدع سبيلا للنزاع.

لمافى مرقاة شرح مشكاة المصابيح : ۶/ ٧۴، باب المنهي عنها من البيوع ،مط: صداقت

دغه زياته ځمکه دچا حق ده دبائع او كه مشتري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ـــــــــ

كه يو دوه نفره شل (۲۰) جريبه ځمكه رانسي اوس چې يې ځمكه جريب كړه هغه پنځوېشت (۲۵) جريبه سوه اوس پوښتنه داده چې دغه زياته ځمكه دچا حق ده ده هغه سړي حق ده چې دوى ورڅخه رانېولي ده ؟او كه به يې دوى په خپل مابين كښې سره تقسېموي ؟بينوا تؤجروا

المستفتي:مولوي محمد　　　　تاريخ:۱۸/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : په مذكوره مسئلة كښې دوه صورته دي اول:چې داسې ورته وواېي چې دغه شل جريبه ځمكه په مقابل كښې د دغه پيسوراكړه بيا هغه پېسي معلومى كړي په دغه صورت كښې كه ځمكه زائده سي بيا ټوله ځمكه د دغه دواړو شريكانو ده په خپل مابين كښې به يې تقسيم كړي پر حصص باندې دويم:چې داسې ورته وواېي چې دغه شل جريبه ځمكه په مقابل كښې د دغه روپو كښې او هر جريب ياګز بيا په مقابل كښې دغه روپو او هغه پيسې بيا معلومى كړي په دغه صورت كښې هغه زائده ځمكه داصل مالک ده كه د دغه شريكانو خوښه سي بيع دي وكړي اوهغه زائده ځمكه دي واصلي مالک ته رد كړي اوكه خوښه سي بيع دي رد كړي

(۱)-لماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ۵۹۳هـ)

"ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة دراهم او أرضا على أنها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها أقل... "وإن وجدها أكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري ولا خيار للبائع"؛ لأنه صفة، فكان بمنزلة ما إذا باعه معيبا، فإذا هو سليم "ولو قال بعتكها على أنها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم... وإن وجدها زائدة فهو بالخيار إن شاء أخذ الجميع كل ذراع بدرهم، وإن شاء فسخ البيع" لأنه إن حصل له الزيادة في الذرع تلزمه زيادة الثمن فكان نفعا يشوبه ضرر فيتخير، وإنما يلزمه الزيادة لما بينا أنه صار أصلا، ولو أخذه بالأقل لم يكن آخذا بالمشروط.

(الهداية في شرح بداية المبتدي:٣/ ٢٨ كتاب البيوع ط:رشيدية)

(٢)–لماقال العلامة ابو بكر بن علي بن محمد الحدادي (المتوفى: ٨٠٠هـ)

(قوله ومن اشــترى ثوبا على أنه عشــرة أذرع بعشــرة دراهم او أرضــا على أنها مائة ذراع بمائة درهم فوجدهما أقل... (قوله وإن وجدها أكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري ولا خيار للبائع) لأن الذرع صفة فيه فهو مثل صفة أطراف العبد كما لو اشترى عبدا على أنه أعور او مقطوع اليد فوجده صحيحا كان للمشتري من غير زيادة في الثمن ولا خيار للبائع... (قوله وإن قال بعتكها على أنها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصــة... (قوله وإن وجدها زائدة فهو بالخيار إن شــاء أخذ الجميع كل ذراع بدرهم وإن شاء فسخ البيع)

(الجوهرة النيرة:١/ ١٨٨ كتاب البيوع ط: المطبعة الخيرية)

(٣)–لماقال العلامة عبد الغني بن طالب الدمشقي (المتوفى: ١٢٩٨هـ)

ومن اشــترى ثوباً على أنه عشــرة أذرعٍ بعشــرة دراهم او أرضــاً على أنها مائة ذراع بمائة درهمٍ... وإن وجدها أكثر من الذراع الذي ســماه فهو للمشــتري، ولا خيار للبائع، وإن قال بعتكها على أنها مائة ذراع بمائة درهمٍ كل ذراعٍ بدرهمٍ فوجدها ناقصةً ...وإن وجدها زائدةً فالمشتري بالخيار إن شاء أخذ الجميع كل ذراعٍ بدرهمٍ، وإن شاء فسخ البيع.

(اللباب في شرح الكتاب:٢/ ٨كتاب البيوع ط:المكتبة العلمية، بيروت – لبنان)

(٤)لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي (المتوفى:١٠٨٨)

(وإن باع المذروع مثله) على أنه مائة ذراع مثلا... (و) أخذ (الأكثر بلا خيار للبائع) ؛ لأن الذرع وصف لتعيبه بالتبعيض ضد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا إذا كان مقصودا بالتناول كما أفاده بقوله

: (وإن قال) في بيع المذروع (كل ذراع بدرهم... وكذا) أخذ (الأكثر كل ذراع بدرهم او فسخ) لدفع ضرر التزام للزائد.

(۵)لماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

(قوله: وأخذ الأكثر) أي قضاء وهل تحل له الزيادة ديانة فيه خلاف نقله في البحر عن المعراج. قلت: وظاهر إطلاق المتون اختيار الحل وفي البحر، عن العمدة لو اشترى حطبا على أنه عشرون وقرا فوجده ثلاثين طابت له الزيادة كما في الذرعان قال: في البحر: وهو مشكل وينبغي أن يكون من قبيل القدر؛ لأن الحطب لا يتعيب بالتبعيض، فينبغي أن تكون الزيادة للبائع خصوصا إن كان من الطرفاء التي تعورف وزنها بالقاهرة. اهـ.

(رد المحتار على الدر المختار:۴/ ۳۴كتاب البيوع ط:رشيدية)

(۶)لمافي(الفقه الإسلامى وأدلّتُهُ:۵/ ۳۶۸۱)

كه يو څوک بيع بالتقسيط وکړي

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام :

که يو څوک بيع بالتقسيط وکړي اوورته ووايي که دې تر فلانکي معلوم تاريخ خپل قسط ادا نکړ بيابه دځنډ په وجه مثلا(۲۰۰) روپۍ جريمه راکوي نو دا روپۍ ورته صحيح دي که نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : عثمان

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی دا روپۍ ورته صحيح نه دي ځکه داتعزير بالمال دی اوتعزير بالمال صحيح نه دی.

لمافی رد المحتار:۶/ ۹۸، مطلب فی تعزیر بأ خذ المال، مط: رشیدیه

والحاصل أن المذهب عدم التعزير بأخذ المال وسيذكر الشارح فى الكفالة عن الطرسوسي أن مصادرة السلطان لأرباب الأموال لاتجوز الالعمال بيت المال.

لمافی الهندیه:۲/ ۱۶۷، فصل فی التعزیر، مط: الکریمیة

وعند أبي يوسف يجوز التعزير للسطان بأ خذ المال وعند هما وباقى الأيمة الثلاثة لايجوز.

لمافی الفقه البیوع: ۱/ ۵۴۵،زيادة الثمن من أجل التأجيل، مط: معارف القران

وان زيادة الثمن من أجل الأجل وان كان جائزا عند بداية العقد ولكن لايجوز الزيادة عند التخلف فى الاداء فانه ربا فى معنى أتقضي أم تربي؟وذلک لأن الأجل وان كان منظورا عند تعيين الثمن فى بداية العقد ولكن لما تعين الثمن فان كله مقابل للمبيع وليس مقابلا للأجل ولذلک لايجوز ضع وتعجيل كماسيأتي تفصيله ان شاءالله تعالى اما اذا زيد فى الثمن عند التخلف فى الاداء فهو مقابل للأجل مباشرةلاغيره وهو الربا.

ومثله فی فتح القدیر:۵/ ۳۳۰، فصل فی التعزیرط: اشرفية

لمافی البحر: ۵/ ۶۸، فصل فی التعزیر، مط: رشیدیه

وکیل بالشراء نشي کولای چې اضافه روپۍ واخلي.

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماءکرام :

که یوڅوک له بازاره طالبانو ته کتابونه راوړي او په مدرسه کې دکتاب قیمت یو سل دېرش(۱۳۰)روپۍ وي استاد له دوی څخه روپۍ واخلي په بازار کې یې په سل

(۱۰۰)روپۍ واخلي بیا یې په شاګردانو په یوسل لس(۱۱۰) روپۍ خرڅوي استاد چې لس روپۍ بالاورکوي شاګردان نه خبره وي چې زه دموټر سایکل دتېلو روپۍ کاټوم اوس دغه اضافه روپۍ ورته صحیح دی که نه .

البته استاد دتجارت په نیت داکار نه کوي بلکه طالبانو ته یې ګټه رسول مطلوب وي نو ایا دی وکیل بالشراه بلل کېږي نو دده لپاره لس روپۍ اخیستل څه حکم لري؟بینوا تؤجروا !

مستفتي : جبریل

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی: چې استاد وکیل بالشراء دی نو وکیل بالشراء نشي کولای چې اضافه روپۍ واخلي .

البته کوم مصرف (خرچه) چې موټرسایکل کړي ده هغه له شاګردانو څخه اخیستلای شي.

لمافی التاتارخانية : ۱۲/ ۳۲۵، التوکیل بالشراء،مط: حنفية

اختلف المشايخ قال ابوطاهر الدباس : فی الوکیل بالشراه اذا اشتری ما وکل بشراءه أن الملک يثبت للموکل ابتداء لاأنه يثبت للوکیل اولا ثم ينتقل من الوکیل الی الموکل، وفی الکافي : والصحيح أن الملک يثبت للموکل ابتداء خلافه عنه أی بدلاعنه : وقال الکرخي وجماعة من أصحابنا الملک يثبت للوکیل اولا ثم ينتقل عنه الی الموکل ، فی جامع الفتاوي : قال العبد الجواب عند أبي حنيفة کماقال الکرخي ، وعندهما کما قال ابو طاهر وفي الصغری : قال شمس الأئمة : قول أبي طاهر أصح : والقاضي الامام الکبير ابو زيد يقول : الوکیل نائب في حق الحکم فيثبت الملک للموکل بشراءه کما قاله ابوطاهر :

أصـيـل في حق الحقوق فثبـت الحقوق للوكيـل ابتداء ثم تنتقل الحقوق الى الموكل من قبله كما قاله الكرخي .

لمافی تنویرمع الدر: ۸/ ۲۸۶، وکالة ، مط: رشیدیه

(هلک المبيع من يده قبل حبسه هلک من مال موكله ولم يسقط الثمن)لأن يده كيده.

لمافی بدائع: ۵/ ۳۸، کتاب الوکالة ،مط: رشیدیه

ومنها : أن المقبوض في يدالوكيل بجهة التوكيل بالبيع والشراء وقبض الدين والعين وقضاءالدين امانة بمنزلة الوديعة لأن يده نيابة عن الموكل بمنزلة يد المودع فيضمن بما يضمن فى الودائع ويبرأ بما يبرأفيها ويكون القول قوله فى دفع الضمان عن نفسه.

لمافی الهندية:۳/ ۵۷۷، کتاب الوکالة، مط: الكرمية

لان شراء الوكيل كشراء الموكل .

لمافی الموسوعة الفقهية الكوتية : ۴۵/ ۱۲۲، الوكيل، مط: علوم اسلامية

وكان ماقبضه الوكيل ملكا للموكيل وامانة في يد الوكيل .

لمافی الموسوعة الفقهية الكوتية : ۴۵/ ۸۶، الوكيل ، مط: علوم اسلامية

ماته شيان راكوه او حساب په مياشت او يا كال كې

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام :

كه يوڅوک له دوكاندار سره خبره وكړي چې ماته شيان راكوه او حساب په مياشت او يا كال كې سره كوه نو ايا دابيع صحيح ده كه نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : جانان

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی : چې دا بیع صحیح ده .

لمافی الدر مع ردالمحتار: ۷/ ۲۹، بیع الاستجرار، مط: رشیدیه

فروع: مایستجره الانسان من البیاع اذا حاسبه علی أثمانها بعد استهلا کها جاز استحسانا .

قال ابن عابدین: الاشیاه التي یؤخذ من البیاع علی وجه الخرج کما هو العادة من غیر بیع کالعدس والملح والزیت ونحوها ثم اشتراها بعد ما انعدمت صح فیجوز بیع المعدوم هنا وقال بعض الفضلاء لیس هذا بیع معدوم انما هو من باب ضمان المتلفات باذن مالکها عرفا تسهیلا للأمر ودفعا للحرج کما هو العادة ... قلت: مافی النهر مبنی علی أن ثمن معلوم ، لکنه علی هذا لایکون من بیع معدوم بل کلما أخذ شیا انعقد بیعا بثمنه معلوم ... فاذا انعقد بیعا بالتعاطي وقت الأخذ مع دفع الثمن قبله ، فکذا اذا تأخر الثمن بالاولی .

لمافی فقه البیوع : ۱/ ۷۲-۷۴، بیع الاستجرار، مط: معارف القرآن

واما الحنفیة فقد أجاز المتأخرین منهم هذا البیع استحسانا ... ان کان البائع یبین ثمن البضاعة المأخوذة کلما یأخذ منه المشتري شیأ فالبیع صحیح عند کل أخذ : وهذا باجماع من یقول بجواز التعاطي ... ان کان البائع لایبین ثمن البضاعة عند کل أخذ،ولکن تفاهم المتبایعان علی أن المشتري یأخذه علی سعر السوق وسعر السوق منضبط بمعیار معلوم لایقع الاختلاف فی تحدیده فالصحیح أن البیع ینعقد صحیحاعند کل أخذ ، ان کان الثمن مجهولا وقت الأخذ او اتفق الفریقان علی أنه یقع علی أساس سعر السوق ولکن سعر السوق متفاوت تفاوتا فا حشا ،بحیث یقع الاختلاف فی تحدیده ، فان البیع لاینعقد

عند الأخذ ، وانما يقع عند تصـفية الحساب ولكنه يستند حينئذ الى وقت الأخذ فيثبت الملك للآخذ من وقت لأخذ وتحل تصرفاته من ذلک الحين .

لمافى بحوث فى قضايا معاصره الفقهية : ۶۱، البيع بالتعاطي والاستجرار،مط: معروفية

اما الحنفية فقد أفتى المتأخرون بجواز الاستجرار ولولم يذكر الثمن عند أخذ الحاجات من البياع ... أن الاسـتجرار جائز عند الحنفية اسـتحسـانا ... ان كان البائع يبين ثمن البضـاعة المأخوذة كلما يأخذ منه المشتري شيأ فالبيع صحيح عند كل أخذ : وهذا باجماع من يقول بجواز التعاطي ... ان كان البائع لايبين ثمن البضـاعة عند كل أخذ،ولكن تفاهم المتبايعان على أن المشـتري يأخذه على سـعر السـوق وسـعر السوق منضبط بمعيار معلوم لايقع الاختلاف فى تحديده فالصحيح أن البيع ينعقد صحيحاعند كل أخذ ، ان كان الثمن مجهولا وقت الأخذ او اتفق الفريقان على أنه يقع على أسـاس سـعر السـوق ولكن سـعر السوق متفاوت تفاوتا فا حشا ،بحيث يقع الاختلاف فى تحديده ، فان البيع لاينعقد عند الأخذ ، وانما يقع عند تصـفية الحسـاب ولكنه يسـتند حينئذ الى وقت الأخذ فيثبت الملک للآخذ من وقت لأخذ وتحل تصرفاته من ذلک الحين بعد اداء الثمن .

ومثله فى الموسوعة الفقهية الكويتية: ۹/ ۴۳، بيع الاستجرار ،مط: علوم اسلامية

که بائع او مشتري سودا سره وکړي اودلال خپله دلالي واخلي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که بائع او مشتري سودا سره وکړي اودلال خپله دلالي واخلي وروسته بیادوی دغه بیعه بېرته فسخه کړي ایادغه دلالي بیاد دغه دلال څخه بیا اخیستلای سي اوکه نه ؟بینوا تؤجروا

المستفتي:آغاصاحب ۲۹/ شوال/ ۱۴۴۲هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً و مصليا وبعد : په مذكوره صورت كښې دغه بائع او مشتري نه سي كولاى چې د دغه دلال څخه دغه دلالي واخلي .

لمافي فتاوى قاضيخان (٢/ ١٧١)

الدال في البيع إذا أخذ دلالته بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الأسباب سلمت له الدلالية لأن الأجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل.

لمافي الفتاوى الهندية (٤/ ٤٥١)

الدلال في البيع إذا أخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الأسباب سلمت له الدلالة كالخياط إذا خاط الثوب ثم فتقه صاحب الثوب. كذا في خزانة المفتين.

ولمافي فتاوي التاتارخانية:١٥/ ١٣٨) كتاب الاجارة

وفي الظهيرة:الدلال فى البيع اذاأخذدلالته بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلم له ما أخذ.

حرام مال د دغه دويم سړي لپاره رانيول څه حكم لري ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

كه يو سړى يو شى غلا كړي يا يې غصب كړي يا يې په بله حرامه طريقه لاس ته راوړي لكه ربا (سود) يابله طريقه اوس يې پر بل سړي باندې خرڅوي اوس پوښتنه دا ده د دغه دويم سړي لپاره دغه شى رانيول څه حكم لري ؟ بينوا تؤجروا

المستفتي:مولوي محمد حنيف صاحب　　　　نېټه:۱۰/ربيع الثاني/۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً مصلياً ومسلماً وبعد : په مذكوره صورت كښې كه دغه دويم سړی خبروي چې دغه حرام مال دی نو د د لپاره دغه شی رانيول جواز نه لري، ځكه دغه حرام والی د دويم سړي وذمې ته هم متعدي كيږي .

(١)لماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم (المتوفى: ٩٧٠هـ)

الحرمـة تتعدى في الأموال مع العلم بها، الا في حق الوارث فإن مال مورثه حلال له وإن علم بحرمته منه، من الخانية، وقيده في الظهيرية بأن لا يعلم أرباب الأموال من قبل يد غيره فسق الا إذا كان ذا علم وشرف، كذا في مكفرات الظهيرية.

ويدخل السلطان العادل والأمير تحت ذي الشرف. يكره معاشرة من لا يصلي ولو كانت زوجته، إلا إذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته.

(٢)لماقال العلامة أحمد بن محمد مكي الحموي (المتوفى: ١٠٩٨هـ)

(٥) قوله: الحرمة تتعدى في الأموال مع العلم بها.

قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني – رحمه الله – في كتاب المنن: وما نقل عن بعض الحنفية من أن الحرام لا يتعدى ذمتين سالت عنه الشهاب ابن الشبلي فقال: هذا محمول على ما إذا لم يعلم بذلك اما من رأى المكاس مثلا يأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر فهو حرام (انتهى) .

وفي الفصل الثالث عشر من كتاب الكراهية من الذخيرة سئل الفقيه ابو جعفر عمن اكتسب ماله عن أمر السلطان وجمع المال من أخذ الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من

طعـامـه قال أحب إلي في دينه أن لا يأكل منه ويســعه حكما أن يأكله إن كان ذلك الطعام لم يكن في يد المطعم غصبا او رشوة (انتهى) .

وفي الخانية من كتاب الحظر والإباحة: امرأة زوجها في أرض الجور إن أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى طعاما او كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والثياب ويكون الإثم على الزوج (انتهى) .

(٦) قوله: الا في حق الوارث إلخ.

قيل عليه: يخالفه ما في البزازية: أخذ مورثه رشوة او ظلما إن علمه ذلك بعينه لا يحل له أخذه، وإن لم يعلمه بعينه له أخذه حكما فاما في الديانة فيتصدق به بنية الخصماء. (٧) قوله: وقيده في الظهيرية الخ.

أي الاستثناء المذكور وحاصله أنه حلال للوارث بشرط أن لا يعلم أرباب الأموال فإن علم اوجب عليه رد كل شيء الى صاحبه.

غمز عيون البصائر في شرح الأشباه:٣/ ٢٣٤) [كتاب الحظر والإباحة]

(٣)لماقال العلامة بعلاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

وفي حظر الاشباه: الحرمة تتعدد مع العلم بها إلا في حق الوارث وقيد في الظهيرية بأن لا يعلم أرباب الاموال، وسنحققه ثمة.

(۴)لماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين الدمشقي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله الحرمة تتعدد الخ) نقل الحموي عن سـيدي عبد الوهاب الشـعراني أنه قال في كتابه المنن: وما نقل عن بعض الحنيفة من أن الحرام لا يتعدى ذمتين، سـألت عنه الشهاب ابن الشلبي فقال: هو محمول

على ما إذا لم يعلم بذلك، اما لو رأى المكاس مثلا يأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه آخر ثم يأخذ من ذلك الآخر آخر فهو حرام اهـ.

رد المحتار على الدر المختار:٥/ ٩٨ [باب البيع الفاسد] مطلب الحرمة تتعدد

(٥)لمافي مُوسُوعَة القَواعِدُ الفِقهِيَّة:٣/ ١١٤)

القاعدة التاسعة والعشرون [الحرمة المتعدية]

اولاً: ألفاظ ورود القاعدة

الحرمة تتعدى في الأَموال مع العلم.

ثانياً: معنى هذه القاعدة ومدلولها:

إن اكتساب المال من حرام لا تقف حرمته عند مكتسبه، بل تتعداه لكل متعامل معه إذا علم أن هذا المال حرام.

ثالثاً: من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها:

إذا سرق إنسان شيئاً وأراد بيعه، وعلم المشتري أن هذا الشيء مسروق فيحرم عليه أن يشتريه من سارقه، وإن اشتراه – مع علمه بسرقته – يكون آثماً وشريكاً للسارق في جريمته.

ومنها: إذا اغتصب مالا وآجره او وهبه او باعه، وعلم المستأجر او الموهوب له او المشتري أن هذا مال مغصوب، فلا يجوز له الإِقدام على استئجاره او شرائه او قبوله هبة، فحرمة الأَموال تتعدى مع العلم، واما إذا لم يعلم فهو غير آثم.

رابعاً: مما استثني من مسائل هذه القاعدة:

مال الوارث حلال له وإن علم بحرمته على المورث. فحرمته لا تتعدى مع العلم في حق الوارث، فإن مال مورثه حلال له وإن علم بحرمته منه.

دپور دمیاشتي ابتداء د(تسلیمۍ)دورځې څخه کېږي.

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

ما د احمد څخه موټر سایکل رانیوي دحمل په پنځمه ورځ ، دیوې میاشتي په پور ، خو احمد هغه موټر سایکل ماته دحمل په اتمه ورځ تسلیم کړی، اوس هغه دپور دمیاشتي ابتداء دحمل دپنځمې ورځې (د سودا دورځې)څخه کېږي که دحمل د اتمې (تسلیمۍ)د ورځې څخه کېږي ؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي فضل الرحمن صاحب   تاریخ: ۱۵/ ربیع الثاني / ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : په مذکوره صورت کښې هغه دپور دمیاشتي ابتداء دحمل د اتمې (تسلیمۍ)د ورځې څخه کېږي.

(۱)لماقال العلامة زین الدین بن إبراهیم ابن نجیم (المتوفی: ۹۷۰هـ)

فابتداؤه من وقت التسليم، وكذا لو كان فيه خيار يعتبر الأجل من حين سقوط الخيار عنده، كذا في الخانية

البحر الرائق شرح كنز الدقائق:۵/ ۳۰۲) [الأعواض في البيع]

(۲»)لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ۱۰۸۸هـ)

(و) الأجل (ابتداؤه من وقت التسليم) ولو فيه خيارفمذ سقوط الخيار عنده خانية.

الدر المختار على هامش رد المحتار :۴/ ۲۸) كتاب البيوع

(۳)ولماقال العلامة عبد الغني بن طالب الغنيمي (المتوفى: ۱۲۹۸هـ)

(ويجوز البيع بثمن حال) وهو الأصل (ومؤجل، إذا كان الأجل معلوما) لئلا يفضي الى المنازعة، ...وابتداء الأجل من وقت التسليم، ولو فيه خيار فمذ سقوطه عنده. خانية.

اللباب في شرح الكتاب: ۲/ ۶) كتاب البيوع

(۴)ولمافي مجلة الأحكام العدلية (ص: ۵۱) (المادة ۲۵۰)

تعتبر ابتداء مدة الأجل والقسط المذكورين في عقد البيع من وقت تسليم المبيع مثلا لو بيع متاع على أن ثمنه مؤجل الى سنة فحبسه البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر اول السنة التي هي الأجل من يوم التسليم فليس للبائع حينئذ أن يطالبه بالثمن إلى مضي سنة من وقت التسليم وسنتين من حين العقد.

(۵)ولماقال العلامة علي حيدر خواجه امين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

تعتبر ابتداء مدة الأجل والقسط المذكورين في عقد البيع من وقت تسليم المبيع مثلا لو بيع متاع على أن ثمنه مؤجل الى سنة فحبسه البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر اول السنة التي هي الأجل من يوم التسليم فليس للبائع حينئذ أن يطالبه بالثمن إلى مضي سنة من وقت التسليم وسنتين من حين العقد. هذا يكون .

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ۱/ ۲۳۱) (المادة ۲۵۰)

کمول دپیسو په مقابل دزماني کښې جواز نه لري .

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

ما په یو سړي باندې (۱۰) بورۍ (ګونۍ) جلغوزي (زنغوزي) خرڅ کړي دي مثلاً د دریو میاشـتو په وعده (پور) باندې چې کېلویې په دوه نیم زره روپۍ کېږي خو اوس دوې میاشتې لانه دي پوره چې زما روپو ته ضرورت پیدا شو اوس زه ورته وایم چې د زنغوز و یو کېلو دې په دوه زره روپۍ وي خو ته ماته اوس روپۍ راکړه ایا دغه سـي معمله صحیح ده او که نه ؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي: یو مولوي صاحب تاریخ: ۲۱/ ربیع الثاني / ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً و مصـلیاً وبعد : په مذ کوره صـورت کښـې دغه سـي معمله صـحیح نه ده ,ځکه دلته کمول د پیسـو دي په مقابل دزمانې کښـې او کمول د پیسـو په مقابل دزمانې کښـې جواز نه لري .

(۱)لمافي بحوث في قضايا فقهية معاصرة (۱/ :۲۵)

إسقاط بعض الدين مقابل التعجيل:

ومما يتعامل به بعض التجار في الدين المؤجلة أنهم يسقطون حصة من الدين بشرط أن يعجل المدين الباقي، مثل أن يكون لزيد على عمرو الف، فيقول زيد: عجل لي تسعمائة، وأنا أضع عنك مائة، وإن هذه المعاملة معروفة في الفقه الإسلامى باسم " ضع وتعجل."

وقد اختلف الفقهاء في حكمها، فذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنه من الصحابة وإبراهيم النخعي من التابعين وزفر بن الهذيل من الحنفية، وابو ثور من الشـافعية إلى جوازه، وروي عن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت من الصـحابة رضـي الله عنهم وعن محمد بن سـيرين والحسن البصري، وابن المسيب، والحكم بن عتيبة، والشعبي رحمهم الله من التابعين عدم جواز ذلك ، وهو المروي عن الأئمة الأربعة....

فهذه الرواية صـريحة في أن الموضـوع كان هو الربا، لا حصــة من رأس المال، ومن هنا ذهب جمهور العلماء إلى القول بتحريم " ضع وتعجل " فقال الامام مالك رحمه الله بعد رواية آثار زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم:

(قـال مـالك: والأمر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين الى أجل، فيضــع عنه الطالب، ويعجله المطلوب، قال مالك: وذلك عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين الى أجل، فيضع عنه الطالب ويعجله المطلوب في حقه، قال: هذا الربا بعينه لا شك فيه) .

وقال الإمام محمد في موطئه بعد رواية أثر زيد بن ثابت رضــي الله عنه: (قال محمد: وبهذا نأخذ، من وجب له دين على إنسان إلى أجل، فسأل أن يضع عنه، ويعجل له ما بقي، لم ينبغ ذلك، لأنه يعجل قليلا بكثير دينا، فكأن يبيع قليلا نقدا، بكثير دينا وهو قول عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر. وهو قول أبي حنيفة.

(٢)ولمافي الفقه الإسلامى وأدلته :(٥/ ٣٧٢٦)

قاعدة (ضــع وتعجل): إن أخذ مال من المقترض مقابل تعجيل بقية القرض بالنص على ذلك في عقد القرض حرام أيضـاً عند أئمة المذاهب الأربعة؛ لأن نقص ما في الذمة لتعجيل الدفع شـبيه بالزيادة؛ لأن المعطي جعل للزمان مقداراً من الثمن بدلاً منه.

(٣)وفي مجلة مجمع الفقه الإسلامى (٧/ ٦٠٥)

فهذه الرواية صـريحة في أن الموضـوع كان هو الربا، لا حصة من رأس المال، ومن هنا ذهب جمهور العلماء إلى القول بتحريم " ضع وتعجل " فقال الامام مالك رحمه الله بعد رواية آثار زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم:

(قـال مـالك: والأمر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين الى أجل، فيضـع عنه الطالب، ويعجله المطلوب، قال مالك: وذلك عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين الى أجل، فيضع عنه الطالب ويعجله المطلوب في حقه، قال: هذا الربا بعينه لا شك فيه) .

وقال الإمام محمد في موطئه بعد رواية أثر زيد بن ثابت رضي الله عنه:

(قال محمد: وبهذا نأخذ، من وجب له دين على إنسان إلى أجل، فسأل أن يضع عنه، ويعجل له ما بقي، لم ينبغ ذلـك، لأنـه يعجـل قليلًا بكثير دينًا، فكأن يبيع قليلًا نقدًا، بكثير دينًا وهو قول عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر. وهو قول أبي حنيفة .

(٤)ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية (٢/ ٣٩)

يرى جمهور الفقهـاء أنه إذا كان لرجل على آخر دين مؤجل، فقال المدين لغريمه: ضـع عني بعضـه وأعجل لك بقيته، فإن ذلك لا يجوز عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

دزماني په مقابل کې پیسې لږول جواز نه لري.

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ــــــــــ

مادیوچاڅخه موټرپه قسطونو [ه پنځه لکه رانېوی چې هره میاشت به دېرش زره روپۍ د رکوم،خودرې میاشتې می قسطونه ورکول،بیاهغه سړي راته وویل چې هغه پاته روپۍ پریوه ځای راکړه!خویولک اوڅلوېښت زره یې درپاته په دغه معامله کښې خوبه شرعاکوم ممانعت نه وي؟بینواتؤجروا!

المستفتي:محمدنعیم.　　　　نېټه:۱۷/ربیع الاول/۱۴۴۲هق

الجواب بِاسم ملهم الصواب

حامداومصلیاًوبعد :په صورت مسؤله کې دغه سي معامله هیڅ جواز نه لري .

(١)لمافي بحوث في قضايا فقهية معاصرة (١/ ص: ٢٥)

إسقاط بعض الدين مقابل التعجيل:

ومما يتعامل به بعض التجار في الدين المؤجلة أنهم يسقطون حصة من الدين بشرط أن يعجل المدين الباقي، مثل أن يكون لزيد على عمرو الف، فيقول زيد: عجل لي تسعمائة، وأنا أضع عنك مائة، وإن هذه المعاملة معروفة في الفقه الإسلامى باسم " ضع وتعجل ".

وقد اختلف الفقهاء في حكمها، فذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنه من الصحابة وإبراهيم النخعي من التابعين وزفر بن الهذيل من الحنفية، وابو ثور من الشافعية إلى جوازه، وروي عن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت من الصحابة رضي الله عنهم وعن محمد بن سيرين والحسن البصري، وابن المسيب، والحكم بن عتيبة، والشعبي رحمهم الله من التابعين عدم جواز ذلك ، وهو المروي عن الأئمة الأربعة.

(٢)ولمافي الفقه الإسلامى وأدلته: (٥/ ٣٧٢٦)

قاعدة (ضع وتعجل): إن أخذ مال من المقترض مقابل تعجيل بقية القرض بالنص على ذلك في عقد القرض حرام أيضاً عند أئمة المذاهب الأربعة؛ لأن نقص ما في الذمة لتعجيل

الدفع شبيه بالزيادة؛ لأن المعطي جعل للزمان مقداراً من الثمن بدلاً منه.

(٣)ولمافى الفقه البيوع: ١/ ٥٤٥)

وممايتعامل به بعض التجارفى الديون المؤجلة أنهم يسقطون حصة من الدين بشرط أن يعجل المديون باقية قبل حلول الأجل،مثل أن يكون لزيدعلى عمروألف فيقول زيدعجل لي، تسعمائة وأنا أضع عنك

مائة وان هذه المعاملة معروفة فى الفقه باسم «ضع وتعجل» وهذا التعجيل ان كان مشروطابالوضع من الدين فان المذاهب الأبعةمتفقةعدم جواز.

(۴)ولمافي مجلة مجمع الفقه الإسلامى (۷/ ۶۰۵)

إسقاط بعض الدين مقابل التعجيل

ومما يتعامل به بعض التجار في الدين المؤجلة أنهم يسقطون حصة من الدين بشرط أن يعجل المدين الباقي، مثل أن يكون لزيد على عمرو الف، فيقول زيد: عجل لي تسعمائة، وأنا أضع عنك مائة، وإن هذه المعاملة معروفة في الفقه الإسلامى باسم " ضَعْ وتَعَجَّلْ ".

وقد اختلف الفقهاء في حكمها، فذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنه من الصحابة وإبراهيم النخعي من التابعين وزفر بن الهذيل من الحنفية، وابو ثور من الشافعية إلى جوازه، وروي عن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت من الصحابة رضي الله عنهم وعن محمد بن سيرين والحسن البصري، وابن المسيب، والحكم بن عتيبة، والشعبي رحمهم الله من التابعين عدم جواز ذلك ، وهو المروي عن الأئمة الأربعة.

«بيع ماباع باقل ممباع» څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام دلاندې پوښتنې اړوند :

ماله عمرڅخه يو موټر په پنځلس لکه واخيست درې مياشتي وروسته به روپۍ ورکوم شپږ مياشتي تيرېږي ماشپږ لکه روپۍ ورکړې دي خو نورې روپۍ نه شم ور کولای اوس دهغه موټر بازاري قيمت اته لکه روپۍ دي نو يوه پوښتنه داده زه بيرته عمر ته هغه موټر په نه لکه ورکولای شم که نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي: ابوعمرو

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادى چې دا بيع جائز نه ده البته جوازلري هغه وخت چې بائع يې له مشتري په اول قيمت واخلي په دې شرط چې تغير پکښې نه وي راغلى كه نه بيا يه كم قيمت اخيستل روادى.

لمافى رد المحتار: ۷/ ۲۶۸، باب البيع الفاسد،مط: رشيديه

وفسد شراء ما باع بنفسه او بوكليه من الذي اشتراه ولو حكما كوارثه بالاقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته : باع شيا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم شراه بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا.

لمافى الهداية: ۳/ ۶۰، باب البيع الفاسد، مط: علوم اسلامية

قال ومن اشترى جارية بالف درهم اونسيئة فقبصها ثم باعها من البائع بخمسائة قبل ان ينقد الثمن لايجوز البيع الثاني.

لمافى التاتارخانية: ۸/ ۴۰۰، فصل فى شراء ما باع بأقل مما باع،مط:حنفية

يجب أن يعلم أن شراء ما باع الرجل بنفسه او بيع له بأن باع وكيله فى الفتاوي الخلاصة بنفسه او بغيره بالو كالة: بأقل مما باع من البائع او ممن قام مقام البائع كا لوارث قبل نقد الثمن لايجوز وان كانت السلعة على حا لها لم تنقص بعيب... لأن بعد ما انتقصت لاتتأتى شبهة الربا... ولو رخص سعر السلعة من غير أن يحدث بها عيب فلا ينبغي له أن يشتريها بأقل مما باع لأن تغير السعر غير معتبر فى حق الأحكام اذا بقى العين على حاله كما فى حق الغاصب وآشباه ذلک فجعل وجوده كعدمه.

ومثله فى خلاصة الفتاوي : ۳/ ۴۱، البيع الفاسد،مط: رشيديه

ومثله فی تحفة الفقهاء: ۲/ ۵۷، باب البيع الفاسد، مط: العلمية

لمافی الفقه البيوع: ۱/ ۵۴۷، بيع العينة، مط: معارف القران

كوم شی چې په اندازه كې نه راځي په هغه كې سود څه حكم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام:

چې زموږ په مذهب كې په اموال ربويه ووكې جنس اوقدر معتبر دی نو د كوم شی چې په قدر كې نه راځي لكه يوه لپه غنم په دوو لپو سره په دې صورت كې حرمت ربا سته كه نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي: خالد

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی چې يوه لپه غنم په دوو لپو غنمو سره حرمت ربا راځي.

لما فی ردالمحتار: ۷/ ۴۲۷، مطلب فی الابراء عن الربا، مط: رشيديه

فانه ذكر مامر من عدم التقدير شرعا بما دون نصف صاع ثم قال ولايسكن الخاطر الى هذا،بل يجب بعد التعليل بالقصد الى صيانة أموال الناس تحريم التفاحة بالتفاحتين والحفنة بالحفنتين اما ان كان مكايئل أصغرمنها كمافی ديارنا من وضع ربع القدح وثمن القدح المصري فلا شک وكون الشرع لم يقدر بعض المقدرات الشرعية فی الواجبات المالية كا لكفارات وصدقة الفطر بأقل منه لايستلزم اهدار التفاوت المتيقن بل لا يحل بعد تيقن التفاضل مع تيقن تحريم اهداره ولقد أعجب غاية العجب من كلا مهم هذا وروي المعلى عن محمدانه كره التمرة بالتمرتين وقال كل شئ حرم فی الكثير فا لقليل منه حرام.

لمافی فتح القدير: ۸/ ۹، باب الربا،مط: اشرفية

وقالواما دون نصــف صــاع فی حکم الحفنة لأنه لا تقدیر فی الشــرع بما دونه فعرف أنه لووضــعت مکاییل أصغر من نصف الصاع لا یعتبر التفاضل بها وهذا اذا لم یبلغ أحد البدلین نصف صاع فان بلغ احدهما نصف صاع لم یجز حتی لا یجوزبیع نصف صاع فصاعدا بحفنة وفی جمع التفارق قیل: لارواية فی الحفنة بقفیز واللب بالجوز،والصحیح ثبوت الربا، ولا یسکن الخاطر الی هذا بل یجب بعد التعلیل بالقصــد الی صــیانة أموال الناس تحریم التفاحة بالتفاحتین والحفنة با لحفنتین اما ان کانت مکاییل أصغر منها کمافی دیارنا من وضع ربع القدح وثمن القدح المصري فلاشک، وکون الشرع لم یقدر بعض المقدرات الشــرعیة فی الواجبات المالیة کا لکفارات وصــدقة الفطر بأقل منه لایســتلزم اهدار التقاوت المتیقن بل لا یحل بعد تیقن التفاضــل مع تیقن تحریم اهداره ولقد أعجب غایة العجب من کلامهم هذا وروي المعلی عن محمد أنه کره التمرة بالتمرتین وقال کل شئ حرم فی الکثیر فا لقلیل منه حرام.

لمافی الفقه البیوع: ۲/ ۶۷۲، المسائل المتعلقة بالقدرة: مط: معارف القران

فتبین أن الرجح عند المتأخرین من الحنفیة حرمت التفاوت فی القلیل والکثیر فلا یجوز الحفنة بحفنتین ولا التمرة بتمرتین ولاذرة من المذهب اوالفضــة بذرتین وهو مذهب الشــافعی وأحمد وانه هو الموافق لقول رسول الله علیه وصلم مثلا بمثل وسواء بسواء.

ومثله فی البحر:۶/ ۲۱۸،باب الربا،مط: رشیدیه

لمافی الهندیه: ۳/ ۱۱۸، باب الربا،مط: الکریمیة

لمافی العنائه علی فتح القدیر:۸/ ۱۷،باب الربا، مط: اشرفیة

يو سړی په غلا يو شی خرڅوي هغه بل هم په خبر وي

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام ددې مسئلې په باره كې:

چې يو سړی په غلا يو شی خرڅوي مشتری په خبر وي چې داشی په غلا خرڅوي اوس پوښتنه داده چې ددې شي اخيستل جائز دي او كه نه؟بينوتؤجروا

مستفتي: محمدعسى

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی ددې شي اخيستل جائز نه دي.

لمافی فيض القدير: ۱۱/ ۵۶۵۴؛رقم الحديث: ۶۴۴۳؛مط نزار المصطفى.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:من اشترى سرقة وهويعلم أنها سرقة فقد شرک فی عارها واثمها

لما فی رد المحتارمع الدر المختار باب البيع فاسد ؛۷/ ۳۰۶؛ مط:رشيدية

''الحرمة تتعدد مع العلم بها إلافى حق الوارث؛ وإن لم يرده يكره للمسلمين شراء ه لأنه ملک حصل له بسبب حرام شرعا''

لمافی مجموعة الفتاوي: ۲۹؛۱۷۸؛ لا بن تيمية؛مط العبيكان

''فمن علمت أنه سرق مالااوخانه فی امانته اوغصبه فأخذه من المغصوب قهراًبغير حق لم يجزلی أن أخذه منه.

لمافی الحلال والحرام فی الإسلام: الفصل الرابع فی المعملات؛۱۲۸؛مط وهبة القاهرة

''ولم يحل لمسلم أن يشتري شيأ يعلم أنه مغصوب اومسروق اومأخوذ من صاحبه بغير حق.... قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :من إشترى سرقة أي مسروقاً وهويعلم أنها سرقة فقد اشترک فی إثمها وعارها''

د ګارنټي(ضمانت) په شرط بیع کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ـــــ

د ګارنټي(ضـمانت) په شـرط بیع کول، لکه څنګه چې اوس عامه اصـطلاح ده، څه حکم لري؟بینوا تؤجروا

المستفتي:فضل الرحمن تاریخ:۸/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصـلیاً وبعد :دګارنټی(ضـمانت) په شـرط بیع کول ،که څه هم په فتاوی دار العلوم دیوبند :۳۳۶/۱۴ کښـې یې نا جائز ګڼلې ده ،خوبیاهم نورو عـامو فقهاووجائز ګڼلې ده ځکه داضمان بالدرک او کفالة بالدرک ده او هغه جائزه ده او بل اوس عام عرف پر راغلی دی، ځکه داسې نه چې د اصلي په نامه بېکاره شی اویا دیوې کمپنۍ په نامه دبلې کمپنۍ شی ورکړي نودایو قسم عیب دی د دا عیب درفع په خاطر دګارنټي قید لګول جائز دي.

(۱)–لماقال العلامة علاء الدين، ابو بكر الكاساني (المتوفى: ۵۸۷هـ)

ولو كفـل عن رجـل بما لفلان عليه او بما يدركه في هذا البيع جاز لأن جهالة قدر المكفول به لا تمنع صـحة الكفالة قال الله تعالى جل شـأنه {ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم} [يوسف: ۷۲] أجاز الله تعالى عز شأنه الكفالة بحمل البعير مع أن الحمل يحتمل الزيادة والنقصان والله عز وجل أعلم.

(بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:۷/ ۴۰۲ [فصل في شرائط الكفالة]ط:رشيدية)

(۲)-ولماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ۵۹۳هـ)

"واما الكفالة بالمال فجائزة معلوما كان المكفول به او مجهولا إذا كان دينا صحيحا مثل أن يقول تكفلت عنه بالف او بما لك عليه او بما يدركك في هذا البيع" لأن مبنى الكفالة على التوسع فيتحمل فيها الجهالة، وعلى الكفالة بالدرك إجماع وكفى به حجة، وصار كما إذا كفل لشجة صحت الكفالة وإن احتملت السراية والاقتصار.

(الهداية في شرح بداية المبتدي:۳/ ۱۱۷ كتاب الكفالة ط:صداقت كتب خانه)

(۳)-ولمافی(فتاویٰ حقانیہ :ج۶،ص۳۶۵) کتاب الوکالة ط:جامعه حقانية

گا ر نٹی سے کو ئی چیز خر ید نے یا بیچنے کا حکم

سوال:-ایک شخص مثلازید عما رتی سا زو سا ما ن (ہا ر ڈ وئیر)کي خر یدو فر وخت کا کا رو با ر کر تا ہے اور بعض کمپنیاں اپنا ما ل اس پر گا رنٹی سے فر وخت کر تی ہیں مثلا پا نی کي ٹینکیاں،ٹو نٹیاں،پا نی کے پا ئپ بیلچے،کدا ل و غیر ہ۔ ان مینسے بعض اشیا ء کي گا رنٹی پا نچ سا ل،بعض کي دس سا ل اور بعض کي گا رنٹی اس سے بھی زیا دہ ہو تی ہے۔ جب زید کسي پر مذ کو رہ چیز یں بیچتا ہے تو اسي گا رنٹی سے بیچتا ہے، گا رنٹی کي مد ت میں اگر فر وخت کر دہ چیز خراب ہو جا ئے تو مشـتر ی وہ چیز زید کو وا پس کر دیتا ہے اور زید وہ چیز کمپنی کو بھیج دیتا ہے اور کمپنی والے اس کے عو ض میں یا تو نئی چیز دیدیتے ہیں یا اس کو ہی با لکل درست کر دیتے۔اس طر ح کر نے سے عا م لو گ گا رنٹی شد ہ چیز یں خر ید نے میں زیا دہ رغبت ظا ہر کر تے ہیں۔اب در یا فت طلب امر یہ کہ اس قسم کي بیع ازرو ئے شر ع در ست ہے یا نہیں؟ کیو نکہ ہم نے ایک مو لو ی صا حب سے سنا ہے کہ یہ بیع مشر وط ہو نے کي بنا ء پر فا سد ہے۔لہٰذا شر یعت مطہر ہ کي رو شنی میں اس مسئلہ کي تفصیلاوضا حت فر ما ئی جا ئے۔

الجواب: دور حا ضر میں بعض کمپنیاں اپنی مصنو عا ت کي خر یدا ری پر گاہک کو سا ل دو سا ل یا لا ئف ٹا ئم کي گا رنٹی دیتی ہیں، یہ گا رنٹی صو رت کے لحاظ سے کفا لۂ بدر ک ہے۔(درک کے معنی حصو ل صا حب یعنی پا نے کے ہیں۔اگر مشتر ی مبیعہ میں کو ئی عیب پا ئے تو با ئع اس کا کفیل ہو گا۔(مصبا ح اللغا ت ،ص۲۳۶)، جبکہ کفا لہ بدرکہ با لا جما ع صحیح ہے۔اسي طر ح خو د کفا لہ میں بھی فقہاء کے ہاں تو سع پا یا جا تا ہے۔اس کے علا وہ

کفا لہ اکثر معاملا ت کا تعلق عر ف کے ســا تھ ہے۔آجکل کو ئی چیز فر وخت کر تے وقت گا رنٹی دینا کا رو با ر کا ایک اہم جزء بن گیا ہے،چو نکہ آجکل دو نمبر(نقلی) چیز یں عا م تیا ر ہو تی ہے جس کي وجہ سے گا رنٹی دینا اور لینا نا گز یر ہو گیا ہے،اور ویسے بھی عا م طو ر پر عا لمی اور ملکي منڈیوں میں ایک رو اج ســا بن گیا ہے کہ لو گ گا رنٹی والی چیز بلا کسي

حیل و حجت کے خر ید لیتے ہیں،لہٰذا آجکل گا رنٹی پر خر یدو فر وخت کر نا عر ف اور عمو م بلو یٰ کي وجہ ســے جا ئز ہے اس میں کو ئی قباحت نہیں۔کما فی البدائع الصــنائع: ولان الکفالۃ جوازھا بالعرف۔(ج۶،ص۳) وکما فی الھندیۃ:واما الکفالۃ بالمال فجائزة معلوما کالمکفول بہٖ الٰی ان قال او بما یدرکک فی ھٰذہ البیع لان مبنی الکفالۃ علی التوســع فیتحمل فیھا الجھالۃ وعلی الکفالۃ بدرک اجماع۔ (ج۳،ص۱۱۶) وکما فی العنایۃ: تکفکت عنہ بمالک علیہ او بما یدرکک فی ھٰذا البیع یعني من الضــمان بعد ان کان دینا صــحیحا لان مبنی الکفالۃ علی التوسع فانھا تبرع۔ وبعد اسطر: وعلی الکفالۃ بدرک بفتح الراء وسکونہا وھو التبعۃ دلیل علٰی جوازھا بالمجہول لایصح۔ وفیہ أشارة الٰی نفی قول من یقول ان الضمان بالمجہول لایصح لانہٗ التزام مال فلایصح مجہولا کالثمن فی البیع وقلنا الضمان بدرک صحیح بالاجماع وھو ضمان بالمجہول۔ الخ(والعنایۃ علٰی ھامش فتح القدیر:ج۶،ص۲۹۹،۲۹۸) وکما فی فتاويٰ قاضیخان؛ رجل باع دارا وکفل رجل المشــتری بما ادرکہ فیھا من درک فاخذ المشــتری بذٰلک عنہ رھنا ذکر فی الاصل ان الرھن باطل ولاضمان علی المرتھن والکفالۃ جائزة۔ (فتاويٰ قاضیخان علٰی ھامش الھندیۃ:ج۳،ص۶)

(۴)ولمافی جامع الفتاوي:۷/ ۳۹۵

وکذافی الفقه البیوع : ۱/ ۵۰۱) ۲۲۹

دټلویږونو خرڅلاو څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاجب!

دټلویږونو خرڅلاو څه حکم لري؟ بینوا تؤجروا !

الجواب حامداً ومصلیاً

موسـیقي چونکي په اسـلام کې ناجائز او حرامه ده دهغه دالاتو خرڅلاو جواز نه لري په داسـې کسـانو بـانـدې دټلویږون خرڅول چې هغـه محض یې دبې دینې پـه کـارونو کې

استعمالوي يقين وي بيا يې خرڅول جوازنه لري او که په جائزو امورو کې استعمالوي بيا جوازلري لکه خبراوريدل مثال يې راځي يوده.

لماقال فى ردالمحتار .

قلت : وافاد كلاههم ان ماقامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريماً والافتنزيها (قوله نهر) وعبارة وعرق بهذاانه لايكره بيع مالم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش النطو

(ردالمحتار جـ۴صـ ۲۶۴ باب البغاة)

قال العلامة ابن نجيم رحمه الله

ان ماقامت المعصية بعينه يكره بيعه ومالافلا ولذاقال انه لايكره بيع الجارية المغنية واكبش النظر

(البحرالرائق جـ ۵ صـ ۱۴۳ باب البغاة)

وفى الهندية :(جـ ۳ صـ ۱۱۶).

وماكان الغالب عليه الحرام)لم يجزبيعه ولا هبة

د وښو خر څول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د وښو خر څول څه حکم لري يعنې :چې سړي خپله هم څه او به ور کړې وي بيا يې خرڅول جواز لري او که نه؟ بينوا تؤ جروا!

المستفتي :مولوي حمد الله صاحب — تاريخ: ۵/ جمادى الثاني / ۱۴۴۲هق

الجـــواب باســـم ملــهم الصــواب

حامداً ومصلياً ومسلماً وبعد : د ونبو خرڅول که څه هم په اصل کښې خو جواز نه لري لیکن په مذکوره صورت کښې دغه وانبه خرڅول جواز لري ، ځکه څه او به یې ور کړې د ي .

(۱)لمافي البحر الرائق (٦/ ٨٤)

والكلأ بقطعه جاز حينئذ بيعه لأنه ملكه بذلك، وظاهر أن هذا إذا نبت بنفسه فاما إذا كان سقى الأرض، وأعدها للإنبات فنبت ففي الذخيرة، والمحيط والنوازل يجوز بيعه لأنه ملكه، وهو مختار الصدر الشهيد.

(۲)ولمافي الدر المختارمع ردالمحتار:٧/ ٢٥٧) مطلب صاحب البئر لا يملك الماء

وهذا إذا نبت بنفســه، وإن أنبته بســقي وتربية ملكه وجاز بيعه عيني (قوله وهذا) أي بطلان بيع الكلإ (قوله وقيل لا) أي لا يملكه، وهو اختيار القدوري؛ لأن الشركة ثابتة، وإنما تنقطع بالحيازة وسوق الماء ليس بحيازة وعلى الجواز أكثر المشايخ، واختاره الشهيد. قال في الفتح: وعليه فلقائل أن يقول ينبغي أن حافر البئر يملك الماء بتكلفه الحفر والطي لتحصيل الماء كما يملك الكلأ بتكلفه سوق الماء الى الأرض لينبت فله منع المستقي، وإن لم يكن في أرض مملوكة له اهـــ. وأقول: يمكن أن يفرق بينهما بأن سقي الكلأ كان سببا في إنباته فنبت، بخلاف الماء فإنه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر نهر.

(۳)ولمافي النتف في الفتاوى للسغدي (١/ ٤٧٣) انواع البيوع الفاسدة

واما الكلأ اذا احرزه جاز بيعه وقد صار ملكا له وسواء نبت الكلأ في أرضه او في أرض غيره .

(۴)ولمافى الفقه البيوع: ۱/ ۳۳۴) ۱۴۵-بيع ماهو مباح الاصل

وعلى هذا لاينعقد بيع ماهو مباح الأ صل غير مملوک لأخذ مثل الكلأ لان النبي (صلى الله عليه وسلم) :قال: المســلمون شــركاء في ثلاث: في الماء، والكلا، والنار" فان كان الكلأ فى محل غير مملوک فانه مباح عام ولايجوز بيعه لأحد وكذالک ان نبت الكلأ فى أرض مملوكة بدون ان يغرســه فانه لايجوز له

بیعه ...اما اذاقطع انسان کلأ من أرض مملوكة او غير مملوكة وأحرزه فقد ملكه ويجوز له بيعه و ماغرسه الانسان فی أرضه فهو مملوک له بياح له بيعه .

منافع اخيستل جائز نه دي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زيد عمر ته ۱۰۰۰ روپۍ ورکړې چې ماته کپړه واخله، هغه کپړه په ۱۰۰۰ روپۍ وه، دی يې په اته سوه رانيسي او ده ته يې په زر ۱۰۰۰ روپۍ ورکوي، دا سودا صحيح ده که نه؟بينوا تؤجروا

المستفتي: زيد سکونت: کوټه

الجواب باسم ملهم الصواب

د صورت مسؤله جواب دادی چې دغه جامی عمر د زيد لپاره او دده په روپو اخيستې دي؛ نو ځکه د عمر لپاره منافع اخيستل جائز نه دی.

لمافي ردالمحتار: ۲۸۸/ ۸، کتاب الوکالة، مط: رشيديه

و لو وكله بشراء شيء بعينه لايشتريه لنفسه

و لما في بدائع الصنائع: ۳۳/ ۵، کتاب الوکالة، مط: رشيدية

الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملک أن يشتريه لنفسه و اذا اشترى يقع الشراء للموكل.

ولما في البحر الرائق: ۲۷۰/ ۷، کتاب الوکالة، مط: دارالکتاب

و ان قال اشتر لي ثوبا هرويا... ويسمى له ثمنا فاشترى بتلك الصفة بأقل من ذلک الثمن فيجوز على الآمر.

ولما في الخانية على هامش الهندية: ۱۹/ ۳، کتاب الوکالة، مط: دار الکتب الشرعية

رجل وكل رجل بشراء شيء بعينه فاشتراه الوكيل لنفسه لايصح،،

دانټرنیټ، واټساپ اوموبائل په ذریعه خرید اوفروخت؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

نن صبا زیات خلګ دانټرنیټ، واټساپ اوموبائل په ذریعه سره، خرید اوفروخت سره کوي،ایا شرعاداجائزدي اوکه نه؟ بینوا تؤجروا!

الإستبشار:

حامداومصلیاًوبعد :دمعاصروالاتوپه ذریعه لکه انټرنیټ، واټساپ اوموبائل سره خرڅول اواخیستل شرعاًجائزدي، په دې شرط چې ایجاب اوقبول به دواړه پریوه وخت کوي،یعنې عاقدین به دواړه پریوه وخت موجود وي،دانټرنیټ په رابطه کې اوکه چېرې یوکتابةً اویاکلاماپیغام ورولېږي، هغه بل چې انټرنیټ اویا واټساپ خلاص کړي، دهغه خبروته اویاکتابت ته دي متصلاً جواب ورکړي، بیع منعقده کېږي دشریعت له نګاه څخه.

وفي فتح القدير:٢٣٦/ ٦)

فلما بلغه الكتاب وفهم ما فيه قال: قبلت في المجلس انعقد.

ـ وكمافي الموسوعة الفقهية الكويتية حرف الباء:١٣/ ٩ انعقاد البيع بالكتابة والمراسلة:٢٥)

يصح التعاقد بالكتابة بين حاضرين أو باللفظ من حاضر والكتابة من الآخر. وكذلك ينعقد البيع إذا أوجب العاقد البيع بالكتابة إلى غائب بمثل عبارة: بعتك داري بكذا،أو أرسل بذلك رسولا فقبل المشتري بعد اطلاعه على الإيجاب من الكتاب أو الرسول.

ـ(٣):وكمافى محقق ومدلل جديدمسائل: ١/٥٥٩ :انٹر نيٹ پر خريدو فروخت؟

مسئلہ(۴۱۷): اگر انٹرنیٹ پر بائع اور مشتری دونوں موجود ہوں، اور ایجاب کے فوراً بعد دوسر ے کي طرف سے قبول ظاہر ہوجائے تو بیع منعقد ہوجائے گی، اور اس صورت میں عاقدین کو متحدالمجلس تصور کیاجائے گا،کیونکہ اتحادِ مجلس کا مقصد ایک ہی وقت میں ،ایجاب کا قبول سے مربوط ہونا ہے.

ـ وکمافی الفتاوي الهندیة :۹/ ۳:مثله.

ـ وکمافي الدر المختارمع رد المحتار:۲۴/ ۷: مـــثله.

وکمافي الفقــه الإســلامي وأدلتـــه للزحیلي-التعـــاقد بالمـــراسلـة:۳۳۳۰/ ۵:مثــلــه.

دويښتانو خرڅول او اخيستل شرعاً جائزنه دي

الإستفسار :محترم مفتي صاحب!

نن صبا بعضې خلک په کليو ،کوڅو کې ګرځي، دانسـانانو وېښـتان اخلي اوبيايې په بازارنو کې پورنوروخلکوخرڅوي،ايا شرعاً داجائزدي اوکه نه؟بيتوا تؤجروا

.الإستبشار

حامداومصلياًوبعد :دوېښـتانو خرڅول او اخيسـتل شرعاًجائزنه دي؛ځکه دغه دانسـان دبدن يوجزء دی، دانسان پراعضاو ونفعه اخيستل شرعاًجائزنه ده .

ـ والحجة علیه مافي البحر الرائق ومنحة الخالق:۸/ ۶ او ۸۸/ ٦](باب البیع الفاسد)

(قوله وشعر الإنسان والانتفاع به) أي لم یجز بیعه والانتفاع به لأن الآدمی مکرم غیر مبتذل فلا یجوز أن یکون شيء من أجزائه مهانا مبتذلا.

وکمافي تبیین الحقائق (باب البیع الفاسد): ۵۱/ ۴)

(قوله وشعر الإنسان والانتفاع به) أي لم يجز بيعه والانتفاع به لأن الآدمی مکرم غير مبتذل فلا يجوز أن يكون شيء من أجزائه مهانا مبتذلا.

ـ وكمافي جديدفقهي مسائل: ۸۰/ ۵:مثله.

ـ وكمافي ردالمحتار:۲۴۶/ ۵:مثله.

ـ وكمافي فتاوي الهنديه:۱۱۴/ ۳: مثله.

دباغ وانبه خرڅول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام په دې مسئله کې چې:

يو کس دباغ مېوه خرڅه کړل وروسته يې د باغ وانبه کوم چې خپله شنه شوې وي يو چاته په (۱۰۰۰۰) ورکړه چې مالونه ورايله کړي او هغه يې وخوري ايا دغه بيع جائز ده که نه؟ بينوا تؤجروا !

مستفتي : مطلب

الجواب حامداً ومصلياً

د مسـؤله صـورت جواب دادی چې د دغه خرڅول جائز نه دي دوانبـو خرڅول هغه وخت جائز دي چې ځمکه مقصوداً صرف دوبنو لپاره کرل شوې وي او يا ضمناً خرڅ شي .

لمافي تاتار خانية : ۸/ ۳۲۶ بيع اللشجار ، مط: رشيدية

«ولو باع الحشيش في أرضه إن كان صاحب الأرض هو الذي أنبت الحشيش بأن سقاها لأجل الحشيش فنبت بتكلفه جاز وإن نبت بنفسه لايجوز »

لمافي الهندية : ۳/ ۱۰۹ الفصل الثاني ، مط: كريمية

«ولايجوز بيع الكلاء واجارته إن كان في ارض مملو كة هذا إذا نبت بنفسه فاما إذا كان سقى الأرض واعدها للإنبات فنبت ففي الذخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه لأنه ملكه »

لمافي خلاصة الفتاوي: ۳/ ۲۹ كتاب البيوع ،مط : عزيزية

«وفي الجامع الصغير رجل باع حشيشاً في أرضه لايجوز وفي الفتاوي إن كان صاحب الأرض هو الذي أنبته بأن سقاها لأجل الحشيش فنبت بتكلفه جاز البيع كذا ذكره في النوازل »

دبيع الوفاء په هكله مكمل بحث چې پرتېول پرڅلورو بحثونو مشتمل دي

اوله استفتاء:

بيع بالوفاء څه ته وايې؟ او رهن څه ته وايې؟بينوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

د بيع وفاء او رهن تعريفونه په لاندې ډول دي.

(۱)بيع وفاء: فقهاء كرامو د بيع وفاء تعريف په دې ډول كړى: چې خرڅوونكي رانيوونكي ته داسې ووايې: چې زه دغه سراى يا ځمكه پر تا خرڅوم په دې شرط چې هر وخت ما تا ته روپۍ دركړې ته به زما سراى ماته راكوې.

لمافى تبيين الحقائق: ج/ ۶ص۲۳۸ ط :**اشرفيه كوئټه.**

صـورته أن يقول البائع للمشترى بعت منک هذا العين بالف على أنى لودفعت إليک ثمنک تدفع العين الى ثم قال: و يسمى هذا بيع الوفاء.

ولما فى درر الحكام شرح مجلة الأحكام : ج/ ۱،ص/ ۱۰۲ ماده: ۱۱۸

هو البيع بشرط أن البائع متى رد الثمن يرد المشترى اليه المبيع.

و لمافی الدرالمختار علی صدر ردالمحتار: ج/ ۷ ص/ ۵۸۰ط مكتبه رشيديه كوئټه

صورته ان يبيعه العين بالف على أنه إذا رد عليه الثمن رد عليه العين.

(۲) رهن: فقهاء كرامو د رهن تعريف په دې ډول كړی: د يو شي راګرځول د داسې حق په مقابل كې چې له پورتني شي څخه يې پوره كېدل ممكن وي.

لمافی الهداية: ج/ ۴ ،ص/ ۵۱۳ ،ط رشيديه كوئټه.

الرهن لغة حبس الشئ بأی سبب كان .... و فی الشريعة: الرهن حبس مال وإمساكه فی مقابل حق يمكن استيفائه منه....

و لمافی الدر على صدر رد: ج/ ۱۰، ص/ ۹۰، ط: رشيديه **كوئټه.**

قوله (هو لغة حبس الشئ) بأی سبب كان .... و شرعا(حبس شئ مالی) أی جعله محبوسا لأن الحابس هو المرتهن (بحق يمكن استيفاؤه) أی أخذه (منه)كلا او بعضا .

و لمافی إعلاء السنن: ج/ ۱۸ ،ص/ ۲۶، **ط: مكتبه رشيديه كوئټه.**

الرهن فی اللغة الثبوت والدوام... و الرهن فی الشرع: المال الذی يجعل وثيقة بالدين ليستوفی ثمنه إن تعذر استيفائه ممن هو عليه .

دويمه استفتاء:

د بيع بالوفاء او رهن تر مينځ څه فرق دی؟بينوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

فقهاء كرامو د بيع وفاء او رهن تر مينځ په لاندې وجوهو فرق بيان كړی دی.

(۱) بیع وفاء په مشاع کې که څه هم د تقسیم صلاحیت ولري صحیح ده، رهن په مشاع کې جواز نلري.
(۲)په بیع وفاء کې چې کله بائع له هغو روپو څخه چې ده قبض کړي دي نیمې یې مشتري ته ورکړي، نو بیع په همدې نصف کې فسخه کېږي، او رهن داسې نه دی.
(۳)په بیع وفاء کې مشتري مبیع تر قبض وروسته بائع او غیر له بائع هر یوه ته په اجاره ورکولای شي، او به رهن کې مرتهن مرهون مال راهن ته په اجاره نه شي ورکولای.

لمافی الفقه الحنفی فی ثوبه الجدید: ج/ ۴ ص۳۳۶ ط: دمشق

و یفترق بیع الوفاء عن الرهن فی أمور:

(۱)منها أن بیع الوفاء یصح فی المشاع و لو کان یحتمل القسمة .

(۲) وأن البائع وفاءآ إذا رد للمشتری نصف الثمن الذی قبضه ینفسخ البیع فی نصف المبیع فیتمکن حینئذ من بیع النصف للغیر بلا إجازة المشتری کما فی جامع الفصولین فی موضوع بیع الوفاء و وضعه المسئلة فی النصف غیر احترازی کما هو الظاهر.

(۳)إن المبیع وفاء تصح إجارته من البائع و من غیره کماتقدم بخلاف الرهن فإن إجارته من الراهن لاتصح بل تکون إعارة ،و للمرتهن استرداده منه و حبسه بالدین.

دریمه استفتاء:

بیع بالوفاء د کومو شرائطو په مراعاتولو سره جائزه ګرځي او د کومو شرائطو په عدم سره ناجائزه ګرځي؟بینوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

بیع وفاء درې صورتونه لري.

اول صورت: چې شرط د فسخې په صلب د عقد کې ذکر شي.

دوهم صورت: چې شرط دفسخې تر عقد وړاندې ذکر شي.

درېیم صورت: چې شرط د فسخې تر عقد وروسته ذکر شي.

د بلخ ، بخارا او سمرقند علماء کرام بیع بالوفاء جائزه بولي او اوس په ټولو اسلامې ښارونو کې رواج ده، د جواز شرائط یې هغه د بیع بات د جواز شرائط دي البته په لومړي صورت (چې شرط په صلب د عقد کې ذکر شوي وي) کې اختلاف دی، ځینې علماء یې بیع فاسده بولي ځکه چې د مقتضی العقد خلاف شرط په صلب د عقد کې راغلي دي او ځینې علماء بیا همدا بیعه سره له دغه شرطه جائزه بولي ځکه چې دا شرط اوس متعارف ګرځیدلی دی.

لمافی تبیین الحقائق:ج/ ۶،ص/ ۲۳۷ .ط: رشیدیه.

من مشایخ سمرقند من جعله بیعا صحیحا جائزا مفیدا لبعض أحکامه، منهم الإمام نجم الدین النسفی فقال: اتفق مشایخنا فی هذا الزمان فجعلوه بیعا صحیحا مفیدا لبعض احکامه و هو الانتفاع به دون البعض و هو البیع، لحاجة الناس الیه و لتعاملهم فیه لأن القواعد قد تترک بالتعارف و فی النهایة و علیه والفتوي.

و لمافی ردالمحتار: ج/ ۷،ص/ ۵۸۱.ط : رشیدیه.

(قوله وقیل بیع یفید الانتفاع به) هذا محتمل لأحد القولین الاول انه بیع صحیح مفید لبعض أحکامه من حل الانتفاع به الا أنه لایملک بیعه قال الزیلعی فی الإکراه و علیه الفتوي.

مګر د عمومې مرکزي فقهي مجلس علماء کرامو له بحث او مباحثې وروسته پر دې اتفاق وکړ چې د هغو علماوو قول راجح دی چې د بیع وفاء لومړی صورت(چې شرط د فسخ یې په صلب د عقد کې ذکر شوې وي) صحیح نه ګڼي.

لما فی جامع الفصولين:ج/ ۱،ص/ ۱۶۹.

البيع الذی تعارفه أهل زماننا إحتيالا للربا و سموه بيع الوفاء هو رهن فی الحقيقة لايملكه و لاينتفع به إلا بإذن مالكه و هو ضامن لما أكل من ثمره او أتلف من شجره و يسقط الدين بهلاكه لو بقی، و لا يضمن الزيادة و للبائع استرداده إذا قضی دينه لا فرق بينه وبين الرهن فی حكم من الأحكام.

لما فی الدرالمختار:ج/ ۷ ،ص/ ۵۸۱ .ط: رشيديه.

قيل هو رهن فتضمن زوائده، و قيل يفيد الانتفاع به، و فی إقالة شرح المجمع عن النهاية و عليه الفتوي و قيل إن بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم إن ذكرا الفسخ فيه او قبله او زعماه غير لازم كان بيعا فاسدا.....

و قال العلامة الشامی: (قوله قيل هو رهن) قدمنا عن جواهر الفتاوي أنه صحيح قال فی الخيرية و الذی عليه الأكثر أنه رهن لايفترق عن الرهن فی حكم من الأحكام قال السيد الامام قلت للإمام الحسن الماتريدی قد فشا هذا البيع بين الناس و فيه مفسدة عظيمة و فتواک أنه رهن و أنا أيضا علی ذلک فالصواب أن نجمع الأئمة و نتفق علی هذاو نظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا و قد ظهر ذلک بين الناس فمن خالفنافليبرز نفسه وليقم دليله آه....

البته د بيع وفاء دوهم او دريم صورت(چې بيع وفاء په داسې ډول وشي چې شرط د فسخ په صلب د عقد كې نه وي بلكه تر عقد وړاندې يا وروسته د وعدې په ډول ذكر شي) جائز دي او په همدې وعده باندې وفاء كول قضاءا هم لازم دي.

لمافی جامع الفصولين: ۱/ ۲۳۷).

و لو تواضعا قبل البيع، ثم تبايعا بلا ذكر شرط جاز البيع عند ح رحمه الله، الا اذا تصادقا انهما تبايعا على تلک المواضعة و كذا لو تواضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز و لا عبرة للمواضعة السابقة.

و لمافى فقه البيوع: ج/ ۱ ،ص/ ۵۱۸،ط مكتبه دارالعلوم كراچی

اما إذا كان قبل البيع ثم عقدا البيع بغير شرط فقد اختلف فيه اقوال المتاخرين من الحنفية فقال ابن قاضي سماوة فى جامع الفصولين: و لو تواضعا (التلجئة) قبل البيع، ثم تبايعا بلا ذكر شرط جاز البيع عند ح رحمه الله، الا اذا تصادقا انهما تبايعا على تلک المواضعة و كذا لو تواضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز و لا عبرة للمواضعة السابقة، و معناه ان المواضعة السابقة للوفاء لا تلتحق بأصل العقد فيجوز البيع كما جاز فى المواضعة اللاحقة.

و لمافى فتاوي قاضي خان بهامش الهندية: ۲/ ۱۶۵

و ان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع و يلزمه الوفاء بالوعد لان المواعدة قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس.

څلورمه استفتاء:

عقد په كومو الفاظو رهن ګرځي او په كومو الفاظو بيع وفاء ګرځي؟بينوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

د فقهاوو مشهوره قاعده ده (العبرة فى العقود للمعانى لا للمبانى) نو په عرف كې چې كوم الفاظ د بيع وفاء لپاره استعماليږي كه څه هم لفظ د بيعه نه وي دا بيعه وفاء ګڼل

کېږي او کوم الفاظ چې عرفا د بیع وفاء لپاره نه استعمالیږي بلکه مختص وي په عرف کې په رهن پسې نو بیا عقد رهن ګڼل کېږي.

لکه علامه شامی چې په ردالمحتار ج/۴ ص/۱۰ ط: رشیدیه کې د ایجاب او قبول په تشریح کې لیکي:

(و هما عبارتان عن کل لفظین ینبئان عن التملک و التملیک..) .... کبعت و اشتریت و رضیت او اعطیتک او خذه بکذا... او کل هذا الطعام بدرهم لی علیک .... وینعقد بلفظ الرد ..... و فی البحر و یصح الایجاب بلفظ الجعل کقوله جعلت لک هذا بالف .. قلت و فی عرفنا یسمی بیع الثمار علی الاشجار ضمانا فاذا قال ضمنتک هذه الثمار بکذا و قبل الآخر ینبغی ان یصح و کذا تعارفوا فی بیع احد الشریکین فی الدواب لشریکه الآخر لفظ المقاصرة فیقول قاصرتک بکذا و مراده بعتک حصتی من هذه الدابة بکذا فاذا قبل الآخر صح لانها من الفاظ التملیک عرفا ..

و لمافی ردالمحتار: ۱۰/ ۸۱ ط: رشیدیه

(قوله وینعقد بایجاب) کرهنتک بمالک علی من الدین او خذ هذا الشئ رهنا به قهستانی و لفظ الرهن غیر شرط کما سیذکره فی الباب الاتی...

وکذا في ثمیة الفتاوي: ۱/ ۴۲۹.

شراء ماباع باقل ماباع څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د سختي مجبورۍ په خاطر مې یو موټر سا یکل په پور په یو لک روپۍ واخیست بېرته مې و هغه شورم والا ته په نوي زره ور کړی نو دغه سو د ا خو به ناروانه وي ؟بینوا تؤ جروا!

المستفتي :بنادي خان تاریخ: ۱۴/جمادی الاولی /۱۴۴۲هق

الجــواب باســم ملــهم الصــواب

حامداً ومصلياً ومسلماً وبعد : په مذ كوره صورت كښې دغه سي بيع هيڅ جواز نه لري بلكه ناروا او سود ده ځكه دغه بيعې ته زمونږ فقهاء بيع ماباع باقل ممباع وايي.

(١)لمافي الجامع الصغير :(ص: ٣٣٢) (باب البيع الفاسد)

رجل اشـــترى جارية بألف درهم ولم ينقد الثمن ثم باعها من البائع بخمســـمائة درهم قال البيع الثاني باطل

(٢)ولمافي الهداية:٣ / ٤٧) (باب البيع الفاسد)

قال: "ومن اشترى جارية بالف درهم حالة او نسيئة فقبضها ثم باعها من البائع بخمسمائة قبل أن ينقد الثمن الاول لا يجوز البيع الثاني" وقال الشافعي رحمه الله: يجوز.... ولنا قول عائشة رضي الله عنها: لتلك المرأة وقد باعت بستمائة بعدما اشترت بثمانمائة: بئسما شريت واشتريت، أبلغي زيد بن أرقم أن الله تعالى أبطل حجه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يتب؛ ولأن الثمن لم يدخل في ضمانه فإذا وصل اليه المبيع ووقعت المقاصة بقي له فضل خمسمائة وذلك بلا عوض، بخلاف ما إذا باع بالعرض لأن الفضل إنما يظهر عند المجانسة.

(٣)ولمافي تبيين الحقائق:٤ / ٥٣) (باب البيع الفاسد)

قال (وشـراء ما باع بالأقل قبل النقد) ومعناه أنه لو باع شـيئا وقبضـه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشتراه بأقل من الثمن الاول لا يجوز .

(۴)ولمافى البحر الرائق (٦/ ٩٠) (باب البيع الفاسد)

(قوله وشراء ما باع بالأقل قبل النقد) أي لم يجز شراء البائع ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن .

(٥)ولمافي درر الحكام شرح غرر الأحكام) ٢ / ١٧٢) (باب البيع الفاسد)

(وشراء ما باع) عطف على قوله وبيع عرض أي فسد شراء ما باع (بالأقل) أي بأقل مما باع (قبل النقد) أي قبل نقد الثمن الاول صورته اشترى جارية بألف حالة او نسيئة فقبضها ثم باعها من البائع بخمسمائة قبل نقد الثمن الاول فسد البيع الثاني.

که يو څوک چاته سمپل(نمونه) ورکړي؟

«الاستفتاء:» محترم مفتي صاحب!

که يو څوک چاته سمپل ورکړي اوورته وايې چې په هر څو دي خرڅ کړی تر سل زياتې ستا دي فقط سل روپۍ ماته راکړه اوس خو دغه نه ده معلومه چې په څو به يې خرڅ کړي او څومره روپۍ به وربانديې وګټي دا معامله جائز ده او که نه ؟ بيّنوا توجروا

المستفتي :الحاج مولوي محمد تاريخ٢٠\٦\١٤٤١هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد :په صورت مسؤله کې دوهم کس دلال دی او اُجرت اخيستل په دلالي بانديې يوه اختلافي مسئله ده خو اوس وخت کې علماء دَ حاجت له وجهې دغه روايت ته ترجيح ورکوي چې اُجرت اخيستل جائز دي خو په دې شرط چې دغه اجرت به معلوم وي،نو لهذا په صورت مسؤله کې خو ګټه نه ده معلومه چې څومره به وي نو اُجرت معلوم نه سو نودامعامله نه ده جائز .البته مشروعه طريقه يې داده چې يا خو اولاً اندازه معلومه کړي او يا يې دَسمپل په قيمت دَ فيصد په حساب اجرت ورکړی مثلاً اول ورته ووايې چې په سل روپۍ کي ستا لس روپۍ ګټه ده

(١) لما قال العلامه محمد بن محمد البزازى (٨٢٧هق)

اجارة السمسار والمنادى والحماسي والصكاك ومالا يقدر فيه الوقت ولا مقدار العمل لما كان للناس به حاجة جاز ويطيب الاجر المأخوذ لو قدر اجر المثل

البزازيه على هامش الهنديه ٥\٤٠ ط: رشيديه

(٢) لما قال العلامه محمد بن علاء الحنفى (٧٨٦ هق)

وفى الحاوي سئل محمدبن سلمة عن أُجرة السمسار فقال ارجو انه لا بأس به وان كان فى الاصل فاسدة لكثرة التعامل والكثير من هذا غيرجائز فجوزه لحاجة الناس اليه

الفتاوي التاتارخانيه٥\١٣٦ط رشيديه

(٣) ولماقال العلامه محمدامين ابن عابدين شامى (١٢٥٢هق)

تتمه:.قال فى التاتارخانيه :فى الدلال والسمسار يجب اجر المثل وما تواضعوا عليه وان كان فى كل عشرة دنانير كذا فذاک حرام عليهم وفى الحاوي سئل محمدبن سلمة عن أُجرة السمسار فقال ارجو انه لا بأس به وان كان فى الاصل فاسدة لكثرة التعامل والكثير من هذا غيرجائز فجوزه لحاجة الناس اليه.

(ردالمحتار :٥\٤٤ ط٦ رشيديه

(٤)ولما فى مجلة الاحكام (المادة.٥٤)

يشترط ان يكون الاجرة معلومة

(٥) ولماقال شيخ الهند محمود الحسن

اصالۃ دلالی کا معاملہ ناجائز ہے مگر حاجت اور عرف كي بنا پر فقہاء نے اجازت دی ہے
فتاوي محموديه ٦١٧\١٦ ط:فاروقيه

(٦) ولماقال حكيم الامت اشرف على تهانوي

فی الواقع ان عبارات کا یہی مقتضا ہے مگر حاجت اور عرف كي بنا پر فقہاء نے اجازت دی ہے

(امداد الفتاوي :٣٦٦\٣ ط:كراچي)
(٧) ولماقال المفتي رشيد احمد لدهيانوي
سوال: زيد بكر ته وويل زه به ستا

د اخيستونكي قول معتبر دی ځکه هغه قابض دی

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دمنتظر په نامه يو كس له ارسلا څخه اوبه واخيستې او وكتی او خوشې يې سوي او ويل چې دوه ساعت بعد موټروان راځي هغه ته يې وركړه كله چې اوبه كارخانه كې له نورو شيانو سره ګډې كړې نور شيان يې ورسره خراب كړل ،نو اوس منتظر وايې چې تادغه اوبه بدلې كړې دي اوهغه اوبه چې ما كتلې وي هغه نه دي او ارسلا وايې چې ما نه دې بدلې كړې دا هغه اوبه دي اوس ده كوم يوه قول معتبر ده؟بينوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداومصلياً وبعد : په صورت مسؤله كې دمنتظرقول معتبر دی . يعنې د اخيستونكي قول معتبر دی ځكه هغه قابض دی اودقابض قول معتبر دی خو دې به په دې شاهدان تېروي چې هغه نور شيان يې خراب كړل ځكه دی مدعي دی چې تادغه اوبه بدلې كړې دي او هغه اوبودغه تاوان ورسولي نو چې كله داخيستونكي قول معتبر سو نو اوس به بائع هغه د اوبو روپۍ وركړي :اما دهغو نورو شيانو تاوان يې په بائع نسته ځكه هغه مسبب دی مباشرنه دی ځكه اوبه ده په خپله ورګډې كړې بائع نه دی ورګډې كړې .

(۱) لماقال العلامه الحصكفي رحمه الله (المتوفى ۱۰۸۸)

القول للقابض مطلقاًقدراًاوصفتاًاوتعيناً.

(الدرالمختارعلى هامش ردالمحتار:۱۰۳\٤ط٦)

(۲)ولماقال العلامة ابن عابدين الشامى رحمه الله (المتوفى۱۲۵۲)

قـال فى البحر:لانـه ان اعتبر اختلافا فى تعيين الفرق المقبوض فاالقول للقابض خمينا كان اوأميناًوان اعتبر اختلافا فى الزيت فهو فى الحقيقة اختلاف فى الثمن فيكون القول للمشترى.

(ردالمحتار:٥/ ۷۷)

وايضاًقال:فى الذخيرة:ولو انكر الدافع وقال ليس هذا من دراهمى فالقول قول القابض

(ردالمحتار:٦/ ۹۰)

(۳) ولماقال العلامه على حيدر(المتوفى ۱۳۵۳)

ومن القواعد الفقهيه :ان القول للقابض سواء كان ضمينا او امينا امّا اذا اقام البائع البينة فتقبل منه

(دررالحكام:۱/ ۱۵۷ط:)

وايضـاًقال:والقول للقابض فى قدر المقبوض هل هو واحد او اثنان او فى الوصف وتعينه هل هذا هو المقبوض اوغيره (دررالحكام:۱/ ۳٤۲ط:)

(٤)ولما فى مجلة الاحكام (المادة ٦۷) :البينة على المدعى واليمن على من انكر (وايضاً فى المادة :۹) اذا اجتمع المباشر والمسبب يضاف الحكم الى المباشر

په متر رانیول او په ګزه خرڅول څه حکم لري؟.

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

موږ ته په غزني ولايت کې پيپ په متر راکوي ، او موږ يې په خپل بازار کې په ګزه ورکوو ،ايا دغه سي بيع صحيح ده او که نه ؟**بينوا تؤجروا !**

المستفتي: فاتح

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد : په مذکوره صورت که دغه خرڅوونکی و دغه رانيونکی ته ووايې چې دغه شـی ما په غزني ولايت کې متر په دونه رانيولی دی او اوس يې تا ته ګز په دونه درکوم ،بيا خو هيڅ مشـکل نه لري اما که دغه سـي ورتـه ونه وايې ،بياهم که دغه رانيوونکی راضي کړي او هغه راضي او خوشحاله وي ،بيا هم دغه بيع جواز لري .

وفي الهداية (۳/ ۲٤).

قال: "ويجوز بإناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره"؛ لأن الجهالة لا تفضـي الى المنازعة ... والاول أصح وأظهر.

وفي الجوهرة النيرة (۱/ ۱۸٦).

(قوله وبوزن حجر لا يعرف مقداره) هذا إذا كان الإناء والحجر بحالهما اما لو تلفا قبل أن يسـلم ذلك فسد البيع.

وفي تبيين الحقائق (٤/ ٥)

ولو كاله به ورضي المشتري به جاز.

دکاربار کاټ خرڅول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دکار و بار کاټ لکه اوس چې پر با ډر باندې ځینې کسانو ته کاټ ور کول کیږي ، که دغه کا ټ ور سره و هغه سړی مال دباډر څخه را اړولای سي او که دغه کاټ نه و ورسره هغه بیا مال نه سي را اړولای او یا دتجارت کاټ یعنې : که دغه دتجارت کاټ ور سره و هغه تجارت کولای سي او که نه و ورسره هغه بیا په دغه ملک کښې تجارت نه سي کولای او بعضې خلګ بیا دغه کاټونه یو پر بل باندې سره خرڅوي او س پوښتنه دا ده: چې دغه بیع جواز لري او که نه؟بینوا تؤجروا !

المستفتي: یو مولوي صاحب   تاریخ: ۲۱/ربیع الثاني / ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : دکار بار کاټ که څه هم په حقیقت کښې یو حق ثابت نه دی په ذمه کښې نو هم د دې وجهې څخه ډېرو علماوو د دغه بیع دعدم جواز حکم کړی دی اما صلح د دغه کاټ څخه په پیسو جواز لري ، لکن شیخ الاسلام مفتي محمد تقي (العثماني) «حفظه الله» وایې چې دغه بیع جائز ده ځکه دا اوس دعرف په اعتبار سره یو حق ثابت فی الذمه ګرځېدلېدی لېکن دوه شرطه لري (۱) دغه ګاټ به حکومت په قانوني ډول سره ور کړی وي (۲) چې هر کله دغه سړي دغه کاټ خرڅ کړی دی به اعلان کوي چې ما خپل کاټ خرڅ کړی پر فلانکي سړي باندې .

تنبه:که دغه شرائط نه وه پوره بیا هغه اول حکم دی یعنې :دغه بیع نه ده جائز

لمافي بحوث في قضايا فقهية معاصرة (۱/ ص: ۱۱۸)

فالسؤال الان: هل يجوز بيع الاسم التجاري؟ او العلامة التجارية؟ وظاهر أن الاسم او العلامة ليس عينا ماديا، وإنما هو عبارة عن حق استعمال هذا الاسم او العلامة، وهذا الحق ثبت لصاحبه أصالة بحكم

الأسـبقية والتسـجيل الحكومى، وهو حق ثابت في الحال، وليس متوقعا في المسـتقبل، وهو حق يقبل الانتقال إلى آخر، ولكنه ليس حقا ثابتا في عين قائمة فعلى ضـوء القواعد التي اسـتخلصـناها من كلام الفقهاء، ينبغي أن يجوز الاعتياض عنه على طريق التنازل، دون البيع لأنه ليس حقا ثابتا، او منفعة مستقرة في عين قائمة.

وبهذا أفتى شـيخ مشـايخنا العلامة أشـرف علي التهاوني رحمه الله، وقاسـه على مسـألة النزول عن الوظائف بمال، وحكى فيه عبارة ابن عابدين رحمه الله التي نقلناها في مسـألة النزول عن الوظائف، ثم قال:

"اور نام كار خانه بهي مشـابه حق وظائف كه هے كه ثابت على وجه الأصـالة هے نه كه دفع ضرر كيلئى، اور دونوں بالفعل أمور إضافية سي هيـں، اور مستقبل ميـں دونوں ذريعة هيـں تحصـيل مال كي، إس بنا ير إس كي عوض دينى ميـــں گنجائش معلوم هوتي هي، كولينى والى كيلئى خلاف تقوى هے، مگر ضرورت ميں إس كو بهى اجازت هو جائيگى ".

" وإن اسـم المصـنع مشابه لحق الوظائف في أنه ثابت على وجه الأصالة، دون دفع الضرر، وكلاهما أمور إضـافية بالفعل، وكلاهما ذريعة لتحصيل المال في المستقبل، فيبدو أن في تعويضه سعة، وإن كان ذلك خلاف التقوى للآخذ، ولكن يؤذن له أيضا عند الضرورة ".

ويبدو لهذا العبد الضعيف، عفا الله عنه أن حق الاسم التجاري والعلامات التجارية وإن كان في الأصل حقا مجردا غير ثابت في عين قائمة، ولكنه بعد التسجيل الحكومى الذي يتطلب جهدا كبيرا، وبذل أمور جمة، والذي تحصـل له بعد ذلك صفة قانونية تمثلها شهادات مكتوبة بيد الحامل، وفي دفاتر الحكومة، أشـبه الحق المسـتقر في العين، والتحق في عرف التجار بالأعيان، فينبغي أن يجوز الاعتياض عنه على وجه البيع أيضا، ولا شك أن للعرف مجالا في إدراج بعض الأشياء في الأعيان، لأن المالية، كما يقول ابن عابدين رحمه الله، تثبت بتمول الناس. وهذا مثل القوة الكهربائية او الغاز التي لم تكن في الأزمان السالفة تعد من الأموال والأعيان المتقومة، لأنها ليست عينا قائمة بذاته، ولم يكن إحرازها في الوسعة البشرية،

ولكنها صارت الآن من أعز الأموال المتقومة التي لا شبهة في جواز بيعها وشرائها، وذلك لنفعها البالغ، ولإمكان إحرازها، ولتعارف الناس بماليتها وتقومها.

فكذلك الاسم التجاري او العلامة التجارية أصبحت بعد التسجيل الحكومى ذات قيمة بالغة في عرف التجار، ويصدق عليها أنها تحرز بإحراز شهادتها المكتوبة من قبل الحكومة، وإحراز كل شيء بما يلائمه، ويصدق عليها أيضا أنها تدخر لوقت الحاجة، فالعناصر اللازمة التي تمنح الشيء صفة المالية متوفرة فيها، سوى أنها ليست عينا قائمة بنفسها، فيبدو أنه لا مانع شرعا من أن يسلك بها مسلك الأموال في جواز بيعها وشرائها.

وذلك بشرطين:

الاول: أن يكون الاسم او العلامة مسجلة عند الحكومة بصفة قانونية، لأن ما ليس بمسجل لا يعد مالا في عرف التجار.

والثانى: أن لا يستلزم هذا البيع الالتباس او الخديعة في حق المستهلكين، وذلك بأن يقع الإعلان من قبل المشتري أن منتج هذه البضاعة غير المنتج السابق، وإنما يستعمل هذا الاسم او العلامة بعد شرائهما بنية أنه سيحاول بقدر الإمكان أن يكون إنتاجه بمستوى الإنتاج السابق او أحسن منه.

واما بغير هذا الإعلان، فإن انتقال الاسم او العلامة التجارية الى منتج آخر سبب اللبس والخديعة للمستهلكين، واللبس والخديعة حرام لا يجوز بحال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الترخيص التجاري:

وماقلنا في حكم الاسم التجاري والعلامة التجارية من جواز الاعتياض عنهما يصدق على الترخيص التجاري. وحقيقة هذا الترخيص أن معظم الحكومات اليوم لا تسمح بإيراد البضاعة من الخارج او إصدارها اليه إلا برخصة تمنحها الحكومة، والذي يظهر أن هذا النوع من الحجر على التجار، ولا

تستحسنه الشريعة الإسلامية الا بضرورة ملحة. ولكن الواقع في معظم البلاد هكذا. فالسؤال الذي ينشأ في الظروف الحاضرة: هل يجوز لحامل رخصة الإيراد او الإصدار أن يبيع هذه الرخصة إلى تاجر آخر؟ والواقع في هذه الرخصة أنها ليست عينًا مادية، ولكنها عبارة عن حق بيع البضاعة في الخارج او شرائها منه، فيتأتى فيه ما ذكرنا في الاسم التجاري من أن هذا الحق ثابت أصالة فيجوز النزول عنه بمال، وبما أن الحصـول على هذه الرخصـة من الحكومة يتطلب كلا من الجهد والوقت والمال، ويمنح حاملها صـفة قانونية تمثلها الشهادات المكتوبة، ويستحق بها التاجر تسهيلات توفرها الحكومة لحاملها، وصارت هذه الرخصة في عرف التجار ذات قيمة كبيرة يسلك بها مسلك الأموال، فلا يبعد أن تلتحق بالأعيان في جواز بيعها وشرائها، ولكن كل ذلك إنما يتأتى إذا كان في الحكومة قانون يسمح بنقل هذه الرخصة إلى رجل آخر، اما إذا كانت الرخصة باسم رجل مخصوص او شركة مخصوصة، ولا يسمح القانون بنقلها الى رجل آخر او شـركة أخرى، فلا شـبهة في عدم جواز بيعها، لأن بيعه يؤدي حينئذ الى الكذب والخديعة، فإن مشتري الرخصة يستعملها باسم البائع، ولا باسم نفسه، فلا يحل ذلك إلا بأن يوكل حامل الرخصة بالبيع والشراء.

دكتاب دطبع حقوق محفوظ كول څه حكم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دكتاب دطبع حقوق محفوظ كول او خرڅول جواز لري او كه نه ؟بينوا تؤ جروا!

المستفتي: مولوي عبد الله صاحب   تاريخ: ١/ جمادى الاولى / ١۴۴٢هق

الجـــواب باســم ملـــهم الصــواب

حامداً ومصلياً ومسلماً وبعد: په مذكوره مسئله كښې كه څه هم ډېر اختلاف ده خو تحقيقي قول دا دی چې دكتاب دطبع حقوق محفوظ كول او خرڅول جواز لري .

(١)لمافي بحوث في قضايا فقهية معاصرة (١ص: ١٢١-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٥)

حق الابتكار وحق الطباعة:

إن حق الابتكار حق يحصل بحكم العرف والقانون لمن ابتكر مخترعا جديدا او شكلا جديدا لشيء. والمراد من حق الابتكار أن هذا الرجل ينفرد بحق إنتاج ما ابتكره وعرضه للتجارة. ثم ربما يبيع هذا الحق الى غيره، فيتصرف فيه تصرف المبتكر الاول من إنتاجه للتجارة. وكذلك من صنف كتابا او ألفه فله حق طباعة ذلك الكتاب ونشره والحصول على أرباح التجارة. وربما يبيع هذا الحق الى غيره، فيستحق بذلك ما كان يستحقه المؤلف من طباعته ونشره.

فالسؤال: هل يجوز بيع حق الابتكار او حق الطباعة والتأليف أم لا يجوز؟

وقد اختلفت في هذه المسألة آراء الفقهاء والمعاصرين، فمنهم من جوز ذلك، ومنهم من منع....

ونظرا الى هـذه النواحي أفتى جمع العلمـاء المعاصـــرين بجواز بيع حق، أذكر منهم من علماء القارة الهندية: مولانا الشـيخ فتح محمد اللكنوي رحمه الله (تلميذ الامام عبد الحي اللكنوي رحمه الله) (١) والعلامة الشيخ المفتي محمد كفاية الله والعلامة الشيخ نظام الدين، مفتي دار العلوم بديوبند (٢) وفضيلة الشيخ المفتي عبد الرحيم اللاجبوري (٣) . ...

خاتمة البحث:

ومن الجـدير بـالذكر هنا أن والدي العلامة المفتي محمد شــفيع - رحمه الله تعالى - كان يفتي بعدم جواز بيع حقوق النشــرأوله في ذلك رســالة وجهٔزة مطبوعة في كتابه ((جواهر الفقه)) ولكنه بعد هذا التاليف كان يريد أن يدرس هذه المســالة من جديد ببحث وتحقيق مســتفيض بما ينقح مســالة الحقوق والإعتياض عنها وكان منفتحا لكل رأي جديد ينسح له بعد هذا البحث ولكنه لم يجد لذلك فرصة ففوض

إلي هذا الأمر مرتين وشـرعت في جمع مادتهاً ولكنه لم يتح إلي إكماله في حياته رحمه الله تعالى وإنما وفقت لإكمال هذا البحث بعد انتقاله إلى رحمة الله بزمان.

(٢)ولمافي مجلة مجمع الفقه الإسلامى (٥/ ١٩٥٠)

ولكن هذا إنما يأتي في أصـل حق الابتكار وحق الطباعة، اما إذا قرن هذا الحق بالتسـجيل الحكومى الذي يبذل المبتكر من أجله جهده وماله ووقته والذي يعطي هذا الحق مكانة قانونية تمثلها شهادة مكتوبة بيد المبتكر وفي دفاتر الحكومة، وصارت تعتبر في عرف التجار مالًا متقومًا فلا يبعد أن يصير هذا الحق المسجل ملحقًا بالأعيان والأموال بحكم هذا العرف السائر، وقد أسلفنا أن للعرف مجالًا في إدراج بعض الأشياء في حكم الأموال والأعيان، لأن المالية كما حكينا عن ابن عابدين رحمه الله تثبت بتمول الناس، وإن هذا الحق بعد التسجيل يحرز إحراز الأعيان، ويدخر لوقت الحاجة ادخار الأموال، وليس في اعتبار هذا العرف مخالفة لأي نص شرعي من الكتاب او السنة، وغايته أن يكون مخالفًا للقياس، والقياس يترك للعرف، كما تقرر في موضعه.

ونظرًا الى هـذه النواحي أفتى جمع العلمـاء المعـاصـرين بجواز بيع حق، أذكر منهم من علماء القارة الهندية: مولانا الشـيخ فتح محمد اللكنوي رحمه الله (تلميذ الامام عبد الحي اللكنوي رحمه الله) (١) والعلامة الشـيخ المفتي محمد كفاية الله (٢) والعلامة الشيخ نظام الدين، مفتي دار العلوم بديوبند (٣) وفضيلة الشيخ المفتي عبد الرحيم اللاجبوري .

(٣)وكذا في عطر الهداية: ص ١٩٢ إلى ١٩٤.

(٤)وكذافي نظام الفتاوى: ص ١٢٨ إلى ١٣٣.

(٥)وكذ افي فتاوى رحيمية: ٣/ ٢٤٤.

وكذا في ثمية الفتاوي: ٣/ ١٧٨.

دکېلي شيانو خرڅول په اټکل سره څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دکېلي شـيانو خرڅول په اټکل سـره جوازلري که يا ؟ اوکه جوازنلري شـرعي دليل يې څه دي؟ بينوا تؤجروا

المستفتي: ابومدثرکويټه خيزي

الجواب بعون الله تعالى

حمداومصلياوبعد : دکېلي شيانو خرڅول په اټکل سره جوازلري په دوه شرطه اول شرط چې بيع دجنس په جنس به نه وي دوهم شرط دبيع په وخت کې به په سترګوليدل کېږي.

لماقال الامام برهان الدين المرغيناني المتوفى: ٥٩٣هق

ويجوزبيع الطعام والحبوب مكايلة ومجازفة وهذااذاباعه بخلاف جنسـه لقوله عليه السلام اذااختلف النوعان فبيعواكيف شئتم بعدأن يكون يدابيدابخلاف مااذاباعه بجنسه مجازفة لمافيه من احتمال الربوا.

ولأن الجهالة غير مانعة من التسليم والتسلم فشابه جهالة القيمة

(هداية كتاب البيوع ٣/ ٢٧ ط رشيديه)

ولماقال كمال الدين ابن الهمام ت ٦٨١

(ومجازفة)أى بلاكيل ولاوزن بل باراءة الصبرة .

(فتح القدير ٦/ ٢٤٤ ط:رشيديه)

(۳)ولماقال الامام فريدالدين المتوفي ۷۸۶

وفی الجامع الصغيرالعتابي:ولواشتري من المكيلات اوالموزونات شيئامجازفة بثمن من خلاف جنسه يجوز،ويجوزالتصرف فيه بعدالقبض ولايحتاج الى الكيل ولوزن.

(فتاوي تاتارخانيه ۸/ ۳۲۵ ط:رشيديه)

۴-ولمافي الموسوعة الفقهية:

وفی رواية أن عبدالله بن عمررضی الله عنه كان يشتري الطعام جزافافيحمله الى أهله،فدل على أنهم كانويتعاملون بيع الجزاف فيكون هذاوالاعلى جوازه والفاظ الرواية تدل على أنه كان فی عهدالرسول صلى الله عليه وسلم ممايفيدحكم الدفع ولهذااتفق الفقهاءعلى جوازه من حيث الجملة.

الموسعة الفقهية۹/ ۳۰۲).

ددواړو جانبينو څخه پراپرټي اخيستل جائز دي که نه ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په پراپرټي د ډلر کې پراپرټي والا دلال د مشتري او بائع دواړ، څخه پراپرټي اخلي ،ايادغه ددواړو جانبينو څخه پراپرټي اخيستل جائز دي که نه ؟بينواتؤجروا.

المستفتي:م محمداکر نېټه:۱۴۴۲/۴/۱۴هق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداومصليا وبعد :کله چې دلال مشتري اوبائع سره جوړکړي اوعقد وسي،نودعرف مطابق خپله دلالي اخيستی سي،نو په صورت مسؤله کې که عرف داسې وي،چې دلال دي له دواړوجانبينو څخه پراپرټي اخلي،نواخيستل يې جائز دي.

١ـ لما في " الدرالمختار" على هامش " ردالمحتار" (۴/ ۴۶ط:۶:رشيديه)

واما الدلال فإن باع العين بنفسه بإذن ربها فأجرته على البائع وإن سعى بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف وتمامه في شرح الوهبانية.

٢ـ ولما في " دررالحكام " شرح " مجلة الأحكام "(١/ ٢۴۶ ط:۴:رشيديه)

اما إذا كان الدلال مشى بين البائع والمشتري ووفق بينهما ثم باع صاحب المال ماله ينظر فإن كان مجرى العرف والعادة أن تؤخذ أجرة الدلال جميعها من البائع أخذت منه او من المشتري أخذت منه او من الاثنين أخذت منهما.

٣ـ ولما في شرح " المجلة " لخالد الأتاسي(١/ ٢٢٢ ط:۶:حنفيه)

واماأجرة الدلال...وإن سعى بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف كذا في الدر وحواشيه.

۴ـ وكذافي شرح " المجلة " لسليم باز(١/ ١١ ط:٢ :رشيديه)

۵ـ ولما فى " ردالمحتار" (۴/ ۴۶ط:۶:رشيديه)

قوله (يعتبر العرف) فتجب الدلالة على البائع او المشتري او عليهما بحسب العرف"جامع الفصولين"

دنابالغ کوچني بیع او شراء څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ــــــــــــــ

دنابالغ کوچني بیع او شــراء په خپل مال کښــې دولي بلا اجازې صــحت لري که نه ؟بینوا تؤجروا .

المستفتي:سعيدآحمد　　　　　　　　نېټه:١۴۴٢/٢/٢٠هق

الجواب باسمه تعالى

حامدا او مصلياً وبعد: په صورت مسؤله کښې د کوچني بيع او شراء نه نافذ کېږي دا موقوف وي تر اذن دولي پورې.

(۱) لماقال العلامه علاؤالدين المرغيناني [المتوفى: ۵۹۳هق)

والبيع والشراء دائربين النفع والضرر...لكن قبل الاذن يكون موقوفا منه على اجازة الولى لاحتمال وقوعه نظراً.

[الهدايه ۳/ ۳۶۹، كتاب المأذون، ط صداقت]

(۲) ولما قال العلامة ابن الهمام [المتوفى: ۸٦١هـ)

أقول ...لان الكلام فى التصرف الدائر بين النفع والضرر فان تصرفه الذى هو نافع محض كقبول الهبة والصدقة ينفذ بغير اذن الولى ايضاً وتصرفه الذى هو ضار محض كالطلاق والعتاق لاينفذ باذن الولى أيضاً وانماالذي يتوقف نفاذه على اذن الولى عند نا ....كا لبيع والشراء.

[فتح القدير ۸/ ۲۴۱، ط رشيديه]

(۳) ولماقال فى الهنديه:

ودائر بين النفع والضرر كالبيع والشراء والاجارة والنكاح فيملكه بالاذن ولايملكه بدونه.

[الفتاوي هنديه ۵/ ۱۱۰، الباب الثانى عشر، ط رشيديه]

زاړه نوټو نه په نوي نوټو نوسره بد لول څه حکم لري؟

الاستفتاء: څه فرمايي علماء کرام په دې مسئله کې چې:

زاړه نوټو نه په نوي نوټو نو سره بد لول او په هغه کې زاړه نوټو نه زيات اخيستل په نسبت د نوي نوټو جائز دی که نه ؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : جاوید احمد

الجواب حامداً ومصلياً

دمسؤله صورت جواب دادی چې دغه تفاضل [زیات]اخیستل حرام اوسود دی.

لمافي صحيح المسلم : ۲/ ۲۵ ، مط : قديمى

«حدثنا ابوبكر بن أبي شيبة ......عن عبادة بن الصامت قال قال رسو الله صلى الله عليه وسلم [الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواءيداً بيد فإذا اختلفه هذه الأصناف فبيعو كيف شئتم إذا كان يداً بيد »

لمافي د رالمختار : ۶ / ۴۲۱ باب الربا، مط: رشيدية

«[وعلته]أى علة تحريم الزيادة القدر المعهود بكيل او وزن مع الجنس فإن وجدا حرم الفضل »

لمافي البحر الرائق : ۶/ ۲۱۵ باب الربا ، مط: دار الكتب الشرعية

«قوله صح بيع المكيل كالبر والشعير والتمر والملح والموزون كالنقدين وماينسب إلى الرطل بجنسه متساوياً لا متفاضلاً ... وجيده كرديئه....لايجوز بيع احدهما بالاخر متفاضلاً لقوله عليه الصلاة والسلام جيدها ورديها سواء »

لمافي بحوث في قضايا فقهيه معاصرة : ۱/ ۱۶۳ ...۱۶۶ احكام الاوراق النقدية

«اماالحنفية فإن العلة عندهم وإن كانت الوزن ولايجد ذالک في الفلوس ولكنهم يقولون أنها أمثال وأثمان متساوية قطعاً....ويقول ابو حنيفة وابو يوسف إن للمتعاقدين ابطال ثمنيتها تبعينها وحينئذ تصيرو عروضاً متعينة ويجوز فيها التفاضل ....فيجب الآن فيها أرى ...أن يختار قول امام محمد في مسئلة بيع النقود الرمزية بعضها ببعض وذالک لأنه لو وقع العمل اليوم بمذهب أبي حنيفة وأبي يو سف رحمها الله تعالى لانفتح باب الربا بمصراعيه ....والذي يغلب على الظن أن هؤلاء الفقهاء لو كانو احياءاً في هذا

الزمان وشاهدو من تغير احوال النقود ما نشاهده لأفتوا بحرمة الفلس بالفلسين فالصحيح الراجح في زماننا أن مباد لة الاوراق النقدية انما تجوز بشرط تماثلها ولايجوز التفاضل فيها »

ايضاً في تكملة فتح الملهم : ۱/ ۵۸۸ كتاب المساقاة والمزارعة ، مط: دار العلوم كراچي

یو وار اجازه دبیع وکړي بیا پښېمانه سي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب؟

زموږ په علاقه کښې یو ظالم قمندان دیو سړي څخه ځمکه په زوره واخیستل بیا دغه سړي بل سړي ته وویل چې ته ورسه دهغه ظالم څخه یې را نېسه او هغه سړی ورغلی هغه ځمکه یې په بیع سره رانېول اوس هغه اصلي د دغه ځمکي مالک وایې چې دغه ځمکه زما ده دغه ځمکه به ماته راکوې ایا دغه سړی د دعوه حق لري او که نه؟ او دغه سړی اوس هم اقرار دی چې ماتاته دبیع اجازه در کړې ده ؟ بینوا تؤ جروا

المستفتي: مولوي فیض الله — نېټه: ۲/ربیع الثاني/۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً ومسلماً وبعد: په مذ کوره صورت کښې دغه سړی هیڅ د دعوه حق نه لري.

(۱) لماقال العلامة كمال الدين محمد المعروف بابن الهمام (المتوفى: ۸۶۱هـ)

لأن سعي الإنسان في نقض ما تم من جهته مردود

فتح القدير: ۸/ ۱۲۸) (باب الوكالة بالخصومة والقبض)

(۲) لماقال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ۷۴۳ هـ)

ومن سعى في نقض ما تم من جهته ضل سعيه في الحياة الدنيا... قال الأتقاني وذلك لأنه لا يجوز أن يسعى الإنسان في نقض ما تم من جهته لأنه عيب وهو حرام.

تبيين الحقائق شرح كنز:٤/ ٢٨٣-١٦٤ (باب الوكالة بالخصومة والقبض]

(٣)لماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)

وكل من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه

البحر الرائق شرح كنز الدقائق:٦/ ١٦٦) [فصل في بيع الفضولي]

(٤)لماقال العلامة علي حيدر خواجه امين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)

من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه.

هذه القاعدة مأخوذة من الأشباه.

ويفهم منها أنه إذا عمل شخص على نقض ما أجراه وتم من جهته فلا اعتبار لعمله.

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام:١/ ٩٩) (المادة ١٠٠)

(٥)لماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(جواب سؤال) إذا ثبت بيعه وتصديقه بالوجه الشرعي فالبيع المذكور صحيح ولا تسمع دعواه بشيء مما باعه وصدق عليه لسعيه في نقض ما تم من جهته وهو البيع المذكور وللتناقض بسبب تصديقه؛ لأن التصديق إقرار لا في الحدود كما في الشرح في دعوى الرجلين أشباه من الدعوى وفي الحادي عشر من بيوع البزازية من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في موضعين الخ وفي فتاوى الحانوتي من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى سواء صدر من الوكيل او الوصي اهـ وفي الأنقروي عن الفصولين من واقعات الناطفي التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنعه لنفسه فج الفقيه ابو جعفر من أقر بعين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة او وصاية.

العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية:٢/ ٣١) [كتاب الدعوى]

مشتري د یوې برمی اوبه غواړي بائع د بلې برمې اوبه وروړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زه دخلګو کورونو ته او به وروړم هغه راباندې لازموي چې ، دفلانۍ برمې اوبه به را وړې خو زه دبلې برمې اوبه ورووړم دهغه په نامه(یعنې: دهغې برمې په نامه چې دوی راباندې لازم کړې)، اوس په دغه عمل خو به په بیع کښې څه خلل نه واقع کیږي ؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي مفتي عصمت الله صاحب تاریخ: ۱۰/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد :په مذکوره مسئله کښې دوه صورته دي (۱)کله چې دغه ټانکۍ والا اوبه را وړي مخکې تر دې چې دمشتري و ټانکۍ ته یې ورواچوي مشتري ته و وایې :دغه د هغې برمې او به نه دي،په دغه صورت کښې بائع اختیار لري که یې خوښه وي دغه اوبه دې قبولي کړي په دغه پیسو او که یې خوښه نه وي رد د کړي.(۲) کله چې دغه ټانکۍ والا اوبه را وړي مخکې تر دې چې مشتري خبر کړي چې دا دهغې برمې او به نه دي دهغه و ټانکۍ ته یې ورواچوي په دغه صورت کښې دغه بیع صحیح ده یعنې: نافذه ده لیکن مکروه ده تحریمي ده .

(۱)–ولماأخرجه:سنن الترمذي :۱/ ۲۴۵(باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع)

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة من طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللا، فقال: يا صاحب الطعام، ما هذا؟، قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس، ثم قال: من غش فليس منا. ...حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا الغش.

(۲)-ولماقال العلامة شيخ الاسلام مفتي محمد تقي (العثماني) «حفظه الله»

والقسم الخامس : هو البيع المكروه والمرا د منه البيع الذي نهى عنه الشارع لمعنى خارج عن صلب العقد .وحكمه عند الحنفية ان عاقده يأثم ولكن البيع نافذ مع الاثم والكراهة فی الجميع تحريمية.

فقه البيوع:۲/ ۹۸۱ (الباب الخامس فی البيع المكروه)ط:الطارق

(۳)-لماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

(قوله: البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا) هي... وشرط وصف مرغوب فيه كما مر

رد المحتار:۴/ ۶۹ [مطلب البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا] ط:رشيدية)

(۴)-ولمافی مجلة الأحكام العدلية:ص/ ۶۲ (المادة ۳۱۰) الفصل الثاني: في بيان خيار الوصف

إذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر المبيع خاليا عن ذلك الوصف كان المشتري مخيرا إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذه بجميع الثمن المسمى ويسمى هذا خيار الوصف.

(۵)-ولماقال العلامة محمد قدری باشا (المتوفى: ۱۳۰۶هـ)

إذا بيع مال بوصف مرغوب فيه فوجد المبيع خالياً عن الوصف الذي رغب المشتري فيه من أجله فله الخيار بين أخذه بكل الثمن المسمى اورده بفسخ البيع.

(مرشد الحيران الى معرفة أحوال الإنسان: ۱/ ۴۷ (مادة ۲۸۷)

(۶)-ولماقال العلامة علي حيدر خواجه امين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

كل وصف مرغوب فيه لا يحتمل العدم فاشتراطه في عقد البيع صحيح وإذا فقد فالمشتري مخير.

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ١/ ٢٧٣ [الفصل الثاني في بيان خيار الوصف] ط:رشيدية)

(٧)-ولماقال العلامة أ. د. وَهبَة بن مصطفى الزحيلي(المتوفى:١٤٣٦هق)

خيار الوصف، او خيار فوات الوصف المرغوب فيه: هو في مذهب الحنفية: أن يكون المشتري مخيراً بين أن يقبل بكل الثمن المسمى او أن يفسخ البيع حيث فات وصف مرغوب فيه، في بيع شيء غائب عن مجلس العقد. مثاله أن يشتري شيئاً يشترط فيه صفة معينة غير ظاهرة، وإنما تعرف بالتجربة، ثم يتبين عدم وجودها، واما سبب أخذه بجميع الثمن في رأي الحنفية: فهو لأن الاوصاف لايقابلها شيء من الثمن، لكونها تابعة في العقد.

(الفِقهُ الإسلامى وأدلتهُ:٥/ ٣٥٢٠)

(٨)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٠/ ١٥٧).

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأثر هو التخيير، ولم يقولوا بفساد العقد حين تخلف الوصف؛ لأن تخلفه لا يؤدي الى اختلاف الجنس وذلك حيث يقع فيه العقد على جنس فيظهر أن المبيع جنس آخر، وإنما لم يكن كذلك هنا؛ لأن فوات الوصف راجع الى اختلاف النوع لقلة التفاوت في الأغراض، فلا يفسد العقد بفواته. وصار كفوات وصف السلامة الذي فيه خيار العيب، فيكون في هذا خيار الوصف بالقياس.

مشروعية خيار فوات الوصف: - ذهب الى إثبات هذا الخيار الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في الأصح .

دغوټو په دانه ګۍ باندې پلورل روادي اوکه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زموږ په سیمه کې دجلغوزیو غوټې په دانه ګۍ باندې خرڅیږي ،په داسې طریقه چې غټه غوټه في دانه لس افغانۍ اوواړې دوې غوټې په لس افغانۍ یوه په پنځه افغانۍ ،اوس پوښتنه داده چې ایا دغوټو په دانه ګۍ باندې پلورل اوپېرل روادي اوکه نه؟بینوا تؤجروا

المستفتی: کرامت صائب

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصليا وبعد :په پوښتل شوي صورت کې چې کله دپلورونکي اوپیرودونکي ترمابین دواړې اوغټې غوټې قیمت ځان ځان ته معلوم کړل شي ،نوپه دانه ګۍ باندې یې پلورل اوپېرل روادي .

وفی البحرالرائق[۵][۴۸۱][صداقت کتب خانه]

قال اشتريت منك ألف من من هذه الحنطة فوزنت، وإذا هي خمسمائة قيل صح في الموجود وقيل لا؛ لأن الفساد قوي فيتعدى إليه النقص صح في الموجود اتفاقا، وكذا في العدديات المتقاربة، وإنما الخلاف في العدديات المتفاوتة الخ

وفي شرح المجلة لسليم بازاللبناني(۸۷)(عمريه)

المكيلات والعددیات المتقاربة والموزونات التي ليس في تبعيضها ضرر ا اذابيع منها جملة مع بيان قدرها صح البيع سواء سمى ثمنها فقط اوبين وفصل لكل كيل اوفرد اورطل منها ثمنا على حده ...الاانه اذا وجد عند التسليم تاما لزم البيع واذا ظهرناقصا كان المشتري مخيرا ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذالمقدار الموحود بحصته الخ

قال سليم بازاللبناني رحمه الله:

لان الحكم لايتفاوت هنا بأن يسمى البائع جملة الثمن او ان يفصل لكل كيل اوفرد ثمنا ...لتفرق الصفقة عليه فلم يقع رضاه بالموجود الخ

په بیع کښې دوکه کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په بیع کښې دوکه کول څه حکم لري ؟یعنې: په مبیعه کښې عیب وي مشتري(خرڅونکي) وبائع (اخیستنکي) ته دغه عیب نه ورښیې ایا دغه سي عمل په اسلام کښې څه حکم لري ؟بینوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي محمد صاحب تاریخ: ۷/ ربیع الثاني/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد :په مذکوره صورت دغه سي عمل په اسلام کښې حرام دی .

(۱)لماأخرجه:الامام ابو بكر بن أبي شيبة في مصنفه:۴/ ۵۶۳)

قال: حدثنا ابو بكر قال: حدثنا إسحاق الأزرق، عن هشام، عن الحسن، ومحمد، أنهما قالا: «الغش حرام»

(۲)لماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم (المتوفى: ۹۷۰هـ)

الغش حرام إلا في مسالتين.

الاشباهُ وَالنَّظَائِرُ:ص/ ۱۷۹)

(۳)لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ۱۰۸۸هـ)

لأن الغش حرام الا في مسألتين.

الدر على هامش رد :۳/ [باب خيار العيب][مطلب في الصلح عن العيب]

(۴)لما في الموسوعة الفقهية الكويتية(۲۱۹ / ۳۱)

اتفق الفقهاء على أن الغش حرام سواء أكان بالقول أم بالفعل، وسواء أكان بكتمان العيب في المعقودعليه او الثمن أم بالكذب والخديعة، وسواء أكان في المعاملات أم في غيرها من المشورة والنص وقد ورد في تحريم الغش ما روى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللا، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غشنا فليس مني. وفي حديث آخر: من غشنا فليس منا وقد ذهب جمهور الفقهاء الى أن هذا الحديث وأمثاله غير محمول على الظاهر، فالغش لا يخرج الغاش عن الإسلام، قال الخطابي: معناه ليس على سيرتنا ومذهبنا.

په بازارونو کې یو قسم لاټرۍ خرڅېږي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په بازارونو کې یو قسم لاټرۍ خرڅېږي، خلک یې رانیسي، بعضو خلکو ته ډېر شیان په کښې راوځي او بعضې خلکوته لږ شیان راوځي، چې هغوی بیا په کښې تاوانیان شي، ایا شرعاً دا اخیستل او خرڅول جائزدي او که نه؟بینوا تؤجروا!

الإستبشار:

حامداو مصلیاًوبعد :لکه څنګه چې پر دغه لاټریو باندې دقمارتعریف صادقېږي، نو له دغه وجهې ددغو لاټریو خرڅول او اخیستل شرعاً جائزنه دي.

ـ والحجة عليه ما في جامع الترمذي: ۱/ ۲۳۳:

ولما جاء في الحديث : عن ابي هريرة قال :نهى رسول اللّٰه ﷺ عن بيع الغرر وبيع الحصاة.

ـ ولمافي الدر المختار مع رد المحتار: ٦/٤٠٣ :لوشرط فيها من جانبين لأنه يصرقماراً ۰۰۰ (قوله لأنه يصير قمارا) لأن القمار من القمر الذي يزداد تارة وينقص أخرى، وسمى القمار قمارا لأن كل واحد من المقامرين ممن يجوز أن يذهب ماله الى صاحبه، ويجوز أن يستفيد مال صاحبه وهو حرام بالنص.

ـــ وكما مافي فتاوي قاسميه:۶/۴۰۴ :لاٹری كي خريدوفروخت شرعي طور پر ناجائز اورحرام ہے

ـــ۴۰۵/۲۰ : لاٹری اور اسکیم کا یہ معاملہ شرعي طور پر قمار اور سود میں داخل ہو کر ناجائز اور حرام ہے، قمار میں اس لئے داخل ہے کہ ہر شخص یہ سوچتاہے کہ میرا نمبر پہلے آئے؛ لیکن آئے گا یانہیں ؟ اس میں تردد ہے اور اسي کا قمار نام ہے،اور سود میں اس لئے داخل ہے کہ بعض شرکاء کا جتنا جمع کیاجاتا ہے، اس سے زائد ملتاہے، تو گویا کہ اس نے سود دیاہے، اس وجہ سے یہ معاملہ جائز نہیں ہے.

ـ وكمافى مسائل المهمه:۱۱۴/ ۱ :مثله.

ـ وكمافي فتاوي حقانيه: ۲۲۵/ ۵:مثله.

ـ وكمافي فتاوي محموديه:۴۳۷/ ۱۶ :مثله.

ـ وكمافي اسلام اور جديد معاشى مسائل:۷۷/ ۴: مثله.

بکر وزید ته روپۍ ورکړي وايي زه تاته فی من دونه مزدوري درکوم

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

بکر وزید ته یو لک روپۍ و رکړي ورته وایي ماته په دغو روپو یا په دغو او نور روپو چې ستاسره دي، یايې ته دیو سړي پور کړه فلانکي مال واخله تاته به په دغه کې

فی من دونه مزدوري در کوم او دا زید بیا دد وو لکو روپو مال واخلي اوبکر ته یې ورکړي او بکر هغه معهود اجرت ور کړي ایا دا صحیح ده که نه ؟بینوا تؤجروا !

المستفتي: قاضي عبد الصادق صاحب   تاریخ: ۲۱/ ربیع الثاني / ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : په مذ کوره صورت کښې دغه سي عمل کول صحیح دي، ځکه دغه بکر چې و زید ته یو لک روپۍ ورکوي دا قرض دی او دغه زید چې بیا په دغه روپو او نورو رو پو مال رانیسي هغه بیا وعده د بیع ده عین بیع نه ده هم قرض ورکول جواز لري او هم وعده د بیع جواز لري

تنبه: دغه قرض ورکول جواز لري خو په شرط د دې چې دا به نه پر شرط وي چې ته به خامخا دغه مال ما ته راوړې که دا شرط ورسره ولګوي بیا جواز نه لري .

(۱)لماقال العلامة محمد امین بن عمر بن عابدین (المتوفی: ۱۲۵۲هـ)

(قوله كل قرض جر نفعا حرام) أي إذا كان مشروطا كما علم مما نقله عن البحر، وعن الخلاصة وفي الذخيرة وإن لم يكن النفع مشروطا في القرض، فعلى قول الكرخي لا بأس به ويأتي تمامه.

رد المحتار :۴/ ۱۹۴) [مطلب كل قرض جر نفعا حرام]

(۲)لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفی: ۱۰۸۸هـ)

(هو) لغة: ما تعطيه لتتقاضاه، وشرعا: ما تعطيه من مثلي لتتقاضاه وهو أخصر من قوله (عقد مخصوص) أي بلفظ القرض ونحوه (يرد على دفع مـال) بمنزلة الجنس (مثلي) خرج القيمى (لآخر ليرد مثله) خرج نحو وديعة وهبة.

الدر المختار على هامش رد المحتار:۴/ ۱۹۱) فصل في القرض

(۳)لمافي الموسوعة الفقهية الكويتية (۳۳/ ۱۱۱)

والقرض: ...تعطيه الإنسان من مالك لتقضاه، وكأنه شيء قد قطعته من مالك، ويقال: إن فلانا وفلانا يتقارضان الثناء، إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه، وكأن معنى هذا أن كل واحد منهما أقرض صاحبه ثناء، كقرض المال .

وفي الاصطلاح: دفع مال إرفاقا لمن ينتفع به ويرد بدله.

(۴)لماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ۵۹۳هـ)

قال: "البيع ينعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظي الماضي" مثل أن يقول أحدهما بعت والآخر اشتريت؛ لأن البيع إنشاء تصرف، والإنشاء يعرف بالشرع والموضوع للإخبار قد استعمل فيه فينعقد به. ولا ينعقد بلفظين أحدهما لفظ المستقبل والآخر لفظ الماضي، بخلاف النكاح.

الهداية في شرح بداية المبتدي:۳/ ۲۳) كتاب البيوع

(۵)لماقال العلامة علي حيدر خواجه امين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد مثل سأبيع وأشتري لا ينعقد بها البيع.

صيغة الاستقبال في اللغة العربية هي المضارع المقترن بالسين او سوف كأن يقال: سأبيعك او سوف أبيعك وإنما لا ينعقد البيع بها؛ لأنها وعد مجرد وفي معنى المساومة في البيع كما أنه لا ينعقد البيع بصيغة الاستفهام كما إذا قال المشتري للبائع هل تبيعني هذا بمائة قرش فأجابه " بعت "

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ۱/ ۱۴۰) [(المادة ۱۷۱)

(۶)ولماقال العلامة شيخ الاسلام مفتي محمد تقي العثماني «حفظه الله»

وصيغة الا ستقبال لاينعقد بها البيع لانه مساومة او وعد.

فقه البيوع : ۱/ ۳۴)هل يجب ان يكون بصيغة الماضي؟

بيع ما باع باقل مماباع څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

الف دبا څخه بزه په پنځه وېشت زره کالداري د پنځو مياشتو په پور رانېول تردغه مودې پوره کېدلو له مخه بېرته دغه بزه ما ته په څلرويشت سوه ورکوي دغه بيعه صحت لري که نه؟ بينوا تؤ جروا

المستفتي:سيدولي **نېټه:۱۴۴۲\۴\۲۱هق**

الجواب باسمه تعالى

حامدا و مصليا وبعد : دا قسم بيعه جوازنه لري ځکه قبض دروپونه دی راغلی دوباره دا بزه پرهغه مخکنې کس پلورې په کم دهغه قېمت څخه چې همدغه کس يې پېرودنه کړې دهدا هغه وخت چې په مبيعه کې نقصان نه وي راغلی اوددوهم ځل دبيعې روپۍ اوداول ځل دروپو جنس سره يو وي مثلا کالدرې وي

لماقال:علي المرغيناني المتوفى) ۵۹۳)

ومن اشترى جارية بالف در هم حالة اونسيئة فقبضهاثم باعهامن البائع بخمسمائة قبل أن ينقد الثمن لايجوز البيع الثاني

الهدایه کتاب البیوع باب البیع الفاسد ٣\٦٠\ط\رشیدیه

ولماقال:محقق ابن الهمام المتوفي(٨٦١)

ومن باع جارية بالف درهم حالة اونسيئة فقبضها ثم باعهامن البائع قبل نقدالثمن بمثل الثمن اواكثرجازوان باعهامن البائع بأقل لايجوزعندنا

فتح القديركتاب البيوع باب البيع الفا سد ٦\٦٨\ط رشيديه

ولماقال:الملاعلي القاري المتوفي(١٠١۴هق

(وشراءماباع) أى ولايجوزشراء البائع لنفسه اولغيره من المشتري اومن وكيله او من وارثه ماباع بثمن حال اومؤجل بنفسه اوبوكيله بأقل ممباع قبل نقد ثمنه ألاول ان كان المبيع لم ينقص ذاته واتحدالثمنان جنسه

فتح باب العنايه كتاب البيع \٢/ ٣٣٩ ط:\ايم ايچ سعيد

ولماقال ابن نجيم المصري المتوفي (٩٧٠)

قوله (وشراءماباع بالأقل قبل النقد)أى لم يجزشراء البائع ماباع بأقل ممباع قبل نقدالثمن

البحر الرائق كتاب البيع باب البيع الفاسد\۶\١٣۶\ط رشيديه

افيون [تارياک] خرڅول اورانېول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

افيون [تارياک] خرڅول اورانېول څه حکم لري؟بينوا تؤجروا

المستفتي: مولوي حميد الله تاريخ:۵/ ١١/ ١۴۴١هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصليا وبعد : د جمهور علماوو په نيز دافيون[تارياک] خرڅول اورانيول مکروه تحريمي دي.

لما قال العلامة عبد الحي اللكنوي المتوفي١٢٠٤

سوال : بيع افيون ونبک صحيح است يانه ، وبرتقدير اول حلال است يا نه .

جواب : اين بيع صحيح ونافذ است اما حلال نيست دردر مختار مى ارد وصح بيع الخمر مما مر ومفاده صحة بيع الحشيشة والافيون ، قلت : وقد سل ابن نجيم عن بيع الحشيش هل يجوز فكتب لا يجوز فيحمل علي ان مرادهم لعدم الجواز الحل.

مجموعة الفتاوي مع خلاصة الفتاوي: ٣\٥٣)

ولما قال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

(وصح بيع غير الخمر) مما مر، ومفاده صحة بيع الحشيشة والافيون.

قلت: وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز؟ فكتب لا يجوز، فيحمل على أن مراده بعدم الجواز عدم الحل.

ولماقال العلامة محمد امين بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله وصح بيع غير الخمر) أي عنده خلافا لهما في البيع والضمان، لكن الفتوى على قوله في البيع، وعلى قولهما في الضمان إن قصد المتلف الحسبة وذلك يعرف بالقرائن، وإلا فعلى قوله كما في التتارخانية وغيرها.

ثم إن البيع وإن صح لكنه يكره كما في الغاية وكان ينبغي للمصنف ذكر ذلك قبيل الأشربة المباحة، فيقول بعد قوله ولا يكفر مستحلها: وصح بيعها إلخ كما فعله في الهداية وغيرها، لأن الخلاف فيها لا في المباحة أيضا إلا عند محمد فيما يظهر مما يأتي من قوله بحرمة كل الأشربة ونجاستها تأمل. (قوله مما مر) أي من الأشربة السبعة (قوله ومفادة الخ) أي مفاد التقيېد بغير الخمر، ولا شك في ذلك لأنهما دون الخمر وليسا فوق الأشربة المحرمة، فصحة بيعها يفيد صحة بيعهما فافهم (قوله عدم الحل) أي لقيام المعصية بعينها. وذكر ابن الشحنة أنه يؤدب بائعها وسيأتي.

رد المختار :١٠/ ٤١/ كتا بالاشو به / ط: رشيد ية ١٢

ولما قال العلا مة عبد الحكيم الشا ولى كو تى

وبهذا يظهر وجه التوفيق بأحسن الطريق وأكمل الوجوه في بيع أفيون وغيره من الحشيشة.

مقدمة الهداية:٣/ ١۴ البحث الرابع

ولما قال العلا مة مفتي غلام قا در نعماني

افيو کا کا ربار ص/ ١٠

ولما قال العلا مة مفتي فريد صاحب

وأفيون او چرس تجارت مکروه تحريمی دی.

فتاوي فريدية: ۷/ ۷۹-۹۴- ۹۵ پښتو

وکذا في أحسن الفتاوي: ۶/ ۴۹۴ بيع ، أردو

وکذا في بدر الفتاوي: ۳/ باب البيع

وکذافي آپ کي مسائل او ان کاحل: ۷/ ۲۳۳.

وکذافي فتاوي محمودية: ۲۴/ ۱۱۲.

وکذا في فتاوي دار العلوم زکريا: ۵/ ۸۷.

وکذا في فتاوي قاسمية: ۱۹/ ۱۳۳.

وکذافي جديد معاملات کي شرعي أحکام: ۱/ ۷۹.

وکذافي ثمية الفتاوي: ۳/ ۱۶۷.

که پر ځمکه وابنه خپله راشنه شوي وو دهغو خرڅول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام ددې مسئلې په باره کې په ځمکه وابنه خپله راشنه شوي وو دهغو خرڅول او په اجاره ورکول يې څنګه دي جائز دي او که نه؟ بينوا تؤجروا!

مستفتی امیر صاحب

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی په کومه ځمکه چې وابنه پخپله راشنه شوي وي دهغو وبنو خرڅول اوپه اجاره ورکول نه دي جائز ځکه دادټولو مشـــترک دي البته که يې هغه وابنـــه پاللي وو او اوبه يې ورکړې وي بيا يې خرڅول اوپه اجاره ورکول جائزدي.

لمافی الهنديه:٣/ ١٠٩، الفصل الثانی فی بيع الثمار ،مط: علوم اسلاميه

,, ولا يجوز بيع الكلأ واجارته وان كان فی أرض مملوكة غير أن لصاحب الارض أن يمنع الدخول فی أرضه واذا امتنع فلغيره أن يقول ان لی فی أرضک حقا فاما أن تو صلنی اليه او تحشه وتدفعه لی هذا اذا نبت بنفسه فاما اذاكان سقی الارض وأعدها للانبات فنبت ففی الذخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه لانه ملكه وهو مختارا لصدر الشهيد ،،

لمافی الدرالمختار:٣/ ١٥٦،كتاب البيوع باب بيع الفاسد

(والمراعی) أي الكلأ (كاجارتها) اما بطلان بيعها فلعدم الملک لحديث الناس شـزشركاء ثلاث فی الماء والكلأ والنار واما بطلان اجارتها فلانها علی استهلا ک عين ابن وهذا اذا نبت بنفسه وان انبته بسقی وتربية ملكه وجاز بيعه عينی.

لمافی ردالمحتار ٩/ ٦٥،كتاب البيوع،مط: رشيديه

,, (قولـه أي الكلأ دفعا لوهم أن يراد مكان الرعی فانه جائز فتح أي اذا كان مملو كا له كما لا يخفی والكلأ كجبل العشب رطبه ويابسه فاموس قال فی البح ويدخل فيه جميع أنواع ماترعا المواش رطبا كان او يابسا بخلاف الأشجار لأن الكلأ مالا ساق له والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتی يجوز بيعها اذا نبتت فی أرضه لكونها ملكه والكمأة كالكلأ

وزني شيان د خلتې (پلاستيک کڅوړه) سره تلل جواز لري او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زه دوکاندار يم وزني شيان چې تلم نو کله کله يه د خلتې سره تلم نو سوال دادی چې زما لپاره دد غه خلتې اندازه يو خلته د کانې په خواکې اېښول چې د هغه خلتې فانګ سې جواز لري که يا ؟اجيبواتؤجروا

الافتاءبتوفيق الله تعالى .

حامداو مصليا وبعد : محترمه د خلتې يا بل ظرف چې ته خلګو ته شی پکښې تلی فانګ راګرځول جائزدی.

رجل اشترى زيتا على أن يزنه بظرفه فيطرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلا فهو فاسد وإن اشترى على أن يطرح عنه بوزن الظرف جاز .

جامع الصغيرج ۱ ص۳۳۶)

قوله وزيت على أن يزنه بظرفه ويطرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلا وصح لو شرط أن يطرح عنه بوزن الظرف) أي لم يجز بيع شيء بهذا الشرط، وصح البيع بالشرط الثاني لأن الشرط الأول لا يقتضيه العقد، والثاني يقتضيه

بحرالرائق ج۶ ص۹۱)

وكذافي ردالمحتار ج۵ ص۷۶)

رجل اشترى زيتا على أن يزنه بظرفه ويطرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلا فهو فاسد ولو اشترى على أن يطرح عنه بوزن الظرف جاز

هندية ج۳ ص۱۲۶)

دویل زما موټر په دوه لکه شپېته زره خرڅه کړه، ماورته په دوه لکه نوي زره خرڅ کړو

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یو نفر خپل موټر شورم والا ته وروستی دا یه ورته و ویله چې دا موټر مثلا په دوه لکه شپېته زره راته خرڅ که هغه شورم والا دا موټر په دوه لکه نوي زره خرڅ کې نو اوس پو بستنه داده چې دغه دېرش زره کالدارې دچاحق دي وشورم والا ته جواز لري کي نه لري؟

بینوا بالدلیل تؤجروا عند الجلیل تعالی.

المستفتي: حسیني صاحب

الجواب الحسین بعون الله المتین تعالی.

جواب: محترمه په دې صورت مسؤله کي حکم شرعي دادی دا دېرش زره روپۍ شورم والا ته جائز نه دي بلکه دهغه موټر دمالک(خاوند)دي لېکن شورم والا که خپل دلالي وغواړي نو دهغه حق پر موټر والا باندې لري بهرحال دازیاتې دېرش زره روپۍ شورم والا ته جواز نه لري.

إذا شرطت الأجرة في الوكالة واوفاها الوكيل إستحق الأجرة: إطلاقه يدل على إنه لافرق فيما إذا وقت وقتا معلوما لإيفاء الوكالة اولا. وإن لم تشترط ولم يكن الوكيل ممن يخدم بالأجرة كان متبرعا فليس له أن يطالب بالأجرة واما إن كان ممن يخدم بالأجرة فله أجر مثله.

صـ۶۱۷جـ۲ شرح المجلة

لو خدم أحد آخر بناء على طلبه من دون مقاولة على أجرة فله أجر المثل إن كان ممن يخدم بالأجرة وإلا فلا.

صـ۶۴۸جـ۱ درر الحکام

فإذا تمت الوكالة بأجر، لزم العقد، ويكون للوكيل حكم الأجير، أي أنه يلزم الوكيل بتنفيذ العمل، وليس له التخلي عنه بدون عذر يبيح له ذلك، وإذا لم يذكر الأجر صراحة حكم العرف: فإن كانت مأجورة عادة كتوكيل المحامين وسماسرة البيع والشراء، لزم أجر المثل، ويدفعه أحد العاقدين بحسب العرف. وإن كانت غير مأجورة عرفاً، كانت مجاناً، أو تبرعاً، عملاً بالأصل في الوكالات: وهو أن تكون بغير أجر على سبيل التعاون في الخير.

صـ۷۴۵جـ۴ ألفقه الإسلامی وأدلته

وتنعقد الإجارة بالتعاطي أيضا كالركوب في باخرة المسافرين وزوارق المواني ودواب الكراء من دون مقاولة فإن كانت الأجرة معلومة أعطيت وإلا فأجرة المثل.

صـ۴۷۶جـ۱ درر الحکام

لما كانت الإجارة نوعا من البيع فتفسد بكلما يفسد البيع كجهالة مأجور او أجرة او عمل اومدة.

صـ۲۴۴جـ۱ بدر الفتاوی

پربل چاباندې دپیسو شرط کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

پوښتنه داده یو دکاندار کتاب فروش راته ویل راشه کتابونه درباندې خرڅ کړم ماورته وویل ځما سره پیسې نشته ده راته وویل چې پیسې یې دفلانکي سړي څخه اخلم ته هسې کتابونه واخله کتابونه می ورڅخه واخیستل پنځلس زره کالداري یې شولې یوڅو وخت

وروسته یې راته وویل چې زما پیسې به ته راکوي ایا دا بیع صحیح ده که نه؟ او ایا اوس پر ما حق د پیسو لري که یا؟ بینوا توجروا

المستفتي: مفتي تاج محمد صاحب ادرس سمنګلي روډ بشیرباوړي تاریخ ۱۴۴۱/۳/۲هق)

الجواب باسمه تعالي

حامدا ومصلیا وبعد: په داسې صورت کې دا بیع غیرصحیح ده او شرط د پیسو پر اجنبي غیرصحیح دی.

۱-لماقال علی بن ابی بکرالمرغینانی المتوفی (۵۹۳هق)

((لان الخیار من مواجب العقدواحکامه فلایجوزاشتراطه لغیره کاشتراالثمن علي غیرالمشتري))

«هدایه کتاب البیوع باب خیارالشرط ۳/ ۳۷/ ط

۲-ولماقال:المحقق ابن الهمام المتوفي (۷۹۶هق)

((فان قیل فلم لم یجزاشتراط الثمن علی الاجنبی وتثبت کفالته اقتضاء کمایثبت الخیارله ویثبت للعاقداقتضاء؟اجیب بان الثمن دین علی العاقدوالکفالة لیس فیهانقل الدین علی الکفیل))

(فتح القدیرکتاب البیوع باب خیارالشرط ۴/ ۲۹۶/ ط رشیدیه)

۳-ولماقال:محمدبن محمودالحنفي «المتوفي(۷۸۶هق)

(وماکان من مواجب العقدلایجوزاشتراطه علی غیرالعاقدکاشتراط الثمن علی غیرالمشتري)

(عنایه کتاب البیوع باب خیارالشرط ۴/ ۲۹۶/ ط رشیدیه)

فارسي مسئلة

﴿الاستفتاء:﴾ څه میفرما یند علماء کرام ومفتیان عظام اند رین مسئله :

یک شخص یک گوسفند را درمقابل (۴) چهار خروار کاه مید هد واین چهار خروار درکادان ریخته است نشان میدهد ایا همین نشان دادن تسلیم وقبض گفته میشود وبیع صحیح است یا خیر؟

مستفتی عزیز الرحمن

الجواب حامدا ومصليا

درصورت مسئوله جواب این است این خرید وفروش صحیح است مگر قبصه آن وقت معتبر است که برای مشتری بگوید که این کاه شما هست وبه شما برسید یا اجازه برون کردن آن ها را بدهد .

لمافی الدرالمختارمع ردالمحتار :۷/ ۵۹، کتاب البیوع مطلب فی حکم الشراء بالفروش ،مط: رشیدیه

(وصح بيع الطعام) (كيلا وجزافا) اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم ...من أنه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل أن شرط جوازه ان يكون مميز مشارا اليه ۰۰۰ اما بجنسه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل.

لمافی الهداية : ۳/ ۲۷، کتاب البیوع ،مط: رشیدیه

,, ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلة ومجازفة وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله عليه السلام اذا احتلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون بلا بيد بخلاف ما اذا باعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الربوا،،

لمافی فتح القدیر:۵/ ۲۴۴، کتاب البیوع ،مط: اشرفیه

(ومجـازفـة) أي بلا كيل ولا وزن باراءة ۰۰۰ يعني البيع مجازفة مقيد بغير الاموال الربوبة اذا بيعت بجنسها فاما الاموال الربوية اذا بيعت بجنسها فلا يجوز مجازفة لاحتمال الربا وهو مانع كحقيقة الربا،،

سبا ستا ډالر يا ريال يا افغانۍ زما دي په پنځه روپۍ

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يو سړی په هرات ولايت کښې صرافي لري او دی وا يې چې موږ داسې بيع سره کو« چې سبا ستا ډالر يا ريال يا افغانۍ زما دي په پنځه روپۍ مثلاً» ، اوس نه دی ماته څه شی راکوي اونه زه ده ته څه شی ورکوم چې سبا سي بيا دی ماته هغه پيسې راکړې او زه هم هغه نورې پيسې ورکړم اوس پوښتنه داده :چې دغه سي بيع په شريعت کښې څه حکم لري ؟ بينوا تؤجروا

المستفتي:مو لوي محمد سالم صاحب نېټه:۱۰ /ربيع الثاني/۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً مصلياً ومسلماً وبعد :په مذ کوره صورت کښې دغه سي بيع په شريعت کښې جواز نه لري ځکه دا بيع الصرف ده په فلوس کښې او بيع الصرف کښې چې هغه په فلوس کښې وي دا شرط دی چې يو دبدلين به قبض کېږي په مجلس کښې .

تنبه: که يو د بدلينو په مجلس دعقد کښې قبض سي بيا دغه بيع جواز لري

(۱)لماقال العلامة القاضي محمد تقي العثماني

أحكام مبادلة الاوراق بالاوراق.

إن مبـادلة الاوراق بالاوراق تمكن على وجهين: الاول: المبادلة بين الاوراق الأهلية، وذلك أن تكون الاوراق في كلا الجانبين اوراق دولة واحدة.

والثاني: المبادلة بين الاوراق الأجنبية، وذلك أن يكون التبادل بين عملات دول مختلفة. فلنتكلم على كلتا الجهتين على حدة.

مبادلة عملات الدول المختلفة: ...

فتبين أن عملات الدول المختلفة أجناس مختلفة، ولذلك تختلف أسماؤها وموازينها ووحداتها المنشعبة منها. ولما كانت عملات الدول أجناسا مختلفة جاز بيعها بالتفاضل بالإجماع،...بيع العملات بدون التقابض: ثم إن أسعار هذه العملات بالنسبة الى العملات الأخرى، ربما تعين من قبل الحكومات، فهل يجوز بيعها بأقل او أكثر من ذلك السعر المحدد؟ والجواب عندي أن البيع بخلاف هذا السعر الرسمى لا يعتبر ربا؛ لما قدمنا من أنها أجناس مختلفة، ولكن تجري عليه أحكام التسعير، فمن جوز التسعير في العروض، جاز عنده هذا التعسير أيضا، ولا ينبغي مخالفة هذا السعر، اما لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجب ، وإما لأن كل من يسكن دولة فإنه يلتزم قولا او عملا بأنه يتبع قوانينها، وحينئذ يجب عليه اتباع أحكامها، مادامت تلك القوانين لا تجبر على معصبة دينية.

بيع العملات بدون التقابض:

ثم إن هذه الاوراق النقدية، وإن كان لا يجوز فيها التفاضل، ولكن بيعها ليس بصرف، فلا يشترط فيه التقابض في مجلس العقد، نعم يشترط قبض أحد البدلين عند الامام أبي حنيفة وأصحابه؛ لأن الفلوس عندهم لا تتعين بالتعيين، فلو افترقا دون أن يقبض أحد البدلين، لزم الافتراق عن دين بدين.

بحوث في قضايا فقهية معاصرة: ١/ ١٦٨) أحكام الاوراق النقدية

لمافي الفتاوى الهندية(٢٢٤ / ٣)

(٢)ولو باع الفلوس بالفلوس ثم افترقا قبل التقابض بطل البيع ولو قبض أحدهما ولم يقبض الآخر او تقابضا ثم استحق ما في يدي أحدهما بعد الافتراق فالعقد صحيح على حاله كذا في الحاوي

(٣)ولمافي مجلة مجمع الفقه الإسلامى (٣/ ٧٩٠)

فتبين أن عملات الـدول المختلفـة أجنـاس مختلفـة، ولذلك تختلف أســماؤها وموازينها ووحداتها المنشعبة منها.

ولما كانت عملات الدول أجناسًـا مختلفة جاز بيعها بالتفاضل بالإجماع، اما عند الشافعي رحمه الله فلأنـه يجوز بيع الفلس بالفلســين في عملة واحدة، ففي العملات المختلفة اولى، وهو رأي في مذهب الحنابلة كما قدمنا، واما عند مالك رحمه الله فلأنه يجعل هذه العملات من الأموال الربوية فإذا اختلفت أجناسها جاز التفاضل، واما عند أبي حنيفة وأصحابه فلأن تحريم بيع الفلس بالفلسين مبني عندهم على كون الفلوس أمثالاً متســاوية قطعًا، فيبقى عند التفاضــل فضــل خال عن العوض، ولكن عملات البلاد المختلفة لما كانت أجناسًا مختلفة، لم تكن أمثالاً متساوية، فلا يتصور الفضل الخالي عن العوض.

فيجوز إذن أن يباع الريال السعودي مثلاً بعدد أكثر من الربيات الباكستانية.

ثم إن أســعار هذه العملات بالنســبة الى العملات الأخرى، ربما تعين من قبل الحكومات، فهل يجوز بيعها بأقل او أكثر من ذلك السعر المحدد؟ والجواب عندي أن البيع بخلاف هذا السعر الرسمى لا يعتبر ربا؛ لما قدمنا من أنها أجناس مختلفة، ولكن تجري عليه أحكام التسعير، فمن جوز التسعير في العروض، جاز عنده هذا التعسير أيضًا، ولا ينبغي مخالفة هذا السعر، اما لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجب ، واما لأن كل من يسكن دولة فإنه يلتزم قولاً او عملاً بأنه يتبع قوانينها، وحينئذ يجب عليه اتباع أحكامها، مادامت تلك القوانين لا تجبر على معصبة دينية.

بيع العملات بدون التقابض:

ثم إن هذه الاوراق النقدية، وإن كان لا يجوز فيها التفاضل، ولكن بيعها ليس بصرف، فلا يشترط فيه التقابض في مجلس العقد، نعم يشترط قبض أحد البدلين عند الامام أبي حنيفة وأصحابه؛ لأن الفلوس عندهم لا تتعين بالتعيين، فلو افترقا دون أن يقبض أحد البدلين، لزم الافتراق عن دين بدين.

سپین زر په سروزروبدلوي يو ورځ پور پکښې دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام په باره ددې مسئلې کښې چې:
يوڅوک سپین زر په سروزروبدلوي يوه ورځ پورکې وي دا جائزده که نه ده جائزه؟بینوا تؤجروا !

مستفتي: عبدالله

الجواب حامداومصليا

دصورت مسؤله جواب د ادی چې دغه بیع جوازنه لري البته که دپور اسقاط په دغه مجلس کې وکړی نو لاس په لاس به شی ورکوي بیا جائزده.

لمافی الد ر المختار:۴/ ۲۶۲،باب الصرف،مط:الحبيبيه

(والا)بأن لم يتجانسا(شرط التقابض)لحرمة النساء(فلوباع)النقد ين (أحدهما بالأخرجزافا اوبفضل وتقابضافيه)أى المجلس(صح و)

ولمافی خلاصة الفتاوي:كتاب البيوع،كتاب الصرف،مط:عزيزيه،ج،۳/ ۱۰۱).

وعقد الصرف بشرط الاجل فى احدالبدلين او بشرط الخيارينعقد على الفساد واماالجنس بانفراده خل التفاضل وحرم النساء.

ولمافی التاتارخانيه:كتاب الصرف : ۱۰/ ۶،مط:حنيفيه

وعقد الصرف بشرط الأجل فی أحدالبدلین ،اوبشرط الخیارینعقد علی الفساد

ولمافی المحیط البرهانی: ۱۰/ ۴۱۰،کتاب الصرف،مط:ادارةنشرعلون اسلامیه

وفی القدوری:لواشتری دینارابعشرة دراهم نسیئة،ثم نقد بعض العشرة دون البعض،فسد البیع فی الکل فی قول أبی حنیفة رحمه الله تعالی عنه

ولمافی الهدایه:۳/ ۱۰۶،کتاب الصرف:مط:رشیدیه

وإن باع الذهب بالفضة جازالتفا ضل لعدم المجانسة ووجب التقابض لقوله علیه السلام الذهب بالو رق ربوا الاهاء وهاء فا ن افترقا فی الصرف قبل قبض العوضین اواحدهما بطل العقد....ولهذا لایصح شرط الخیارفیه ولا الاجل

هغه افغانۍ اوس نه چلېږي په کومو چې د ي شی ورکړی و؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یو سړی پربل یوه په شنو افغانۍ شی خرڅ کړی وو او هغه سړی غائب وو اوس راغلی هغه افغانۍ اوس نه چلېږي ایا اوس به څومره پیسې ورکوي؟ بینوا تؤجروا

الجواب وبالله التوفیق وهوملهم للصدق والصواب

محترمه د مفتي به قول مطابق به د هغه ورځې د شنو افغانیو قیمت و رکوي په کومه و رځ چې کوټه کېدلې د هغې ورځې د قیمت په حساب به نوې پیسې ورکوي.

کمافی فتح القدیر للکمال ابن الهمام، ۷/ ۱۵٤]

(وَ) مِنْ أَحْكَامِ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي غَلَبَ غِشُّهَا أَنَّهُ (لَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِهَا فَكَسَدَتْ) أَيْ قَبْلَ قَبْضِهَا (بَطَلَ الْبَيْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) فَإِنْ كَانَ المَبِيعُ قَائِمًا مَقْبُوضًا رَدَّهُ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَهْلَكًا أَوْ هَالِكًا رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَيْهِ بِقِيمَتِهِ

إنْ كَانَ قِيَمِيًّا وَمِثْلُهُ إنْ كَانَ مِثْلِيًّا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا فَلَا حُكْمَ لِهَذَا البَيْعِ أَصْلًا. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: لَا يَبْطُلُ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا (فَقَال أَبُو يُوسُفَ: عَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْبَيْعِ) قَال فِي الذَّخِيرَةِ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى (لِأَنَّهُ مَضْـمُونٌ بِهِ) أَيْ بِالْبَيْعِ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ فِي الْمَغْصُوبِ إذَا هَلَكَ أَنَّ عَلَيْهِ قِيمَتَهُ يَوْمَ الغَصْبِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمَ تَحَقُّقِ السَّبَبِ (وَقَال مُحَمَّدٌ: عَلَيْهِ آخِرُ مَا تَعَامَلَ النَّاسُ بِهَا) وَهُوَ يَوْمُ الِانْقِطَاعِ (لِأَنَّهُ أَوَانُ الانْتِقَالِ إلَى القِيمَةِ) وَفِي الْمُحِيطِ وَالتَّتِمَّةِ وَالْحَقَائِقِ بِهِ يُفْتَى رِفْقًا بِالنَّاسِ (لَهُمَا أَنَّ البَيْعَ قَدْ صَحَّ) بِالْإِجْمَاعِ (إلَّا أَنَّهُ تَعَذَّرَ التَّسْلِيمُ) أَيْ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ لِانْعِدَامِ الثَّمَنِيَّةِ (بِالْكَسَادِ

وهكذافى البحر الرائق :٦/٢١٩]

وَفِي الْمُضْمَرَاتِ قَال فَإِنْ انْقَطَعَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ مِنْ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ قيمتهُ فِي آخِرِ يَوْمٍ انْقَطَعَ هُوَ المُخْتَارُ فِي الذَّخِيرَةِ

وهكذافى الفتاوى الهندية، ٣/٢٢٥]

وَقَالَ لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَإِذَا لَمْ يَبْطُلْ الْبَيْعُ وَتَعَذَّرَ تَسْـلِيمُهُ وَجَبَتْ قِيمَتُهُ لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُـفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَـالى - يَوْمَ الْبَيْعِ وَعِنْـدَ مُحَمَّـدٍ - رَحِمَـهُ اللَّهُ تَعَالى - يَوْمَ الْكَسَـادِ وَهُوَ آخِرُ مَا يَتَعَامَلُ النَّاسُ بِهَا وَفِي الذَّخِيرَةِ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى - وَفِي المُحِيطِ وَاليَتِيمَةِ وَالحَقَائِقِ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى - يُفْتَى رِفْقًا بِالنَّاسِ كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ

مشتري په خبر وي چې دا شی په غلا خرڅوي

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء كرام ددې مسئلې په باره کې :

چې يو سړی په غلا يو شی خرڅوي مشتري په خبر وي چې دا شی په غلا خرڅوي اوس پوښتنه داده چې ددې شی اخيستل جائز دی او که نه؟بينوتؤجروا

مستفتی :   محمدعسي

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی ددې شی اخیستل جائز نه دی.

لمافی فیض القدیر: ۱۱/ ۵۶۵۴؛رقم الحدیث: ۶۴۴۳؛مط نزار المصطفی.

''قال رسـول الله صـلی الله علیه وسـلم:من اشـتری سرقة وهویعلم أنها سرقة فقد شرک فی عارها واثمها''

لما فی رد المحتارمع الدر المختار باب البیع فاسد ؛۷/ ۳۰۶؛ مط:رشیدیة

الحرمة تتعدد مع العلم بها إلافی حق الوارث؛ وإن لم یرده یکره للمسلمین شراء ه لأنه ملک حصل له بسبب حرام شرعا.

لمافی مجموعة الفتاوي: ۲۹؛۱۷۸؛ لا بن تیمیة؛مط العبیکان

فمن علمت أنه سـرق مالااوخانه فی امانته اوغصـبه فأخذه من المغصوب قهراًبغیر حق لم یجزلی أن أخذه منه.

لمافی الحلال والحرام فی الاسلام: الفصل الرابع فی المعملات؛۱۲۸؛مط وهبة القاهرة

''ولم یحل لمسـلم أن یشتري شیاً یعلم أنه مغصوب اومسروق اومأخوذ من صاحبه بغیر حق.... قال رسول الله صلی الله علیه وسلم :من إشتری سرقة أي مسروقاً وهویعلم أنها سرقة فقد اشترک فی إثمها وعارها''

نوريې که نس د پړاره ډک وي هم زه ذمه وار نه يم

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ــــــــــــ

که په بيع کښې بائع مشتري ته داسې ووايې :دغه پسه دی ستا په حضور کښې دی نو ريې که نس د پړاره ډک وي هم زه ذمه وار نه يم :بيع وسي اوس که په دغه مبيعه کښې علت پيدا سې او دغه علت معلوم سي چې تر بيع مخکې هم وو اوس مشتري بېرته د رد يدلو حق لري او که نه؟بينوا تؤجروا

المستفتي:م:طاهرصيب   تاريخ:۲۰/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :په مذ کوره صورت کښې بيعه صحيح ده اودغه مشتري بېرته د رد يدلو حق نه لري.

(۱)لماقال العلامة محمد بن الحسن د الشيباني (المتوفى: ۱۸۹هـ)

وإذا باع الرجل عبدا او أمة او دارا او ثوبا او شيئا من الأشياء فبرئ البائع إلى المشتري عند عقده البيع من كل عيب فهو براءة جائزة ولا يضره أن لا يسمى شيئا من ذلك ألا ترى أنه لو برئ إليه من القروح والخروق في الثوب ومن الدبر في الدابة كانت هذه البراءة جائزة فيما سمى وإن كان لم يقل فوجد قرحة كذا وكذا او كذا وكذا دبرة وكذلك لو قال هو بريء من كل عيب فقد دخل فيه كل عيب وكذلك كل داء وكل دبرة وكل حرق او خرق او كي او غيره من العيوب وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

(الأَصلُ :۲/ ۴۸۸ باب العيوب في البيوع كلها ط:الاحرار)

(۲)لماقال العلامةأحمد بن محمد بن أحمد القدوري (المتوفى: ٤۲۸هـ)

ومن اشترى عبدا وشرط البراءة من كل عيب فليس له أن يرده بعيب وإن لم يسم العيوب ولم يعدها

(مختصر القدوري في الفقه الحنفي: ١/ ٨٢باب خيار العيب)

(٣)لماقال العلامة محمد بن أحمد شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)

قال – رحمه الله – وإذا برئ البائع إلى المشتري عند عقده البيع من كل عيب فهو جائز، وإن لم يسم العيوب عندنا،... وحجتنا في ذلك ما روي أن زيد بن ثابت – رضي الله عنه – ابتاع مملوكا من عبد الله بن عمر – رضي الله عنه – بشرط البراءة من كل عيب ثم طعن فيه بعيب فاختصما الى عثمان بن عفان – رضي الله عنه – فحلفه بالله لقد بعته وما به عيب أعلمه وكتمته فنكل عن اليمين فرده عليه فقد اتفقوا على جواز البيع بهذا الشرط، وإنما اختلفوا في صحة الشرط فيستدل باتفاقهم على جواز البيع وبقول النبي – صلى الله عليه وسلم – «المسلمون عند شروطهم» على صحة الشرط

(المبسوط:١٣/ ٩٢ [باب العيوب في البيوع])

(۴)لماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ٥٩٣هـ)

قال: " ومن باع عبدا وشرط البراءة من كل عيب فليس له أن يرده بعيب وإن لم يسم العيوب بعددها" ...ولنا أن الجهالة في الإسقاط لا تفضي الى المنازعة وإن كان في ضمنه التمليك لعدم الحاجة الى التسليم فلا تكون مفسدة، ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود والحادث قبل القبض في قول أبي يوسف. وقال محمد رحمه الله: لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر رحمه الله؛ لأن البراءة تتناول الثابت. ولأبي يوسف أن الغرض إلزام العقد بإسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث.

(الهداية في شرح بداية المبتدي:٣/ ٥٢قبيل باب خيار العيب)

(۵)لماقال العلامة عبد الغني بن طالب (المتوفى: ١٢٩٨هـ)

(ومن اشترى عبداً) مثلا (وشرط البراءة من كل عيب فليس له أن يرده بعيب) مطلقاً، موجود وقت العقد او حادث قبل القبض (وإن لم يسم العيوب ولم يعدها) ، لأن البراءة عن الحقوق المجهولة صحيحة لعدم إفضائها إلى المنازعة.

(اللباب في شرح الكتاب: ٢/ ٢٣ قبيل باب خيار العيب)

(٦)لماقال العلامة ابو الحسن علي بن الحسين (المتوفى: ٤٦١هـ)

ولو باعه البائع على انه برئ من كل عيب فانه يبرأ في قول ابي حنيفة واصحابه وليس للمشتري ان يرده بعيب.

(النتف في الفتاوى: ۴۵۲ شرط البراءة من كل عيب)

(٧)لمافى الفتاوى الهندية: ٣/ ٩٤ [الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها]

البيع بـالبراءة من العيوب جـائز في الحيوان وغيره ويدخل في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه وهو قول أصحابنا رحمهم الله تعالى سواء سمى جنس العيوب او لم يسم أشار اليه او لم يشر، ويبرأ عن كل عيب موجود به وقت البيع وما يحدث بعده إلى وقت التسليم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله تعالى

وينه رانيول يا خرڅول جوازلري اوكه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام په باره ددې مسئلې كې:

چې مطلقا وينه رانيول يا خرڅول جواز لري كه نه؟ بينوتؤجروا

المستفتي: عبدالله

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادي چې دوینو رانیول اوخرڅول شرعا جائز نه دي چې تجارت یې وکړي.

لما فی ردالمحتار:۹/ ۸۹مطلب لبیع الموقوف من قسم الصحیح مط: حنفیة.

بطل بیع مالیس بمال أی لیس بمال فی سائرالادیان کالدم.

وأیضا فی فتاوي حقانیة:۵/ ۹۴باب مایجوز بیعه ومالایجوز مط: فریدیة

لما فی البحرالرئق:۶/ ۷۰باب البیع الفاسد

لم یجز بیع المیتة والدم لانعدام المالیة هی رکن البیع.

وأیضا فی تبیین الحقائق:۴/ ۴۴باب بیع الفاسد

لما فی المحیط البرهانی:۹/ ۳۹۰:الفصل۶مایجوزبیعه ومالایجوز:مط: ادارة القرآن:

ولوباع بالمیتة، اوالدم، اوالریح، فالبیع باطل.

وأیضا فی فقه البیوع۲/ ۱۱۹۳بیع الفاسد

زیات خلک دیو قسم بتانو تجارت کوي؟

الإستفسار: محترم مفتي صاحب!

نن صبا زیات خلک دیو قسم بتانو تجارت کوي، چې په هغه کې بعضې دذي روحو حیواناتو په شکل وي، لکه ناوکۍ، چرګان، اسان، اوښان، سپي اوپشانې وغیرذلک، بیاماشومان په دغه بازی کوي، اوپه بعضو کې دسروزالات هم نسب وي، آیا ددغه قسم حیواناتو تجارت کول شرعاً جائزدی اوکه نه؟ بینواتؤجروا

الإستبشار:

حامداومصلیاًوبعد: ددغه قسم ناوکیو اوبتانو چې دژوندي انسانانو پرشکل باندي جوړ شوي وي، اخیستل اوخرڅول یې دواړه شرعا ناجائزدي.

و مرقاة المفاتيح (كتاب البيوع):۱۸۹۵/ ۵ رقم الحديث(٢٧٦٦)

وعن جابر – رضي الله عنه – أنه سمع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول عام الفتح، وهو بمكة: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام.

ولمافي'كتاب'النوازل:۱۰/۲۴۷بچوں کي گڑیا جس میں تصویر ہی اصل مقصود ہوتی ہے، اس کي خرید وفروخت مکروہِ تحریمی اور ناجائز ہے؛ البتہ ایسے سامان جن میں تصاویر اصل مقصود نہیں ہوتیں؛ لیکن تصویریں اُن میں چھپی رہتی ہیں، اُن کي خرید وفروخت کي گنجائش ہے.

(۳):وکمافي ردالمحتار:۲۲۶/ ۵:مثله.

(۴):وکمافي البحرالرائق:۴۸/ ۲:باب مایفسد الصلاة مثله.

(۵):وکمافي فتاوي محموديه:۵۰۳/ ۱۹:باب الصورة والملاهي:مثله.

وکمافي فتاوي حقانيه:۱۰۹/ ۵،باب مايجوز بيعه ومالايجوزبيعه:مثله.

(۷):وکمافي جواهرالفقه:۲۶۱/ ۷:مثله.

باب بيع المرابحة:

(بسم الله الرّحمن الرّحيم)

مرابحةً په خپل زاړه مالک خرڅول جواز لري او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

مرابحةً په خپل زاړه مالک مال خرڅول جواز لري او که نه ؟ بينوا تؤجروا!

المستفتي : عبد الله صاحب تاريخ: ۱۳/ جمادی الاولی / ۱۴۴۲هق

الجـــواب باســـم ملـــهم الصـــواب

حامداً ومصلياً ومسلماً وبعد: هو مرابحةً په خپل زاړه مالک مال خرڅول جواز لري

(١)لمافي الهداية :(٣/ ٤٧) باب البيع الفاسد

وصار كما لو باع بمثل الثمن الاول او بالزيادة او بالعرض.

(٢)ولمافي فتح القدير :(٦٨) باب البيع الفاسد ط:رشيدية

ثم باعها من البائع قبل نقد الثمن) بمثل او أكثر جاز، وإن باعها من البائع بأقل لا يجوز عندنا .

(٣)ولمافي البناية شرح الهداية (٨/ ١٧٢) باب البيع الفاسد

وبعد نقد الثمن يجوز عندنا أيضا وبالمثل او الأكثر يجوز بالإجماع سواء كان قبل نقد الثمن او بعده، وكذا يجوز قبل نقد الثمن إذا اشترى بعرض قيمته أقل منه .

(٤)ولمافي العناية شرح الهداية (٦/ ٤٣٤) باب البيع الفاسد

وبخلاف ما إذا اشترى بالثمن الاول لعدم الربا، وبخلاف ما إذا اشترى بأكثر فإن الربح هناك يحصل للمشتري والمبيع قد دخل في ضمانه .

(٥)ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية) ٣٦ / ٣٢٠).

فإن كان مثليا جاز بيعه مرابحة على الثمن الاول، سواء باعه من بائعه أم من غيره، وسواء جعل الربح من جنس رأس المال في المرابحة او من خلاف جنسه بعد أن كان الثمن الاول معلوما والربح معلوما.

زيد وعمر ته غنم په پور ورکړو يو کال وروسته بيا زيد نور غنم ورکړو ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

زيد وعمر ته غنم ورکړو په (۹۰۰) سوه ، ديوه کال په پور ، چې هر کله کال پوره سو بيا عمرو زيد ته نور غنم ورکړو په (۷۰۰) سوه .

اوس پوښتنه داده: چې دغه دويمه بيعه جواز لري او که نه ؟بينوا تؤجروا !

المستفتي: احمد يوسف **تاريخ:۱۴۴۴/۱۲/۱۸هق**

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد: په مذکوره صورت کې دغه دويمه بيعه جواز لري ، په شريعت مطهره کې کوم مشکل نه لري ،ځکه دغه نه بيع مکروه ده او نه بيع فاسدده اونه بيع باطله ده، زموږد معلومات مطابق پر دغه باندې د بيع صحيح تعريف صادقيږي .

وفي الهداية:(۳/ ۲۳).

قال: "البيع ينعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظي الماضي" مثل أن يقول أحدهما بعت والآخر اشتريت؛ لأن البيع إنشاء تصرف، والإنشاء يعرف بالشرع والموضوع للإخبار قد استعمل فيه فينعقد به.

وفي بدائع الصنائع:(۵/ ۱۳۳).

(واما) ركن البيع: فهو مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب، وذلك قد يكون بالقول، وقد يكون بالفعل (اما) القول فهو المسمى بالإيجاب، والقبول في عرف الفقهاء.

وفي مجلة الأحكام العدلية (ص: ۳۰)(المادة ۱۰۸).

البيع الصحيح هو البيع الجائز وهو البيع المشروع أصلا ووصفا.

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية (٩/ ٩٨).

البيع الصحيح هو : البيع المشروع بأصله ووصفه ، ويفيد الحكم بنفسه إذا خلا عن الموانع . فالبيع الصحيح يترتب عليه أثره ، من حصول الملك والانتفاع بالمبيع وغير ذلك ، ولا يحتاج إلى القبض . وهذا متفق عليه بين المذاهب.

وفي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (١/ ١٠٧).

وقد عرفت الكتب الفقهية البيع الصحيح بأنه (ما كان مشروعا بأصله ووصفه) . وعرف علماء الأصول الصحة في العقد بأنها " وأن يكون الفعل موصلا للمقصود الدنيوي على الوجه اللائق " أي بأن يكون في العبادات مفرغا ومخلصا للذمة وفي المعاملات موصلا (للاختصاصات) الشرعية مثل الأغراض التي تترتب بالعقود والفسوخ.

يو سړی د اوښ په په بدل کښې غوايې خرڅوي

الاستفتاء: څه فرمايې مفتيان عظام په دې مسئله کښې چې:
يو سړی د اوښ په په بدل کښې غوايې خرڅوي خو هغه په پور باندې ورکوي . اوس شرعاً ددې بيعې څه حکم دی ؟بينوا تؤجروا !

المستفتی:محمد قسيم

الجواب حامداً ومصليا

په صورت مسؤله کښې دغه بيعه جائز نه ده ځکه چې په حديث پاک کښې مطلق ديو حيوان په بل حيوان باندې خرڅول په پور باندې منعه ده . که څه هم نوع يې مختلف وي . په مسلک دامام ابو حنيفه رحمه الله او دامام احمد حنبل رحمه الله .

كما فی أبی داؤد(٢٧٧/٢) كتاب البيوع [باب فی الحيوان بالحيوان نسيئة] مط:مكتبة الافغان كابل]

عن سمرة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .

وفى معاني الآثار (۲۱۴/۲) کتاب البیوع / باب استقراض الحیوان [مط: رحمانیه لا هور]

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .أوكان الحيوان لا يجوز بيع بعضه ببعض نسيئة، وإن اختلفت أجناسه ،لا يجوز بيع عبد ببعير أولا ببقرة ولا بشاة أنسيئة . ولو كان النهي من النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة أإنما كان لاتفاق النوعين ألجاز بيع العبد بالبقرة نسيئة ألأنها من غير نوعه

وفى اعلاء السنن (۳۸۵/۱۴) باب النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسئية [مط:ادارة القرآن]

لا يجوز بيع شيئ من الرقيق ولاغيره بشيئ من الحيوانات الرقيق ولا غيره نسيئة لأن الحيوان لا يجوز فيه السلم :أى التأجيل.

وفى بذل المجهود (۱۳/۱۵) کتاب البیوع / باب بیع الحیوان بالحیوان نسیئة [مط:دار الکتب العلمیه بیروت]

قال الشوكانى :ذهب الجمهور الى جواز البيع بالحيوان نسيئة متفاضلاً مطلقاً وشرط مالک أن يختلف الجنس، ومنع من ذلک مطلقاً من النسيئة ، أحمد بن حنبل وابو حنيفة رحمهما الله وغير ذلک من الكوفيين والهادويه.

وكيل د بيع دخپل ځان لپاره دبائع مال اخيستلای سي؟

الاستفتاء: څه فرمايي مفتيان عظام په دې مسئله کښې چې:

وکیل د بیع دخپل ځان لپاره دبائع مال اخیستلای سي او که نه ؟ *بیّنوا توجروا*!

المستفتی: عبد الستار

الجواب حامداً ومصليا

په صورت مسؤله کښې دوه قوله دي يو قول دادی چې دوکيل لپاره د بائع مال اخيستل جائز نه دی . دوهم قول دادی: که چېري مؤکل اجازه ورکړي وي او ياپې پر زيات قيمت

قېمت تر عام قېمت اخلي او يا د مؤكل په حضور كښې دغه مال واخلي په دغه درې صورته كښې بيا جائز دى

كمافى الدر مع رد (٢٨٨/٨) كتاب الوكالة/ باب الوكالة بالبيع والشراء [مط: علوم الاسلاميه چمن

الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه؛ لأن الواحد لا يكون مشتريا وبائعا فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه، وإن أمره الموكل أنه يبيعه من نفسه او اولاده الصغار او ممن لا تقبل شهادته فباع منه جاز.

وفى البزازيه على هامش الهنديه (٤٧٥/٥)

الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه؛ لأن الواحد لا يكون مشتريا وبائعا فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه، وإن أمره الموكل أنه يبيعه من نفسه او اولاده الصغار او ممن لا تقبل شهادته فباع منه جاز.

وفى فقه البيوع (١٨٣,١٨٤/١) أحكام تعدد المتعاقدين/ هل يجوز أن يعقد الوكيل البيع لنفسه [مط: الطارق]

والأصل عند جميع الفقهاء أن الوكيل لا يجوز له أن يعقد البيع لنفسه ويتولى طرفى العقد فلو وكل زيد عمرواً ببيع متاعه فلا يجوز له أن يبيعه انفسه بحكم الوكالة ...آه .وحاصله أن المنع مقيد بمالم يكن شراؤه بعد تناهى الرغبات ، وبما اذا لم يأذن له ربه فى البيع لنفسه ، فان اشترى الوكيل لنفسه بعد تناهى الرغبات او اذنه المؤكل فى شراءه لنفسه .جاز شراؤه حينئذ .ومثل اذنه فى شراءه ما لو اشتراؤه بحضرة ربه .لانه مأذون له حكما . واما الحنابلة : فوافقوا الحنفية والشافعية فى احدى الروايتين وجمعوا بين الأمرين فى رواية أخرى .فقالوا: لا يجوز أن ينوي الواحد طرفى العقد .فان ارتفعت التهمة من الوكيل بأن زاد الثمن على ثمن المثل .جاز له البيع الى نفسه بأن يؤكل غيره بالبيع ......الخ.

كه دي متعين وخت كې ماته ټولې پيسې رانه كړې زه خپله مبيعه راګرځوم؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي مفتيان عظام په دې مسئله كښې چې:

که چیري یو سړی دخرڅولو په وخت کښې واخستونکي ته وویل که چیري په دا متعین وخت کښې ماته ټولې پیسې رانه کړې نوزما اوستا تر مینځ بیعه ختمه ده .خپله مبیعه به بیرته راکوي . نو اوس په دغه طریقه بیعه صحیح ده او که نه؟ بینوا توجروا!

المستفتی: عبد الله

الجواب حامداً ومصليا

په صورت مسؤله کښې چې کوم شرط مو جود ده .هغه شرط ته خیار نقد وایې او شرط خیار نقد دامام ابوحنیفه رحمه الله پر قول باندې تر درې ورځو پورې صــحیح ده او دامام محمد رحمه الله په نیزد تر درو ورځو زیات هم صــحیح ده .البته: د امام محمد رحمه الله قول ته فقیه حضــرت محمد خالد رحمه الله په شــرح المجله کښـــې ترجیح هم ورکړې وه .[مراعاة لمصلحة الناس فی هذا الزمان] باندې تصریح کړې ده .نو مذکوره بیعه صحیح ده.

کمافی الدر مع رد(۱۱۰,۱۱۱/۷) کتاب البیوع [مطلب: خیار النقد[مط:علوم الاسلامیه]

(فإن اشترى) شخص شيئا (على أنه) أي المشتري (إن لم ينقد ثمنه إلى ثلاثة أيام فلا بيع صح) استحسانا خلافا لزفر، فلو لم ينقد في الثلاث فسـد فنفذ عتقه بعدها لو في يده فليحفظ. (و) إن اشترى كذلك (الى أربعة) أيام (لا) يصح خلافا لمحمد رحمه الله فانه جوزه الى ما سمياه .

وفی الهندية(۳۹/۳)كتاب البيوع/الباب السادس فی خيار الشرط /الفصل الاول فی ما يصح وما لا يصح [مط:رشيديه]

إذا باع على أنه إن لم ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فالبيع جائز وكذا الشـرط هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذه المسألة على وجوه اما أن لم يبين الوقت أصلا بأن قال على أنك إن لم تنقد الثمن فلا بيع بيننا او بين وقتا مجهولا بأن قال على أنك إن لم تنقد الثمن أياما وفي هذين الوجهين العقد فاسد وإن بين وقتا معلوما إن كان ذلك الوقت مقدرا بثلاثة أيام او دون ذلك فالعقد جائز عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وإن بين المدة أكثر من ثلاثة أيام قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى البيع فاسـد

وقال محمد رحمه الله تعالى البيع جائز كذا في المحيط فإن نقد في الثلاث جاز في قولهم جميعا كذا في الهداية.

وفی شرح المجله (۲۵۹,۲۶۰/۱) الباب السادس فی بیان الخیارات / الفصل الثالث فی حق خیار النقد [مط: رشیدیه] (المادة ۳۱۳).

إذا تبايعا على أن يؤدي المشتري الثمن في وقت كذا وإن لم يؤده فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار النقد. وفى البحر عن غاية البيان ان أبا يوسف رحمه الله مع الامام ابو حنيفة رحمه الله فى قوله الا وله .والذى رجع اليه أنه مع محمد رحمه الله وقد أختارت جمعية المجلة قول محمد رحمه الله مرعاة لمصلحة الناس فى هذا الزمان كماصرحت بذلک فى تقريرها المتقدم للمرحوم على باشا الصدر الاعظم .

ماته په شل زره روپۍ تمام شوی دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ فرمايي مفتيان عظام په دی مسئله کښې چې:

یو سړی له چا څخه موټر سایکل خېستی او هغه سړی د نرخ پو ښتنه وکړه او هغه ورته ویل چې ماته ته په شل زره[۲۰۰۰۰] روپۍ تمام شوی دی .او په [۲۵۰۰۰] روپۍ یې تاته درکوم هغه مشتري دا موټر سايکل واخيسته وروسته بيا ورته معلومه سوه چې په بازار کښې د دغه قیمت [۱۵۰۰۰] روپۍ دی . اوس په شریعت کښې د دې څه حکم دی ؟ بیّنوا توجروا!

المستفتی: عبید الله

الجواب حامداً ومصليا

په صورت مسؤله کښې دا بيع بذات خود جائز ده دې بيعې ته مرابحه وايې خو په دې کښې چې کوم خيانت او درواغ ويل سوي ده هغه حرام دي .

البته : ددهوكې او خيانت په صورت كښې مشتري ته اختهار ده چې دغه فيصله سوي قيمت قبول كړي او يا يې بېرته دغه مبيعه وه بائع ته وركړي او له بائع څخه خپلې پيسې واخلي خو د نقصان له وجهې دپيسو كموالى هم كولاى سي په مذهب دامام ابويوسف رحمه الله . او علامه محمد تقي عثماني صاحب دې قول ته اوفق قول ويلى دى .

كمافى الدر معرد (۳۲۷/۷) كتاب البيوع/ باب المرابحة والتولية [مط:علوم الاسلاميه چمن]

(فإن) (ظهر خيانته في مرابحة بإقراره او برهان) على ذلك (او بنكوله) عن اليمين (أخذه) المشتري (بكل ثمنه او رده) لفوات الرضا.... (قوله: أخذه بكل ثمنه إلخ) أي ولا حط هنا، بخلاف التولية، وهذا عنده.

وفى فقه البيوع (۶۴۳/۲) أحكام الخيانة فى المرابحة [مط:معارف القرآن كراتشى]

ان كان البائع فى المرابحة كاذبا او لم يبين للمشترى ماوجب بيانه فهو خيانة . وان ظهرت الخيانة بعد البيع فان ظهرت فى صفة الثمن .....فللمشترى الخيار ان شاء أخذه بالثمن المتفق عليه ، وان شاء رده على البائع وهذا لا خلاف فيه .وان ظهرت الخيانة فى مقدار الثمن .بأن قال فى المرابحة والتولية ......فقال ابو حنيفة رحمه الله المشترى بالخيار فى المرابحة ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك ......وقال ابو يوسف رحمه الله لا خيار له ولكن يحط قدر الخيانة فى المرابحة ....وهو قول الحنابلة والثورى وابن أبى ليلى وأحد قولى الشافعى وهو مذهب المالكية أيضاً . وأن هذا القول اوفق بما قصد المرابحة

وفى بدائع الصنائع(۴۶۹/۴) كتاب البيوع ،فصل حكم الخيانة [مط:رشيديه]

قال ابو حنيفة عليه الرحمة: المشتري بالخيار في المرابحة إن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء ترك

وفى الهندية (۳/ ۱٦۲) كتاب البيوع ، الباب الرابع عشر فى المرابحة والتولية [مط:رشيديه]

وإن خان في المرابحة فهو بالخيار إن شاء أخذ بكل الثمن وإن شاء ترك وإن خان في التولية حطها من الثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

په داسې قیمت باندې پلورل چې دعام بازار له نرخ څخه ګران وي

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمایې مفتیان عظام په دې مسئله کښې چې:
یو سړی له چا څخه مځکه واخیسته لیکن د اخیستلو په وخت کښې هغه دلال یا بائع دچل ول نه کار واخیست او مځکه یې په داسې قیمت باندې وپلورله چې دعام بازار له نرخ څخه ګران وو نو ایا په دې بنا باندې مشتري دغه مځکه بائع ته شرعاً واپس کولای سي او که نه ؟بینوا تؤجروا !

المستفتی: محمد عثمان

الجواب حامداً ومصلیا

په صورت مسؤله کښې که چېري مشتری دبازار دنرخ داحوالو نه خبر نه وو او ده ته په اخیستل سو پمځکه کښې غبن فاحش معلوم سو . چې دی یې ډېر زیات تاواني کړی دی نو بیا یې واپس کولای سي او که چېري ده ته د بازار نرخ معلوم وو او تر اخیستلو وروسته حالت ورته معلوم سو چې دی یې دهوکه کړی دی اودی بیاهم تصرف په مځکه کې کوي نو بیا یې نه سي واپس کولای .

کمافی رد المحتار(۳۷۷,۳۷۶/۷) كتاب البيوع [مطلب : فی الکلام علی الرد بالغبن الفاحش][مط:علوم الاسلامیه چمن]

(و) اعلم أنه (لا رد بغبن فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (في ظاهر الرواية) وبه أفتى بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال (ويفتى بالرد) رفقا بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة وبه يفتى ثم رقم وقال (إن غره) أي غر المشتري البائع او بالعكس او غره الدلال فله الرد (والا لا) وبه أفتى صدر الإسلام وغيره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع) قبل علمه بالغبن (غير مانع منه)... ولكن نقل في الفتح أن الإمام علاء الدين السمرقندي ذكر في تحفة الفقهاء: أن أصحابنا يقولون في المغبون: إنه لا يرد لكن هذا في مغبون لم يغر اما في مغبون غر يكون له حق الرد استدلالا بمسالة المرابحة اهـ

وفی البحر الرائق (۱۹۳/۶) کتاب البیوع / باب المرابحة والتولية [مط:دار الکتب العلمیه]

فقد تحرر أن المذهب عدم الرد بغبن فاحش، ولكن بعض مشـايخنا أفتى بالرد به، وفي خزانة الفتاوى خدع بغبن فاحش فالمذهب ليس له الرد، وقال ابو بكر الزرنجري يفتى بالرد. اهـــ. وبعضهم أفتى به إن غره الآخر، وبعضهم أفتى بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا، وفي الصيرفية اختار عماد الدين الرد بالغبن الفاحش إذا لم يعلم به المشتري، وكذا في واقعات الجصاص، وعليه أكثر روايات المضاربة، وبه يفتي، واختاره النسفي وابو اليسر البزدوي، وقال الإمام جمال الدين جدي إن غره فله الرد، والا فلا، والصحيح أن ما يدخل تحت تقويم المقومين فيسير، وما لا ففاحش. اهـ.

وفى فقه البيوع (٢/ ...) البحث الثامن / خيار المغبون [مط: معارف القرآن كراتشى]

ثم ان فتوي المتـأخرون من الحنفيـة على خلاف ظاهر الرواية يمكن أن تكون مبنية على اختيار مذهب المالكية فى صورة الغرور خاصة ويمكن أن تكون على سبيل تاويل ظاهر الرواية على أن نفى الخيار فيها مقيد بعدم التعزير .وبهذا قال السمرقندى رحمه الله ....ورجح ابن عابدين رحمه الله أنه ليس هناك خلاف بين الرواية وبين ما أفتى به المتأخرون فان ظاهر الرواية يتعلق بالغبن الذى ليس فيه غرور ، وفتوي المتأخرون متعلقة بما فيه غرور. وعلى هذا فالموجب للخيار عند المتأخرين من الحنفية اذا اجتمع الغبن مع التعزير والغبن الذى يثبت به الخيار الرد عندهم هو الغبن الفاحش .

د پيسو دورکولو وقت معلو م نه وي؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي مفتيان عظام په دې مسئله کښې چې:

نن سبا هره ورځ دوکانداران داسې طرز باندې سودا کوي چې اخيستونکی ورته وايې چې دا شی راکړه پيسې به بيا وروسته درکړم يعنې د پيسو دورکولو وقت معلو م نه وي. نو اوس په داسې طرز سودا کول صحيح دی او که نه ؟ بينوا توجروا!

المستفتي: نيک محمد

الجواب حامداً ومصليا

په بيعه کښې تعين د قيمت او تعين ده وقت دواړه ضروري دي او که چېري قيمت معلوم نه وي او ياېې دادا کولو وقت معلوم نه وي نو په دې صورت کښې بيعه فاسده ده . مګر نن سبا دا عام رواج دی چې اخيستونکی راسې دوکاندار ته وايې چې پيسې به بيا درکړم اوس که چېري دد کاندار خوښه وي نو بيا بيعه صحيح ده ځکه چې دبيعې وروسته تاخير ورکول دبائع له خوا دا تبرع ده تبرع تر وقت غير معلوم پورې جائز ده . له څنګه چې دامام محمد رحمه الله قول دی . نو په صورت مسؤله کښې يې که اول وار وقت مجهول ياد کړو نو بيا يې بيعه فاسده ده او که يې له بيعې وروسته وقت مجهول ياد کړو نو بيا بيعه فاسده نه ده .

كمافى الدر مع رد (۵۰,۴۹/۷) كتاب البيوع [مطلب: فى التأجيل الى أجل مجهول][مط: علوم الاسلاميه چمن]

(وصح بثمن حال) وهو الأصل (ومؤجل الى معلوم) لئلا يفضي الى النزاع..... [فروع] باع بحال ثم أجله أجلا معلوما او مجهولا كنيروز وحصاد صار مؤجلا (قوله صار مؤجلا)....... وعن محمد أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير؛ لأن التأخير بعد البيع تبرع، فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول...... [تنبيه] علم مما مر أن الآجال على ضربين: معلومة، ومجهولة، والمجهولة على ضربين: متقاربة كالحصاد ومتفاوتة: كهبوب الريح، فالثمن العين يفسد بالتأجيل، ولو معلوما، والدين لا يجوز لمجهول، لكن لو جهالته متقاربة وأبطله المشتري قبل محله وقبل فسخه للفساد انقلب جائزا لا لو بعد مضيه اما لو متفاوتة وأبطله المشتري قبل التفرق انقلب جائزا كما في البحر عن السراج

وفى شرح مجلة (۱۶۸,۱۶۹/۲)(المادة ۲۴۸) [مط: رشيديه]

تأجيل الثمن الى مدة غير معينة كإمطار السماء يكون مفسدا للبيع. عن المنية :باع بحال ثم أجله أجلا معلوما او مجهولا كنيروز وحصاده صار مؤجلاً.....وفى جامع الفصوليين : فإن الرواية محفوظة أنه لو باع مطلقا ثم أجل الثمن الى حصاد ودياس لا يفسد ويصح الأجل اهـ. ووجهوه بأن التأخيربعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى وقت مجهول.

وفی فقه البیوع (۵۳۴/۱) الباب الاول فی بیع المال والمؤجل (۲۴۳) البیع الحال[مط:طارق میوند]

اما البيع الحال :فحكمه أنه متى وقع البيع استحق المشترى مطالبة تسليم المبيع واستحق البائع مطالبة تسليم الثمن فوراً .فان أعطى أحدهما الأخر مهلة لتسليم ما عليه فانه تطوع وليس حقاله ولذلک ان أمهله الى أجل غيرمعلوم ، مثل ما يقول بعض التجار لبعض اهل معرفته أد الثمن متى شئت فانه بيع حال أمهل فيه البائع المشترى تطوعاً. وذلک يحق له أن يطالبه بالثمن متى شاء ، ولو بيعاً مؤجلاً يفسد البيع لجهالة الأجل ، ولكنه جائز على كونه حالاً.

چې هر کله دي مال راوړی دبازار په نرخ به یې ماته راکوي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

موږ پیسې نه لرو وموږ ته ګودام والا یاکوټی والا پیسې راکوي هرڅونه چې وغواړو که (۵) لکه وي او که (۱۰) لکه وي خو شرط راباندې ایږدي چې هر کله دي مال راوړی دبازار په نرخ(قیمت) به یې ماته راکوي اوس پوښتنه داده : دغه سي عمل کول جواز لري او که نه؟بینوا تؤجروا !

المستفتي: سراج الدين حنفي صاحب　　　　تاريخ: ۲۱/ربیع الثاني / ۱۴۴۲هق

(الجــــــواب باســـم ملــهم الصــواب)

حامداً ومصلياً وبعد : په مذكوره صورت كښې دغه سي عمل كول جواز نه لري ځكه دا پر پور باندې نفع اخيستل دي او پر پور نفع اخيستل جواز نه لري . اما كه دغه شرط باندې كښې نه ايږدي او دى په خپله خوښه دغه مال پر دغه ګودام والا باندې خرڅوي بيا جواز لري .

(۱)لما قال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي (المتوفى: ۷۴۳ هـ)

والأصـــل فيه أن النبي – صـــلى الله عليه وســـلم – «نهى عن كل قرض جر نفعا» ولأنه تمليك دراهم بدراهم.

تبيين الحقائق (٤/ ١٧٥) كتاب الحوالة

(٢)ولماقال العلامة أحمد بن محمد مكي الحموي الحنفي (المتوفى: ١٠٩٨هـ)

(٢٣) قوله: كل قرض جر نفعا حرام.

أقول: قد ذكر المصنف في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين غير القرض ناقلا عن المحيط أنه لا بأس بهدية من عليه القرض والأفضل أن يتورع وهو مخالف لما في قاضي خان.

غمز عيون البصائر:٣/ ٩٨) كتاب المداينات.

(٣)ولماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله كل قرض جر نفعا حرام) أي إذا كان مشـروطا كما علم مما نقله عن البحر، وعن الخلاصة وفي الذخيرة وإن لم يكن النفع مشروطا في القرض، فعلى قول الكرخي لا بأس به ويأتي تمامه.

رد المحتار :٤/ ١٩٤) [مطلب كل قرض جر نفعا حرام]

(٤)ولمافي الفقه الإسلامی وأدلته:(٣٧٤٦ / ٥) للزحيلي

اما القول بأن «كل قرض جر نفعاً» ليس حديثاً فهو صـحيح، ولكن ذلك ثبت عن جماعة من الصحابة أنهم نهوا عن قرض جر نفعاً، ونهيهم مسـتمد من السنة النبوية وهو أن النبي صلّى الله عليه وسلم «نهى عن سـلف وبيع» والسـلف هو القرض في لغة الحجاز، مثل أن يقرض شخص غيره ألف درهم على أن يبيعـه داره او على أن يرد عليه أجود منه او أكثر، والزيادة حرام كما تقدم إذا كانت مشـروطة او متعارفاً

عليها في القرض، فإن لم تكن مشروطة ولا متعارفاً عليها فلا بأس بها، ويمكن فهم قاعدة «كل قرض جر نفعاً فهو ربا» على أنه في القرض الذي شرط فيه النفع او جرى عليه العرف، كما قرر الكرخي وغيره.

(۵)ولمافي المعايير الشرعية:ص/ ۳۵) رقم المعيار(۱)

لايجوز للمؤ سسة اقراض العميل مبالغ تشترط عليه فيها التعامل بالمتاجرة بالعملات معها دون غيرها فان لم تشترط ذالک فلا مانع منه شرعا .

(۶)ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية(٢٧٦ / ٦)

الأصل أن كل قرض جر منفعة فهو ممنوع، " لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قرض جر منفعة

(۷)ولمافي القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة(٦٥٤ / ١)

القاعدة[١٥٢] : كل قرض جرَّ نفعًا فهو حرام

التوضيح

القرض هو دفع مال لمن ينتفع به ثم يرد مثله دون زيادة، لأن الزيادة تصبح رباً محرماً، وهو ربا النسيئة أي الزيادة على أصل الدين مقابل التأخير، وكذلك إذا جرَّ القرض نفعاً فإنه رباً محرَّم، سواء كان النفع حسيا كالزيادة على أصل الدين، او معنوياً كرد الجيد بدل الرديء عند القضاء.

پېسي او والا د۱۰۰۰روپۍ په را ايستلوکې ۴۰ روپۍ ځيني کاټوي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

يو چا په خپل موبائل کې ايزي اکاونټ خلاس کړی دی او په خپل اکاونټ کې يې روپۍ سته اوس پېسي او والا ته ورځي او له خپل اکاونټ څخه مثلا ۱۰۰۰ روپۍ راباسي خو

پې سي او والا د ۱۰۰۰ روپۍ په را ايسـتلوکې ۴۰ روپۍ ځيني کاټوي او هم دکمپنۍ والا يو څه روپۍ دپې سي او والا په اکاونټ کې ورجمع کوي. ايا دا پيسې اخيستل دپې سي او والا لپاره جائز دي که نه؟بينوا تؤجروا !

الجواب حامدا ومصليا

د دوکاندار حيثيت د سـمسـار (دلال) دی دلال چې د چا وکالت کوي دهغه څخه به مزدوري اخي د دوئم فريق څخه د مزدوري د اخيستولو حق نه لري .

كما في الدر المختار:۷/ ۹۳، مط : دار عالم الكتب.

وَأَمَّا الدَّلَّالُ فَإِنْ بَاعَ الْعَيْنَ بِنَفْسِهِ بِإِذْنِ رَبِّهَا فَأُجْرَتُهُ عَلَى الْبَائِعِ وَإِنْ سَعَى بَيْنَهُمَا وَبَاعَ الْمَالِكُ بِنَفْسِهِ يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ وَتَمَامُهُ فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ.

ردالمحتار: ۷/ ۹۳، مط : دار عالم الكتب

(قَوْلُهُ: فَأُجْرَتُهُ عَلَى الْبَائِعِ) وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاقِدُ حَقِيقَةً شَرْحُ الْوَهْبَانِيَّةِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ. (قَوْلُهُ: يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ) فَتَجِبُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ الْعُرْفِ جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ.

كما في مجمع الضمانات: ٥٤، مط: دار الكتاب الإسلامی.

الدَّلَّالُ لَوْ بَاعَ الْعَيْنَ بِنَفْسِهِ بِإِذْنِ مَالكِهِ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الدَّلَالةِ مِنْ الْمُشْتَرِي إذْ هُوَ الْعَاقِدُ حَقِيقَةً وَتَجِبُ الدَّلَالةُ عَلَى الْبَائِعِ إذَا قَبِلَ بِأَمْرِ الْبَائِعِ وَلَوْ سَعَى الدَّلَّالُ بَيْنَهُمَا وَبَاعَ الْمَالِكُ بِنَفْسِهِ يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ فَتَجِبُ الدَّلَالةُ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَيْهِمَا بِحَسْبِ الْعُرْفِ.

وكما في تنقيح الفتاوى الحامدية:۱/ ۲٤۷ مط: دارالمعرفة.

(سُئِلَ) فِي دَلَّالٍ سَعَى بَيْنَ البَائِعِ وَالمُشْتَرِي وَبَاعَ المَالِكُ الْمَبِيعَ بِنَفْسِهِ وَالْعُرْفُ أَنَّ الدَّلَالَةَ عَلَى البَائِعِ فَهَلْ تَكُونُ عَلَى البَائِعِ؟

(الجَوَابُ) : نَعَمْ وَفِي فَوَائِدِ صَاحِبِ المُحِيطِ الدَّلَّالُ إِذَا بَاعَ العَيْنَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ الْمُشْتَرِي الدَّلَالَةَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاقِدُ حَقِيقَةً وَتَجِبُ عَلَى البَائِعِ الدَّلَالَةُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ بِأَمْرِ البَائِعِ هَكَذَا أَجَابَ ثُمَّ قَال وَلَوْ سَعَى الدَّلَّالُ بَيْنَهُمَا وَبَاعَ الْمَالِكُ بِنَفْسِهِ يُضَافُ الى العُرْفِ إِنْ كَانَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى البَائِعِ فَعَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى المُشْتَرِي فَعَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِمَا فَعَلَيْهِمَا عِمَادِيَّةٌ مِنْ أَحْكَامِ الدَّلَّالِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَمِثْلُهُ فِي الْفُصُولَيْنِ وَشَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِيِّ مِنْ البَيْعِ.

ایزی پیسہ میں مزید چارجز لینے کا حکم

سوال

ایک شخص کي ایزی پیسہ کي دکان ہے ۔ دوسرا شخص اسے کہتا ہے کہ آپ یہ ہزار روپے اپنے اکاؤنٹ سے میرے اکاؤنٹ میں سینڈ کرو۔جس پر یہ دکاندار اس شخص سے پانچ یا دس روپے لیتے ہیں۔کیا دکاندار کے لیے یہ پیسے لینا جائز ہےیا نہیں ؟وضاحت کے ساتھ راہنمایي فرمایيں۔

جواب

صورتِ مسئولہ میں ایزی پیسہ میں کمپنی کي طرف سے دکان دار کو کسٹمر سے مزید چارجز لینے پر پابندی ہوتی ہے اور باقاعدہ کسٹمر کے پاس مزید چارجز نہ دینے کا میسیج بھی آتا ہے ،لہذا اس صورت میں کمپنی کے قوانین کا لحاظ کرتے ہوئے کسٹمر سے اضافی چارجز لینا چاہے وہ رقم نکالنے کي صورت میں لیں یا صارف کے اکاونٹ میں رقم سینڈ کروانے کي صورت میں لیں شرعاً جائز نہیں ،جبکہ دوسرے کے اکاونٹ میں رقم سینڈ کرنے پر دکان دار سے رقم کي کوئی کٹوتی بھی نہیں ہوتی۔

فتاوي شامی میں ہے :

"مطلب في أجرة الدلال [تتمة]

قال في التتارخانية: وفي الدلال والسمسار يجب أجر المثل، وما تواضعوا عليه أن في كل عشرة دنانير كذا فذاك حرام عليهم. "

(كتاب الاجارة،ج:۶،ص:۶۳،سعيد)

فقط والله اعلم

ماخذ: دار الافتاء جامعة العلوم الاسلامية بنوری ټاؤن

فتوي نمبر: ١٤٤٣١١١٠٠٠٢٠

تاريخ اجراء: ٠١-٠٦-٢٠٢٢.

نا بالغ یو شی خرڅوي یا یې اخلي څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام په باره ددې مسئلې کښې چې:

یو نا بالغ یو شی خرڅوي یا یې اخلي دا جائز ده که نا جائز ده ؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي : خالد

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی چې دنابالغ کوچنیانو اخیستل یا خرڅول روا او جائزدي په دې شرط چې په اخیستلو او خرڅېدلو پوهېږي او بل دا چې دا خرڅول په تاوان نوي

لمافی المحیط البرهاني: ١٩/ ٤٣٣،کتاب المأذون الفصل،۲۴:تصرف الصبی أوالمعتوه ،ادارة القران والعوم الاسلامیه

وإذاباعالصبی شیئامن ماله ،أواشتري لنفسه شیئاقبل الإذن وهو یعقل البیع والشراء ینعقدتصرفه عندنا

ولمافی الفتاوي التاتارخنیه:۴۷:کتاب الحجر:۶/ ۲۸۲ ،مط:حنفیه

ولوأن سفیها محجورا استقرض .....صح استقراضه وفی صفحة،۲۸۳ ،قال محمدرحمة الله علیه

والذی بلغ سفیها والصبی الذی لم یبلغ هوویعقل مایصنع سواءعندنا

ولمافی الدر المختار:۵/ ۱۲۱ ،کتاب المأذون ،مبحث فی تصرف الصبی :مط:رشیدیه

(وتصرف الصبى والمعتوه)الذى يعقل البيع والشراءان كان نافعامحضاكا لاسلام والاتهاب صح بلااذن وان ضاراكالطلاق والعتاق والصدقة لا وان اذن به وليهما

ولمافى الفتاوي الخانيه على مش الهنديه كتاب الحجر:۳/ ۶۴۳،مط:اداره نشرعلوم اسلاميه

ولوأن صبيامصلحاغيرمفسدالم يدرک فدفع الوصى اليه ماله وأذن له بالتجارة فضاع المال فى يده لايضمن الوصى.

ولمافى الفتاوي السراجيه :كتاب الحجرصفحه۵۴۸).

وإن كان الصبى يعقل البيع والشراء بمعنى أنه يعقل ان البيع سالب للملک والشرء جالب ويعرف الغبن اليسر من الفاحش....فإن أذن لمثل هذا الصبى بالتصرف نفذتصرفه سواءكان فيه غبن أولم يكن.

هغه الات خرڅول چې په هغه سره ګناه ته لارپيدا کيږي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

پوښتنه داده هغه الات خرڅول چې په هغه سره ګناه ته لارپيدا کيږي ،يا خپله هغه شی داسې شی وي چې ګناه وي مثلا لکه کمپيوټروالاغزلې خرڅوي داسې بيعه څنګه ده ؟بينوا توجروا

المستفتي : مولوي عطاءالله (الفت) صاحب.

الجواب باسم ملهم الصدق والصواب.

محترمه کوم الات چې هغه دګناه دکولولپاره وي دوه قسمه دي.

۱ ـ اول هرهغه الات چې په هغو کې دوجهته وي يو جهت دثواب بل جهت دګناه لکه ټيپ، راډيواوداسې نور نوددغه الاتو اخيستل اوخرڅول شرعاجائزدي خودابيعه يې مکروه تنزيهي ده ځکه چې دامدادعلى المعصيت شبهه پکښې ده.

۲ ـ دوهم هرهغه الات چې په هغو کې يوائې جهت ده ګناه وي بغيرله کم تغيراوتبديل نه لکه باجه، جاپاني،اوداسې نور نودداسې الاتو خرڅول يارانېول (بيع اوشراء) شرعامطلق حرامه ده.

اوکم سروزغزلې چې کمپيوټرانووالايې مبايلونوته وراچوي اوپردې باندې بيارو پې اخلي نودغه بيعه ناجائزه اوحرامه ده.

اوبائع اومشتري دواړه ګنهکاران دي البته په ګناه کې يې از روي درجه فرق به خودوي.

لماقال العلامة ابن عابدين رحمه الله:

قلت وافادكلامهم ان ماقامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والافتنزيها (قوله نهر) وعبارته وعرف بهذاانه لايكره بيع مالم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنية به والكبش النطوح.

ردالمحتارج۴ ص ۲۶۸ باب البغاة ....الخ

قال العلامة ابن نجيم رحمه الله:

ان ماقامت المعصية بعينه يكره بيعه ومالا فلاولذاقال انه لايكره بيع الجارية المغنية والكبش النطوح.

(البحرالرائق ج۵ ص ۱۴۳ باب البغاة)

ومثله فى تنقيح الحامدية (ج۲ ص۱۵۳ كتاب الاجارة)

لماقال العلامة ابن عابدين رحمه الله

ويكره تحريما بيع السلاح من اهل الفتنة لأنه اعانة على المعصية ... قلت وافادكلامهم ان ماقامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والافتنزيها ونظيره كراهة بيع المعازف لان المعصية تقام بها.

(ردالمحتارج ۲ ص۲۶۸ كتاب السير)

قال العلامة ابن نجيم رحمه الله

نظيره بيع المزاميريكره هنا ان ماقامت المعصية بعينه يكره بيعه والافلا.

(البحرالرائق ج۵ ص۱۴۳ بتغيرآخركتاب البغاة)

ومثله فى تنقيح الحامدية (ج۲ ص۱۵۳ كتاب الاجارة)

اضافه روپۍ اخیستل دپور په وجه صحیح دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام :

که څوک چاته ووايې داشی په نغدو په پنځه سوه (۵۰۰) روپۍ درکوم اوکه يې په پور غواړې بيا يې په شپږ سوه (۶۰۰) روپۍ درکوم دابيعه صحيح ده که نه اضافه روپۍ خو په ربا کې نه راځي ؟بينوا تؤجروا!

مستفتي : احمد یاسر

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی : چې اضافه روپۍ اخیستل دپور په وجه صحیح دی که يې په عقد کې توافق باندې وکړ.

لمافى جامع الترمذي : ۱/ ۳۶۴، باب ماجاء فى النهى عن بيعتين فى بيعة ، مط: رحمانية

عن ابي هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين فى بيعة وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمرو ابن مسعود حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وقد فسر اهل العلم قالوا بيعتين فى بيعة ان يقول ابيعک هذا الثوب بنقد بعشرة وبنسئة بعشرين ولايفارقه على احد البيعين فاذا فارقه على احدهما فلا بأس اذا كانت العقدة على واحد منها .

لمافی المبسوط : ١٣/ ٩، البیوع الفاسدة ،مط: رشیدیه

واذا عقد العقد على أنه الى أجل كذا بكذا وبالنقد بكذا او قال الى شـهر بكذا او الى شـهرين بكذا فهو فاسد لأنه لو يعاطه على ثمن معلوم ... فان كان يتراضيان بينهما ولم يتفرقا حتى قاطعه على ثمن معلوم وأتماالعقد عليه فهو جائز لأنهما ما افترقا الا بعد تمام شرط صحة العقد.

لمافی رد المحتار: ٧/ ٣٧٥، باب المرابحة والتولية،مط: رشیدیه

لأن للأجل شـبها بالمبيع ألا ترى أنه يزاد فى الثمن لأجله والشـبهة ملحقة بالحقيقة ... لأن الأجل فى نفسـه ليس بمال فلا يقابله شـئ حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلة قصدا ويزاد فى الثمن لأجله اذا ذكر الأجل بمقابلة شئ زيادة الثمن قصدا فاعتبر مالا فى المرابحة احترزا عن شبهة الخيانة ولم يعتبر مالا فى حق الرجوع عملا بالحقيقة .

لمافی الهداية : ٣/ ٧٦، باب المرابحة والتولية ،مط: رشیدیه

لان للاجل شبها بالمبيع الاترى انه يزاد فى الثمن لاجل الاجل والشبهة فى هذا ملحق بالحقيقة .

لمافی بحر: ٦/ ١٩٠، باب المرابحة والتولية ، مط: رشیدیه

لمافی بدائع : ٤/ ٤٦٦، المرابحة والتولية ، مط: رشیدیه

لمافی بحوث فی قضايا فقهه معاصرة : ١٢، زيادة الثمن من أجل التأجيل ، مط: معروفية

لمافی فتاوي عثماني : ٣/ ١١٥، مط:معارف القرآن

ټولي خرچې د مبیعې په نرخ کښې حسابیږي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !ـ

زه د موټرسیکلانو شورم کوم اکثروخت خلګو ته موټرسایکل هغه قیمت چې ماته ولاړ دی ،هغه وریاد کړم ،بیاورته وایم چې دومره ګټه درڅخه غواړم ،اوس په هغه قیمت کښې زه د دکان کرایه د چوکیدار مزدوري وغیره ټول حسابوم،دغه قسم سوداکول خوبه څه پروانلري ؟بینوا تؤجروا!

المستفتي:محمدنعیم. نیټه:۱۴۴۲/۳/۱۷هق

الجواب باسمه تعالی

حامداومصلیاًوبعد :په صورت مسؤله کښې کوم شی چې زیادت په مبیعه یا په قیمت د مبیعه کښې راولي داټوله د مبیعې په نرخ کښې حسابیږي ځکه پردابانديې د تجارانو عرف راغلي دي.

(۱)لماقال العلامة علي بن عثمان الزیعلي]

قال ـرحمه اللهـوله ان یضم الی رأس المال أجرالقصار والصبغ والطراز والفتل وحمل الطعام وسوق الغنم لأن العرف جری بالحاق هذه الأشیاء برأس المال وهو المعتبر ولهذا لایعد ذلک خیانة اذا تبین له والاصل فیه ان کل ما یزید فی المبیع او فی قیمته یلحق به فهذا هو الاصل .

[تبیین الحقائق ۴/ ۴۲۴،کتاب البیوع ،باب التولیة ،ط محمدیه]

(۲)و لما قال فی الهندیه :ویجوز ان یضیف الی رأس المال أجرة القصار والطراز والصبغ ووالفتل وأجرة حمل الطعام لأن العرف جارٍ بالحاق هذه الاشیاء برأس المال فی عادة التجارولان کل ما یزید فی المبیع اوفی قیمته یلحق به هذاهو الاصل.

[الهنديه۴/ ۷۳،باب المربحه والتوليه ،ط رشيديه]

(۴)ولمافى [لبنايه / ۳۵۳،باب المرابحه والتوليه ،ط حقانيه]ا

ويجوز ان يضـيف الى رأس المال أجرةالقصار والصبغ والطراز ......والفتل ،من فتلت الحبل وغيره وأجرة حمل الطعام لان العرف جاز بالحاق هذه الاشياء برأس المال فى عادة التجار ولان كل ما يزيد في المبيع او قيمته يلحق به هذا هوالاصل .

په مرابحه کې دمزدورمزدوري داصل قېمت سره يوځای کېږي که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ جناب مفتي صاحب!

په بيعې مرابحه کې دمزدورمزدوري داصل قېمت سره يوځای کېږي که نه ؟ بينوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصليا وبعد : دمزدورمزدوري داصل قېمت سره يو ځای کول جائز دي.

لماالهداية في شرح بداية المبتدي (۳/ ۷۳)

ويجوز أن يضـيف إلى رأس المال أجرة القصـار والطراز والصـبغ والقتل وأجرة حمل الطعام" لأن العرف جار بإلحاق هذه الأشياء برأس المال في عادة التجار؛

وفي كنز الدقائق (ص: ٤٢٧)

وله أن يضمّ إلى رأس المال أجر القصّار والصّبغ والطّراز والفتل وحمل الطّعام وسوق الغنم

وفي رد المحتار (۴/ ۱۷۲)

(ويضم) البائع (الى رأس المال) (أجر القصار. قيد بالأجرة؛ لأنه لو عمل هذه الأعمال بنفسه لا يصح شيئا منها الصبغ.....والطراز.....والفتل وحمل الطعام

ومثله فى الفتاوي الحقانيه (٥/ ١٦٠)....ط....جديدكتب خانه

په (۷) لکه يې اخلي په (۹) لکه يې خرڅوي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يونفر په ايران کې له ايرانيانو څخه دميووباغ اخلي مثلاًپه(۷) لکه تومنو اوبيايې په نورو خلکو په(۹) لکه تومنو خرڅوي :اوس دغه ګټه څنګه ده؟بينوا تؤجروا

الجواب باسم مهلم الصواب

حامدا مصلياً بعد :کومه بيعه چې دسائل په سوال کې ذکر شوه دابيعه مرابحه ده چې دفقهاووصريح عبارات دي په جواز باندې دلالت کوي اومذکوره ګټه يې هم حلاله ده

(۱)لمافى الهدايه ۳/ ۷۳

قال والمرابحه نقل ماملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح

(۲) ولما فى نتف الفتاوي ۲۷۷

البيوع الجائزة :فاما الجائز فاولهابيع المساومة :والثالث بيع المرابحة ..وهو ان يقول بعتک هذا بربح احد عشر اواثنى عشر.

(۳)ولمافى الفقه البيوع ۲/ ٦٣٣).

المرابحـة بيع يتفق فيه الطرفان على ان البائع يبيع المبيع بتكلفة وزيادة ربح معلوم مثل ان يقول بعتک هذالشئى بماقام على وزيادة عشردراهم

(٤) ولمافى درر الحكام ١/ ١١٤).

بيع المرابحة وهو البيع الذى يقع بعد بيان البائع ثمن المبيع الذى اشتراه به على ربح معلوم وزيادة على ذلک الثمن وذلک كان يقول البائع للمشترى قد كلفنى هذا المال مأة قرش فابيعه لک بمأة وعشرة قروش.

باب بيع السلم:

اختلاف درب السلم اود مسلم اليه په اندازه د راس المال کې

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام په باره ددې مسئلې کښې چې:
اختلاف راشي د رب السلم اود مسلم اليه کې په اندازه د راس المال کې اوهغه هم له هغه قسم وي چې تعين نه قبلوي لکه روپۍ اوس راجح قول ديو عقده که د ووعقدوده؟بينوا تؤجروا!

المستفتي: زكريا

الجواب حامداومصليا

دصورت مسؤله جواب دا دى چې راجح قول دامام محمد رحمه الله تعالى دى
لمافى التاتارخانيه: ٩/ ٣٦٦،كتاب البيوع ،الاختلاف ،بين رب السلم،مط:حنفيه

وإن أقاما البينة فعلى قولهما لاشک أنه يقضى بعقد واحد....كمالواختلفا فى الجنس المسلم فيه اوفى قد ره واما على قول محمدرحمه الله تعالى ذكر فى الجامع الجوامع أنه يقضى بعقدين وبه نأخذ وقا ل فى اخير صـــفحه وإن وقع الاختلاف فى قد ر رأس المال اوفى صـــفته فالجواب فيه كالجواب فيما إذاوقع الاختلاف فى صفة المسلم فيه اوقد ره

ولمافی المحيط البرهانی : ١٠/ ٣٢٠،كتاب البيوع ،الفصل ،٢٢،السلم،مط:ادارة القران والعلوم اسلاميه

وإن وقع الاختلاف فی قد ررأس المال اوصفته ،فالجواب فيه كالجواب فيماإذاوقع الاختلاف فی صفةالمسلم فيه اوقد ره والجواب الذی مر وهو،فعلى قولهما يقضى بعقد واحدواماعلى قول محمد رحمه الله تعالى ....يقضى بعقد ين وأنه قياس وبه نأخذ

ولمافی رد المحتار:٧/ ٥٠٠،كتاب البيوع،باب السلم مط:رشيديه

وكذا لوالاختلاف فی المسلم فيه فقط،ولو فيهما كقوله:عشرة دراهم فی كرى حنطة وقال الأخر:خمسة عشرفی كر وبر هنا فعند الثانی تثبت الزيادة فيجب خمسةعشرفی كرين وعندمحمد رحمه الله تعالى يقضى بعقدين اه

ولمافی الهنديه :٣/ ١٩٢،كتاب البيوع،الفصل الرابع فی الاختلاف الواقع بين رب السلم والمسلم اليه،مط:الحبيبيه

وإن وقع الاختلاف فی قد ررأس المال اوصفته فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وقع الاختلاف فی صفة المسلم فيه اوقد ره وهو يقضى بقول شيخين بعقد واحد وبقول محمد رحمه الله تعالى بعقدين وأنه قياس وبه نأخذ كذا فی ا لذخیره

وايضا فی البزازيه ١/ ٣٥٧،على هامش الجز الرابع من الهنديه ،كتاب البيوع

د مسلم اليه څخه څه شی په ګروي راګرځېدلای سي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ـــــــــ

په سلم کښې د مسلم اليه څخه څه شی په ګروي راګرځېدلای سي او که نه؟بينوا تؤجروا!

المستفتي:فضل الرحمن تاريخ:۲۱/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً و مصلياً و بعد :هو په سلم کښې د مسلم اليه څخه څه شی په ګروي راګرځېدلای سي.

(۱)لماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

وصور الاولى بعضهم بأن يأخذ المسلم من المسلم إليه رهنا برأس المال الذي دفعه اليه.

(رد المحتار على الدر المختار:۵/ ۳۵۲ كتاب الرهن باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز)

(۲)لمافى الفِقهُ الإسلامى وأدلتهُ:۸/ ۶۰۱

«السلم وتطبيقاته المعاصرة» إن مجلس مجمع الفقه الإسلامى المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بابو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة من ١ إلى ٦ ذي القعدة ١٤١٥هـ، الموافق ١ - ٦ أبريل ١٩٩٥م. بعد اطلاعه على البحوث الواردة الى المجمع بخصوص موضوع: «السلم وتطبيقاته المعاصرة». وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر اولاً بشأن (السلم) مايلي:... د - لا مانع شرعاً من أخذ المسلم (المشتري) رهناً او كفيلاً من المسلَم اليه (البائع).

(۳)لمافى مجلة مجمع الفقه الإسلامى:۹/ ۲۹۴

د-لا مانع شرعا من أخذ المسلم (المشتري) رهنا او كفيلا من المسلم إليه (البائع) ... أخذ رهن او كفيل عن المسلم إليه يجوز عند جمهور الفقهاء أن يأخذ المسلم من المسلم إليه رهنا،

(۴)لماقال العلامة محمد بن عبد الله الخرشي المالكي ابو عبد الله (المتوفى: ١١٠١هـ)

وقوله: في المدونة فرهنها في طعام، أي: من قرض، او سلم بأن يدفع المسلم إليه رهنا للمسلم في الطعام الذي عليه

شرح مختصر خليل للخرشي:۵/ ۲۴۲).

(۵)لمافی فقه المعاملات:\۸۷۴). توثيق الدين المسلم فيه

يجوز للمسلم (المشتري) عند جمهور الفقهاء أن يأخذ رهنا او كفيلا من المسلم إليه (البائع) لأن السلم بيع كغيره من البيوع. فيكون للمسلم حق مطالبة الكفيل أوكذلك بيع الرهن واستيفاء حقه ثمنه.

(۶)لمافی فتاوی واستشارات موقع الإسلام اليوم:۱۷/ ۲۸۶).

(۷)لمافی أرشيف ملتقى أهل الحديث: ۹۱/ ۹۲).

ضامن د مسلم اليه څخه اخيستل کېدلای سي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په بيع سلم کښې ضامن د مسلم اليه څخه اخيستل کېدلای سي او که نه؟بينوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي عبد العلي صاحب　　　　تاريخ: ۱۰/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :هو په بيع سلم کښې ضامن د مسلم اليه څخه اخيستل کېدلای سي.

(۱)لمافی الفقه الإسلامی وأدلته :۸/ ۶۰۱).

«السلم وتطبيقاته المعاصرة» إن مجلس مجمع الفقه الإسلامی المنعقد في دورة

مؤتمره التاسع بابو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة من ١ إلى ٦ ذي القعدة ١٤١٥هـ، الموافق ١ – ٦ أبريل ١٩٩٥م. بعد اطلاعه على البحوث الواردة الى المجمع بخصوص

موضوع: «السلم وتطبيقاته المعاصرة». وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

قرر اولاً بشأن (السلم) مايلي:... د – لا مانع شرعاً من أخذ المسلم (المشتري) رهناً او كفيلاً من المسلَم اليه (البائع).

(٢)لمافى مجلة مجمع الفقه الإسلامى:٩/ ٢٩٤).

د–لا مانع شرعا من أخذ المسلم (المشتري) رهنا او كفيلا من المسلم إليه (البائع) ... أخذ

رهن او كفيل عن المسلم إليه يجوز عند جمهور الفقهاء أن يأخذ المسلم من المسلم إليه رهنا،

(٣)لماقال العلامة محمد بن عبد الله الخرشي المالكي ابو عبد الله (المتوفى: ١١٠١هـ)

وقوله: في المدونة فرهنها في طعام، أي: من قرض، او سلم بأن يدفع المسلم إليه رهنا للمسلم في الطعام الذي عليه

شرح مختصر خليل للخرشي:٥/ ٢٤٢

(٤)لمافى فقه المعاملات:\٨٧٤).

توثيق الدين المسلم فيه

يجوز للمسلم (المشتري) عند جمهور الفقهاء أن يأخذ رهنا او كفيلا من المسلم إليه (البائع) لأن السلم بيع كغيره من البيوع. فيكون للمسلم حق مطالبة الكفيل أ وكذلك بيع الرهن واستيفاء حقه ثمنه.

(٥)لمافى فتاوى واستشارات موقع الإسلام اليوم:١٧/ ٢٨٦

(٦)لمافى أرشيف ملتقى أهل الحديث:٩١/ ٩٢

بیع سلم په کومو شیانو کې جائز ده؟

﴿الاستفتاء:﴾ جناب مفتی صاحب!

بیع سلم په کومو شیانو کې جائز ده؟ بینوا توجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصلیا وبعد: بیع سلم په هغو شیانو کې جائز ده چې صفت او اندازه یې معلوم وي لکه مکیلات، او موزونات، او عددي متقارب لکه اګۍ، او چار مغز او په مروجه روپۍ و کې او په خښتو کې او په مزروعاتو کې هغه وخت چې متر او صفت او صنعت یې معلوم وي.

(۱) لمافی الکنزعلی صدر البحر ۶\۲۵۷

ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صحّ السّلم فيه وما لا فلافيصحّ في المكيل فا البر والشعيروالموزون المثمّن والعـددي المتقـارب كالجوز والبيض والفلس واللّبن والآجرّ إن سـمّي ملبّنٌ معلومٌ والذّرعيّ كالثّوب إن بيّن الذّراع والصّفة والصّنعة لا في الحيوان.

(۲) ولما فی المبسوط ۱۲\۱۵۴).

والسلم جائزفيما يكال او يوزن ممالاينقطع من ايدى الناس.

(۳) ولمافی الدرالمختارمع ردالمحتار ۱۴\۲۲۶

(قوله ويصح فيما أمكن ضبط صفته) لأنه دين وهو لا يعرف الا بالوصف فإذا لم يمكن ضبطه به يكون مجهولا جهالة تفضـي الى المنازعة، فلا يجوز كسـائر الديون نهر (قوله كمكيل وموزون) فلو أسلم في المكيل وزنا كما إذا أسـلم في البر والشعير بالميزان فيه روايتان والمعتمد الجواز لوجود الضبط (مثمن) الـدراهم والـدنـانير لأنهـا أثمان فلم يجز فيها السـلم (وعددي متقارب كجوز وبيض وفلس) وكمثرى

ومشمش وتين (ولبن) بكسر الباء (وآجر بملبن معين) بين صفته ومكان ضربه خلاصة وذرعي كثوب بين قدره طولا وعرضا (وصنعته) (وصفته).

باب الاقالة:

كه بعض مبيعه هلاكه شي بيا اقاله كېږي كه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ جناب مفتي صاحب!

كه بعض مبيعه هلاكه شي بيا اقاله كېږي كه نه ؟ بينوا توجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصليا وبعد : كه بعض مبيعه هلاكه شي بيا هم اقاله صحيح ده په باقي مبيعه كې.

١-لما في الهداية ٣/ ٧٢).

فان هلك بعض المبيع جازت الاقالةفى الباقي لقيام البيع فيه.

٢-ولما فى البحرالرائق ٦/ ١٧٥).

«اوهلاك بعضه بقدره»اي هلاك بعض المبيع يمنعهابقدرالهالك لأن الجزء معتبربالكل.

٣-لمافي المجلة الاحكام العدلية ماده-١٩٥).

لوكان بعض المبيع قدتلف صحت الاقالة في الباقي مثلالوباع أرضه التي ملكهامع الزرع وبعدأن حصدالمشتري الزرع تقايلاالبيع صحت الاقالة في حق الارض بقدرحصتهامن الثمن المسمى.

۴-ولما في الشرح المجلة لسليم رستم باز ۱/ ۷۶)

ولواشتري ارضامشجرة قطع المشتري اشجارهاثم تقايلاصحت الاقالة.

باب القرض:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

ډوډۍ په قرض ورکول یا اخیستل څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

ډوډۍ په قرض ورکول یا اخیستل څه حکم لري یعنې :جواز لري اوکه نه؟ نن سبا دغه کار په عام اولس کې بېخي ډیر سوې دي ؟ بینوا تؤجروا !.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلیّاً وبعد : په مذکوره مسئله کې درې قوله دي.

(۱)دامام صاحب قول دی ، هغه وايې چې : ډوډۍ په قرض ورکول هیڅ قسم جواز نه لري.

(۲)دامام ابو یوسف صاحب قول دی ، هغه وايې چې : ډوډۍ په قرض ورکول وزناً جواز لري اما عدداً جواز نه لري.

(۳)دامام محمد صاحب قول دی ،هغه وايې چې: ډوډۍ په قرض ورکول هم وزنا جواز لري او هم عدداً جواز لري، دعرف او تعامل دوجهې.

تنبیه:اوس راځو دې خبرې ته چې ده چاقول راجح دی.

دامام صـاحب قول ته خو هيڅ عالم هم ترجيح نه ده ورکړي ، پاته سـوه دا نور دوه قولونه بعضـې علماوو دامام ابويوسف صـاحب تـه ترجيح ورکړې ده ، لکـه : صـاحب «الهداية»ځکه دټولو پـه اخير کې يې دغه قول ذکر کړی دی او صـاحب د «الكنز»او صـاحب د «الكافي» او صـاحب د «البناية» او صـاحب د «تبيين الحقائق» او صـاحب «جامع الفصـوليين» او صـاحب د «شـرح الوقاية» او صـاحب «الفقه على المذاهب الأربعة» اونور. . . .

او بعضـې نورو علماوو بيا دامام محمد قول تـه ترجيح ورکړي ده، لکـه : صـاحب د «البدائع» ځکه د امام محمد دقول دلائل يې ويلې دي او صـاحب د «التنوير» او صـاحب د « المحيط البرهاني» او علامه ابن ملک صـاحب د «المجمع» او صـاحب د «مجمع الأنهر» او صاحب د « فتح القدير» او صاحب د «النهر الفائق» او صاحب د «درر الحكام» اوصـاحب د « الدر المختار» او علامه کشـميري صـاحب د «فيض الباري» اوصـاحب د «عمدة الرعاية» او صاحب د «رد المحتار» او صاحب د «الفقه الاسلامى وأدلته» او نور . . . .

وفي المبسوط للسرخسي (١٤/ ٣١)

وإنما يختلفون في إقراض الخبز فالمروي عن أبي حنيفة: أن ذلك لا يجوز وزنا، ولا عددا، وعن أبي يوسف: يجوز وزنا، ولا يجوز عددا، وعند محمد أنه يجوز عددا قال هشام: فقلت له وزنا فرأيته نفر من ذلك، واستعظمه، وقال من يفعل ذلك؟

واما السلم في الخبز، فلا يجوز عند أبي حنيفة، ولا يحفظ عنهما خلاف ذلك، ومن أصحابنا - رحمهم الله - من يقول: يجوز عندهما على قياس السـلم في اللحم، ومنهم من يقول: لا يجوز لما علل به في النوادر عند أبي حنيفة قال: لأنه لا يوقف على حده معناه أنه يتفاوت بالعجن والنضج عند الخبز، ويكون

منه الخفيف، والثقيل، وفي كل نوع عرف. لا يحصل ذلك بالآخر، وما لا يوقف على حده لا يجوز السلم فيه، ثم لهذه العلة أفسد ابو حنيفة الاستقراض فيه؛ لأن السلم اوسع من القرض حتى يجوز السلم في الثياب، ولا يجوز الاستقراض فإذا لم يجز السلم في الخبز لهذا المعنى؛ فلأن لا يجوز الاستقراض اولى وابو يوسف يقول: الخبز موزون عادة، والاستقراض في الموزونات، وزنا يجوز، وقد بينا في البيوع أن استقراض اللحم وزنا يجوز فكذلك الخبز، ولا يجوز عددا؛ لأنه متفاوت، فيه الكبير، والصغير ومحمد جوز استقراضه عددا؛ لأنه صنع الناس، وقد اعتادوه، وقد نقل ذلك عن إبراهيم أنه سئل عمن استقرض رغيفا فرد أصغر منه، او أكبر قال: لا بأس به، وهو عمل الناس قال الكرخي: وإنما استعظم محمد قول من يقول: لا يجوز استقراضه إلا وزنا؛ لأنه لا يجوز الاستقراض فيه، وزنا، وهذا؛ لأن إعلامه بالوزن أبلغ من إعلامه بذكر العدد فإذا جاز عنده الاستقراض فيه عددا فلأن يجوز وزنا اولى، ومن أصحابنا – رحمهم الله – من قال: بل أستعظم جواز استقراضه وزنا؛ لأن القياس فيه ما قاله ابو حنيفة إنه لا يوقف على حده، وإنما ترك هذا القياس محمد لتعارف الناس وذلك في استقراضه عددا فبقي استقراضه وزنا على أصل القياس.

وفي بدائع الصنائع: (٧/ ٣٩٥)

ولا يجوز القرض في الخبز – لا وزنا، ولا عددا – عند أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد: يجوز عددا، وما قالاه هو القياس؛ لتفاوت فاحش بين خبز، وخبز لاختلاف العجن، والنضج، والخفة، والثقل في الوزن، والصغر، والكبر في العدد، ولهذا لم يجز السلم فيه بالإجماع، فالقرض اولى؛ لأن السلم اوسع جوازا من القرض، والقرض أضيق منه.

ألا ترى أنه يجوز السلم في الثياب ولا يجوز القرض فيها فلما لم يجز السلم فيه؛ فلأن لا يجوز القرض اولى إلا أن محمدا - رحمه الله - استحسن في جوازه عددا؛ لعرف الناس، وعاداتهم في ذلك، وترك القياس؛ لتعامل الناس فيه هكذا روي عن إبراهيم النخعي - رحمه الله - أنه جوز ذلك؛ فإنه روى أنه سئل عن أهل بيت يقرضون الرغيف، فيأخذون أصغر او أكبر؟ فقال: لا بأس به.

وفي نخب الأفكار: (١٢/ ١١٦)

وقال أصحابنا: لا يجوز القرض الا مما له مثل كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة، فلا يجوز قرض ما لا مثل له من المزروعات والمعدودات المتقاربة؛ لأنه لا سبيل الى إيجاب رد العين ولا إلى إيجاب رد القيمة؛ لأنه يؤدي الى المنازعة؛ لاختلاف القيمة باختلاف تقويم المقوِّمين، فتعيَّن أن يكون الواجب فيه رد المثل، فيختص جوازه بما له مثل، وعن هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف: لا يجوز القرض في الخبز لا وزنًا ولا عددًا. وقال محمد: يجوز عددًا. وقال ابن قدامة: ويجوز قرض الخبز، ورخَّص فيه ابو قلابة ومالك إذا لم يشترط أن يقضيه أفضل منه، ومنع منه ابو حنيفة.

وذكر الشريف ابو جعفر: هل يجوز بالعدد أم بالوزن؟ على روايتين.

وفي فتاوى قاضيخان (٢/ ١٢٥)

ولا يجوز القرض الا فيما كان مثلياً فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى وقال أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّد رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالى يجوز وزناً وقيل الثلاث يجوز عدداً.

وفي مجمع الأنهر:(٣/ ١٢٧)

ولا يستقرض الخبز أصلا أي لا وزنا ولا عددا عند الإمام للتفاوت الفاحش من حيث الطول والعرض والغلظ والدقة ومن حيث الخباز والتنور وعند أبي يوسف يجوز استقراضه وزنا لإمكان التساوي في الوزن لا عددا للتفاوت في آحاده وبه يفتى وبه جزم صاحب الكنز وذكر الزيلعي أن الفتوى على قول أبي يوسف وعند محمد يجوز عددا أيضا للتعارف والتعامل ، وفي شرح المجمع الفتوى على قول محمد ، وفي الفتح وأنا أرى قول محمد أحسن لكونه أيسر وأرفق.

وفي فتح القدير:(٧/ ٣٧).

ولا خير في استقراض الخبز عند أبي حنيفة عددا او وزنا لأنه يتفاوت بالخبز والخباز والتنور) باعتبار كونه جديدا او عتيقا (والتقديم) في التنور (والتأخير) عنه ويتفاوت جودة خبزه بذلك، وإذا منع ابو حنيفة السلم فيه وباب السلم اوسع حتى جاز في الثياب ولا يجوز استقراضها فهو لاستقراضه أمنع (وعند محمد – رحمه الله – يجوز بهما) أي عددا او وزنا (للتعامل) بين الجيران بذلك، والحاجة قد تدعو الى ذلك بين الجيران.

وعند أبي يوسف يجوز وزنا لا عددا للتفاوت في آحاده) ومحمد يقول: قد أهدر الجيران تفاوته وبينهم يكون اقتراضه غالبا، والقياس يترك بالتعامل، وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف، وأنا أرى أن قول محمد أحسن.

وفي البناية شرح الهداية (٨/ ٢٩٧)

(ولا خير في استقراضه عددا) : أي لا يجوز استقراض الخبز من حيث العدد : (او وزنا) : أي او استقراضه من حيث الوزن : (عند أبي حنيفة – رحمه الله –؛ لأنه) : أي لأن الخبز بالضم : يتفاوت

بالخبز) : بالفتح من حيث الطول والعرض والغلظ والرقة : (والخباز) : أي ويتفاوت أيضا بالخباز، لأن الخباز إذا كان حاذقا في هذا الباب يجيء خبزه أحسن ما يكون، وإلا فلا يجيء كما هو المطلوب....

(وعند محمد: يجوز بهما) : أي العدد والوزن : (للتعامل): أي لتعامل الناس كذلك، وكذا ذكره قول محمد في " شـرح الطحاوي "، و" المختلف والحصـر "، و" خلاصـة الفتاوى "، وذكر الولوالجي وصـاحب " الفتاوى الصغرى " أنه يجوز عند محمد - رحمه الله - عددا ولم يذكر الوزن، وإن كان لا يجوز السلم فيه عنده لا وزنا ولا عددا قال الولوالجي: وكان محمد ترك القياس في جواز استقراضه عددا لتعارف الناس كما ترك القياس بالعرف في جواز الاستصناع.

: (وعند أبي يوسف - رحمه الله -: يجوز) ش: أي استقراض الخبز : (وزنا): أي من حيث الوزن: (ولا يجوز عددا): أي من حيث العدد : (للتفاوت في آحاده): أي لأجل التفاوت في أفراد الخبز، فلا يتحقق التساوي فيه وعليه الفتوى.

وفي العناية شرح الهداية (٧/ ٣٧).

ولا خير في استقراضه عند أبي حنيفة عددا او وزنا؛ لأنه يتفاوت بالخبز من حيث الطول والعرض والغلظ والرقة، وبالخباز باعتبار حذقه وعدمه، وبالتنور في كونه جديدا فيجيء خبزه جيدا او عتيقا فيكون بخلافه، وبالتقدم والتأخر فإنه في اول التنور لا يجيء مثل ما في آخره، وهذا هو المانع عن جواز السلم عندهما. وعند محمد يجوز استقراضه عددا ووزنا، ترك قياس السلم فيه للتعامل، وعند أبي يوسف يجوز وزنا ولا يجوز عددا للتفاوت في آحاده.

وفي (رد المحتار) (٥/ ١٦٢).

(قوله كما سيجيء) أي في باب الربا حيث قال: ويستقرض الخبز وزنا وعددا عند محمد، وعليه الفتوى ابن مالك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تيسيرا اهـ. وفي التتارخانية قال ابو حنيفة: لا يجوز قرضه واستقراضه لا عددا ولا وزنا وفي رواية عن أبي يوسف مثله وقوله: المعروف أنه لا بأس به، وعليه أفعال الناس جارية والفتوى على قول محمد اهـــ ملخصا ونقل في الهندية عن الخانية والظهيرية والكافي: أن الفتوى على جواز استقراضه وزنا لا عددا وهو قول الثاني اهـ ولعله هو المراد بقوله المعروف وسيذكر استقراض العجين والخميرة.

وفي(رد المحتار) (٧/ ٤٤٠).

ويستقرض الخبز وزنا وعددا) عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تيسيرا.

(قوله عند محمد) وقال ابو حنيفة: لا يجوز وزنا لا عددا وقال ابو يوسف: يجوز وزنا لا عددا وبه جزم في الكنز في الزيلعي أن الفتوى عليه (قوله وعليه الفتوى) وهو المختار لتعامل الناس وحاجاتهم إليه ط عن الاختيار وما عزاه الشــارح الى ابن مالك ذكره في التتارخانية أيضــا كما قدمناه في فصــل القرض (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال ومحمد يقول: قد أهدر الجيران تفاوته وبينهم يكون اقتراضه غالبا والقياس يترك بالتعامل، وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف وأنا أرى أن قول محمد أحسن.

وفي النهر الفائق:(٣/ ٤٧٩).

(ويســتقرض الخبز وزناً لا عدداً) عند أبي يوســف لأن الوزن يوجب التســاوي دون العدد، وعند محمد يجوز بهمــا للتعــامــل بين الجيران بــذلك مهدډن تفاوته والحاجة تدعو الى ذلك بينهم والقياس يترك بالتعامل.

قال في (الفتح): وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف، وأنا أرى أن قول محمد أحسن انتهى. وفي شرح (المجمع) لابن الملك وعليه الفتوى.

وفي الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/ ٢١٥).

ولا خير في استقراض الخبز عددا عند أبي حنيفة لأنه يتفاوت بالخبز، والخباز والتنور والتقدم والتأخر يعني في اول التنور وآخره وعند محمد يجوز لتعامل الناس به وعند أبي يوسف يجوز وزنا ولا يجوز عددا للتفاوت في آحاده.

وفي درر الحكام شرح غرر الأحكام (٢/ ١٨٩).

ويستقرض الخبز بوزن لا عدد) عند أبي يوسف؛ لأن آحاده متفاوتة بالعدد دون الوزن (وبه يفتى) ذكره الزيلعي

(قوله: وبه أي بقول أبي يوسف يفتى) لم يتعرض المصنف لبيان قول الامام ومحمد وقال الكمال جعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف وأنا أرى أن قول محمد أحسن فإن محمدا يقول قد أهدر الجيران تفاوته وبينهم يكون اقتراضه غاليا والقياس يترك بالتعامل فجاز اقتراضه وزنا وعددا اهـ.

(قلت) بحث الكمال نص فهو مؤيد به قال شارح المجمع جوز محمد استقراضه وزنا وعدا لتعارف الناس على إهدار التفاوت بين آحاده كما أهدروا ما بين الجوزتين وعليه الفتوى اهـ.

واما ابو حنيفة فقال: لا خير في استقراض الخبز عددا او وزنا؛ لأنه يتفاوت بالخبز والخباز والتنور باعتبار كونه جديدا او عتيقا والتقديم في التنور والتأخير عنه ويتفاوت جودة خبزه بذلك.

وقال العلامة الزيلعي.

ولا يجوز اسـتقراضـه وزنا ولا عددا عند أبي حنيفة لما ذكرنا في السلم بل اولى؛ لأن باب السلم اوسع حتى جاز السـلم في الثياب دون القرض وهو القياس وقال محمد: يجوز بالوزن والعدد جميعا للتعامل وبه يترك القياس كالاسـتصناع وقال ابو يوسف: يجوز بالوزن دون العدد؛ لأن أحاده تتفاوت بالعد دون الوزن وعليه الفتوى.

وقال العلامة الشِّلْبِيِّ

(قوله ولا يجوز استقراضه وزنا ولا عددا) قال في الاختيار وعند محمد: يجوز بهما وهو المختار لتعامل الناس به وحاجتهم إليه اهـ وقال ابن فرشتا: وعليه الفتوى اهـ قال الأتقاني: وروي عن محمد أنه يجوز وزنا وعددا وقال: ثلاث من الدناءة استقراض الخبز وزنا والجلوس في دكان الحجام والنظر في مرآته. اهـ ثم قال الأتقاني بعد اوراق وعند محمد يجوز عددا ووزنا كذا ذكر قول محمد في شرح الطحاوي والمختلف والحصر وخلاصة الفتاوى وذكر الولوالجي وصاحب الفتاوى الصغرى أنه يجوز عند محمد عددا ولم يذكر الوزن وإن كان لا يجوز السـلم عنده لا وزنا ولا عددا قال الولوالجي وكأن محمدا ترك القياس في جواز استقراضه عددا لتعارف الناس كما ترك القياس بالعرف في جواز الاستصناع. اهـ (قوله وقال ابو يوسف: يجوز بالوزن دون العدد؛ لأن أحاده تتفاوت) قال الكمال ومحمد: يقول قد أهدر الجيران تفاوته وعنهم يكون اقتراضـه غالبا والقياس يترك بالتعامل وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف وأنا أرى أن قول محمد أحسن. اهـ .

تبيين الحقائق وحاشية الشلبي (٤/ ٩٥)

وفي البحر الرائق:(٦/ ١٤٧)

قوله (ويستقرض الخبز وزنا لا عددا) وهذا عند أبي يوسف، وعند محمد يستقرض بهما، وعند أبي حنيفة لا يستقرض بهما، وذكر الشارح أن الفتوى على قول أبي يوسف، وفي شرح المجمع الفتوى على قول محمد، وفي فتح القدير، وأنا أرى أن قول محمد أحسن.

وفي فتح باب العناية:(٤/ ١٦٤)

(ويستقرض الخبز وزنا لا عددا) وهذا عند أبي يوسف في «الكافي»، وعليه الفتوى، لأنه موزون فيعلم بالوزن لا بالعدد لتفاوت آحاده قدرا فلا يتحقق التساوي. وعند أبي حنيفة لا يجوز مطلقا وإن وزنا، فهو متفاوت بتفاوت الخبز والخباز والتنور والتقدم والتأخر. والاستقراض إنما يصح في المثلي لأن من شرطه القدرة على اداء مثل المستقرض، وقد فات شرط صحته فلا يصح. وأجاز محمد بالعدد أيضا للتعامل، والقياس يترك بالتعامل كما في الاستصناع.

وفي مذهب الشافعي وجهان في استقراض الخبز: أحدهما كقول أبي حنيفة، وهو الأصح. والثاني الجواز وزنا وعددا، وبه قال أحمد وهو اختيار ابن الصباغ لحاجة الناس اليه.

وفي جامع الفصولين:(٢/ ٤٣)

"غر": قرض الكاغد والجوز والخبز يجوز في الواحد والاثنين عدد إلا ما زاد عدداً ولا وزناً.

"لط": لم يجز أصلاً عند "ح" رحمه الله وجاز مطلقاً عند "م" رحمه الله للعرف وعند "س" رحمه الله جاز وزناً لاعدداص وبه يفتى.

وفي المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٧/ ١٢٥)

وقال ابو حنيفة: لا يجوز إقراض الخبز ولا (استقراضه) لا عدداً ولا وزناً، وهذا على أصله مستقيم؛ لأن عنده لما لم يجز السلم في الخبز لمكان التفاوت اولى أن لا يجوز القرض؛ لأن باب القرض أضيق من باب السلم، الا ترى أنه لا يجوز إقراض الثياب ويجوز السلم في الثياب.

وقال ابو يوسف في رواية مثل قول أبي حنيفة، وعن ابن أبي مالك عن أبي يوسف أنه قال: لا بأس به وزناً قال ابن أبي مالك: سألت أبا يوسف عن استقراض الخبز مرة، قال: لا بأس به وعليه أفعال الناس جارية، قال ابن أبي مالك: وهذا قوله المعروف، وذكر في بعض المواضع عن محمد أنه يجوز عدداً ولا يجوز وزناً، قال: لأن العادة جرت باستقراضها عدداً لا وزناً والقياس يترك بالعادة.

وذكر في «المنتقى» عن محمد: أنه جوز قرض الخبز عدداً، وقال: بلغنا ذلك عن إبراهيم النخعي، قال ثمة أيضاً: قال محمد: الوزن في قرض الخبز من الدناءة والعدد أحب الي.

وفي الفتاوى الهندية (٣/ ١١٨)

ولا يجوز استقراض الخبز وزنا ولا عددا عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وقال محمد - رحمه الله تعالى - يجوز بالوزن والعدد جميعا للتعامل وقال ابو يوسف - رحمه الله تعالى - يجوز بالوزن وعليه الفتوى كذا في التبيين وفي شرح المجمع الفتوى على قول محمد - رحمه الله تعالى - كذا في البحر الرائق.

وفي الفتاوى الهندية (٣/ ٢٠١)

ويصح استقراض الخبز وزنا لا عددا عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - وعليه الفتوى كذا في الكافي وهكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية

وفي عيون المسائل للسمرقندي الحنفي (ص: ١٥٩)استقراض الخبز

٨٢٢. وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجيز استقراض الخبز. وروى عن أبي يوسف أنه أجاز استقراض الخبز بالوزن، وعن محمد أنه أجاز بالعدد.

وفي الفقه الإسلامى وأدلته للزحيلي (٥/ ٣٦٢٤) قرض الخبز:

قال ابو حنيفة: لايجوز استقراض الخبز، كالسلم لاوزناً ولاعدداً. وجوز ابو يوسف القرض فيه وزناً لاعدداً كالسلم. وجوز محمد استقراض الخبز عدداً ووزناً لحاجة الناس وتعارفهم إياه، وإن لم يكن من ذوات الأمثال، وهذا هو المفتى به عند الحنفية لتعامل الناس وحاجاتهم إليه.

وفي الفقه على المذاهب الأربعة (٢/ ٢٢٩).

ويصح استقراض الخبز كأن يأخذ خمسة أرغفة من جاره على أن يردها، ولكن يشترط لصحة ذلك الوزن على المفتى به. وبعضهم يقول: يجوز بالوزن والعد.

وفي فيض الباري على صحيح البخاري (٣/ ٥٧٥).

ولا ينبغي قطع النظر عما يتعارف الناس فيما بينهم من العمل. فينبغي أن يكون جائزا، ولا دخل فيه لخلاف الإجماع، نعم يحمل على الديانات دون القضاء، الا ترى أن الرفقاء في السفر يأكلون طعامهم على مائدة واحدة، وسفرة واحدة، ولا يأتي فيه قائل يقول، مع أنه ينبغي أن لا يكون جائزا فقها، فإنه شركة اولا، ثم تقسيم بالمجازفة آخرا، مع كونها من الأموال الربوية. وكذا جرى العرف في استقراض الخبز، ولم يحكم فيه أحد بالحرمة، فهذه ابواب لا ينبغي أن يقطع عنها النظر.

وفي عمدة الرعاية:(٧/ ٦٤)

(ويستقرض الخبز وزنا لا عددا عند أبي يوسف – رضي الله عنه –، وبه يفتى)، اما عند أبي حنيفة – رضي الله عنه – لا يجوز لا وزنا ولا عددا؛ للتفاوت الفاحش ، وعند محمد – رضي الله عنه – يجوز بهما للتعامل، وعند أبي يوسف – رضي الله عنه – يجوز وزنا للتعامل، فالحاجة لا عددا للتفاوت في آحاده.

واختار صاحب ((التنوير))(ص١٣٦) رأي محمد وهو أنه يجوز وزنا وعددا، واستحسنه ابن الهمام في ((فتح القدير))(٦: ١٧٦)، وأقره صاحب ((الشرنبلالية))(٢: ١٨٩)، وقال صاحب ((الدر المختار))(٤: ١٨٧): وعليه الفتوى، وابن عابدي في ((رد المحتار))(٤: ١٨٧).

قوله: يجوز بهما؛ أي يجوز استقراض الخبز بالوزن والعدد جميعا؛ للتعامل: أي لتعامل الناس بذلك، فسقط التفاوت شرعا؛ للتعامل وحاجة الناس، وبه قال أحمد – رضي الله عنه – والشافعي – رضي الله عنه – في قول، وعند مالك – رضي الله عنه –: يعتبر العرف كما صرح به العلامة العيني [في ((الرمز))(٢: ٤٤)]. وفي ((كمال الدراية))(ق٤١٤): وفي مذهب الشافعي – رضي الله عنه –: في استقراض الخبز وجهان، كما في المسلم فيه، أحدهما: كقول أبي حنيفة – رضي الله عنه – ، وهو الأصح عند صاحب ((التقرير))، والثاني: الجواز وزنا وعددا، وبه قال مالك – رضي الله عنه –، وهو اختيار ابن الصبا؛ لحاجة الناس اليه. انتهى.

وكذافي فتاوي أبي ليث السمرقندي: ٣/ ١٤٩٩).

هر هغه قرض چې نفع باندې شرط سوې وي جواز نه لري .

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زما ورور زيد دبكر سره په دېرش لكه قرض كښې شريک دی چې ۱۵ لکه روپۍ ورسېږي اوس پر بكر باندې دپردي سړي ۵ لكه قرض دی او هغه عاجل دی ترې غواړي يې نو بكر زما ورور ته وايې چې ته اوس ۵ لکه روپۍ زما قرض دار ته ور کړه زما هغه ۱۵لکه روپۍ قرض ته خپل ځانته راوباسه هغه ټول ستادي نو دا اوس ابراء ده او که ربا؟ بينوا تؤ جروا!

المستفتي :مولوي أغا صاحب　　　　تاريخ: ۱۰/ جمادی الاولی / ۱۴۴۲هق

الجــواب باســم ملــهم الصــواب

حامداً ومصلياً ومسلماً وبعد: په مذ كوره صورت كښې دغه سي كول ربا ده ابراء نه ده ځكه پر دغه عمل دربا تعريف صادقېږي اوبل دغه قرض دی چې نفع باندې شرط سوې وي او هر هغه قرض چې نفع باندې شرط سوې وي جواز نه لري .

(۱)لمافي مجمع الأنهر: (۲/ ۸۳) باب الربا

وفي المصباح الربا الفضل والزيادة وهو مقصور على الأشهر وليس المراد مطلق الفضل بالإجماع وإنما المراد فضل مخصوص فلذا عرفه شرعا بقوله (هو فضل مال) أي فضل أحد المتجانسين على الآخر بالمعيار الشرعي.

(۲)ولمافي البحر الرائق :(٦/ ۱۳۵) باب الربا

وإنما المراد فضل مخصوص فلذلك عرفه شرعا بقوله (فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال) أي فضل أحد المتجانسين على الآخر بالعيار الشرعي أي الكيل والوزن، ففضل قفيزي شعير على قفيزي بر لا يكون ربا، وكذا فضل عشرة أذرع من ثوب هروي على خمسة منه، وقيد بقوله بلا عوض .

(۳)ولمافي رد المحتار: (٤/ ۱۹٦) باب الربا

ولذا قال في البحر فضل أحد المتجانسين. نعم هذا يناسب تعريف الكنز بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال اهـ

فإن الأجل في أحد العوضين فضل حكمى بلا عوض، ولما كان الأجل يقصد له زيادة العوض كما مر في المرابحة صح وصفه بكونه فضل مال حكما تأمل.

(٤)ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية) ٢٢ / ٥٠)

والربا في اصطلاح الفقهاء:

عرفه الحنفية بأنه: فضل خال عن عوض بمعيار شرعي مشروط لأحد المتعاقدين في المعاوضة) ...

ربا النسيئة:

وهو الزيادة في الدين نظير الأجل او الزيادة فيه وسمى هذا النوع من الربا ربا النسيئة... من أنسأته الدين: أخرته – لأن الزيادة فيه مقابل الأجل أيا كان سبب الدين بيعا كان او قرضا .

وسمى ربا القرآن؛ لأنه حرم بالقرآن الكريم في قول الله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة .} .

(٥)ولمافي الفقه الإسلامى وأدلته (٥/ ٣٧٤٦) للزحيلي

اما القول بأن «كل قرض جر نفعاً» ليس حديثاً فهو صحيح، ولكن ذلك ثبت عن جماعة من الصحابة أنهم نهوا عن قرض جر نفعاً، ونهيهم مستمد من السنة النبوية وهو أن النبي صلّى الله عليه وسلم «نهى عن سلف وبيع» والسلف هو القرض في لغة الحجاز، مثل أن يقرض شخص غيره ألف درهم على أن يبيعه داره او على أن يرد عليه أجود منه او أكثر، والزيادة حرام كما تقدم إذا كانت مشروطة او متعارفاً

عليها في القرض، فإن لم تكن مشروطة ولا متعارفاً عليها فلا بأس بها، ويمكن فهم قاعدة «كل قرض جر نفعاً فهو ربا» على أنه في القرض الذي شرط فيه النفع او جرى عليه العرف، كما قرر الكرخي وغيره.

(٦)ولما في الموسوعة الفقهية الكويتية (٦/ ٢٧٦)

الأصل أن كل قرض جر منفعة فهو ممنوع، " لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قرض جر منفعة

"قرض حسن " سره اتو (۸) ورځو اجله؟.

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که یو سړی یو چا ته پیسې په "قرض حسن " ورکړي او دا ورته وایې چې دغه زما پیسې به بیا (۸) اته ورځې وروسته را کوي.

اوس پوښتنه داده: دغه سي "قرض حسن "ور کول جواز لري او که نه؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي: مولوي سميع الله. تاريخ ۹/ ۵/ ۱۴۴۵هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد : په مذکوره صورت کې دغه سي «قرض حسن» ورکول جواز لري ،اما دغه سي شرط لګول لغوه دی .یعنې: پرهغه سري دا نه لازمیږي چې خامخا به یې په هغه وخت کې ورکوي ،بلکه هر وخت یې ورکولای سي ،خو په دغه صورت کې هغه د قرض حسن چې کوم ثواب دی هغه ختمیږي .

وفي (رد المحتار) (٧/ ٤١٢).

(و) فيها (القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفاسد منها لا يبطله ولكنه يلغو شرط رد شيء آخر،(قوله وفيها) أي في الخانية معطوف على قوله وفيها (قوله شرط رد شيء آخر) الظاهر أن أصل العبارة كشرط رد شيء آخر اهـ ح.

وفي الفتاوى الهندية (٣/ ٢٠٢).

وفي التجريد لو أقرض مؤجلا او شرط التأجيل بعد القرض فالأجل باطل والمال حال.

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٣/ ١٢٨)د - اشتراط الأجل.

٢٦ - اختلف الفقهاء في صحة اشتراط الأجل ولزومه في القرض على قولين :

(أحدهما) لجمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والاوزاعي وابن المنذر وغيرهم ، وهو أنه لا يلزم تأجيل القرض ، وإن اشترط في العقد ، وللمقرض أن يسترده قبل حلول الأجل ؛ لأن الآجال في القروض باطلة قال الإمام أحمد بن حنبل : لكن ينبغي للمقرض أن يفي بوعده.

واستثنى الحنفية من أصلهم بعدم لزوم الأجل في القرض أربع مسائل : إذا كان مجحودا بأن صالح المقرض المقترض الجاحد للقرض على مبلغ إلى أجل فيلزم الأجل ، او حكم مالكي بلزومه بعد ثبوت أصل الدين عنده ، او أحاله على آخر فأجله المقرض او أحاله على مديون مؤجل دينه ، لأن الحوالة مبرئة ، والرابعة الوصية ، بأن اوصى بأن يقرض من ماله الف درهم فلانا إلى سنة.

وفي الفقه الإسلامى وأدلته :(٥/ ٣٧٨٨)

ولا يجوز عند جمهور الفقهاء اشتراط الأجل في القرض، فإن أجل القرض الى أجل مسمى معلوم، لم يتأجل وكان حالا، لأنه في معنى بيع الدرهم بالدرهم، فلا يجوز التأجيل منعاً من الوقوع في ربا النسيئة،

وباعتبار أن القرض محض تبرع، فيحق للمقرض المطالبة ببدله في الحال، لأنه عقد يوجب رد المثل في المثليات، فاوجب رد بدله حالاً كالإتلاف. وهكذا كل دين حل أجله لم يصر مؤجلاً بتأجيله. هذا بخلاف البدل في البيع وفي الإجارة، إذا أجل الى أجل مســمى معلوم، فإنه لا يحق له المطالبة به، قبل حلول الأجل.

وكذافي سراج الساري :(۲۰) مؤلف مولوي حميدالله «فائز» صاحب.

په قرض ورکولو کې کوم وخت معتبره دی ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

ما ته يوه سړي کالداري په پور(قرض) راکړې وي، اوس کالداري بندي سوي يعني: نه چلېږي اوس زه هغه سړي ته دهغه کالدارو پرځای افغانۍ ورکوم .

نو اوس پوښتنه داده :چې زه به د کوم قيمت افغانۍ ورکوم يعني: دهغه ورځې کوم چې ده ما ته پيسې راکړې دي او که دهغه ورځې کوم چې کالداري بندي سوې ؟ بينوا تؤجروا !

المستفتي: اغاصاحب

الجواب باسم ملهم الصواب.

حامداً ومصلياً وبعد: په مذکوره مسئله کې که څه هم دامام ابو يوسف –رحمه الله–او امام محمد –رحمه الله – اختلاف دی ، او د امام ابو يوسف – رحمه الله – وقول تـه ځينې علماوو ترجيح ورکړی ده ، خو د ډېرو علماوو پـه نيز د امام محمد –رحمه الله – قول راجح او صحيح دی .

هغه دا چې په مذکوره صـورت کې به دهغه ورځې قيمت ورکوي ،په کومه ورځ چې کالداري بندې سوې دي .

وفي «تبيين الحقائق» (٤/ ١٤٢).

«وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَعْتَبِرُ قِيمَتَهُ يَوْمَ الْكَسَادِ مَا نَصُّهُ قَال الْكَمَال وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ آخِرَ مَا تَعَامَلَ النَّاسُ بِهَا وَهُوَ يَوْمُ الانْقِطَاعِ لِأَنَّهُ أَوَانُ الانْتِقَالِ إلَى القِيمَةِ وَفِي المُحِيطِ وَالتَّتِمَّةِ وَالْحَقَائِقِ وَبِهِ يُفْتَى رِفْقًا بِالنَّاسِ اهـ».

وفي « الفتاوى الهندية» (٣/ ٢٢٥).

«وعند محمد – رحمه الله تعالى – يوم الكساد وهو آخر ما يتعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف – رحمه الله تعالى – وفي المحيط واليتيمة والحقائق بقول محمد – رحمه الله تعالى – يفتى رفقا بالناس كذا في البحر الرائق».

وفي «فتح القدير (٧/ ١٥٤) ط :الحلبي»

«(وَقَالَ مُحَمَّدٌ: عَلَيْهِ آخِرُ مَا تَعَامَلَ النَّاسُ بِهَا) وَهُوَ يَوْمُ الإِنْقِطَاعِ (لِأَنَّهُ أَوَانُ الانْتِقَالِ إلَى القِيمَةِ) وَفِي الْمُحِيطِ وَالتَّتِمَّةِ وَالْحَقَائِقِ بِهِ يُفْتَى رِفْقًا بِالنَّاسِ»

وفي « رد المحتار » (٤/ ٥٣٣) ط: الحلبي

«عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَجِبُ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَوْمَ الكَسَادِ وَهُوَ آخِرُ مَا تَعَامَلَ النَّاسُ بِهَا وَفِي الذَّخِيرَةِ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَفِي المُحِيطِ وَالتَّتِمَّةِ وَالْحَقَائِقِ وَبِقَوْلِ مُحَمَّدٍ يُفْتَى رِفْقًا بِالنَّاسِ اهـ.

له بانک څخه قرض اخيستل د کاروبار لپاره؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

له بينک څخه قرض اخيستل لپاره د کاروبار،او بينک پر هغه باندې سود اخلي ، ايا دغه سي سود قرضه اخيستل جائز دي او که نه؟ بينوا تؤجروا !

المستفتي:مفتي طاهر أحمد صاحب تاريخ: ١٩/ صفر/ ١٤٤٢هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : په مذ كوره صورت كښې له بېنک څخه دغه سې سود قرضه اخيستل جوازنه لري ، ځكه دا يو قسم ربا او سود ،دى ، او سود حرام دى.

(١)-لماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله كل قرض جر نفعا حرام) أي إذا كان مشروطا كما علم مما نقله عن البحر، وعن الخلاصة وفي الذخيرة وإن لم يكن النفع مشروطا في القرض، فعلى قول الكرخي لا بأس به ويأتي تمامه

(رد المحتار على الدر المختار:٤/ ١٩٤ [مطلب كل قرض جر نفعا حرام] ط:رشيدية)

(٢)-ولماقال العلامة أ. د.وَهبَة بن مصطفى الزحيلي المتوفى:١٤٣٦هق)

ربا القرض: الربا يجري في البيع كما تقدم في بحث الربا ــ ربا الفضل وربا النسيئة. ويجري أيضاً في القرض: بأن يقرض شخص آخر مبلغاً من المال على أن يرد له زيادة معينة او يجري التعارف بالزيادة، او يشترط عليه دفع فائدة شهرية او سنوية على مبلغ القرض، كما يحدث الآن في التعامل مع البنوك الربوية ومع بعض التجار الذين يقومون بتشغيل بعض أموال الناس. وهذا كله حرام لقوله تعالى: {وأحل الله البيع، وحرم الربا} [البقرة:٢/ ٢٧٥] وقوله سبحانه: {وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظْلِمون ولا تُظْلَمون} [البقرة:٢/ ٢٧٩] أي لا تَظْلمون بأخذ زيادة على رأس المال، ولا تُظْلَمون بنقص شيء من رأس المال، بل لكم ما دفعتم من غير زيادة ولا نقصان. وقد جعل الله «أكل الربا» من السبع الموبقات (المهلكات) في حديث أبي هريرة عند البخاري ومسلم...

وربا المصارف او فوائد البنوك: من ربا النسيئة، سواء أكانت الفائدة بسيطة أم مركبة، لأن عمل البنوك الأصلي الإقراض والاقتراض، فتدفع للمقرض فائدة ٤٪ او ٥٪ وتأخذ فائدة من المقترض ٩٪ او ١٢٪، ولا يصح القول بأن البنك مجرد وسيط بين المودع والمقترض، يأخذ عمولة مقابل وساطته، لأن البنك ممنوع من القيام بنشاط استثماري، ولا يتقاسم المودع مع البنك الربح والخسارة، ولا يتقاسم البنك مع المقترض في مشروعه الأرباح والخسائر، والنسبة مع الطرفين محددة مشروطة سلفاً سواء بالنسبة للمودع او المقترض، وإن مضار الربا في فوائد البنوك متحققة تماما، وهي حرام حرام حرام كالربا وإثمها كإثمه، لقوله تعالى: {وإن تُبْتُم فلكم رؤوسُ أموالِكم} [البقرة:٢٧٩/ ٢].

(الفقه الإسلامى وأدلته:۴/ ۴۷۰-۴۷۵)

(۳)-ولماقال العلامة محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري

ربا القرض: وهو أن يقرض البنك او الشخص أحدا مبلغا من المال بزيادة معلومة مقابل التأجيل، كأن يقرضه ألف ريال على أن يرده عليه بعد سنة الفا ومائة ريال مثلا، او على أقساط شهرية بفائدة معلومةوهذا النوع هو الشائع الآن في العالم، وهو حرام، وعقد باطل، وفاعله آثم.

- حكم القروض المصرفية: أهم العمليات التي تجري في المصارف عمليتان، كلاهما محرم:

الاولى: الإقراض بفائدة: بأن يعطي الإنسان ماله للمصرف ليأخذ عليه فائدة سنوية ٥٪ مثلا. وتسمى هذه العملية (الإيداع إلى أجل) وهي عملية ربوية محرمة.

الثانية: الاقتراض بفائدة: بأن يقترض الشخص او الشركة من المصرف مبلغا من المال، على أن يرده بعد سنة بفائدة مقدارها ٧٪ مثلا. وهذه كذلك عملية ربوية محرمة. قال الله تعالى: {الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع

وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (۲۷۵) يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم (۲۷۶)

موسوعة الفقه الإسلامی:۴/ ۴۶۷

(۴)-وکذافی مجلة مجمع الفقه الإسلامی:۲/ ۵۶۵

دموبایل د کمپنۍ څخه پور کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

سوال يه ہے کہ موبائل پر جو قرض ليا جاتا ہے مثلا يوفون سيم کو *٤٥٦# ڈايل کرکے ۲۰روپۍ وصول کيے جا تے ہيں يہ کيسا شرعي حکم کيا ہے ؟ بينوا تؤ جروا!

ترجمه: کله کله بعضې خلګ دموبایل د کمپنۍ څخه پور کوي او کمپنۍ چې کله هغه خپل پور اخلي (او کاټوېي) یو څه زیاتې روپۍ کاټوي مثلاً ۲۰ روپۍ سړي ته ورکوي بیا ۲۵ روپۍ کاټوي اوس پو ښتنه داده: چې دغه پور کول او یا دغه پیسې کاټول جواز لري او که نه یعنې داخو به سود نه ؟ بینو اتؤ جروا

المستفتي : مفتي محمد طاهر صاحب تاریخ: ۱/ جمادی الاولی / ۱۴۴۲هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلیاً ومسلماً وبعد : په دغه ذکر سوي صورت کښې چې کمپنۍ کوم زیات رقم یا روپۍ ګرځوي دا دسود په حکم کښې نه دي داخلې ځکه چې دکمپنۍ دطرفه څخه دا روپو بېلنس دنغدو په حکم کښې نه دي بلکه داتر یوې مقررې مودې پورې دخبرو کولو سهولیت او اسانتیا ده په دې وجه دا تبادله دمال په مال سره نه ده بلکه هغه زیاتې روپۍ کاټول د دغه سهولیت دور کولو عوض دی

(۱)لمافی المسائل المهمه:۷/ ۲۰۱) موبائل کمپني سے ادهار بيلنس منگوانا

مسئله (۱۵۵): بسا اوقات کس شخص کے موبا ئل فون کا بیلنس ختم ہوجاتا ہے تووہ کمپنی کي طرف سے بیلنس لون منگواتا ہے جس کي کٹوتي میں کمپنی کچھ زائد پیسے بطور ٹیکس چارج کرتي ہے شرعا ان زائد پیسوں پر سود کي تعریف صادق نہیں آتي کیوں کہ یہ حقیقت میں ادھار کي وجہ سے کال ریٹ کابڑ ھا نا ہے جو بلا شبہ جائز ہے ہاں! اگر کمپني بشکل کرنسي اپني کسٹمر کو لون دیتي اور پھر اس سے زائد پیسے وصول کرتي تو زائد کرنسي سود ہوتي ہے کیوں کہ زیادتي اس وقت سود ہو تي ہےجب دونو ں عوض ایک جنس کے ہوں اور اگر دونوں عوض الگ الگ جنس کے ہوں تو ریادتي سود نہیں ہو تي

(۲)ولمافی دموبائل شرعي احکام:۶۲)

سوال: ای فون کمپنۍ خپلو صارفینوته پنځلس روپۍ قرض ور کوي کله چې کارټ لوډ کړي شي یا ایزي لوډ اوکړي شي نو کمپنۍ د دغه بېلنس نه پنځلس روپۍ او شپږته پیسې کټ کوي تپوس ددې خبرې دی چې دا شپېته پیسې زیاتې رقم چې کټ کېږي دا سود دی او که نه؟

جواب: په مسؤله صورت کښې چې کمپنۍ کوم زیاتې رقم شپېته پیسې کټ کوي دا دسود په حکم کښې دا خل نه دی ځکه چې د کمپنۍ دطرفه پنځلس روپۍ بېلنس دنغدو په حکم کښې نه دی بلکه یو مقرر مودې پورې دخبرو کولو سهولت دي په دې وجه دا تبادله دمال سره نه ده بلکه زیاتې کټوي دسهولت ور کولو عوض دی .

(۳)ولما فی فتاوي رحمانیة:۳/ ۱۶۳)

سوال: ۵ : روشن کمپنۍ خپلو مشتریانو ته پنځه ځلوېښت روپۍ په قرض ورکوي کله چې هغه مشتري کارډ جمع کړي نو بیا کمپنۍ والا پنځوس روپۍ ګرځوي پوښتنه داده چې دغه پنځه روپۍ چې کله دوې زیاتې وګر ځوي دا خو به سود نه وي ؟

جواب: په دغه ذکر سوي صورت کښې چې کمپنۍ کوم زیات رقم یا روپۍ ګرځوي دا دسود په حکم کښې نه دي داخلې ځکه چې دکمپنۍ دطرفه څخه دا دپنځه ځلوېښتو

روپو بېلنس دنغدو په حکم کښې نه دي بلکه داتر یوې مقررې مودې پورې دخبرو کولو سهولیت او اسانتیا ده په دې وجه دا تبادله دمال په مال سره نه ده بلکه هغه زیاتې روپۍ کاټول د دغه سهولیت دور کولو عوض دی .

(۴)وکذافی فتاوي هادية: ۲/ ۴۰۶)

کالدارې په افغانۍ بدلوي اوپه يوه طرف کې ديوې ورځې پوروي

《الاستفتاء:》څه فرمايې علماء کرام په باره ددې مسئلې کښې چې:

کالدارې په افغانۍ بدلوي اوپه يوه طرف کې ديوې ورځې پوروي داجائزده که نه ده جائز؟بينوا تؤجروا !

المستفتي: نعمان

الجواب حامداومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی چې دغه بدلول په دغه طرېقه جائزدی که څه هم په يوطرف کې پورده

لمافی الدرالمختار: ۷/ ۴۳۳،كتاب البيوع ،باب الرباء مط:رشيديه

باع فلوسا بمثلها أوبدراهم أوبدنانير، فإنقدأحدهماجاز

وايضافی ردالمحتار: ۷/ ۴۳۳،باب الرباء

سئل الحانوتی عن بيع الذهب بالفلوس نسيئة فأجاب بأنه يجوزإذاقبض أحدالبدلين

لمافی البزازيه لواشترى مائة فلس بدرهم يكفی التقابض من أحداالجانبين

ولمافی العالمگریه: ۳/ ۲۲۴ ،كتاب البيوع الفصل الثالث فی البيع الفلوس ،مط:ادارةالعلوم اسلاميه

لوباع الفلوس بالفلوس ثم افترقا قبل التقابض بطل البيع ولوقبض احدهما ولم يقبض الأخرأوتقابضا....فالعقد صحيح على حاله .

ولمافى فقه البيوع:تاليف شيخ الاسلام محمد تقى عثمانى الجزءالثانى:صفحه،۷۳۳،

ولكن لايجرى عليهاأحكام الصرف بمعنى أنه لايجب فيها التقابض فى المجلس ويجوزفيها النسيئة إن وقعت المبادلة بغيرجنسها مثل أن تباع الدلارات الأمريكية بالربيات الباكستانية بشرط أن تكون المبادلة بسعريوم المبا دلة حتى لاتكون ذريعة للرباء

ولما فى المبسوط:۱۴/ ۳۲،باب البيوع بالفلوس،مط:رشيديه

وإنمايجب التقابض فى الصرف بمقتضى اسم العقد، وبيع الفلوس بالدراهم ليس بصرف

ولمافى كفايت المفتي: ۱۱/ ۳۰۶،الباب التاسع فيمايتعلق بالصرف

رائج الوقت نوٹ اور سكي جو حكومت كي طرف سے رائج ہيں جن كے ساتھ لوگ بيع و شراء اور لين دين كرتے ہيں چاندى كے حكم ميں نہيں نہ ہى سونے يا چاندى كي رسيد ہيں لہذا ان سے سونا وچاندى خريدنا بہر صورت جائز ہے تفاضل ونسئيہ بھى جائز ہے البتہ تبادل بالجنس كي صورت ميں تفاضل جائز نہيں

دپوره وړي په ځمکه فائده اخيستلای شي که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام:

د زيد عمرته يولک روپۍ ورباندې دي زيد له عمرڅخه دخپلو روپو طلب وکړ عمر ورته وويل چې روپۍ نشته زما ځمکه درواخله او خپله استفاده ځېني کوه هر وخت چې ماروپۍ درکړې بېرته زما ځمکه راتسليم کړه نو اوس پوښتنه داده زيد په ځمکه فائده اخيستلای شي که نه؟بينوا تؤجروا!

مستفتي :   عتيق الله

الجواب حامدا ومصليا

دصـورت مسـؤله جواب دادی : چې دارقم معامله جائز نه ده ځکه دا په قرض باندې نفع اخيستل دي او په قرض نفعه اخيستل سود دی .

لمافی رد المحتار : ١٠/ ٨٤، كتاب الرهن ،مط: رشيديه

لاالانتفاع به مطلقا ... الا باذن كل للآخر وقيل : ان شرطه كان رباء والا لا(وقيل لايحل للمرتهن)... لايحل له أن ينتفع بشئ منه بوجه من الوجوه ، وان أذن له الراهن ، لأنه أذن له فى الرباء ، لأنه لايستوفي دينا كاملا ، فتبقى له المنفعة فضلا فيكون رباء ، وهذا أمر عظيم ... اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة ، وهو رباء والا فلا بأس ...قال ط: قلت والغالب من أحوال الناس أنهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولو لاه ، لما أعطاه الدرهم وهذا بمنزلة الشرط، لأن المعروف كالمشروط وهو مما يعين المنع.

لمافى الدرالمختار: ١٠/ ٨٦، كتاب الرهن ، مط: رشيديه

(لاالانتفاع به مطلقا) باستخدام ولالبس ولا اجارة ولا اعارة ، سواء كان من مرتهن او راهن .

لمافى مجلة الاحكام العدلية : ٢٢٩ ،الانتفاع بالرهن ، المادة (٧٥٠)

ليس للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون اذن والراهن ،اما اذا أذن الراهن وأباح الانتفاع فللمرتهن استعمال الرهن واخذ ثمره ولبنه ولايسقط من الدين شئ في مقابلة ذلک .

لمافى موسوعة الفقهية الكويتية : ٢٣/ ١٨٢ ، مط: علوم اسلامية

لمافى أحسن الفتاوي : ٨/ ٤٩٦، كتاب الرهن ،مط: سيعد

لمافی فتاوي عثماني : ۳/ ۴۲۴).

مقروض به قرض خواه ته ديوم القبض قرض ورکوي او که څنګه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام :

زيد عمرته په قرض باندې لس زره افغانۍ پنځوس کاله مخکې ورکړې دي اوس زيد خپل قرض غواړي نوعمر به کومې لس زره روپۍ ورکوي دغه اوس لس زره افغانۍ او که دمخکې لس زره افغانيو قيمت ورکوي.

يادونه : هغه وخت ظاهرشاه يې روپۍ رواج وي بيا شنې روپۍ راغلي اوس دکرزي په نامه روپۍ چليږي ؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : قاسم

الجواب حامداومصليا

دصـــورت مسـؤله جواب دادی: چې مقروض بـه قرض خواه تـه ديوم القبض چې څومره سپين زر جوړيږي دهغه قيمت به ورکوي.

لمافی تنويرمع الدر: ۴/ ۱۹۲، فصل فی القرض، مط: حبيبية

(اسـتقرض من الفلوس الرائجة والعدالي فكسـدت فعليه مثلها كاسـدة) و(لا) يغرم(قيمتها) وكذا كل مايكال ويوزن لمامر أنه مضمون بمثله فلا عبرة بغلائه ورخصه ذكره فی المبسوط عن غير خلاف وجعله فی البزازية وغيرها قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه الفتوي.

قال ابن عابدين: واذااسـتقرض عشرة أفلس ثم كسدت لم يكن عليه الامثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله وقالا عليه قيمتها من الفضة يستحسن ذلک...أن الصاحبين انتفقا على وجوب رد القيمة دون المثل

لانـه لمـا بطـل وصــف الثمنيـة بـالكســاد تعذر رد عينها كما قبضــها فيجب رد قيمتها وظاهر الهداية اختيـارقولهمـا فتح ثم انهما اختلفا في وقت الضــمان ...فعند أبي يوســف رحمه الله تجب قيمته يوم الغصب وعند محمد رحمه الله يوم القضاء وقولهما أنظر للمقرض من قول الامام لان في رد مثل اضرار به ثم قول أبي يوســف رحمه الله أنظر له أيضــا لان قيمته يوم القرض أكثر من يوم الاتقطاع وهو أيســر أيضــا...أنـه عنـد أبي يوســف تجب قيمتها يوم القبض أيضــا وعليه الفتوي كما فى البزازية والذهيره والخلاصة وهذا يؤيد ترجيح.

لمافى الهندية : ۳/ ۲۰۴، فصل فى القرض، مط: الحقانية

ولو اسـتقرض الفلوس او العدالي فكسدت قال ابو حنيفة رحمه الله عليه مثلها كاسدة ولايغرم قيمتها وقال ابو يو سف رحمه الله عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله عليه قيمتها في آخر يوم كانت رائجة وعليه الفتوي كذافي فتاوي قاضيخان وبعض مشايخ زماننا أفتو بقول أبي يوسف رحمه الله وقوله أقرب الى الصواب في زماننا كذا في المحيط.

لمافى الهداية: ۳/ ۱۱۱، كتاب الصرف، مط: رشيديه

ولواسـتقرض فلوسا نا فقة فكسدت عند أبي حنيفة رحمه الله يجب مثلها لانه اعارة وموجبه رد العين معنى والثمنيـة فضــل فيـه اذالقرض لايختص بـه وعنـد هما يجب قيمتها لانه لما بطل وصــف الثمنية تعذرردها كما قبض فيجب رد قيمتها كما اذا اسـتقرض مثليافانقطع لكن عند ابي يوسف رحمه الله يوم القبض وعند محمد رحمه الله يوم الكساد على مامر من قبل واصل الاختلاف فيمن غصب مثليا فانقطع وقول مخمد رحمه الله انظر للجانبين وقول ابي يوسف رحمه الله ايسر.

لمافى فقه البيوع : ۲/ ۷٦۷، الغلاء والرخص في قيمة النقود والفلوس، مط: معارف القران

ان استقرض عشرة أفلس ثم كسدت تلك الفلوس، لم يكن عليه الا مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله قياسا ، وقال ابويوسف ومحمد رحمه الله قيمتها من الفضة استحسانا لأن الواجب عليه بالاستقراض مثل المقبوض والمقبوض فلوس هي الثمن ، وبعد الكساد يفوت صفة الثمنية بدليل مسئلة البيع فيتحقق عجزه عن ردمثل ما التزم فيلزمه قيمته ... فكان أصل مذهب الأئمة الحنفية الثلاثة أن المستقرض لا يرد الامثل ما استقرض ، سواء انتقصت قيمتها او زادت ثم رجع الامام ابويوسف رحمه الله قيمتها من الدراهم يوم القبض.

ومثله فى مجمع الانهر مع الدر المنتقي : ۳/ ۱۶۹،كتاب الصرف ، مط: الحرمين

لمافى خلاصةالفتاوي: ۳/ ۱۰۳، كتاب الصرف، مط: عزيزية

ومثله في التاتارخانية : ۹/ ۳۹۲-۳۹۳، فصل في القرض، مط: رشيديه

لمافي تحفة الفقهاء: ۳/ ۳۵، فصل فى القرض، مط: دارة القران

پرما دچا پیسې دي خوهغه اوس ورک دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام ددې مسئلې په باره کې :

پر يو شخص باندې پور پيسې دي هغه دموټر کرايه ده اوس دغه پور اداکوي پوروالا شخص ورک دی نو دغه شخص که مسلمان وي څه حکم لري او که کافر وي څه حکم لري؟

بينووا تؤجرا !

مستفتی عبدالباری

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی اول دی زيات کوښښ وکړي چې پيدا يې کړی که پيدا نه شو پوروالا(موټروان) مسلمان و دهغه له طرفه دي مسکينانو ته ورکړي اوکه کافر و نو بيا دې له خپله ماله څخه پور اندازه پيسې بيت المال ته ورکړي .

لما فی ردالمحتار:۶/ ۴۲۷، ۴۳۴، کتاب اللقطة، مط: رشيديه

,, فينتفع (الرافع) بها لو فقيرا ولاتصدق بها على فقير ولو على اصله وفرعه وعرسه الا اذا عرف انها لذمى فانها تو ضع فی بيت المال ۰۰۰ عليه ديون ومظالم جهل اربا بها وأيس من عليه ذلک من معر فتهم فعليه التصدق بقدرها من ماله وان استغرخت جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لا نعلم بينهم خلافا،،

لما فی البحرالرائق :۵/ ۲۵۸، کتاب اللقطة ،مط: رشيديه

,, واستثنى من التصدق باللقطة ما اذا عرف أنها لذمى فلا يتصدق بها وكانت فى بيت المال للنوائب كذا فى التاتار خانيه،،

لما فی الهنديه :۲/ ۲۹۰، کتاب اللقطة ،مط: علوم اسلاميه

كل لقطة يعلم أنها كانت لذمى لا ينبغى أن يتصدق ولكن يصرف الى بيت المال لنوائب المسلمين كذا فى السراجية

د پور اخيستونکي څخه به بدني کومک نه اخلي

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام :

که يو څوک چاته پور ورکړي او له پور ورکولو وروسته له پور ورکونکي څخه بدني کومک هم غواړي مثلا : کار به ورسره کوي ځکه که کارورسره ونه کړي بيا دروپو مالک پور ځيني اخلي دابدني کار اخيستل په مقابل دپور کې داصحيح دی که نه .

یادونه : هغه مدیون که پوروړی نه وای کار یې نه ور سـره کاوه خو د پور له امله کار ور سره کوي ؟بینوا تؤجروا !

مستفتي : جمشید

الجواب حامدا ومصلیا

دصورت مسؤله جواب دادی: چې پور اخیستونکي څخه به بدني کومک نه اخلي ځکه په قرض باندې نفعه اخیستل حرام کاردی دا په دې صورت کې چې کار ور کول شرط کړي ،البته که د پور ورکولو په وخت کې کار ورسـره کول مشـروط نکړي بیا کومک او کار ورسره کول باک نه لري

لمافی الدرمع الرد: ۷/ ۴۱۳، مطلب کل قرض جر نفعا حرام ، مط: رشیدیه

القرض بالشرط حرام والشرط لغو بأن یقرض علی أن یکتب به الی بلد کذا لیوفي دینه وفی الاشباه کل قرض جر نفعا حرام .

قـال ابن عـابـدین: کـل قرض جر نفعا حرام) أی اذا کان مشـروطا کما علم مما نقله عن البحر وعن الخلاصة وفی الذخیرة وان لم یکن النفع مشروطا فی القرض فعلی قول الکرخي لابأس به .

لمافی الهندیة : ۳/ ۲۰۳، القرض، مط: الکریمیة

قـال محمـد رحمـه اللـه فی کتاب الصـرف ان أبا حنیفة رحمه الله کان یکره کل قرض جر منفعة قال الکرخي هذا اذا کانت المنفعة مشروط فی العقد بأن أقرض غلة لیرد علیه صحاحا او ما أشبهه ذلک .

لمافی المبسوط: ۱۳/ ۴۴، باب القرض، مط: رشیدیه

ولهذا قلنا ان المنفعة اذاكانت مشــروطة فى الاقراض فهو قرض جر منفعة وان لم يكن مشــروطة فلا بأس به .

لمافى التاتارخانية : ٩/ ٣٨٨، القروض ،مط: حنفية

قــال محمــد رحمــه اللــه فى كتاب الصــرف ان أبا حنيفة رحمه الله كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروط فى العقد بأن أقرض غلة ليرد عليه صحاحا او ما أشبهه ذلک

ومثله المحيط البرهاني : ١٠/ ٣٥١، القروض، مط: ادارة القران

لمافى الفقه الاسلامى وادلته: ٥/ ٣٧٩٣، خلاصة الشروط القرض، مط: الحبيبية

باب السود والربا :

په دارالحرب کې سود کول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام:

له کفارو سره په دارالحرب کې سود کول جواز لري که نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : قيص

الجواب حامدا ومصليا

دصــورت مسـؤله جواب دادی چې سـود کول په اسـلام کې نا جائز او حرام دی او داعمل ګناه کبيره ده حضـرات طرفين وايې په دارالحرب کې له کفاروسـره سـود کول جائز دی او

امام ابویوسف رحمه الله وایي ناجائز دی او محقیقن علماء ده امام ابویوسف رحمه الله قول ته ترجیح ورکړي ده نو لهذا په دارالحرب کې له کفارو سره سود کول جواز نه لري .

لماوردفی القران المجید : ۳/ الجزء الثالث ، سورة البقرة ، مط: تاج

احل لله البيع وحرم الربوا ... يأ يهاالذين امنوا اتقوالله وذروا مابقى من الربوا ان كنتم مؤمنين ... فأذنوابحرب من الله ورسوله ... الذين يأكلون الربوا لايقومون الاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس الاية.

لمافى المبسوط: ۱۴/ ۶۹، باب الصرف فى دارالحرب ،مط: رشيديه

قال : رحمه الله تعالى ذكر عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لارباء بين المسلمين وبين أهل بدار الحرب فى دارالحرب ، وهو دليل لأبي حنيفة ومحمد رحمه الله عنهما فى جواز بيع المسلم الدرهم بالدرهمين من الحربي فى دار الحرب ، وعند أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى وحجتهما حديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه وقع للمشركين جيفة فى الخندق فأعطوا بذلك للمسلمين مالا فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا معنى لقول من يقول كان موضع الخندق فى دار الاسلام لأنا نقول عند كم هذا يجوز بين المسلم والحربي الذي لاامان له سواء كان فى دار الاسلام او دار الحرب .

لمافى فقه البيوع : ۲/ ۱۱۷۶ ، صيغة مقترحة لقانون البيع اسلامى ،مط: معارف القران

دار الاسلام ودار الحرب سواء فى حرمة الربوا.

لمافى بحوث فى قضايا فقهية معاصرة : ۳۵۶، أحكام الودائع المصرفية ، مط: معروفية

أن حرمة الربا منصــوصــة بنص قطعی یؤذن بحرب من الله ورســوله لمن لایترکه فلا ینبغي فی عموم الأحوال أن یدخل المسلم فی معاملة الربا وان كانت مع الحربین .

لمافی موسوعة الفقهیة الکویتیة: ۲۲/ ۷۴، الربا فی دارالحرب ،مط: علوم اسلامیة

لمافی کفایت المفتي : ۱۱/ ۱۶۱، کتاب البیوع الباب السابع فیما یتعلق بالربوا،مط: ادارة الفاروق

که یو حکومت سود وکړي بیا بل اسلامی حکومت راسي؟

پوښتنه: که یو حکومت د خلګو او خپل رعیت سره په سود او ربا باندې ځینې معملات او ټیکې کړې وي او دغه د سود پیسې یې د خلګو څخه وصول کړې هم وي ،اوس بل حکومت راغلی دی دغه حکومت بیا یو اسلامی حکومت دی ،اوس دلته دوې پوښتنې دي .

(۱)ایا دغه دویم حکومت په دغه معملاتو څه وکړي فسخه یې کړي او که یې جاري وساتي او که څنګه .

(۲)هغه مخکنی حکومت چې کومې پیسې د سود اخیستې دي دغه اسلامی حکومت په دغه پیسو څه وکړي .

جواب: **دا خبره یو حقیقت دی،چې ربا «سود» الله (جل جلاله) په خپله په قرآن کریم کې حرام بللی دی** {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} **[البقرة: ۲۷۵].**

او د الله (جل جلاله) رسول (صلی الله علیه وسلم) هم په خپل آحادیث کې د دې خبرې تصریح کړې ده(عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا، ومؤكله وشاهده وكاتبه» **سنن أبي داود (۳/ ۲۴۴).**

او د ټول امت مسلمه اجماع هم پر دې ده چې سود کول یا سود خوړل د مسلمان لپاره نه دی جائز بلکه حرام دی.

الربا محرم بالكتاب والسنة والإجماع ، وهو من الكبائر ، ومن السبع الموبقات ، ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عاصيا بالحرب سوى آكل الربا ، ومن استحله فقد كفر - لإنكاره معلوما من الدين بالضرورة - فيستتاب ، فإن تاب والا قتل ، اما من تعامل بالربا من غير أن يكون مستحلا له فهو فاسق.

الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٢/ ٥١).

او په فقه حنفي کې دا خبره صریح ذکر سوې ده چې ، که یو مسلمان په ناجائزه طریقه دیو مال مالک سي ، نو د دغه مال څخه د خلاصولو طریقه یې دا ده چې دغه مال دي ، اولاً و هغه خپل مالک ته ورکړي، او ځان دي ورڅخه خلاص کړي.

«وفي رد المحتار » (٦/ ٣٨٥) فصل في البيع ، ط: الحلبي

«وَيَرُدُّونَهَا عَلَى أَرْبَابِهَا إنْ عَرَفُوهُمْ، وَالا تَصَدَّقُوا بِهَا لِأَنَّ سَبِيلَ الْكَسْبِ الْخَبِيثِ التَّصَدُّقُ إذَا تَعَذَّرَ الرَّدُّ عَلَى صَاحِبِهِ اهـ»

«وفي رد المحتار » (٦/ ٣٨٦) فصل في البيع، ط::الحلبي

«(قَوْلُهُ إلَّا إذَا عَلِمَ رَبُّهُ) أَيْ رَبُّ الْمَال فَيَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ رَدُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ (قَوْلُهُ وَهُوَ حَرَامٌ مُطْلَقًا عَلَى الوَرَثَةِ) أَيْ سَوَاءٌ عَلِمُوا أَرْبَابَهُ أَوْ لَا فَإِنْ عَلِمُوا أَرْبَابَهُ رَدُّوهُ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا تَصَدَّقُوا بِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ آنِفًا عَنْ الزَّيْلَعِيِّ»

وفي بحوث في قضايا فقهية معاصرة (ص: ٢٢٣)أجوبة عن استفسارات البنك الإسلامى للتنمية بجدة

٥-الفوائد المجتمعة في البنوك الأجنبية

نوافق في هذا الصدد توصيات علماء الشريعة التي قررها اجتماعهم في١١-٣-٣٣٩هـ

ونؤكد أن الفائدة هي عين الربا والقول الأصح المختار عند جمهور الفقهاء هو أن الربا حرام ولو أخذ من حربي فلا يجوز لمسلم أن يأخذه وينفقه في مصالح نفسه.

... واما تخصيص نصف هذه المبالغ للاحتياطي الخاص فلا نرى أن يجوز شرعا وذلك لأن الاحتياطي الخاص يعتبر من جملة مملوكات البنك وربما ينتفع به عند طوارئ انخفاض أسعار الأرصدة وقد ذكرنا أن الانتفاع بالفوائد المصرفية لا يجوز في الشريعة بحال. فينبغي أن يجعل البنك جميع المبالغ المتحصلة من فوائد البنوك الأجنبية لأغراض المعونة الخاصة

وفي شرح السير الكبير (ص: ١١١٦)[باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه وما لا يصدق]

٢٠٤٠ - وما حصل بسبب خبيث فالسبيل رده.

وفي قواعد الفقه (ص: ١١٥)

٢٩٣ - قَاعِدَة مَا حصل بِسَبَب خَبِيث فالسبيل رده (سير).

نظر:

نو د پورته دلائلو له مخې باید ووایو چې، دغه کوم سود چې په تېر وخت کې ورڅخه اخیستل سوې دي ،هغه باید و اصلي مالکانو ته رد کړل سي، یعنې: په راس المال کې حساب کړل سي، او په راروانه زمانه کې، بیا دغه سي کار تکرار نه کړل سي.

روپۍ په پور باندې ورکول او پر هغه معلومه ګټه مقررول

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام په باره ددې مسئلې کې:

چې يو کس وبل کس ته مثلا څلوېښت زره روپۍ په پور ورکړي او بيا يې ورته وويل چې پنځه مياشتي بعد دونيم زره کالدارې معلومه ګټه غواړم ايا داسې معامله کول جايز ده که نه؟ بينوتؤجروا

المستفتي: نقيب

الله

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادي چې روپۍ په پور باندې ورکول او پر هغه معلومه ګټه مقررول شرعا سود دي چې د قران کريم او داحاديثو نبويه وو دلحاظه څخه ناجائز اوحرام دي.

لما فی تفسير مظهری: ١/ ٢٩٩ سورة البقرة

قال العلامة ثناء الله: قوله وحرم الربوا والمعنى إن الله تعالى حرم الزيادة فی القرض على القدر المدفوع والزيادة فی البيع لأحد البدلين على الآخر.

وأيضا فی الاحكام القرآن للجصاص: ٢/ ١٨٩ سورة البقرة

لما فی رد المحتار: ٥/ ١٦٦ باب الربوا

قال العلامة ابن العابدين المتوفی(١٠٣٣)

كل قرض جر نفعا حرام أی إذاكان مشروط كما علم مما نقله عن البحر.

وأيضا فی فتاوي حقانية: ٥/ ٢١٤ كتاب الربوا: مط: فريدية

وأيضا فی فتاوي رحمانية: ٣/ ١٦٣ باب الربوا: مط: عمرية

دضرورت په خاطر رشوت ورکول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾څه فرمايي علماء کرام په باره ددې مسئلې کې :

چې يو کس مجبوره دي د افسر ودستخط ته مثلا حج ته ځي يا بل جائز کار وي اوس چې ودغه افسر ته يو څه پيسې ورکړې هغه بيا دستخط ورکوي دغه پيسې ورکول خوبه زما لپاره ګناه نه وي؟ بينوا تؤجروا

المستفتي: عبدالله

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی چې دغه پيسې چې ته ورکوي ودې ته رشوت وايې رشوت ورکول دخپل حق دا خيستلو لپاره رشوت ورکونکی نه ګناه ګار کېږي او افسر ته دغه پيسې اخيستل حرامی دي.

لما فی التاتارخانية: ۱۱/ ۷۶کتاب ادب القاضي کط: حنفية.

اويهدی الرجل الی السلطان مالا ليدفع ظلمه عن نفسه اوعن ماله وهذا نوع لايحل للآخذ الاخذ واذا أخذ يدخل تحت الوعيد المذكور فی هذا الباب.

لما فی الخانية علی هامش الهندية:۲/ ۳۶۲:باب القاصی :مط: حنفية.

الرشوة علی وجوه أربعة، منها ماهو حرام علی الجانبين وذلک فی موضعين أحدهما، إذا تقلد القضاء بالرشوة حرم علی القاضي والأخذ ۰۰۰۰۰ الثانی إذا دفع الرشوة ليقضی له، حرم من الجانبين ۰۰۰ ومنها إذا دفع الرشوة ليسوي آمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للآخذ أن يأخذ.

لما فی البحر الرائق:۶/ ۲۶۲ کتاب القضاء

الرشوة بكسر الراء مايعطيه الشخس للحاكم وفيره ليحكم له او يحمله لعى مايريد.

وأيضا فی فتاوي فريدية: ۹/ ۲۷۵ باب الرشوة: مط: عمرية

وأيضا فی ردالمحتار:۴/ ۳۳۸ مطلب فی الكلام على الرشوة

پر ستن رشوت اخیستل څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾څه فرمايي علماء کرام دلاندې پوښتنې اړوند :

زموږ په کلي کې ډاکټر دی دکرونا ستنې خلکو ته ورلګوي ډاکټر وايې بعض خلک ماته (۱۰۰۰) روپۍ راکړې زه دکرونا ستنه نه ور ولګوم خو حکومت ته ووايم چې ما ستنه ور ولګوله اوس دغه روپۍ ماته څنګه دي صحيح دي که نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي: معصوم

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی چې جعلي کارټ جوړول دو که او درواغ دي له درواغو اودو کې ځان ساتل لازم اوضروري دی البته ډاکټر چې له کارټ جوړونکي کومی روپۍ دکارټ جوړولو په مقابل کې واخلي حرامې نه ګرځي ځکه ډاکټر اجير دی دخپل کار(دستخط اومسيج ليږلو) اجرت بلل کېدای شي خو بيا هم داناجائز دی

لمافی الترمذي: ۱/ ۳۷۸، باب ماجاء فی كراهية الغش، مط: رحمانية

حدثنا على بن حجر ثنا اسمعيل بن جعفر عن العلآء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة من طعام فادخل يده فيها فنالت اصابعه بللا فقال يا

صـاحب الطعام ماهذا قال اصابته السماء يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افلاجعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال من غشى فليس منا.

لمافى الترمذي: ۲/ ۴۶۱، باب ماجاء باا لصدق والكذب،مط: رحمانية

حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن شقيق بن سلمه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى عليه وسـلم عليكم با لصـدق فان الصـدق يهدي الى البر وان البر يهدي الى الجنة وما يزال الرجل يصـدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى النار ومايزال العبد يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا.

ومثله فى صحيح المسلم: ۲/ ۳۲۵، باب القبح الكذب وحسن الصدق وفضله، مط: رحمانية

لمافى شرح المجلة اتاسي: ۲/ ۴۸۷، الاجارات، مط: العلمية

المـادة: (۴۲۲) الأجيرعلى قسـمين القسـم الاول هو الأجير الخـاص الذي اسـتؤجر على أن يعمل للمستأجر فقط كا لخادم والموظف.

لمافى فتوي دار العلوم كراچى :نمبر، (۲۳۰۷)،۳۶،تاريخ اجراء، ۱۴۴۳/۱/۷هق
كرونا ويكسـين كا جعلى تصـديق نامہ بنوانا دهكہ اور جهوٹ ہے جو كہ ناجائز ہے اس سـے اجتناب كرنا ضروري ہے

دظالم څخه ځان په رشوت خلاصول؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!۔

دا شرف غني دحکومت د ګمرکدارانو څخه ځان خلاصول په رشوت سره او هغو ته دخپل مال محصول نه ورکول جواز لري او که نه ؟ بينوا تؤجروا

المستفتي :مفتي محمد سالم صاحب نېټه ۴/ربيع الثاني /۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً و مصلياً و مسلماً وبعد : په مذ کوره صورت کښې دوې مسئلې دي(۱) دا شرف غني دحکومت د ګمرکدارانو څخه ځان خلاصول په رشوةتسره د دې حکم دا دی چې که دغه ګمرکدارانو دی په بله طريقه نه ايله کوي او دی د خپل مال او نفس پر هلاک باندې بېرې دی بيا دته دغه رشوت ور کول جواز لري او هغو ته يې اخيستل جواز نه لري اما که د خپل مال او نفس پر هلاک باندې نه بېرې دی بيا نه دته دغه رشوت ور کول جواز لري او نه هغو ته يې اخيستل جواز لري .

(۱)لماقال العلامة محمد بن أحمد شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)

فإنه يأخذ المال بطريق الرشوة والرشوة حرام وبالصلح لا يحل ما هو حرام.

المبسوط للسرخسي: ٢٠/ ١٣٩) [كتاب الصلح في العقار]

(۲)لماقال العلامة علي حيدر خواجه امين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)

الرشوة المحرمة على الآخذ وغير المحرمة على الدافع كما لو دفع أحد رشوة لأحد لخوفه على نفسه او ماله او دفع أحد لآخر رشوة لتحققه طمعه في ماله وبقصد تخليص بعض ماله منه فأخذ الرشوة من طرف الآخذ حرام وممنوع (الولوالجية) ولكن ليس محرما إعطاؤها

...حرمة الرشـوة - والرشوة حرام شرعا وحرمتها ثابتة بالكتاب والسنة وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى -: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل} [النسـاء: ٢٩] وتصـدير الخطاب بالنداء والتنبيه للاعتناء بمضمون ما ورد بالآية الكريمة، والمقصود من الباطل الأسباب المخالفة للشرع الشريف كالأشـياء التي لم يبحها كالغصـب والسـرقة والخيانة، والقمار وعقود الربا {ومن يفعل ذلك عدوانا}

[النسـاء: ٣٠] أي إفراطا في التجاوز عن الحد، وإتيانا بما لا يستحقه {فسوف نصليه نارا} [النساء: ٣٠] (تفسير أبي السعود في سورة النساء) . وقد ورد في آية جليلة أخرى {أكالون للسحت} [المائدة: ٤٢] أي الحرام كالرشوة من (سحته) إذا استأصله؛ لأنه مسحوت البركة (القاضي) .

السـنة: قد ورد في السـنة الشـريفة حديث «لعن الله الراشـي والمرتشـي والرائش» والراشي: هو الدافع للرشوة. والمرتشي: هو الأخذ لها. والرائش: هو الواسطة بين الراشي والمرتشي (الولوالجية) .

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام:۴/ ۵۹۰)

(۳)لمافي الموسوعة الفقهية الكويتية (۲۲/ ۲۲۱) أحكام الرشوة:

- الرشوة في الحكم، ورشوة المسئول عن عمل حرام بلا خلاف، وهي من الكبائر.

قال الله تعالى: {سماعون للكذب أكالون للسحت } ، قال الحسن وسعيد بن جبير: هو الرشوة.

وقـال تعـالى: {ولا تـأكلوا أموالكم بينكم بـالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون } .

وروى عبد الله بن عمرو قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي وفي رواية زيادة " والرائش

ويحرم طلب الرشوة، وبذلها، وقبولها، كما يحرم عمل الوسيط بين الراشي والمرتشي

غير أنه يجوز للإنسان - عند الجمهور - أن يدفع رشوة للحصول على حق، او لدفع ظلم او ضرر، ويكون الإثم على المرتشي دون الراشي

(۲) او هغو ته دخپل مال محصــول نه ورکول ، او د دې حکم دا دی چې دغه دخپل مال محصــول نه ورکول جواز نه لري بلکه ورکول يې لازمېږي ځکه دا د دغه ملک قانون دی او پر هر ملک کې چې اوسېږي دهغه ملک قانون منل لازمې ده .

(۱)لماقال العلامة علاء الدين، ابو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (المتوفى: ۵۸۷هـ)

لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض، فكيف فيما هو طاعة؟ والله – سبحانه وتعالى.

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ۷/ ۱۴۰) [فصل في بيان أحكام البغاة]

(۲)لماقال العلامة محمد امين بن عمر بن عابدين الحنفي (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

قال في المعراج لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة اهـ.

رد المحتار على الدر المختار: ۲/ ۱۷۲) [باب العيدين]

(۳)لماقال العلامة شيخ الاسلام مفتي محمد تقي (العثماني)

إما لأن طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجب ، وإما لأن كل من يسكن دولة فإنه يلتزم قولا او عملا بأنه يتبع قوانينها، وحينئذ يجب عليه اتباع أحكامها، مادامت تلك القوانين لا تجبر على معصبة دينية.

بحوث في قضايافقهية معاصرة: ۱/ ۱۶۸) أحكام الاوراق النقدية

سود د کافران سره څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام په دې مسئله کې :

يو کس له پاکستان څخه ځي هندوستان ته هلته د سود معامله له کافرانو سره کوي ايا دا شرعاً جائز دي که نه ؟ بينوا تؤجروا !

مستفتي : آغاسيد

الجواب حامداً ومصلياً

د مسؤله صورت جوا ب دادی چې سود کول د مبارک دین له مخې نا جائز او حرام عمل دی او کول يې ګناه کبیره ده خدای مه کړه که يو مسلمان په هندوستان کې سود کوي که هندوستان دار الحرب نه شي لکه دا چې دځېنو علماوو مذهب دی بیا بالاتفاق ناجائز او حرام دی او که دار الحرب شي دامام اعظم رحمه الله او امام محمد په مذهب جائز دی دامام ابو یو سف په مذهب نه دی جائز محقیقین علماء و دامام ابویوسف قول ته ترجیح ورکړې او هغه يې مفتی به بللی نو په یاد شوي صورت کې دغه معا مله جواز نه لري .

قال تعالی [یآیها الذین آمنو اتقوالله وذرو ما بقي من الربوا ان کنتم مؤمنین]

لمافي المبسوط : ۱۴/ ۶۹ باب المصرف في دار الحرب ، مط: رشیدیة

«قا ل رحمه الله ذکر مکحول عن رسو الله صلی الله علیه وسلم قال [لا ربا بین المسلمین وبین أهل دار الحرب في دار الحرب وهو دلیل لأبي حنیفة ومحمد رحمهما الله في جواز البیع المسلم الدرهم بالدرهمین من الحربي في دار الحرب وعند أبي یوسف والشافعي رحمهما الله ...لا یجوز وکذالک بیع المیتة وحجتها حدیث ابن عباس أنه وقع للمشرکین جیفة في الخندق فأعطو بذالک للمسلین مالاً فنهی رسول الله عن ذالک ولامعنی لقول من یقول کان موضع الخند ق من دار الاسلام لأنا نقول عندکم هذا یجوز بین المسلم والحربي الذي لا امان له سواء کان في دار الاسلام اوفي دار الحرب ، والمعنی فیه أن المسلم ممن أهل دار الاسلام ، فهو ممنوع من الربا بحکم الاسلام حیث کان »

لمافي بحوث في قضایا فقهه معاصره : ۱/ ۳۵۶ احکام الودائع ، مط: معروفیة

«علی اساس قول الامام أبي حنیفة من أنه یجوز اخذ مال الحربي برضاه وأنه لاربا بین المسلم والحربي وان هذا القول لم یقبله جمهور الفقهاء حتی أنه لم یفت به الفقهاء المتأخرون من الحنیفة وبما أن حرمة

الربا منصوصة بنص قطعي يؤذن بحرب من الله ورسوله لمن لا يتركه فلا ينبغي في عموم الأحوال أن يد خل المسلم في معاملة الربا وان كانت مع الحربيين »

لمافي فقه البيوع : ۲/ ۱۱۷۶).

«محقيقين كا فتوي هےكه هندوستان ميں بهي كفار سي سود لينا حرام هے»

ايضاً في فتاوي عثماني : ۳/ ۳۶۷ كتاب الربا.

لمافي امداد الفتاوي : ۳/ ۱۵۸ كتاب الربا ، مط: دار العلوم كراچي

«جب ابو يوسف كےاس قول كا قوي هو نا ثابت هو گيا تو اس پر عمل هوگا »

لمافي كفاية المفتي : ۱۱/ ۱۶۵ ما يتعلق بالربا ، مط:

«چو نكه يه معامله ربوا كاهےجس كي حرمت قرآني آيتوں سے بغير كسي قيد كےمنصوص هےاس لئےبيشتر علماء كرام نےاس بارےميں جمهور فقها كےمسلك كو تر جيح دي هےاور حضرات طرفين كي كو مرجوح قرار دياهے»

د سود خور مېلمستيا ته ورتلل څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتی صاحب !

د سود خور مېلمستيا ته ورتلل او د هغه ډوډۍ خوړل روا ده که نه ؟بينوا تؤجروا

المستفتي: سيف　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　تاريخ : ۴/ ۴/ ۱۴۴۱

هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد : د سود خور که اکثره مال د حرام کسب څخه و ، نو د هغه مېلمستيا ته ورتلل او ډوډۍ خوړل يې نه ده روا ، مګر که خبر يې ورکړ چې دغه ډوډۍ حلاله ده .

مثلا : په میراث ورته پاته ده، او یایې پور کړېده نو بیا یې خوړل ورته روا ده او که اکثر همال یې حلال و ، نو بیایې ډوډۍ خوړل روا ده .

لما قال الشيخ محمد البزازى المتوفى ۸۲۷ هق

غـالـب مال المهدى إن حلالاً لا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يتبين أنه حرام ، وإن كان غالب ماله الحرام لا يقبلها ولايأكل الا إذاقال أنه حلال ورثه او استقرضه .

(فتاوى البزازية على هامش الهندية ٦ / ٣٦ كتاب الكراهية)

ولما فى الهندية ٥ / ٣٤٣ كتاب الكراهية ،الباب الثانى عشر فى الهداية والضيافات)

آكل الرباوكاسـب الحرام أهدى إليه او أضافه وغالب ماله حرام لايقبل ولا يأكل مالم يخبره أن ذالك المال أصـله حلال ورثه او اسـتقرضـه ، وإن كان غالب ماله حلالاً ، لابأس ببول هديته والأكل منها ، كذافى الملتقط .

ولما قال الامام محمود ابن مازة البخارى المتوفى ٦١٦ هق :

وفى عيون المسـائل : رجل أهدى إلى إنسـان او أضافه إن كان غالب ماله من الحرام فلا ينبغى أن يقبل ويأكل من طعامه مالم يخبر أن ذالك المال حلال استقرضه او ورثه وإن كان ماله من حلال فلا بأس بأن يقبـل مـالم يتبين له أن ذالك من الحرام وهذا لأن أموال الناس لا تخلوا من قليل حرام وتخلوا عن كثير حرام فيعتبرالغالب و يبنى عليه الحكم .

(المحيط البرهانى ٨ / ٧٣ كتاب الكراهية الفصل السابع عشر فى الهدايا والضيافات ،ط: لبنان)

ولما قال الشيخ السيد أحمد الحموى المتوفى ١٠٩٨ هق

في التمرتاشي لرجل مال حلال اختلته مال الربا أو الرّشاء فصار ماله كله شبهة ليس لأحد أن يأكل في بيته

.

الحموی علی الاشباه: ۱ / ۳٤۲ فی شرح القاعدة الثانية

هكذا فی الأشباه والنظائر ص : (۹٦) ط : جديد صداقت كتب خانه)

دبېنګ څخه دسود پیسې را اخیستل

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په ایراني بینګونو کې چې سړی پیسې ایږدي نو د ایران حکومت پر دغه پیسو څه اندازه سود ورکوي ، اوس زموږ افغاني تجاران وايې چې که موږ دغه سود نه څېني واخلو ایرانیان یې په خپل ملک کې په خیریه کارونو کې لګوي ، مثلاً ، مدرسه ، مسجد وغیرهما

نو که موږ دا د سود پیسې را وباسو په خپل ملک کې یې په خیریه کارونو کې ولګوو دغه کار موږ ته جائز دی او که نه؟ **بینوا تؤجروا !** .

المستفتي: مجلس

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً و مصلیّاً وبعد :په مذکوره مسئله کې څوځایه ښه کافي اختلاف دی.

اول: دا چې دبېنګ څخه دغه پیسې را ښستل جائز دي او که نه ؟ .

دویم: دا چې که بالفرض را ایستل یې جائز وي یا په غلطي یا لا علمي کې را وایستل سي نو مصـرف یې څوک دي؟ یعنې: دزکات په رقم تملیک (یوچاته په مِلک کې ورکول)

<u>غواړي او که په عام المنفعه کارونو کې لکه مسجد ، مدرسه ، يابل داسې کار کې چې</u> تو ک
تمليک نه غواړي هم مصرف کېدای سي ؟ .

داول جزء په جواب کې دحضرت شيخ الاسلام مفتي محمد تقي «العثماني» صاحب – حفظه الله تعالى – فتوى دا ده چې په فتاوى عثماني:(۲۷۲/۳) کې ليکلي ده هغه وايې چې دبېنګ څخه دي دغه پيسي نه را اخلي ځکه تراوسه د ده په تصرف کې نه دي داخلې سېي او چونکي دغه سود حرام کار دی نو که دی دغه پيسې راوباسي هم د ده ملک نه فائده کوي.

دحضرت مفتي محمد تقي «العثماني» –حفظه الله تعالى– بغير دنور دارالافتاء وو والا لکه صاحب د احسن الفتاوى :(۱۶/۷) او صاحب د فتاوى قاسميه :(۵۷۲/۲۰) او صاحب کتاب النوازل:(۳۰۰/۱۱) پر دې تقريباً متفق دي چې دغه پيسې دي راواخلي او په بېنګ کې دي نه پرېږدي.

البته : حضرت مفتي محمد تقي «العثماني» –حفظه الله تعالى–په فتاوى عثماني:(۲۶۸/۳) کې لېکلي دي چې که څه هم د احتياط تقاضي داده چې دغه پيسې په بېنګ کې پرېښودل سي، لېکن که راواخيستل سي لکه دانور علماء چې وايې او دثواب د نيت بغير صدقه سي هم صحيح دی، او په کفري ملکونو کې زما په نيز راجح هم دا نظر دی.

او د دويم جزء په جواب کې بايدو وايو چې حضرت مفتي رضاء الحق صاحب په فتاوى دار العلوم زکريا :۴۱۴/۵) لېکلي دي چې : داکثرو مفتيانو دا رايه ده چې دغه پيسې لکه دزکات په رقم تمليک (يوچاته په مِلک کې ورکول) غواړي او په عام المنفعه کارونو کې لکه مسجد ، مدرسه ، يابل داسې کار کې چې تمليک نه غواړي نه مصرف کېدای سي ، بلکه بغير نيت دثوابه به يې ويو مسکين ته ورکوي.

او حضرت مفتي عبد الرحیم لاجپوري اوتوک بعضي مفتیان بیا وايي چې تملیک نه غواړي یعنې: په عام المنفعه کارونو کې لکه مسجد ، مدرسه ، یابل داسې کار کې یې د مصرف کنجائش سته .

خلاصه دا چې : دا خبره دي واضحه وي چې هیڅ مسلمان ته دا نه ده جائز چې بغیره ډېر ضرورته په داسې بینکونو کې خپل پیسې کنښېږدي ، ځکه دا یو قسم د سود کار سره مرسته کول دي اما که یو مسلمان ډېر مجبور سي بیا یې ایښول ورته جواز لري پاته سوه دا خبره چې د ایران حکومت پر دغه پیسو څه اندازه سود ورکوي نو دغه مسلمان ته دا هم جائز دي چې دغه د سود پیسې په هغه بېنک کې پرېږدي د سره یې راوانخلي او دا هم ورته جائز دي چې دغه پیسې راواخلي او په عام المنفعه (ټول ګټو) کارونو کې بغیر د ثواب د نیته لکه ، مدرسه ، مسجد ، سړک ، اونور استعمال کړي ، اویا یې یو مسکین او فقیر ته بغیر د ثواب د نیته ورکړي.

وفي المعايير الشرعية (ص: ۸۰) المعيار الشرعي (۶) تحول البنک التقليدي الى مصرف اسلامي

۱۰ – كيفية التخلص من الكسب غير مشروع

۱۰/ ۲ يجب أن تصرف الفوائد وغيرها من الكسب غير المشروع في وجوه الخير وأغراض النفع العام، ولا تجوز استفادة المصرف منها بأي طريقة مباشرة كانت او غير مباشرة، مادية كانت او معنوية. ومن أمثلة وجوه الخير: التدريب والبحوث، وتوفير وسائل الإغاثة، وتوفير المساعدات المالية والمساعدة الفنية للدول الإسلامية وكذلك المؤسسات العلمية والمعاهد والمدارس، وما يتصل بنشر المعرفة الإسلامية وغير ذلك من الوجوه، طبقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

وفي مجلة البحوث الإسلامية (۱٦/ ۲۵۵) العلمية والإفتاء في كيفية التخلص من المكاسب المحرمة

ورد إلى اللجنة هذا السؤال: (إن بعض البنوك السعودية تعطي أرباحا بالمبالغ التي توضع لديها من قبل المودعين، ونحن لا ندري حكم هذه الفوائد هل هي ربا أم هي ربح جائز يجوز للمسلم أخذه؟

فأجابت بما يلي:

الأرباح التي يدفعها البنك للمودعين على المبالغ التي اودعوها فيه تعتبر ربا، ولا يحل له أن ينتفع بهذه الأرباح، وعليه أن يتوب الى الله من الإيداع في البنوك الربوية، وأن يسحب المبلغ الذي اودعه وربحه ويحتفظ بأصل المبلغ وينفق ما زاد عليه في وجوه البر من فقراء ومساكين، وإصلاح مرافق عامة ونحو ذلك .

وفي لقاء الباب المفتوح (٦/ ١٨) كيفية التخلص من المال الذي فيه ربا

السؤال : من له أسهم في شركة ثم تبين أن فيها نسبة ربوية، وأراد التخلص من هذه النسبة ففي أي الوجوه يصرفها؟

الجواب : كل مال يدخل على الإنسان بطريق محرم ثم يتوب منه فإنه يصرفه بما يقرب الى الله من بناء المساجد والصدقة على الفقراء وغير ذلك، المهم أن يخرجه من ملكه تخلصاً منه على أي وجه من وجوه الخير، حتى في بناء المساجد، حتى في الصدقات على الفقراء.

وفي فتاوى إسلامية (٢/ ٤٠٧) كيفية التخلص من الفوائد الربوية

س : إذا أخذت مالاً من البنك له مدة تزيد عن السنة وجاءني معه ربح، فهل يجوز التصدق به او رده للبنك أم ماذا أفعل؟

ج : يجب عليك إخراج زكاته كلما دارت عليه السنة سواء كان في البنك او غيره إذا كان نصاباً.

اما ما أعطاك البنك من الربح فلا ترده على البنك ولا تأكله، بل اصرفه في وجوه البر كالصدقة على الفقراء، وإصلاح دورات المياه، ومساعدة الغرماء العاجزين عن قضاء ديونهم، ولا يجوز لك أن تعامل البنك بالربا ولا غير البنك، لأن الربا من أقبح الكبائر.

كتاب اللقيط:

بسم الله الرحمن الرحيم

يو ماشوم پيدا كړي بيا يې بل څوک په زور ځېني وړلای شي ؟

﴿الاستفتاء:﴾څه فرمايې علماء كرامددې مسئلې په باره كې :

يو شخص يو ماشوم پيدا كړي بيا يې بل څوک په زور ځېني وړلای شي او كه نه اوكه چېري وركړي بيا يې دوباره ځېني وړلای شی؟بينوا تؤجروا !

مستفتی　　　　محمد موسي

الجواب حامدا ومصليا

دصـورت مسـؤله جواب دادی له دغه اول سړی څخه يې دوهم سـړی په زورنشـي وړلای اوكه دغه اول سړی په رضاء چاته وركړه بيا يې بېرته نشي ځېني وړلای.

لمافى ردالمحتار :۶/ ۴۱۳، كتاب اللقيط ،مطلب فى قولهم الغزم بالغنم ،مط: رشيديه

,, وليس لاحد أخذه منه قهر وهل للامام الأ عظم أخذه بالولاية العامة فى الفتح لا واقره المصـــنف تبعا للبحر وحرر فى الهنر نعم ليكن لا ينبغي اخذه الابموجب،،

لمافى البحرالرائق: ۵/ ۲۴۲، كتاب اللقيط ،مط: رشيديه

,, قوله: (ولا يؤ خذ ه منه أحد) أي لا يأ خذ اللقيط من الملتقط أحد بغير رضاه لأنه ثبت حق الحفظ له لسبق يده عممه فشمل الامام الأ عظم فلا يا خذه الا بسبب يوجب ذلک كذافي فتح القدير،،

لمافى الهنديه: ۲/ ۲۸۴ ،كتاب اللقيط ،مط: علوم اسلاميه

,, ولا يأ خذ منه أحد ولو دفعه هو الى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين،،

بعضي وختونه سېلابونو کښې لرګې او بانس اوبه راوړي؟

الاستفتاء: څه فرمايې مفتيان عظام په دی مسئله کښې چې:
بعضي وختونه سېلابونو کښې لرګي او بانس او داسې نور شيان هم راوړي او مونږ يې کور ته راوړو او دهغو شيانو خاوندان هم معلوم نه وي او رسول يې هم ناممکن وي . او س ددغو شيانو استعمال د شريعت له نګاه څخه څنګه ده ؟ بينوا توجروا!

المستفتی: رشيد احمد

الجواب حامداً ومصليا

په صورت مسؤله کښې که چېري د سېلاب راوړل سوي لرګي يا بانس او يا داسې نور شيان که چېري لېږ وي او يا غير مملوکه بتې وي نو بيا يې استعمال جائز ده . او که چېري دغه شيان د قېمت والا وي بيا ددغو شيانو حکم د لقطې وي .
او س به دغه شيان تر هغو پورې له ځان سره ساتي تر څو چې يې خاوند پيدا سې .او که يې خاوند نه سو پيدا او د خاوند د پيدا کېدو څخه نا اميده سو نو بيا که چېري فقير وي نو دی دي په خپله استعمال کړي او که چېري غني وي بيا دی بل مسکېن ته ورکړي .او که يې چېري استعمال کړي وي بيا دي دهغه قېمت و مسکېن ته ورکړي .
او که چېري د قېمت ترور کولو وروسته بيا يې خاوند پيدا سو او خاوند يې ددغو شيانو دغوښتلو طلب وکړو بيا به يې قېمت ددغو شيانو و خاوند ته ورکوي او دی ده دې ضامن دی .
او بل که چېري مېوه يې راوړه دهغه دوه صورته دی .[اول] که چېري داسې مېوه وه چې خرابېده .لکه سيب او انار او امرود نو دهغه مېوې استعمالول جائز ده او که چېرې داسې مېوه وه چې نه خرابېده لکه چار مغز او يا بادام نو دهغه حکم بيا د لقطې ده .

كما فی سنن أبي داود (٢/ ٢٨٠) كتاب اللقطة [مط: دار الكتب العلميه]

عن جابر بن عبد الله، قال: رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به .

وفی الدر مع رد (٦/٤٣٥) كتاب اللقطة / مطلب فيمن وجد حطبا فی نهر او وجد جوزا او كمثرى [مط: علوم الاسلاميه چمن]

حطب وجد في الماء، إن له قيمة فلقطة وإلا فحلال لآخذه) كسائر المباحات الأصلية...... (قوله: إن له قيمة فلقطة) وقيل: إنه كالتفاح الذي يجده في الماء. وذكر في شرح الوهبانية ضابطا، وهو أن ما لا يسرع إليه الفساد ولا يعتاد رميه كحطب وخشب فهو لقطة إن كانت له قيمة ولو جمعه من اماكن متفرقة في الصحيح كما لو وجد جوزة ثم اخرى وهكذا حتى بلغ ماله قيمة، بخلاف تفاح او كمثرى في نهر جار فإنه يجوز أخذه وإن كثر؛ لأنه مما يفسد لو ترك، وبخلاف النوى إذا وجد متفرقا وله قيمة فيجوز أخذه؛ لأنه مما يرمى عادة فيصير بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز،

وفی قاضيخان على هامش الهنديه (٣/ ٣٩٠) كتاب اللقطة [مط: رشيديه]

حطب وجد في الماء إن لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه و إن كانت له قيمة يكون لقطة و حكم اللقطة يكون معلوما التفاح او الكمثرى إذا كان في نهر جار قالوا يجوز أخذه و إن كثر لأن هذا مما يفسد إن ترك و لو وجد جوزة ثم اخرى ثم أخرى حتى بلغ عشرة و أخذ و لها قيمة فإن وجد الكل في موضع واحد فهي لقطة لأن لها قيمة و إن وجدها في مواضع متفرقة تكلموا فيه و الصحيح أنها بمنزلة اللقطة .

وفی الدر مع رد (٦/٤٢٧,٤٢٨) كتاب اللقطة [مط: علوم الاسلاميه چمن]

(فينتفع) الرافع (بها لو فقيرا وإلا تصدق بها على فقير ولو على أصله وفرعه وعرسه،(فإن جاء مالكها) بعد التصدق (خير بين إجازة فعله ولو بعد هلاكها) وله ثوابها (او تضمينه).

وفی الهداية (٢/٥٩٤) كتاب اللقطة [مط: حبيبيه]

وإن كان الملتقط غنيا لم يجز له أن ينتفع بها ..... وإن كان الملتقط فقيرا فلا بأس بأن ينتفع بها "

يو څوک کوم قېمت والا شی پيدا کړي هغه استعمالول؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام په باره د دې مسئلې کښې چې:
يو څوک کوم قېمت والا شی پيدا کړي چې عموما يې څوک ډېر طلب نکوي اوس به دی څه په کوي خيراتوي به يې که به يې خپله فائده ځېني اخلي ؟ بينوا تؤجروا

المستفتي : عبدالخالق

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی چې دغه کم قېمت والا شی چې عموما يې څوک ډېر طلب نکوي دومره وخت به يې ساتی چې غالب ګمان يې شي چې نورېې مالک طلب نکوي اوس که پخپله فقيروي پخپله دمصرف کړي اوکه سرمايه داره(شتمن)وي خيرات دې کړي خوکه مالک يې پيدا شوضمان به يې ورکوي.

لمافی ردالمحتار:۶/ ۴۲۵،کتاب اللقطة:مط:رشيديه

فيعرف القليل والكثير إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبه لايطلبه ،وصححه فى الهدايه وفى المضمرات والجوهرة وعليه الفتوي

ولمافى الفتاوي العالمګيريه:کتاب اللقطة ،۲/ ۲۹۱ مط:الحبيبيه

إن كان الملتقط محتجا فله أن يصرف اللقطة إلى نفسه بعدالتعريف كذافى المحيط وإن كان المتقط غنيا لايصرفها إلى نفسه بل يتصدق .

ولمافى تحفة الفقهاء:۳/ ۳۵۵،کتاب اللقيط واللقطه ،مط:دارالكتب علميه

فاذامضـى وقت التعريف ،ولم يظهر صاحبها فان كان الرجل موسرالايحل له أن ينفق على نفسه وليكن يتصدق بهاعلى الفقراء

ولمافى البحرائق:۶/ ۲۶۴ ،كتاب اللقطة:مط:رشيديه

(وينتفع بهالوفقيراوإلايتصدق على أجنبي ولأبويه وزوجته وولده لوفقيرا)

ولمافى فتح القدير:۶/ ۱۱۵ ،كتاب اللقطة ،مط:رشيديه

(يفوض إلى رأي المبتلى به يعرفهاإلى أن يغلب على ظنه أن صاحبهالايطلبها بعدذلک ثم يتصدق بها)

اودغه پيدا کونکې ضامن دی دغه شی چې ده مصرف کړي وي يايې صدقه کړي وي

لمافى فتح القدير: ۶/ ۱۱۶ ، كتاب اللقطة ،مط:رشيديه

(فان جاء صاحبها)...فهو بالخيار إن شاء أمضى الصدقة)....وإن شاء ضمن الملتقيط لانه سلم ماله الى غيره بغير اذنه

هغه لرګی چې رود يې راوړي،استعمالول څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

هغه لرګی چې رود يې راوړي هغه د رود څخه را کښـــل او نفع ځينې اخيســـتل جواز لري اوکه نه؟بينوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي فضل الرحمن صاحب تاريخ: ۷/ ربيع الثاني/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : حامدا ومصليا وبعد : په مذ كوره صورت كې دغه لرګی درود څخه راكېښل او نفع ځېني اخېستل جواز لري خو هغه وخت چې داسې لرګی وي چې قېمت نه لري اما كه چېرته قېمت داره وي بيا يې حكم دلقطې دی.

(۱)لما فی قاضيخان على هامش هندية: ۳/ ۳۹۰ كتاب اللقطة ط: رشيد ية

حطب وجد في الماء إن لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه أ وإن كانت له قيمة يكون لقطة و حكم اللقطة يكون معلوما.

(۲)ولما في الدرالمختار: ۱\۳۶۶ كتاب القطة ط: رشيدية

حطب وجد في الماء إن له قيمة فلقطة وإلا فحلال لآخذه كسائر المباحات.

(۳) ولما في مجمع الضمانات : ۳۷۶ كتاب اللقطة ط: رشيدية.

حطب وجد في الماء إن لم يكن له قيمة فخو حلال لمن أخذه أوإن كان له قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة معلوم .

(٤) ولما في خلاصة الفتاوي : ٤\ ٤٣٥ كتاب اللقطة ط: رشيدية

التفاح والكمثرى ، والحطب فى الماء لا بأس بأخذها.

اوبه مېوه راوړي خوړل يې ورته جائزدي او كه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یو نفرپوښتنه کوي که چېري یو چادویالې داوبو څخه مېوه راپورته کړه مثلاً لکه هندوانه، خټکی، انګور، انار، سېب، زردالو، الوچه او شفتالو اوس نوددغې مېوې خوړل ورته جائزدي اوکه نه؟ بینوا تؤجروا

المستفتي: نوراحمد هرات

{الافتاء بتوفيق الله تعالى}

محترمه ستاد پښتنې په جواب کې به ووایم چې دوی له اوبو څخه مېوه راپورته کول او بیا دهغې خوړل شرعاً جواز لري که څه هم ډېره وي ځکه چې داسې مېوه په اوبو کې په پرېښولو سره خرابېږي نوپه پورته کولو سره یې وسړي ته دلالةً جواز سته خلاصه داسوه چې دداسې مېوې خوړل او پورته کول جائزدي.

کمافی الفتاوي البزازيةعلى الهندية:ج٦ ص٣٦٧)

رفع الثمارمن النهر وأكله جائزوإن كثرت

*وفي البحرالرائـق:ج٨ ص٣٣٨).

ويجوز رفـع الثمـار من نهـر جارٍ وأكلها وإن كثر لأنه مما يفسد الماء إذا تـرك فيكون مأذوناً بالرفع دلالة...رفـع الكمثري من نهر جارٍ ورفع الـتفـاح وأكلـها جائـز وإن كثر.

وفى الفتـاوي الهندية:ج٥ ص٣٤٠).

ويجوز رفـع الثمار من نهر جارٍ وأكـلهـا وإن كثر لأنه ممايفسد إذا كـان تـرك فيكون مأذوناً بالرفع دلالة كذا فى محيط.السرخسي.

وفی الفتـاوي التـاتـارخـانية:ج١٨ ص١٤٣)

رفـع الكمثـرى من نهـر جار، ورفـع التفاح وأكلها يجوز وإن كثر.

وفی الفتـاوي الولـوالجية:ج٢ ص ٣٣٦).

ويجـوز رفـع التفـاح،والكمثرى من نهـر جارٍ وأكلها،وإن كثر،لأن هذا مما يفسد إذاترك،فيكـون مأذونا بالرفـع دلالة.

يو سړی راروان وو او ماشوم يې پيدا کړي؟

الاستفتاء: څه فرمايې مفتيان عظام په دې مسئله کښې چې:
يو سړی راروان وو او ماشوم يې پيدا کړي په نه رااخېستلو کښې هغه ماشوم ضائع کېږي . او يا مړ کېږي .نو شرعاً په رااخېستلو کښې ده شريعت څه حکم دی ؟بينوا تؤجروا !

المستفتی: نصيب الله

الجواب حامداً ومصليا

دما شوم په رااخېستلو کښې دوه صورتونه دی:
(١) اول صـورت: که چېرته ماشـوم په داسې ځای کښـې پيدا سوی وي .چې دضـائع کېدو خطره په کښې نه وه نو رااخېستل يې مستحب دی.
(٢) دوهم صـورت: که چېرتـه ماشـوم په داسې ځای کښـې پيدا سوی وي .چې دضـائع کېدو خطره پـه کښـــې غـالبـه وه او نور خلګ هم مو جود وه او پـه خبر هم وو. نو بيـايې رااخېستل فرض کفايې دي.
(٣) دريم صـورت :که چېرتـه ماشـوم په داسې ځای کښـې پيدا سوی وي . .چې دضـائع کېدو خطره پـه کښـــې غـالبـه وه او نور خلګ هم مو جود نه وه .او يـا پـه خبرهم نـه وه .نو بيايې را اخېستل فرض عين دی .

كمافى الدر مع رد(٤١٢/٦) كتاب اللقيط [مطلب فى قولهم الغرم بالغنم [مط: علوم الاسلاميه چمن]

(التقاطه فرض كفاية إن غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه) ولو لم يعلم به غيره ففرض عين....... (وإلا فمندوب) لما فيه من الشفقة والإحياء .

وفى قاضيخان على هامش الهنديه(٣/ ٣٩٦) كتاب اللقيط [مط:رشيديه]

رجل وجد لقيطا إن كان يعلم أنه لو لم يلتقطه لا يهلك يستحب له أن يلتقطه. و إن كان يعلم أنه لو لم يلتقطه يهلك لا محالة يفترض عليه أن يلتقطه .

وفى الهندية (٢/ ٢٨٥) كتاب اللقيط [مط:رشيديه]

والالتقاط مندوب إليه، وإن غلب على ظنه ضياعه كأن وجده في الماء، او بين يدي سبع، فواجب.

دلقطې تعريف او حكم څه دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !ــــــــــ

دلقطې تعريف او حكم څه دی؟بينواتوءجروا.

المستفتي: مفتي سعيداحمد. نېټه ١٤٤٢/٣/٢٤هق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداومصليا وبعد :دلقطې فقهاوو ډېر تعريفونه كړي، خو په متن كې يې داسې تعريف كړی ،چې لقطه عبارت ده له پورته كولو دداسې شي څخه چې ضائع وي،لپاره دساتنې نه لپاره ددې،چې ځان دهغه مالک جوړ كړي.

او حكم يې دادی:اولادلقطې لپاره دوه حالته دي،يومخكې ترپورته كولو اوبل وروسته توپورته كولو ،بيااول حالت درې حالته لري،په يوه حالت كې يې پورته كول دلقطې مباح دي اوپه بل حالت كې بياواجب دي اوپه بل حالت كې حرام دي

اول :په هغه حالت کې چې په ځان د تعریف باورولري او که يې پورته نه کړي، نو د ضائع کېدلو وېره نه وي، نو په دغه حالت کې يې پورته کول مباح دي . او که يې د ضائع کېدلو وېره وي، نو بیا يې پورته کول واجب دي . او که يې د ځان لپاره پورته کول نو بیا يې پورته کول حرام دي. او دوهم حالت وروسته تر پورته کولو دی، په دې حالت کې يې حکم دا دی: چې تر یوه کاله یا تر هغه وخته چې دده یقین سي، چې نور يې خاوندنه پسې ګرځي، دی به يې تعریف کوي (خلکو ته به په هغه ځای او مجامع کې اعلانونه کوي)چې ما دا سې شی پیدا کړي، بیا که چېري يې خاوند پیدا نه سو، که چېري دی فقیر وو نو دی خپله هم نفعه ورباندي اخېستي سي او که فقیر نه وو نو صدقه يې دي کړي که يې وروسته خاوند پیدا سو هغه که دغه صدقه نافذه کړه، خو هغه ته يې ثواب رسېږي او که يې نه کړه نافذه نو دی ورته ضامن دی او یا مسکېن ضامن کېږي .

او دغه شی د دغه شخص په لاس کې امانت دی او په پورته کولو به شاهدان نېسي ،چې ما دغه مال د خاوند لپاره پورته کړی دی او که يې شاهدان ونه نېول نو بیا دی ضامن دی.

۱-لمافي تنويرالأبصارعى هامش ردالمحتار(۳/ ۳۴۸ ط:رشيديه)

هى رفع شئ ضائع للحفظ على غير لاللتمليك.

۲-ولمافي الأصل (۹/ ۵۰۵ط: رشيديه)

محمدبن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في اللقطة:يعرفهاحولا فإن جاءصاحبهاوإلاتصدق بها فإن جاء صاحبهافهوبالخيار إن شاءأنفذالصدقة إن شاء ضمنه.

۳-ولمافي كنزالدقائق على صدرالبحرالرائق (۵/ ۲۵۷ ط:رشيديه)

لقطة الحل والحرم امانة إن أخذهاليردها على ربها وأشهدوعرف إلى أن علم أن ربهالا يطلبهاثم تصدق فإن جاءربها نفذه اوضمن ملتقط.

۴-ولمافي المختارعلى صدرالإختيار(۳/ ۳۸ ط:رشيديه)

أحذهاأفضل وإن خاف ضياعهافواجب وهى امانة إذاأشهدأنه أخذهاليردها على صاحبها فإن لم يشهد ضمنها ويعرفها مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لايطلبها بعدذالك فإن جاءصاحبهاوإلاتصدق بهاإن شاء وإن شاءأمسكهافإن جاءوأمضى الصدقة فله ثوابه وإلاله أن يضمن اويضمن المسكين .

۵-ولمافي الدرالمختارعلى هامش ردالمحتار(۳/ ۳۵۰-۳۵۱ط:رشيديه)

ندب رفعها لصاحبها إن أمن على نفسه تعريفها وإلافالترك اولى وفي البدائع وإن أخذهالنفسه حرام لإنها كالغصب ووجب أى فرض .فتح وغيره.عندخوف ضياعها كمامرلأن لمال المسلم حرمة كمالنفسه فلوتركها حتى ضاعت أثم ...فإن أشهدعليه بأنه أخذه ليردها على ربه يكفيه أن يقول من سمعتموه ينشد اللقطة فدلوه علي وعرف أى نادى عليها حيث وجدهاوفي المجامع إلى أن علم صاحبهالا يطلبهااوأنهاتفسدإن بقيت كالأطعمة والثمار وكانت امانة لم تضمن بلاتعدفلولم يشهدمع التمكن منه اولم يعرفها ضمن ...فينتفع الرافع بها لو فقيرإلاتصدق بهاعلى فقير...فإن جاءمالكها بعدالتصدق خير بين إجازة فعله ولوبعدهلاكها وله ثوابهااوتضمينه.

يو کس شل پارسله غنم پيدا کړل؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يو کس شل پارسله غنم پيدا کړل اوپه کرايه يې ترمحفوظ ځای نقل کړل،وروسته يې مالک پيدا سو ،ايادغه کس پرمالک ددغه کرايې رجوع کولای سي که نه؟بينواتؤجروا.

المستفتي: مفتي سعيد احمد صاحب نېټه: ۱/۴/۱۴۴۲هق.

الجواب باسم ملهم الصوب

حامداو مصليا وبعد: که يې چېري په اجازه دقاضي دا کرايه ورکړې وه، نو رجوع کولای سي او که يې بغير دقاضي له اجازي په کرايه ترمحفوظ ځايه نقل کړي و، نو بيا رجوع نه سي کولای؛ ځکه دی په دغه کرايه ورکولو کښې متبرع (نيکي کوونکی) دی.

۱-لمافي الدرالمختارعلى هامش ردالمحتار(۳/ ۳۵۲ط:رشيديه)

وهوفي الإنفاق على القيط واللقطة متبرع لقصورولايته إلاإذاقال له قاض انفق لترجع فلولم يذكرالرجوع لم يكن دينا في الأصح.

۲-ولمافي نتف الفتاوى (ص/ ۳۵۶ط:رشيديه)

اماالإنفاق فهوعلى ثلاثة اوجه أحدها أن ينفق على ماأخذبغيرأمرالحاكم قال مالك ...يرجع بالنفقة ...إذاأخذالمتاع ليعرف بالكراء فعلى صاحبه الكراء وسواءأنفق بأمرالقاضي والسلطان أم بغيرأمره قال أبوحنيفة وأصحابه ...لايرجع إلاأن ينفق بأمرالقاضي فيرجع حينئذ.

۳-ولمافي الفتاوى السراجية(ص/ ۳۴۱ط:رشيديه)

لوأنفق الملتقط على اللقطة بغيرإذن القاضي كان متطوعاولوأنفق بإذن القاضي فإنه يرجع.

۴-ولمافي الفتاوى الأنقروية(۱/ ۲۰۱ط:سلطانية)

اماالإنفاق فإنه على ثلاثة اوجه أحدهاأن ينفق على ماأخذ بغيرأمرالقاضي...قال أبوحنيفة وأصحابه ...لايرجع إلاأن ينفق بأمرالقاضي فيرجع حينئذ.

دیوسرې غوټه په دوکان کښې راته پاته سوه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دیوسرې غوټه په دوکان کښې راته پاته سوه ،او سرې ولاړی ، اوس یې هیڅ درک نه لرم اودا یو کال کېږي چې پوښتنه یې کوم ، نو اوس په دې غوټه څه وکړم؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي زین الدین صاحب تاریخ: ۱۸/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : په مذکوره صورت کښې دغه غوټه لقطه ده ځکه.

لمافی بدائع الصنائع:(۸/ ۳۳۰) من غیر الحیوان وهو المال الساقط لا یعرف مالکه،:لمافی الموسوعة الفقهیة الکویتیة:(۳۵/ ۲۹۵)واللقطة شرعا هي المال الضائع من ربه یلتقطه غیره، او الشيء الذي یجده المرء ملقی فیأخذه امانة.

او د لقطې حکم دادی چې تر هغه به یې حفاظت کوې چې دا یې یقین سو چې خاوند یې نور نه را ځي او د دغه شی طلب نور نه کوي ، نو چې کله دغه مرتبې ته ورسېدی بیا دوه صورته دي (۱) دغه مال د غیر مسلم وي یعنې : د ذمي وي په دغه صورت کښې به یې په بیت المال کښې کښېږدي او نور تصرف به نه پکښې کوي،(۲)دغه مال د مسلمان وي دلته بیا دوه صورته دي (۱) یا به دغه محافظ سړی مسکین او فقیر وي په دغه صورت کښې دغه سړي ته داهم جائز دي چې نو ر یې هم وساتي، او داهم ورته جائز دي ،چې پر یو فقیر یې صدقه او خیرات کړي ،او داهم ور ته جا ئز دي چې په خپله یې وخوري ،(۲)دغه محافظ سړی غني اومور وي په دغه صورت کښې دغه سړي ته داهم جائز دي چې نو ر یې هم وساتي، او داهم ورته جائز دي ،چې پر یو فقیر یې صدقه او خیرات کړي اما په خپله یې نه سي خوړلای مګر که دسلطانه اجازه واخلي او پر طریقه د

قرض يې استعمال کړي بيا جواز لري ،په دواړو صو رتو نو کښې افضل او ښه کار دادی چې ور ته وې ساتي.

(۱)-لماقال العلامة علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني (المتوفى: ۵۸۷هـ)

ثم إذا عرفها ولم يحضر صاحبها مدة التعريف فهو بالخيار إن شاء أمسكها إلى أن يحضر صاحبها، وإن شاء تصدق بها على الفقراء ولو أراد أن ينتفع بها فإن كان غنيا لا يجوز أن ينتفع بها عندنا... (ولنا) ما روي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قال «لا تحل اللقط فمن التقط شيئا فليعرفه سنة فإن جاءه صاحبها فليردها عليه وإن لم يأت فليتصدق»

بدائع الصنائع: ۸/ ۳۲۳ [فصل في بيان ما يصنع باللقطة] ط:رشيدية)

(۲)-ولماقال العلامة عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ۱۰۷۸هـ)

(ويعرفها) أي يجب تعريف اللقطة (في مكان أخذها) فإنه أقرب إلى الوصول (وفي المجامع) أي مجامع الناس كأبواب المساجد والأسواق فإنه أقرب إلى وصول الخبر (مدة) أي زمانا (يغلب على ظنه) أي الملتقط (عدم طلب صاحبها) أي اللقطة (بعدها) أي بعد هذه المدة (وهو الصحيح) وعليه الفتوى وهو مختار شمس الأئمة السرخسي لأن ذلك يختلف بقلة المال وكثرته فيفوض إلى رأي المبتلى... (ثم) أي بعد ما مضى مدة التعريف ولم يظهر مالكها (يتصدق) الملتقط (بها) أي باللقطة (إن شاء) لأنه لما عجز عن إيصال عين اللقطة إلى صاحبها جاز له أن يوصل عوضها وهو الثواب على اعتبار إجازته إلا أن الأفضل أن يحفظه ليجيء صاحبها فإن التصدق رخصة والحفظ عزيمة.

مجمع الأنهر: ۲/ ۵۲۶ [كتاب اللقطة] ط:رشيدية)

(۳)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي (المتوفى:۱۰۸۸)

(فينتفع) الرافع (بها لو فقيرا وإلا تصـدق بها على فقير ولو على أصله وفرعه وعرسه، إلا إذا عرف أنها لذمي فإنها توضع في بيت المال) تتارخانية.

(۴)-ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

(قوله: فينتفع الرافع) أي من رفعها من الأرض: أي التقطها وأتى بالفاء، فدل على أنه إنما ينتفع بها بعد الإشهاد والتعريف إلى أن غلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها، والمراد جواز الانتفاع بها والتصدق، وله إمساكها لصاحبها... [تنبيه] ظاهر كلامهم متونا وشروحا أن حل الانتفاع للفقير بعد التعريف لا يتوقف على إذن القاضـي،... (قوله: لو فقيرا) قيد به؛ لأن الغني لا يحل له الانتفاع بها إلا بطريق القرض، لكن بإذن الامام نهر.

رد المحتار على الدر المختار:۳/ ۳۵۱ [كتاب اللقطة] ط:رشيدية)

۰۵)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:۳۵/ ۳۰۲-۳۰۵

زموږ په کور کې یو زوړ کتاب پروت دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زموږ په کور کې یو زوړ کتاب پروت دی مالک یې نه دی معلوم زه کولای شم چې چاپ یې کړم؟بينوا تؤجروا !

المستفتي:حاجي مفتي طاهر احمد صاحب تاریخ: ۹/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :په مذکوره صورت کښې دغه کتاب حکم ده لقطې لري او دلقطې حکم دادی چې لقطه د سړي په لاس کښې امانت وي ځکه په لقطة کښې د اصلي مالک

ملک پاته وي نو دبل چا په ملک كښې تصرف كول نه دى جائز بغير دهغه د اجازې څخه.

(۱)-لماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

وفي التتارخانية عن الينابيع اشترى دارا فوجد في بعض الجدار دراهم. قال أبو بكر: إنها كاللقطة. قال الفقيه وإن ادعاه البائع رد عليه، وإن قال ليست لي فهي لقطة. اهـ.

(رد المحتار:۳ / ۳۵۵ قبيل كتاب الآبق[مطلب من وجد دراهم في الجدار او استيقظ وفي يده صرة] ط:رشيدية ۶)

(۲)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي (المتوفى: ۱۰۸۸هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته إلا في مسائل مذكورة في الأشباه.

الدر المختار على هامش رد المحتار:۵ / ۱۴۰ كتاب الغصب قبيل فصل ط:رشيدية)

(۳)-ولماقال العلامة أحمد بن محمد الحموي (المتوفى: ۱۰۹۸هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية

قوله: بغير إذنه ولا ولاية كذا بخط المؤلف، وقيل: عليه فيه مؤاخذة، والأنسب أن يقال بغير إذن من غير ضمير يعني ليناسب قوله ولا ولاية زائد على ما فيها بعيد جدا

غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر:۳/ ۲۱۱ كتاب الغصب)

(۴)-ولمافى مجلة الأحكام العدلية:ص/ ۱۴۵

(المادة:۷۶۹) إذا وجد شخص شيئا في الطريق او في محل اخر وأخذه على سبيل التملك يكون في حكم الغاصب وعلى هذا إذا هلك ذلك المال او فقد يضمنه وإن لم يكن له فيه صنع وتقصير واما إذا أخذه على أن يرده لصاحبه فإن كان صاحبه معلوما فهو في يده امانة محضة ويجب عليه تسليمه إلى صاحبه. وإن كان صاحبه غير معلوم فهو لقطة وامانة في يد الملتقط.

(المادة ۷۷۰) يعلن الملتقط أنه وجد لقطة ويحفظها عنده امانة إلى أن يظهر صاحبها فإذا ظهر شخص وأثبت أنها ماله لزمه أن يسلمه إياها.

(۵)-ولماقال العلامةعلي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه هذه المادة مأخوذة من المسئله الفقهية (لا يجوز لأحد التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته) الواردة في الدر المختار.

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ۱/ ۹۶ (المادة ۹٦)

(۶)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:۳۶/ ۴۰

که یو کس پسه پیدا کړي او خوراک یې لس ورځې ورکړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که یو کس پسه پیدا کړي، او خوراک یې لس ورځې ورکړي ، وروسته یې مالک پیدا سو ایا دغه کس پر مالک د دغه خوراک دخرچې رجوع کولای سي او که نه ؟ بینوا تؤجروا

المستفتي :مفتي سعيد احمدصاحب نېټه:۱/ربيع الثاني /۱۴۴۲هق

(الجـــــواب باســـم ملـــهم الصـــواب)

حامداً ومصـلياً ومسـلماً وبعد : که یو کس پسه پیدا کړي، او خوراک یې لس ورځې ورکړي ، وروسته یې مالک پیدا سو اوس دلته دوه صورته دي (۱) که یې دغه خوراک په امر دقاضـي ور کړي و او قاضـي ورته وېلي وه چې ته خرچه په وکه بیابه پر اصـلي مالک باندي رجوع وکړې بیا د دغه خوراک دخرچې رجوع باندي کولای سي (۲) اما که یې دغه خوراک په امر دقاضـي نه و ، ور کړي بیا د دغه خوراک دخرچې رجوع نه سي باندي کولای .

(١) لماقال العلامة محمد بن أحمد شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)

وإذا وجد شاة او بعيرا او بقرة او حمارا فحبسه، وعرفه، وأنفق عليه، ثم جاء صاحبها، وأقام البينة أنه له لم يرجع عليه بما أنفق؛ لأنه متبرع في الإنفاق على ملك الغير بغير أمره إلا أن يكون أنفق بغير أمر القاضي.

المبسوط للسرخسي: ١١/ ١٠) [كتاب اللقيطة] ط:رشيدية

(٢) لماقال العلامة علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)

وكذلك حكم الضالة في جميع ما وصفنا، وتنفرد بحكم اخر وهو النفقة فإن أنفق عليها بأمر القاضي يكون دينا على مالكها وإن أنفق بغير إذنه يكون متطوعا.

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٨/ ٣٣٣) (كتاب اللقطة) ط:رشيدية

(٣) لماقال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)

(وهو متبرع في الإنفاق على اللقيط واللقطة) لأنه لا ولاية له في الإيجاب على ذمتهما فصار كما إذا قضى دين غيره بغير إذن المدين قال - رحمه الله - (وبإذن القاضي يكون دينا) أي لو أنفق بإذن القاضي يكون دينا على صاحبها لأن للقاضي ولاية في مال الغائب نظرا له إذ هو نصب ناظرا فصار أمره كأمر المالك .

تبيين الحقائق:: ٣/ ٣٠٥ [كتاب اللقطة]

(۴) لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

(وهو في الإنفاق على اللقيط واللقطة متبرع) لقصور ولايته (إلا إذا قال له قاض أنفق لترجع) فلو لم يذكر الرجوع لم يكن دينا في الأصح .

الدر المختار على هامش رد المحتار: ٣/ ٣٥٢) [كتاب اللقطة] ط:رشيدية

كه يو كس لس زره روپۍ پيدا كړي؟

الاستفتاء: محترم مفتي صاحب !

كه يو كس لس زره روپۍ پيدا كړي ايا دغه كس دغه روپۍ خپله خرڅ كولای سي او كه نه ؟بينواتؤجروا

المستفتي : سعيد تاريخ:۲۴/ ۴/ ۱۴۴۲هق

الجواب باسمه تعالى

حامدا ومصلياً وبعد : په صورت مسؤله كښې دا سړی نه سي كولای چې دا روپۍ استعمال كړي بلكه روپۍ به محفوظ كړي چې كله يې مالک پيدا سې وهغه ته بې وركړي

(۱)لماقال في التاتارخانيه:

فكالذهب والفضه وسائر العروض واشباهها؛وفي هذالوجه له ان يأخذها ويحفظهاويعرفهاحتى يوصلها الى صاحبها.

[الفتاوي التاتارخانيه ۷/ ۴۱۹كتاب اللقطة/ ط/ حنفية

(۲)ولما في الهنديه:

ونوع اخريعلم آن صاحبه يطلبه كا لذهب والفضه وسائرالعروض واشباهها وفي هذاالوجه أن يأخذها ويحفظها. ويعرفهاحتى يوصلها الى صاحبها.

[الفتاوي الهنديه۲/ ۱۹۰/ كتاب اللقطة/ ط حقانية]

(۳)ولماقال فى المحيط البرهاني

ونوع اخرآن صاحبه يطلبه كالذهب والفضه وسائرالعروض واشباهها وفى هذالوجه له أن يأخذها ويحفظهاويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها.

[المحيط البرهاني ۸/ ۱۶۷/ الفصل الاول اخذاللقطة/ ط لبنان]

مشتري په هغه کور کښې یو شی پیدا کړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که یو نفر کور واخلي بیا مشتري په هغه کور کښې یو شی پیدا کړي شرعاً هغه لقطة بلل کېږي او که نه؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي:مولوي دوست محمد آغا صاحب تاریخ: ۲۲/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : که یو نفر کور واخلي بیا مشتري په هغه کور کښې یو شی پیدا کړي،نو اول به یې وبائع ته ور کوي که بائع و ویل چې دغه شی زما نه دی بیا دغه شی لقطة بلل کېږي.

(۱)-لماقال العلامة كمال الدين محمد المعروف بابن الهمام (المتوفى: ۸٦۱هـ)

اشترى دارا فوجد في بعض جذوعها مالا، وإن قال البائع هو لي كان له فيرد عليه؛ لأنها وصلت إلى المشتري منه، وإن قال: ليس لي كان كاللقطة.

(فتح القدير:۶ / ۲۸۲ كتاب البيوع (فصل) ط: دار الفكر)

(۲)-ولماقال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي (المتوفى: ۷۴۳ هـ)

اشــترى دارا فوجـد في بعض جـذوعها مالا إن قال البائع هو لي فهو له فيرد عليه؛ لأنها وصــلت إلى المشتري منه وإن قال ليس لي كان كاللقطة

(تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق:۴/ ۱۰ (فصل)

(۳)-ولماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم (المتوفى: ۹۷۰هـق

ولو اشترى دارا فوجد في بعض جذوعها مالا إن قال البائع هو لي كان له فيرده عليه؛ لأنها وصلت إلى المشتري منه، وإن قال ليس لي كان كاللقطة، كذا في الظهيرية وقيد في البزازية كونه للبائع بحلفه.

(البحر الرائق شرح كنز الدقائق:۵/ ۳۱۹ [فصل يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار])

(۴)-ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

وفي التتارخانية عن الينابيع اشترى دارا فوجد في بعض الجدار دراهم. قال أبو بكر: إنها كاللقطة. قال الفقيه وإن ادعاه البائع رد عليه، وإن قال ليست لي فهي لقطة. اهـ.

(رد المحتار على الدر المختار:۶/ ۴۳۷ قبيل كتاب الآبق[مطلب من وجد دراهم في الجدار او استيقظ وفي يده صرة])

(۵)-ولمافى الفتاوى الهندية:۳/ ۲۱۵ [فصل في الاحتكار] ط:رشيدية

رجل اشترى دارا فوجد في جذوعها دراهم قال بعضهم يردها على البائع فإن لم يقبل البائع يتصدق بها وهذا أصوب كذا في فتاوى قاضي خان.

که يو سړی کوچنی پيدا کړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

كه يو سړی كوچنی پيدا كړي بيا دقاضـي په امر انفاق باندي وكړي بيا چې دغه لقيط را
لوی او ددنيا مالک شي رجوع باندي كولای شی او كه نه ؟ بينواتؤجروا

المستفتی قاضي صادق صاحب تاريخ ٢٣/ ٦/ ١٤٤١
هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصليا وبعد : په مذكوره صورت كې دغه سړی رجوع باندي كولای سي

(١) لما قال العلامه علاؤالدين الكاسانی (المتوفی٥٨٧)

وليس على الملتقط ان ينفق عليه من مال نفسه لانعدام السبب الموجب النفقة عليه ولو انفق عليه من مال نفسه فان فعل باذن القاضي له ان يرجع عليه وان فعل بغير اذنه لايرجع عليه لانه يكون متطوعا فيه.

البدائع والصنائع ٥/ ٢١٢ كتاب اللقيط :ط:رشيديه

(٢)ولماقال العلامه طاهر بن احمد بن عبدالرشيد(المتوفی ٥٤٢هق)

ولو انفق الملتقط عليه بامر القاضي يكون ديناً على الملتقط

خلاصة الفتاوي :٤/ ٤٣٤ :ط:امير حمزه

(٢) ولما قال العلامه على بن عثمان الفرغانی (المتوفی :٥٦٩هق)

يأمر القاضي الملتقط بالانفاق على اللقيط على ان يكون ديناً عليه فان انفق بغير اذن القاضي كان متطوعا

(السراجيه ص/ ٣٤٠ كتاب اللقيط :ط:معروفيه)

(٤) وكذا فی النتف وي الفتاوي :ص/ ٣٥٧ كتاب اللقيط :ط دار القرآن

(٥)وكذا فى خزانة الفقه:ص/ ٢٥٢ كتاب اللقيط :ط:عمريه

(٦) وكذا فى فتح باب العنايه:٤/ ١١٩ كتاب اللقيط :ط:عمريه

(٧) وكذا فى رد المحتار:٦/ ٤٣١ كتاب اللقيط :ط:رشيديه .

كتاب الامانات:

(بسم الله الرّحمن الرّحيم)

امانت په كومو صورتونو كې دضمان حق لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

مورې كورختې كولې ديوه بل كور څخه موزېنه په عاريت راوړه، اوس زېنه وركه ده ،دوی ته مورې دزينې قېمت وركړو اوكه بله زېنه ورته راوړو اوكه يې هيڅ شی هم حق نه كېږي؟ بينوا تؤجروا!

المستفتي:حاجي مفتي طاهرأحمد صاحب تاريخ:۲۴/ ۱/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :په مذكوره مسئله كښې څلورصورتونه دي چې په دوو كښې ضامن دی اوپه دوو كښې نه دی ضامن(۱)چې په ټوله كوركښې څوک نه وي اودغه زېنه وركه سي(۲)زېنه دشپې وركه سي په دغه دواړو صورتونو كښې دغه سړی ضامن دی د زينې قېمت به وركوي (۳)په كوركښې محافظ وي خودر وازه خلاصه وي(۴)هم په كو ر كښې خلک ستـه اوهم دروازه تړلې ده اوهم دورځې دغه زېنه وركه ده په دغه دواړوصورتونوكښې دغه سړی نه دی ضامن هيڅ به هم نه وركوي.

(۱)–لماقال العلامة أبو محمد غانم بن محمد البغدادي الحنفي (المتوفى: ۱۰۳۰هـ)

:إذا سرقت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة كان ضامنا قيل: لو أن صاحب الدار دخل كرمه او بستانه وهو متلازق بالدار قال: إن لم يكن في الدار أحد ولا

يسمع في موضع الحس أخاف أن يكون ضامنا؛ لأن هذا تضييع وقال أبو نصر: إذا لم يكن أغلق الباب فسرقت منها الوديعة لا يضمن يعنې إذا كان في الدار حافظا من قاضي خان.

وفي الفصولين عن الخزانة خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الداخل انتهى.

(مجمع الضمانات:ص\۱۳۷ [الفصل الاول بيان الوديعة وما يجوز للمودع وما لا يجوز])

(۲)-ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

:استعار قدراً لغسل الثياب، ولم يسلمه حتى سرق ليلا ضمن بزازية تأمل

(رد المحتار:۴/ ۵٦۳ كتاب العارية. ط:رشيدية ٦)

(۳)-ولمافى الفتاوى الهندية:۴/ ۳۴۴ [الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون] ط:رشيدية

إذا سرقت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار، قال محمد بن سلمة - رحمه الله تعالى - كان ضامنا، قيل: لو أن صاحب الدار دخل كرمه او بستانه وهو متلازق بالدار، قال: إن لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع الحس أخاف أن يكون ضامنا، وقال أبو نصر - رحمه الله تعالى -: إذا لم يكن أغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن، يعنې إذا كان في الدار حافظ، كذا في فتاوى قاضي خان.... وإن سرقت الوديعة عند المودع ولم يسرق معها مال اخر للمودع لم يضمن عندنا، كذا في الكافي.... استعار قدراً لغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا ضمن، كذا في الوجيز للكردرې.

(۴)-ولماقال العلامة علي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

الوديعة امانة بيد المستودع بناء عليه إذا هلكت او فقدت بدون صنع المستودع وتعديه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان. ...بناء عليه إذا هلكت الوديعة كلها او بعضها او فقدت بدون صنع المستودع وتعديه وتقصيره في الحفظ كما لو سرقت الوديعة كلها او بعضها لا يلزم الضمان يعني أن خسائرها تعود على المودع. انظر القاعدة الاولى في المادة (٧٦٨) ؛ لأن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وسلم) قال: «ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان» ومعنى أهلكت والإغلال الخيانة. ثم حيث إن مشروعية الإيداع أهلكت بناء على احتياج الناس فلو لزم الضمان على المستودع لامتنع الناس من قبول الوديعة ولزم في تلك الحالة تعطيل المصالح (تكملة رد المحتار) .

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ٢/ ٢٦٦ (المادة ٧٧٧).

که یو شي په خواست راوړي بیا پر هغه مصرف وکړي؟

الاستـــــفتاء: محترم مفتي صاحب!

زید له بکر څخه موټرسائیکل په عاریه واخیست، ویل تر بازاره باندې ځم، زید ته پر لاري موټرسائکل ورخراب سو، زید دوه زره روپۍ مصرف باندي وکړ اوس پوښتنه داده: چې زید ددي دوه زرو مصرف له بکر اخیستلای شي کنه؟بینوا توجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

دلته دوي خبري دي اول دا چې: ایا عاریه باندي یو شی وړل او بیا هلاک یا نقصان پکي راشي ضمان پر مستعیر شته کنه ددي په اړه به دومره ووایو: چې په عاریه یو شی وړل دا په حقیقت کې امانت دی، نو امانت که استعمال په صحیح طریقه وي او بلا تعدی وي بیا که هغه شی له مستعیر هلاک یا نقصاني شي نو ضمان او تاوان پر مستعیر نشته ولو که معیر ضمان ورسره شرط کړی وي، او که یې په معروفه طریقه نوو استعمال کړی، مثلاً: موټرسایکل یې په

عاريه ځني راوستلى وي چې تر دا فلانكي ځايه باندي ځم بيا يې دومره تيز وچلاوى چې عموما داسي نه چلول كيږي يا يې لا پرواهي وكړه بيا كه خراب او يا هلاك شي، ضمان او تاوان و مستعير ته راجع كيږي دوهم: دا چې اوس له مستعيره موټر سائيكل وغيره خراب شي او دى مصرف باندي وكړي اوس دا مصرف مستعير له معيره اخيستلاى شي كنه نو ددي متعلق به ووايو: چې كه مستعير ددي مصرف كولو اجازه له اصل مالك چې معير ده اخيستي وه بيا حق لري د عدم تعدى په صورت كې، او كه يې اجازه نه وه اخيستي بيا تبرع او احسان شو نو مذكوره صورت كې كه زيد ددي دوه زرو روپو مصرف اجازت د موټرسائيكل له مالكه اخيستي وه يا يې واخلي بيا زيد ددي روپو حق لري، او كه يې اجازه نه وه اخيستي پر خپل سر يې مصرف باندي كړى و تبرع او احسان شو حق نه لري باندي.

وفي مجلة الأحكام العدلية[١/ ١٥٦] الْمَادَّةُ ٨١٣)

الْعَارِيَّةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ فَإِذَا هَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ. مَثَلًا إذَا سَقَطَتْ الْمِرْآةُ الْمُعَارَةُ مِنْ يَدِ الْمُسْتَعِيرِ بِلَا عَمْدٍ أَوْ زَلَقَتْ رِجْلُهُ فَسَقَطَتْ الْمِرْآةُ وَانْكَسَرَتْ لَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ. وَكَذَا لَوْ وَقَعَ عَلَى الْبِسَاطِ الْمُعَارِ شَيْءٌ فَتَلَوَّثَ بِهِ وَنَقَصَتْ قِيمَتُهُ فَلَا ضَمَانَ.

(الْمَادَّةُ ٨١٤) إذَا حَصَلَ مِنْ الْمُسْتَعِيرِ تَعَدٍّ أَوْ تَقْصِيرٌ بِحَقِّ الْعَارِيَّةِ ثُمَّ هَلَكَتْ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا فَبِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ الْهَلَاكُ أَوْ النَّقْصُ يَلْزَمُ الْمُسْتَعِيرَ الضَّمَانُ. مَثَلًا إذَا ذَهَبَ الْمُسْتَعِيرُ بِالدَّابَّةِ الْمُعَارَةِ إلَى مَحِلٍّ مَسَافَتُهُ يَوْمَانِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَتَلِفَتْ تِلْكَ الدَّابَّةُ أَوْ هَزَلَتْ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا لَزِمَ الضَّمَانُ وَكَذَا لَوْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَذْهَبَ بِهَا إلَى مَحِلٍّ مُعَيَّنٍ فَتَجَاوَزَ بِهَا ذَلِكَ الْمَحِلَّ ثُمَّ هَلَكَتْ الدَّابَّةُ حَتْفَ أَنْفِهَا لَزِمَ الضَّمَانُ وَكَذَلِكَ إذَا اسْتَعَارَ إنْسَانٌ حُلِيًّا فَوَضَعَهُ عَلَى صَبِيٍّ وَتَرَكَهُ بِدُونِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الصَّبِيِّ مَنْ يَحْفَظُهُ فَسُرِقَ الْحُلِيُّ فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ قَادِرًا عَلَى حِفْظِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي عَلَيْهِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا لَزِمَ الْمُسْتَعِيرَ الضَّمَانُ.

٢.ولما فى مجمع الانهر:٢/ ٣٤٧/

(ولو هلكت) العارية (بلا تعد) من المستعير (فلا ضمان) ، ولو بشرط الضمان، فإنه شرط باطل كما في المحيط وفي التبيين.والعارية إذا اشترط فيها الضمان يضمن عندنا في رواية، وصاحب الجوهرة جزم بأن العارية تصير مضمونة بشرط الضمان، ولم يقل في رواية.وفي البزازية أعرني هذا على أنه إن ضاع فأنا ضامن وضاع لم يضمن انتهى.

وفي مجمع الضمانات، صفحة ٥٩]

اسْتَعَارَ دَابَّةً إلَى مَكَانٍ فَفِي أَيِّ طَرِيقٍ ذَهَبَ لَمْ يَضْمَنْ بَعْدَ أَنْ كَانَ طَرِيقًا يَسْلُكُهُ النَّاسُ وَلَوْ كَانَ طَرِيقًا لَا يَسْلُكُهُ النَّاسُ إلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ ضَمِنَ إذْ مُطْلَقُ الْإِذْنِ يَنْصَرِفُ إلَى الْمُتَعَارَفِ مِنْ الْفُصُولَيْنِ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ اسْتَعَارَ دَابَّةً إلَى مَوْضِعِ كَذَا وَسَلَكَ طَرِيقًا لَيْسَ بِجَادَّةٍ يَضْمَنُ إنْ ضَاعَتْ أَوْ عَطِبَتْ وَلَوْ عَيَّنَ طَرِيقًا فَسَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ إنْ كَانَا سَوَاءً لَا يَضْمَنُ وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ أَوْ غَيْرَ مَسْلُوكٍ يَضْمَنُ.

وفي الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، صفحة ١٠٨]

مسألة: العارية أمانة إن هلكت من غير تعد لا يضمن عند أبي حنيفة رضي الله عنه وهو مروي عن علي وابن مسعود وشريح والحسن وإبراهيم النخعي والثوري رضي الله عنهم وقال: الشافعي رحمه الله يضمن.

حجة أبي حنيفة رضي الله عنه: ما رواه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ليس على المستعير غير المغل ضمان" المغل الخائن فإذا لم يخن لم يضمن

حجة الشـافعي رحمه الله: قوله عليه الصلاة والسلام: "على اليد ما أخذت حتى ترد" وبعد الهلاك يتعذر الرد صورة فيلزمه الرد معنى بلزوم الضمان.

الجواب عنه: أن المراد منه الأخذ بغير إذن المالك غصبا ولهذا لو أخذ على سـبيل الوديعة لا يجب عليه الضمان بالهلاك بالإجماع فعلم أن المراد منه الأخذ غصبا دون الأخذ عارية.

ولمافى فتاوى الهندية:۴/ ۳۶۳).

والعارية أمانة إن هلكت من غير تعد لم يضمنها، ولو شرط الضمان في العارية، هل يصح فالمشايخ مختلفون فيه، وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لآخر: أعرني فإن ضاع فأنا له ضامن، قال: لا يضمن، وفي شرح الطحاوي: ولو تعدى ضمن بالإجماع، نحو أن يحمل عليها ما يعلم أنها لا تحمل مثله، وكذلك إذا استعملها ليلا أو نهارا فيما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والعادة فعطبت ضمن قيمتها، كذا في غاية البيان.

وفي فتاوى كامليه: صـــــ١٧٩).

سئلت يوما كتابة هذا هنا عن رجل بنى بنا في دار زوجته بإذنها او رضاها فهل يصير البناء له او لها فأجبت: بمـا قال في الخيرية: نقلا عن علمائنا وهذا نصـه قالوا: كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء لآمره ولو بنا لنفسه بلا امرهرفهو له، وله رفعها

قالوا: لو عمر هالها بلاإذن بل اذنها قال النسفي رحمه الله: العمارة لها ولا شيئ عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا سائر املاكها.

وفي لسان الحكام، صفحة ٤١١]

وَفِي فتاوي الفضلى فِي كتاب الدَّعْوَى رجل بني السّقف الْأَعْلَى فِي منزل امْرَأَته ثمَّ أَرَادَ رَفعه إِن بناه بأمرها لَيْسَ لَـهُ الرّفْع وَالْبناء لَهَا وَكَذَا كل من بنى دَار غَيره بِغَيْر أمره يكون لَهُ وَإِن بنى بِغَيْر أمرهَا لَهُ أَن يرفع إِلَّا أَن يضر فَحِينَئِذٍ يمْنَع وَفِي الْوَصَايَا إِن بنى لَهَا يكون لَهَا

وَفِي فَوَائِد الفضلى رجل هدم منزل امْرَأَته بِرِضَاهَا ثمَّ بناه بنقضه وَنَفَقَته وبخشب آخر اشْتَرَاهُ بِمَالِه إِن بنى لامْرَأَته لم يكن لَهُ فِي الْبناء حق وَذكر فقيهنا أَبُو اسحاق أَنه إِن أشهد وَقت الْبناء أَنه يَبْنِي ليرْجع عَلَيْهَا كَانَ الْبناء لَهَا وَإِن لم يشْهد كَانَ الْبناء لَهَا وَلَا يرجع عَلَيْهَا بِشَيْء وعَلى هَذَا الْعِمَارَة فِي كرمها انْتهى هَذَا مَا يسر الله نَقله من الْخُلَاصَة وَالله الْمُوفق.

وفي البحر الرائق:۸/۵۵۳]

قَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – (وَلَوْ عَمَّرَهَا لَهَا بِلَا إذْنِهَا فَالْعِمَارَةُ لَهَا وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ) أَيْ عَمَّرَهَا لَهَا بِغَيْرِ إذْنِهَا كَانَ لَهَا الْبِنَاءُ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ بِالْبِنَاءِ فَلَا يَكُونُ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ فِي إيجَابِ ذَلِكَ عَلَيْهَا.

۹ مثله في فتاوى دارالعلوم زكريا: ۵/ ۵۳۵).

(۱۰)ومثله في اسلامى فقه :۲ / ۴۹۸/ عاريت کا حکم).

د دغه کالو څخه استفاده کول او یا خرڅول جواز نه لري

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

من خیاط میباشـم بعض مردم چند جوره کالها رامي اورند بعد از اینکه کالها ی آن جور شـد یک جوره آن در نیز من مګزرند که من دوروز بعد یا هفته بعد پول آن مي آورم ازآن وقت تاحال که تقریبا از (۷) سال بالا هم در نیزد من میباشد حالا سوال اینجااست که ایا من این کالها را فروخته ویا استفاده میتوانم یا خیر ؟ بینوا تؤجروا !

المســتفتي: ثناء الله مولوي صــاحب تاريخ: ٢١/ ربيع الثاني / ١٤٤٢هق

(الجـواب باسم ملـهم الصـواب)

حامداً ومصلياً وبعد : په مذ كوره صورت كښي د دغه كالو څخه استفاده كول او يا خرڅول جواز نه لري ، ځكه دغه كالي د دغه خياط سره امانت دي او ده امانت څخه استفاده كول او يا خرڅول بغير داجازې دمالكه جواز نه لري .

(١)-ولماقال العلامةعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني (المتوفى: ٥٨٧هـ)

واما بيان حال الوديعة فحالها أنها في يد المودع امانة؛ لأن المودع مؤتمن، فكانت الوديعة امانة في يده، ويتعلق بكونها امانة أحكام: منها: وجوب الرد عند طلب المالك، لقوله تعالى - جل شأنه -: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها} [النساء: ٥٨]... ، ومنها وجوب الأداء إلى المالك؛ لأن الله أمر بأداء الامانات إلى أهلها، وأهلها مالكها.

(بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:٨/ ٣٥٤-٣٥٦ [فصل في بيان حال الوديعة]ط:رشيدية)

(٢)-ولمافي الفتاوى الهندية:٤/ ٣٣٩

واما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة في يده ووجوب أدائه عند طلب مالكه، كذا في الشمني. الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤاجر ولا ترهن، وإن فعل شيئا منها ضمن، كذا في البحر الرائق.

(٣)-ولمااخرجه: الامام أحمد بن حنبل فى مسنده:٣٩/ ١٩ مع التحقيق: شعيب الأرنؤوط

قال:حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، حدثنا سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الرحمن بن سعيد،عن أبي حمېد الساعدي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه " وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم وقال عبيد بن أبي قرة: حدثنا سليمان، حدثني سهيل، حدثني عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي حمېد الساعدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه " وذلك لشدة ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال المسلم على المسلم.

(۴)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ۱۰۸۸هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته إلا في مسائل مذكورة في الأشباه.

(الدر المختار على هامش رد المحتار:۵/ ۱۴۰كتاب الغصب قبيل فصل ط:رشيدية)

(۵)-ولماقال العلامة أحمد بن محمد الحموي الحنفي (المتوفى: ۱۰۹۸هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية

قوله: بغير إذنه ولا ولاية كذا بخط المؤلف، وقيل: عليه فيه مؤاخذة، والأنسب أن يقال بغير إذن من غير ضمير يعنې ليناسب قوله ولا ولاية زائد على ما فيها بعيد جدا

(غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر:۳/ ۲۱۱كتاب الغصب)

(۶)-ولماقال العلامةعلي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه هذه المادة مأخوذة من المسئله الفقهية (لا يجوز لأحد التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته) الواردة في الدر المختار. فعليه إذا أراد شخص أن يبني بناء محاذيا لحائط بناء إنسان فليس له أن يستعمل حائط ذلك الشخص بدون إذنه حتى ولو أذنه صاحب

الحائط فله بعدئذ حق الرجوع عن إذنه. كذلك ليس لأحد أن يدخل دار الاخر او مزرعته المسيجة بدون ؛ لأنه بدخوله الدار او المزرعة يكون قد استعملها.إذنه.

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ۱/ ۹۶ (المادة ۹٦)

(۷)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:۳٦/ ۴۰

حرمة مال المسلم والذمي: اتفق الفقهاء على حرمة مال المسلم والذمي، وأنه لا يجوز غصبه ولا الاستيلاء عليه، ولا أكله بأي شكل كان وإن كان قليلا؛لقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم} وقوله عليه الصلاة والسلام: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وقوله: ألا من ظلم معاهدا او انتقصه حقه او كلفه فوق طاقته او أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة.

دغه ډلگۍ مشر پر ده دضمان حق لري او که نه ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د باغیس په ولایت دقادس په ولسوالي کښې یو مجاهد جهاد کوي ،چې دامارت یو میل کلاشنکوپ ورسره وي یو ورځ دغه مجاهد د خپلې علاقې بازار ته راغلی ،چې په بازار کښې دغه دده امارت کلاشنکوپ یو چا ورڅخه غلا کړی، او هغه غل ده ته نه دی معلوم اوس پو ښتنه داده: چې د ده ډلگۍ مشر وده ته وایې چې ددغه کلاشنکوپ ضمان (تاوان) به راوړې ایا دغه ډلگۍ مشر پر ده دضمان حق لري او که نه :؟ بینوا تؤجروا

المستفتي:مو لوي خیر الله صاحب نېټه:۱۰/ربیع الثاني/۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً مصلياً ومسلماً وبعد: په مذكوره صورت كښې دغه ډلګۍ مشر پر ده دضمان نه حق لري، ځكه دغه كلاشنكوپ د ده سره امانت پروت و. او په امانت كښې ضمان نسته تر څو چې تعدي او تقصير او نقصان د ده له طرفه نه وي راغلى او په مذكوره صورت كښې د ده له طرفه نه تعدي او نه تقصير او نه نقصان راغلى دى نو پر ده ضمان نسته.

(١) لماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

(وهي امانة) هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستحباب قبولها (فلا تضمن بالهلاك) إلا إذا كانت الوديعة بأجر.

(الدر المختار علي مامش رد المحتار :/ ٥٢٨) كتاب الايداع ط:رشيدية)

(٢) لماقال العلامة علي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)

الامانة غير مضمونة. يعنې على تقدير هلاكها او ضياعها بدون صنع الأمين وتقصيره ولا يلزم الضمان.

في الامانة قاعدتان.

القاعدة الاولى: الامانة مضمونة على الأمين وحيث إنه يفهم من هذه الفقرة أن الامانة لا تكون مضمونة حتى ولو هلكت بالتعدي او التقصير ولذلك فسرته المجلة كما يأتي لكن تبين أن هذا الإطلاق غير مقصود. يعنې إذا هلكت الامانة او فقدت او طرأ نقصان على قيمتها في يد الأمين بدون صنعه وتعديه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان على الأمين المذكور. سواء أهلكت بسبب ممكن التحرز منه كالسرقة أم بسبب غير ممكن التحرز منه كالحريق الغالب. وسواء أهلك مال الأمين مع الامانة المذكورة أم لم يهلك وسواء أشرط الضمان أم لم يشرط راجع شرح المادة (٨٣). ولهذا السبب كانت الامانة اسما للمال غير المضمون ويقال مثلا للوديعة في المادة (٧٧٧) امانة في يد المستودع أي أنها غير مضمونة

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ١/ ٢٣٥) (المادة ٧٦٨)

(۳) لماقال العلامة محمد خالد الاتاسي .

[الامانة لاتكون مضمونة يعنې اذاهلكت او ضاعت بلا صنع الامين ولاتقصير منه لايلزمه الضمان]

هذا حكم الامانة من حيث هي امانة سواء كانت وديعة اوعارية او مستأجراً اوغير ذلک حتى ان اشتراط الضمان على الامين ، باطل كما فى الدر وغيره .

(شرح المجلة للاتاسي :۳/ ۲۲۵) (المادة ۷٦۸)

(۴) لمافى الفقه الاسلامي وأدلته: ۹/ ۴۴۷)

والامانات: هى التي يجب تسليمها بذاتها فاذاهلكت لاتضمن الابالتعدې اوبالتقصير

(۵) لمافي الموسوعة الفقهية الكويتية: ۶/ ۲۳۷)

للامانة بهذا المعنى عدة أحكام إجمالها فيما يلي:... د - وجوب الضمان بالجحود او التعدي او التفريط . هـ - سقوط الضمان إذا تلفت الامانة دون تعد او تفريط.

کولای سم چې د ادارې پیسې استعمال کړم؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زه دامارت په یوه اداره کښې کارکوم چې د هغه ادارې لپاره د امارت ټولې پیسې زماسره وي او زه په دغه اداره کښې خپله تنخوا هم لرم اوس کله کله ضرورت پېښ سي چې زما سره خپلې پیسې نه وې د ادارې پیسې وي کولای سم چې هغه د ادارې پیسې استعمال کړم کله چې خپلې پیسې پیدا کړم بیا یې بیرته دادارې په پیسو کښې ږدم ؟

بينوا تؤجروا !

المستفتي: مولوي رحيم الله صاحب تاريخ: ۱۱/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد : په مذكوره صورت كښې دغه پيسې دځان لپاره استعمالول جواز نه لري ځكه دغه پيسې دلته امانت پرتې دي او امانت د ځان لپاره استعمالول خيانت دى.

(١)-لمااخرجه: الامام أحمد بن حنبل فى مسنده:٣٩/ ١٩ مع التحقيق: شعيب الأرنؤوط

قال:حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، حدثنا سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الرحمن بن سعيد،عن أبي حميد الساعدي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه " وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم وقال عبيد بن أبي قرة: حدثنا سليمان، حدثني سهيل، حدثني عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي حميد الساعدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه " وذلك لشدة ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال المسلم على المسلم.

(٢)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ١٠٨٨هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته إلا في مسائل مذكورة في الأشباه.

(الدر المختار على هامش رد المحتار:٥/ ١٤٠ كتاب الغصب قبيل فصل ط:رشيدية)

(٣)-ولماقال العلامة أحمد بن محمد الحموي الحنفي (المتوفى: ١٠٩٨هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية

قوله: بغير إذنه ولا ولاية كذا بخط المؤلف، وقيل: عليه فيه مؤاخذة، والأنسب أن يقال بغير إذن من غير ضمير يعني ليناسب قوله ولا ولاية زائد على ما فيها بعيد جدا

(غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر:٣/ ٢١١ كتاب الغصب)

(۴)-ولماقال العلامةعلي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه هذه المادة مأخوذة من المسئله الفقهية (لا يجوز لأحد التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته) الواردة في الدر المختار. فعليه إذا أراد شخص أن يبني بناء محاذيا لحائط بناء إنسان فليس له أن يستعمل حائط ذلك الشخص بدون إذنه حتى ولو أذنه صاحب الحائط فله بعدئذ حق الرجوع عن إذنه. كذلك ليس لأحد أن يدخل دار الاخر او مزرعته المسيجة بدون ؛ لأنه بدخوله الدار او المزرعة يكون قد استعملها.إذنه.

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ١/ ٩٦ (المادة ٩٦)

(۵)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:۳۶/ ۴۰).

حرمة مال المسلم والذمي: اتفق الفقهاء على حرمة مال المسلم والذمي، وأنه لا يجوز غصبه ولا الاستيلاء عليه، ولا أكله بأي شكل كان وإن كان قليلا؛لقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم} وقوله عليه الصلاة والسلام: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وقوله: ألا من ظلم معاهدا او انتقصه حقه او كلفه فوق طاقته او أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة.

اوس يې حق په چاباندي دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په لار کښې يوه غو ټه له موټره لوېدلې وه ، ما راواخسته بل دکاندار ته مې ور کړه، بيا هغه سړی راغلی ويل يې زما غو ټه تا وړېده ما ورته وويل : چې هغه مادې دکاندار ته ورکړه ،دکاندار ويل مابل سړي ته ورکړه اوس يې حق په چاباندي دی؟ بينوا تؤجروا !

المســتفتي:مولوي عبـد العلي صــاحـب تـاريخ:

۶/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد: په مذکوره صورت کښې يې حق پر هغه چا باندي دی چې اول يې دغه دموټر څخه لوېدلې غوټه را اخېستې ده ځکه دغه غوټه د ده په لاس کښې امانت ده ، اودی چې يې وبل چا ته ورکوي دا يو قســم خيانت دی او په اما نت کښــې چې هر څوک خيانت وکړي تاوان پر هغه دی.

(۱)–ولماقال العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ۵۹۳هـ)

قال: " اللقطة امانة إذا أشهد الملتقط أنه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها "

(الهداية في شرح بداية المبتدي: ۲/ ۴۱۷ كتاب اللقطة)

(۲)–ولماقال العلامة عبد الرحمن بن محمد بن سليمان (المتوفى: ۱۰۷۸هـ)

(هي) أي اللقطة (امانة) بالاتفاق لا يضمنها الملتقط إلا بالتعدي والمنع بعد الطلب

(مجمع الأنهر: ۲/ ۵۲۴ [كتاب اللقطة] ط:رشيدية)

(۳)–ولماقال العلامة أبو محمد غانم بن محمد (المتوفى: ۱۰۳۰هـ)

اللقطة امانة في يد الملتقط لا يضمنها إلا بالتعدي عليها، او بالمنع عند الطلب إذا أشهد الملتقط حين الأخذ أنه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها ويكفيه للإشهاد أن يقول: من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه علي.

(مجمع الضمانات:ص/ ۳۷۴ [باب في مسائل اللقيط واللقطة] ط:رشيدية)

(۴)–ولمافيالفتاوى الهندية: ۲/ ۲۹۱ [كتاب اللقطة] ط:رشيدية

اللقطة امانة إذا أشــهد الملتقط أن يأخذها ليحفظها فيردها على صـاحبها فلو هلكت بغير صــنع منه لا ضمان عليه، وكذا إذا صدقه المالك في قوله إنه أخذها ليردها، ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمنها بالإجماع

(۵)-ولماقال العلامة أ. د. وَهبَة بن مصطفى الزحيلي (المتوفى:۱۴۳٦هق)

واما حكمها من حيث الضمان وعدمه: فقال الحنفية: اللقطة امانة في يد الملتقط لا يضمنها إلا بالتعدي عليها، او بمنع تسليمها لصاحبها عند الطلب.

(الفقه الإسلامي وأدلَّتُهُ:٦/ ۴۸۵۸)

(٦)-ولمافى مجلة الأحكام العدلية: ۱۴۵ (المادة ۷٦۸)

الامانة غير مضمونة. يعنې على تقدير هلاكها او ضياعها بدون صنع الأمين وتقصيره فلا يلزم الضمان.

(المادة:۷٦۹) إذا وجد شـخص شـيئا في الطريق او في محل اخر وأخذه على سبيل التملك يكون في حكم الغاصـب وعلى هذا إذا هلك ذلك المال او فقد يضــمنه وإن لم يكن له فيه صــنع وتقصير واما إذا أخذه على أن يرده لصـاحبه فإن كان صـاحبه معلوما فهو في يده امانة محضــة ويجب عليه تسـليمه إلى صاحبه. وإن كان صاحبه غير معلوم فهو لقطة وامانة في يد الملتقط.

(المادة ۷۷۰) يعلن الملتقط أنه وجد لقطة ويحفظها عنده امانة إلى أن يظهر صاحبها فإذا ظهر شخص وأثبت أنها ماله لزمه أن يسلمه إياها.

يوډلګۍ مشر ديتيمانو لپاره دخپلو ملګرو څخه پيسې غواړي؟

الاستفتاء: محترم مفتي صاحب!

یو ډلګۍ مشـرخپـل دطالبانو څخه دسـرباز څخه (۵۰۰) افغانۍ اوبسـت والاڅخه (۲۰۰۰) افغانۍ دشـخصـي تنخوا (معاش) څخه اخلي وای داموږ دیتیمانو لپاره ټوله وو اوطالبان په دې کارناراضــه دي وای امارت خو یتیمانو ته خپله ماهانه ورکوي اوحال دا چی دغه روپۍ چی ډلګۍ مشـر یې اخلي یتیمانو ته هم نه رسیږي ، ایا نوډلګۍ مشـرکولای سی چی دغه روپۍ ځینې واخلي که یا؟ بینوا تؤجروا

الافتاء باسم ملهم الصواب ومنه التوفیق

حامدا ، ومصلیا ، محترم مستفتي صاحب: کوم معاش چې دحکومت له طرفه تاته رائحې ستا پرنام اویا ستا اکاونټ نمبر ته بانک کې جمعه کیږي، دا ستاسو حق دی، بې له کوم شرعي سبب اویاستاسو بې له رضا څوک ستا په مال کې د تصرف حق نه لري، نو بناء ستاسو ډلګۍ مشر صاحب امر ستاسو په مالونو کې معتبر نه دی او نه هم حق لري چې ستاسو مالونه بې له ستاسو دزړه په خوشحالۍاو رضا واخلي اویتیمانو ته یې ورکړي یا یې خپله اخلي .اوکېدای سي د ډلګۍ مشـرانو فکر نوي دې خبري ته یا تاسو پوه کړی نه وي چې موږ په راضـي نه یو، اوهغوی یوفکر وهلی وي چې دانو یو نیـک کار دی، چې پلرونه یې شـهیدان دي ، اوموږ ددوی په قربانۍ اوس دې مرحلې ته رسېدلي یو نو یو نیک اقدام دی، نوخپل مشرانو باندي د تهمت فکر به نه وهو چې خیانت مو لیدلی نه وي یاجنجال ورسره کول، باید مشر پوه کړئ که د کوم ملګري خوښــه وه وردې کړي کـه یې خوښــه نـه وه هغـه دې نـه ورکوي خوالحمـد للـه دافغانسـتان اسلامې امارت ان شـاء الله یتیمان ثبت کوي اومعاش ورکوي الله جل جلاله دي نورهم ده ښـه پاملرنې توفیق ورکړي اوډلګۍ مشـرانو سـره چې کوم دیتیمانو غم ورسـره دی مشــکل یې باید پـه شـرعي طریقه ورحل کړي دچامال بې دهغه له رضــا دي نه ورکوي کله د کشرانو مجاهدینو زړه نه کیږي یاشر مېږي یا بیریږي والله اعلم بالصواب .

(۱)–لماأخرجه: الامام أحمد بن حنبل فی مسنده: ۳۹/ ۱۹ مع التحقیق: شعیب الأرنؤوط

قال:حدثنا أبو سـعيد مولى بني هاشـم، حدثنا سـليمان بن بلال، عن سـهيل بن أبي صـالح، عن عبد الرحمن بن سعيد،عن أبي حمۍد الساعدي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه " وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم وقال عبيد بن أبي قرة: حدثنا سليمان، حدثني سهيل، حدثني عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي حمۍد الساعدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه " وذلك لشدة ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مال المسلم على المسلم.

(۲)-ولماقال العلامة علاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: ۱۰۸۸هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته إلا في مسائل مذكورة في الأشباه.

(الدر المختار على هامش رد المحتار:۵/ ۱۴۰كتاب الغصب قبيل فصل ط:رشيدية)

(۳)-ولماقال العلامة أحمد بن محمد الحموي الحنفي (المتوفى: ۱۰۹۸هـ)

لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية

قوله: بغير إذنه ولا ولاية كذا بخط المؤلف، وقيل: عليه فيه مؤاخذة، والأنسب أن يقال بغير إذن من غير ضمير يعنۍ ليناسب قوله ولا ولاية زائد على ما فيها بعيد جدا

(غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر:۳/ ۲۱۱كتاب الغصب)

(۴)-ولماقال العلامةعلي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه هذه المادة مأخوذة من المسئله الفقهية (لا يجوز لأحد التصـرف في مال غيره بلا إذنه ولا ولايته) الواردة في الدر المختار. فعليه إذا أراد شـخص أن يبني بناء

محاذيا لحائط بناء إنسان فليس له أن يستعمل حائط ذلك الشخص بدون إذنه حتى ولو أذنه صاحب الحائط فله بعدئذ حق الرجوع عن إذنه. كذلك ليس لأحد أن يدخل دار الاخر او مزرعته المسيجة بدون ؛ لأنه بدخوله الدار او المزرعة يكون قد استعملها.إذنه.

(درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ١/ ٩٦ (المادة ٩٦)

(٥)-ولمافى الموسوعة الفقهية الكويتية:٣٦/ ٤٠

حرمة مال المسلم والذمي: اتفق الفقهاء على حرمة مال المسلم والذمي، وأنه لا يجوز غصبه ولا الاستيلاء عليه، ولا أكله بأي شكل كان وإن كان قليلا؛لقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم} وقوله عليه الصلاة والسلام: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وقوله: ألا من ظلم معاهدا او انتقصه حقه او كلفه فوق طاقته او أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة.

وفي الفتاوى الهندية، ٢٦٥/ ٤].

وَمَا خَرَجَ مِنْ الْعَطَاءِ وَالرِّزْقِ فَهُوَ لِلَّذِي ثَبَتَ اسْمُهُ فِي الدِّيوَانِ.

وفي رد المحتار علي الدر المختار، ٤٠٧/٨] .

عَطاء فِي الدِّيوَان مَاتَ عَن ابْنَيْنِ فاصطلحا على أَن يكْتب فِي الدِّيوَان باسم أَحدهمَا وَيَأْخُذ الْعَطاء وَالْاخر لَا شئ لَهُ من الْعَطاء ويبذله من كَانَ لَهُ الْعَطاء مَالا مَعْلُوما فَالصُّلْح بَاطِل، وَيرد بدل الصُّلْح وَالعطَاء للَّذي جعل الامام الْعَطاء لَهُ.كَذَا فِي الْوَجِيز للكردي .

وفي الأصل للشيباني: ١٦١/ ١١]كتاب الصلح، باب الصلح في العطاء وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلّم.

ولو اصطلحا على أن كتب العطاء باسم أحدهما على أن ما خرج منه من العطاء وأرزاقه فهو بينهما نصفين كان هذا باطلاً لا يجوز، وهو لصاحب الاسم.

کتاب الضمان:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

مشتري تخم واخېستى ديو قسم خو هغه بل قسم و؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه وايې ددين مبين علماء په دې مسئله کې چې:

يو شخص تخم دپنبوو ددکاندارڅخه واخېستل چې د فلان قسم دپنبه وو تخم راکړه، اوس چې يې وکرله هغه بل قسم کمزورى تخم وو، هغسي پنبه يې ونه کړه، لکه هغه بل تخم چې کوله يايې بلکل پنبه ونه کړه نو اوس پوښتنه داده چې ددغه دپنبوو دنقصان دضمان حق پرمشتري سته که نه؟ بينواتؤجروا

الافتاء باسم ملهم الصواب ومنه التوفيق

حامدا، ومصليا، محترم مستفتي صاحب: مشتري دکښت دنقصان حق نلري، لېکن که دغه تخم چې مشتري ته يې ورکړى ترهغه تخم يې قېمت کم وو چې مشتري غوښتى وو نو دهغه قېمت دتاوان حق پر بائع ده اوکه يې بائع داسې ضمانت کړى وي چې دغه تخم وکره جوړتخم دى خراب نه دى که خراب وو کښت يې ونکړي زه يې ضامن يم نوکه مشتري تخم وکري هغه يې هيڅ ونکړل اومعلومه سوه چې فسادهم يقينې په تخم کې دى نو دکان دارضامن دکښت دتاوان دى ځکه مځکه والايې دوکه کړى ده.

وفي العقود الدريةفي تنقيح الفتاوى الحامدية، ۲٦۰/ ۱)

سُئِلَ) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بِزْرَ بِطِّيخٍ وَزَرَعَهُ فَلَمْ يَنْبُتْ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ بِثَمَنِهِ؟

(الْجَوَابُ) : لَيْسَ لَهُ رُجُوعٌ عَلَى بَائِعِهِ بِمُجَرَّدِ عَدَمِ نَبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِأَسْبَابٍ اخر مَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ فَاسِدٌ عِنْدَهُ وَإِذَا ثَبَتَ يَرْجِعُ بِمَا أَدَّى حَيْثُ لَا مَالِيَّةَ لَهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالِيَّةٌ بِأَنْ صَلُحَ لِشَيْءٍ آخَرَ يَسْقُطُ بِقَدْرِهِ وَيَرْجِعُ بِمَا بَقِيَ وَقِيلَ لَا كَبِزْرِ الْقُطْنِ إذَا لَمْ يَنْبُتْ كَذَا أَفْتَى الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الْفُصُولَيْنِ وَالْعِمَادِيَّةِ وَصُرَّةِ الْفَتَاوَى وَأَفْتَى قَارِئُ الْهِدَايَةِ بِأَنَّهُ إذَا ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ مَعِيبًا يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ.

وفي الدر المختار مع رد المحتار)، ٢٣٨/ ٥]

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إذَا ظَهَرَ خِلَافُ الْجِنْسِ كَبَذْرِ الْبِطِّيخِ و بَذْرِ الْقِثَّاءِ بَطَلَ الْبَيْعُ فَيَرُدُّهُ لَوْ قَائِمًا وَيَرُدُّ مِثْلَهُ لَوْ هَالِكًا وَيَرْجِعُ بِالثَّمَنِ وَلَوْ ظَهَرَ خِلَافُ الْوَصْفِ كَالرَّبِيعِيِّ وَالْخَرِيفِيِّ صَحَّ الْبَيْعُ فَيَرُدُّهُ لَوْ قَائِمًا، وَلَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ لَوْ هَالِكًا عِنْدَ الْإِمَامِ. وَعِنْدَهُمَا يَرْجِعُ بِنُقْصَانِهِ، وَبِهِ يُفْتَى، وَبَقِيَ مَا لَوْ زَرَعَهُ فَلَمْ يَنْبُتْ فَفِي الْخَيْرِيَّةِ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ بِالثَّمَنِ وَلَا بِالنَّقْصِ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَهْلَكَ الْمَبِيعَ، وَلَا رُجُوعَ بَعْدَ الْإِتْلَافِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ظَهِيرُ الدِّينِ فِي حَبِّ الْقُطْنِ، وَقِيلَ يَرْجِعُ بِنُقْصَانِهِ إنْ ثَبَتَ عَدَمُ نَبَاتِهِ لِعَيْبٍ بِهِ، وَإِلَّا لَا بِالِاتِّفَاقِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ عَدَمَ نَبَاتِهِ لِرَدَاءَةِ حَرْثِهِ أَوْ لِجَفَافِ أَرْضِهِ لِأَمْرٍ آخَرَ اهـ. قُلْت: الظَّاهِرُ أَنَّ مَا نَقَلَهُ عَنْ ظَهِيرِ الدِّينِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الْامامِ، وَقَوْلُهُ وَقِيلَ يَرْجِعُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِمَا الْمُفْتَى بِهِ كَمَا عَلِمْت

وفي مجمع الضمانات، صفحة ٢٢٢)

اشْتَرَى بَذْرَ الْبَصَلِ وَزَرَعَهُ فَلَمْ يَنْبُتْ فَظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ فَسَادٍ يُقَالُ لَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ يو سِيدَهْ رَجَعَ بِالثَّمَنِ.

وفي مجمع الضمانات، صفحة ٢٢٦]

اشْتَرَى حِنْطَةً عَلَى أَنَّهَا رَبِيعِيَّةٌ لِلْبَذْرِ فَزَرَعَهَا وَنَبَتَتْ فَبَانَ أَنَّهَا خَرِيفِيَّةٌ وَفَاتَ مِنْهُ فَائِدَةُ الْأَرْضِ فَلَيْسَ لَهُ إلَّا تَفَاوُتَ مَا بَيْنَ الرَّبِيعِيِّ وَالْخَرِيفِيِّ فِي الْقِيمَةِ وَقْتَ الْبَذْرِ قَالَ عَيْنُ الْأَئِمَّةِ الْكَرَابِيسِيِّ الْجَوَابُ فِيهِ كَمَا فِيمَا إذَا

اسْتَوْفَى دَيْنَهُ دَرَاهِمَ فَأَنْقَصَهَا ثُمَّ عَلِمَ زِيَادَتَهَا لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَرُدُّ مِثْلَ الزُّيُوفِ وَيَرْجِعُ بِالْخِيَارِ كَذَا هَذَا.

وفي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، ۸۲۳/ ۱]

لَوْ غَرَّ أَحَدٌ آخَرَ فِي ضِمْنِ عَقْدِ الْمُعَاوضَةِ وَهُوَ كَالْبَيْعِ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ وَالْإِجَارَةِ وَالْقِسْمَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الْعُقُودِ يَضْمَنُ ضَرَرَهُ.

وفي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، ۸۲۸/ ۱]

مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِآخَر " اذْهَبْ مِنْ الطَّرِيقِ الْفُلَانِيِّ فَالطَّرِيقُ أَمَانٌ. وَإِذَا كَانَ مَخُوفًا وَسُلِبَ مَالُك فَأَنَا ضَامِنٌ بِهِ " فَإِذَا سُلِبَ مَالُ ذَلِكَ الشَّخْصِ بِمُرُورِهِ مِنْ ذَلِكَ الطَّرِيقِ ضَمِنَهُ الضَّامِنُ (أُنْظُرْ الْمَادَّةَ ۸۲)

که وصي مال، یتیم بالغ ناپوه ته تسلیم کړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

که یتیم بالغ سي، البته پوه نه وي، وصي د دغه یتیم مال ورتسلیم کړي، په دې هم خبروي، چې یتیم رشد نه لري، اوس که هغه مال د یتیم څخه تلف سي، پر وصي ضمان سته که نه ؟بینوا توٴجروا.

المستفتي: ريدي ګل. نېټه: ۱۴۴۲/۴/۱۰هق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً مصلیاً وبعد: که یتیم بالغ سي او پوه نه وي، یعنې د خپل مال په مصلحت نه پوهېږي او وصي مال ورته تسلیم کړي، بیا یتیم مال تلف کړي، پر وصي یې ضمان سته؛ ځکه دَمال هغه چا ته ورکړی، چې د مال د ورکولو اهل نه دی.

١ـ لما في "مجلة اللأحكام"(المادة٩٨٣)

إذادفع وصي الصغيرماله إليه قبل ثبوت رشدهفضاع المال في يدالصغير وأتلفه يضمن الوصي.

٢ - ولمافي "الدرالمختار"على هامش "ردالمحتار"(٥/ ٥٠١ط:رشيديه)

ولودفع المال إلى اليتيم قبل ظهوررشده بعدالإدراك أفضمن ؛لأنه دفعه إلى من ليس له أن يدفع إليه.

٣ـ ولما في دررالحكام شرح مجلة الأحكام (٢/ ٦٢٩ط:بيروت)

كذالك لوأعطى الوصـي الصـبي المحجور عليه من طرف الحاكم،لبلوغه وهوغيررشـيد ماله فضاع الصبي المال كان الوصي ضامناً.

دوكان اوروا خېست اوهغه كالي پكښې وسوځل؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يوكس خياط ته كالي دګنډلولپاره وركړل هغه دخياط دكان اوروا خېسـت اوهغه كالي پكښې وسوځل اوس پردغه خياط دكالوضمان سته كه نه؟بينوا توجروا !

المستفتي:سيدولي نېټه:١۴۴٣/٢/٢٦

الجواب باسمه تعالى

حامدا ومكصليا وبعد :په مسؤله صورت كې په دغه خياط باندي ضمان نسته .

(١)لما في الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/ ٢٦٤)

وَالْأُجَرَاءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ وَأَجِيرٌ خَاصٌّ، فَالْمُشْتَرَكُ كُلُّ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ حَتَّى يَعْمَلَ، كَالْقَصَّارِ وَالصَّبَّاغِ) ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ مَنْ يَعْمَلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَلِغَيْرِهِ فَلَا يَكُونُ مُخْتَصًّا بِعَمَلِهِ وَكَذَلِكَ الْخَيَّاطُ وَالصَّبَّاغُ. (قَوْلُهُ: وَالْمَتَاعُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ إنْ هَلَكَ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ هُوَ مَضْمُونٌ) عَلَيْهِ بِالْقَبْضِ فَيَضْمَنُهُ إذَا تَلِفَ فِي يَدِهِ إلَّا أَنْ يَكُونَ تَلَفُهُ مِنْ شَيْءٍ غَالِبٍ لَا يُسْتَطَاعُ الِامْتِنَاعُ مِنْهُ كَالْحَرِيقِ الْغَالِبِ.

(۲) ولما في مجمع الأنهر: (۲/ ۳۹۱)

وَالْأَجِيرُ نَوْعَانِ مُشْتَرَكٌ وَخَاصٌّ، والسوال عَنْ وَجْهِ تَقْدِيمِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى الْخَاصِّ دَوْرِيٌّ (. الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ مَنْ يَعْمَلُ لِغَيْرِ وَاحِدٍ) مَعْنَاهُ أَنْ لَا يَخْتَصَّ بِوَاحِدٍ عَمِلَ لِغَيْرِهِ أَوْ لَمْ يَعْمَلْ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلًا لِغَيْرِ وَاحِدٍ بَلْ إذَا عَمِلَ لِوَاحِدٍ أَيْضًا فَقَطْ فَهُوَ مُشْتَرَكٌ إذَا كَانَ لَا يَمْتَنِعُ وَلَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ لِغَيْرِهِ، وَفِي الْغُرَرِ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ مَنْ يَعْمَلُ لَا لِوَاحِدٍ أَوْ يَعْمَلُ لَهُ غَيْرَ مُؤَقَّتٍ أَوْ مُؤَقَّتًا بِلَا تَخْصِيص (وَالْمَتَاعُ فِي يَدِهِ) أَيْ فِي يَدِ الْأَجِيرِ (امانَةٌ لَا يَضْمَنُ إنْ هَلَكَ) الْمَتَاعُ مِنْ غَيْرِ فَعَلَهُ عِنْدَ الْامامِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ وَحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ قِيَاسًا سَوَاءٌ هَلَكَ بِأَمْرٍ يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ كَالسَّرِقَةِ، وَالْغَصْبِ أَوْ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ كَالْحَرِيقِ الْغَالِبِ، وَالْعَدُوِّ الْمُكَابِرِ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ لِحُصُولِ الْقَبْضِ بِإِذْنِهِ فَلَا يَكُونُ الْحِفْظُ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ وَلِذَا لَا يُقَابِلُهُ الْأَجْرُ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَ فِي الْإِجَارَةِ بِمُقَابَلَةِ الْعَمَلِ أَوْ الْوَصْفِ بِخِلَافِ الْمُودَعِ بِأَجْرٍ؛ لِأَنَّ حِفْظَهُ مَقْصُودٌ حَتَّى يُقَابِلَهُ الْأَجْرُ.

)وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (شَرَطَ) عَلَيْهِ (ضَمَانَهُ) ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ (بِهِ) أَيْ بِعَدَمِ الضَّمَانِ (يُفْتَى(وَفِي الْخَانِيَّةِ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ.

په امانت کې ضمان سته او که نه؟

(تړوک)

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماءكرام په باره ددې مسئلې کښې :

چې يوڅوک له چاڅخه په خواست يوشی راوړي هغه شی هلاک شي دی دعوه په وکړي چې زمادشی ضمان راکړه اوس پردغه کس چې شي ورڅخه هلاک شوی دی ضمان شته که نه؟بينوا تؤجروا !

المستفتی :   احمد

الجواب حامداومصليا

دصورت مسؤله جواب دادي چې دغه شی چې ده په خواست راوړی دی په هلاکت کې دده تعدې نوي او ياترهغه وخت چې ده ورښوولي وي اړولی هم نوي نو ضمان نشته.

لمافی ردالمحتار:٨/ ٥٥٢،كتاب العارية،مط:رشيد يه

(ولاتضمن)....بالهلاک هذا إذا كانت مطلقة فلومقيدة كأن يعيره يوما فلولم يردها بعد مضيه ضمن إذاهلک كما فی شرح المجمع وهو المختاركما فی العماديه .

ولمافی الفتاوي الحامديه :٢/ ٨٦،كتاب العاريه مط:الحرمين الشريفين

ولوهلكت الدابة العارية فی يد المستعيرفإن كان العقد مطلقا لايضمن سواء هلكت فی حال الإستعمال أوفی غيره عماديه .

ولمافی المبسوط:١١/ ١١٧،كتاب الوديعة:مط:رشيديه

لحديث ابن الزبيرعن جابررضی الله تعالى عنه أن النبی صلی الله عليه وسلم قال ليس على المستعير غيرالمغل ضمان ولاعلى المودع غيرالمغل ضمان ..فالمراد بالمغل الخائن.

ولمافی ملتقى الابحر:٥١٥،كتاب العارية:مط:دارالبيروتی،

وللمعير الرجوع فيها متى شاء ولو هلكت بلاتعد فلا ضمان عليه .

ولمافى تبيين الحقائق:۶/ ۳۴،كتاب العارية مط:اشرفيه

قال رحمةالله تعالى عليه ولوهلكت بلاتعدلا يضمن .

په دغه صورت کې دوکاندار ضامن دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یو کس بازارکې یودوکاندارته یوبوجۍ بوره کښېښول ،اوهغه دوکاندار ولېدل اوهیڅ یې ونه ویل ،وروسته هغه کس راغی چې هغه بوجۍ بوره یې نه سته وره کوه اوس دوکاندارضامن دی اوکه نه ؟بینواتوجروا

المستفتي: ابوشفیع نېټه : ۱۴۴۳/۱/۱هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاوبعد : په مذکوره صورت کې دوکاندار ضامن دی ،او که چېري دوکاندارورته وویل چې زه ضامن نه یم بیا که وره کوه سوه دوکانداریې ضامن نه دی .

(۱)لماقال العلامة ابی اللیث السمرقندي

رجل جاء بثوب الى رجل وقال:هذاالثوب وديعتى عندک ووضعه عنده ولم يقل شيئا ثم ضاع يضمن لانه ثبت الوديعة عرفا فهومستحفظ دلالة وان قال انالااقبل الوديعة فتركه عنده ثم ضاع لم يضمن لانه صرح الرد.

(الفتاوي النوازل كتاب الوديعة ص ۳۱۱)

(۲) ولماقال العلامة محمدخالدالاتاسي

اذاوضع رجل ماله في دكان فراه صاحب الدكان وسكت ثم ترک الرجل ذلک المال وانصرف صارذلک المال عندصاحب الدكان وديعة واما لوقال له صاحب الدكان لااقبل فلاينعقد الايداع حينئذا.

(شرح المجلة لمحمدخالدالاتاسي ۳/ ۲۴۴ ماده ۷۷۳)

دغه دوهم کس پر اول کس دضمان حق لري که نه ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

يو ظالم حکمران يو کس ونيوې چې ته به مور ته طالبان راپه ګوته کوې دغه کس انکار وکړ چې زه طالبان نه پيژنم تر ډېر وو هلو ډبولو وروسته يې يو کس چې طالب نه دی هغه يې ورته وښودی چې دغه فلان کس طالب دی حکومت هغه کس ونيوې ډېرې زهېرکړې پيسې يې ځيني واخيستلې اوس هغه کس را خلاص سوی دی ددغه اول کس څخه هغه تاوانونه غواړي چې حکومت ده ته رسولي دي ،پوښتنه داده :دغه دوهم کس پر اول کس دضمان حق لري که نه ؟بينوا توجروا !

الجواب باسمه تعالی

حامدا ومصليا بعد : په مسؤله صورت کې دغه دوهم کس پر اول باندي دضمان حق نه لري

لمافي الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٢١٣)

اوسعى ألى سلطان بمن يؤذيه والحال أنه لايدفع بلارفع ألى السلطان اوسعى بمن يباشر الفسق ولايمتنع بنهيه اوقال لسلطان قد يغرم وقدلايغرم فقال أنه وجدكنزاا فغرمه السطان شيئا لايضمن في هذه المذكورات ولوغرم السطان ألبتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لوسعى بغيرحق عندمحمد زجرا له أى للساعي وبه يفتى وعزر .

قوله او سعى إلى سلطان) الظاهر أن هذه المسئلة والتي بعدها لا ضمان فيهما اتفاقا لإزالة الضرر اه

لما في مجمع الضمانات (ص: ١٥٤)

و سعى إلى سلطان ظالم حتى غرم رجلا فلو بحق، نحو إن كان يؤذيه وعجز عن دفعه إلا بسعيه او فاسقا لا يمتنع بالأمر بالمعروف ففي مثله لا يضمن والسعاية الموجبة للضمان أن يتكلم بكذب يكون سببا لأخذ المال منه او لا يكون قصده إقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان أنه وجد مالا وقد وجد المال او قال قد وجد كنزا او لقطة فظهر كذبه ضمن إلا إذا كان السلطان عادلا لا يغرم بمثل هذه السعاية او قد يغرم وقد لا يغرم برئ الساعي.

وكذافي العقود الدريةفي تنقيح الفتاوى الحامدية (٢/ ١٦٥)

كه مضارب پيسې بل چاته په مضاربت ورکړي بيا هلاک شي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زيد احمد ته پيسې په مضاربت ورکړې، احمد بيا هغه پيسې وعلي ته په مضاربت ورکړې دعلي څخه ضايع شوې، اوس زيد له احمد څخه ضمان اخېستلای شي که يا؟بينوا تؤجروا!

الجواب باسم الملهم الصواب

حامدا ومصليا وبعد: هو زيد له احمد څخه ضمان اخېستلای شي.

(١)وفي البحر الرائق:(٧/ ٢٦٦).

قوله (فإن ضارب المضارب بلا إذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني) وإذا عمل الثاني خير رب المال إن شاء ضمن الاول رأس ماله وإن شاء ضمن الثاني.

(۲)وفي مجمع الأنهر: (۲/ ۳۲۸).

(فَإِنْ ضَارَبَ الْمُضَارِبُ) أَيْ دَفَعَ الْمُضَارِبُ مَالَ الْمُضَارَبَةِ إِلَى آخَرَ مُضَارَبَةً (بِلَا إِذْنٍ) مِنْ رَبِّ الْمَالِ (فَلَا ضَمَانَ) عَلَى الْمُضَارِبِ إِذَا هَلَكَ الْمَالُ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ (مَا لَمْ يَعْمَلْ) الْمُضَارِبُ (الثَّانِي) فِي الْمَالِ فَإِذَا عَمِلَ ضَمِنَ الدَّافِعُ رِبْحَ الثَّانِي أَوَّلًا (فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ) عَنْ الْامامِ (وَهُوَ قَوْلُهُمَا،.

(۳)وكذافي كنز الدقائق (ص: ٥٢٥).

که امانت شی هلاک شي ضمان يې نسته

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زما بوټونه يوچا غلا کړو بيا ماته بل سړي امانت بوټونه راکړل سهاريې له مسجده څخه راڅخه وړي وو، بيامې خپل بوټونه بيرته پيدا کړل اوس د ده دبوټونو قيمت په ما لازم دي اوکه نه؟ بينوا تؤجروا

المستفتي: امين الله		نېټه : ۱۴۴۲/۱۲/۲۷هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامدا ومصليا وبعد: که څوک يوچاته امانت شي ورکړي بياهغه هلاک شي نوتاوان(ضمان) نشته.

(۱): ولما قال العلامة فخرالدين الزيلعی المتوفی:(۷۴۳هق)

قال – رحمه الله – (وهي امانة فلا تضمن بالهلاك) لقوله – عليه الصلاة والسلام لا ضمان على مؤتمن» رواه الدارقطني؛ ولأن المودع متبرع في الحفظ.

(تبيين الحقائق كتاب الوديعة ۶/ ۱۸ ط: محمودية)

(۲): ولما قال العلامة ابن نجيم المصرى المتوفى :(۹۷۰هق)

(قوله وهي امانة فلا تضمن بالهلاك) سواء أمكن التحرز عنه او لا هلك معها للمودع شيء او لا.

(بحرالرائق كتاب الوديعة ۷/ ۴۶۵ط: رشيدية)

(۳): ولما قال العلامة ابى الليث السمرقندى المتوفى :(۳۵۷هق)

الوديعة امانة في يد المودیع اذاهلكت فی يد من غيرتعد فلا ضمان عليه .

(فتاوي نوازل ، كتاب الوديعة ، ص، ۳۰۸ ط: دارالقرآن)

(۴): ولما قال العلامة سراج الدين المتوفى (۳۵۷هق)

المودع اذا خان فی بعضی الوديعة فالباقي امانة حتي لوهلک لم يضمن .

(فتاوي سراجية ، كتاب الوديعة ،ص، ۳۶۰ ط: رشيديه)

په خواست یوشی راوړی هغه شی هلاک شی؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماءکرام په باره ددې مسئلې کښې:

چې يوڅوک له چاڅخه په خواست یوشی راوړې هغه شی هلاک شي دی دعوه په وکړي چې زمادشی ضمان راکړه اوس پردغه کس چې شي ورڅخه هلاک شوی دی ضمان شته که نه؟بينوا تؤجروا

المستفتی : احمد

الجواب حامداومصليا

دصورت مسؤله جواب دادي چې دغه شی چې ده په خواست راوړی دی په هلاکت کې دده تعدي نوي او یا ترهغه وخت چې ده ورښوولې وي اړولی هم نوي نو ضمان نشته

لمافی ردالمحتار:۸/ ۵۵۲،کتاب العارية،مط:رشید یه

(ولاتضـمن)....بالهلاک هذا إذا کانت مطلقة فلومقيدة کأن یعیره یوما فلولم یردها بعد مضـیه ضمن إذاهلک کما فی شرح المجمع وهو المختارکما فی العمادیه .

ولمافی الفتاوي الحامدیه :۲/ ۸۶،کتاب العاریه مط:الحرمین الشریفین

ولوهلکـت الـدابـة العارية فی ید المســتعیرفإن کان العقد مطلقا لایضـــمن ســواء هلکت فی حال الإستعمال أوفی غیره عمادیه .

ولمافی المبسوط:۱۱/ ۱۱۷،کتاب الوديعة:مط:رشيديه

لحدیث ابن الزبیرعن جابررضی الله تعالی عنه أن النبی صلی الله علیه وسلم قال لیس علی المستعیر غیرالمغل ضمان ولاعلی المودع غیرالمغل ضمان ..فالمراد بالمغل الخائن.

ولمافی ملتقی الابحر:۵۱۵،کتاب العارية:مط:دارالبیروتی

وللمعیرالرجوع فیها متی شاء ولوهلکت بلاتعد فلا ضمان علیه .

ولمافی تبیین الحقائق:۶/ ۳۴،کتاب العارية مط:اشرفیه

قال رحمةالله تعالی علیه ولوهلکت بلاتعدلایضمن.

ددوی ضمان پر اور اچونکی دی که دکارخانې په مالک باندي دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام:

دوه کسانو یوي کارخانې ته اور ورته کړ دکارخانې مالک چې خبر شو دوو کسان یې ورولېږل چې زما موټر له کارخانې راوباسئ همغه وه چې دوی موټر راوېست اور وراندي

تیز شـو دواړه مړه شـول ،نو اوس پوښـتنه دا ده چې ددوی ضـمان پر اور اچونکې دی که تو ک دکار خانې په مالک باندي دی؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : نصير احمد

الجواب حامدا ومصليا

دصــورت مسـؤله جواب دادی: چې ضــمان نه په اور اچونکې نه په مالک دموټر باندي شته .

لمافی التنوير مع الدر: ۱۰/ ۱۶۳، کتاب الجنايات ، مط: رشيديه

(قتل بسبب كحافر البئر وواضع حجر فی غير ملكه)بغير اذن من السلطان ابن كما ل.وكذا واضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلک الا اذا مشی على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه .درر

قال ابن عابدين : انما يضمن الراش اذا مر المار على الرش ولم يعلم به بأن كان ليلا او المار أعمى.

لمافی تنوير: ۱۰/ ۱۸۰،کتاب الجنايات ،مط: رشيديه

(سقاه سما حتى مات : ان دفعه اليه حتى أكله ولم يعلم به فمات لاقصاص ولادية ليكنه يحبس ويعزر، ولو اوجره السم ايجارا تحب الدية .

قال ابن عابدين: (ولو يعلم به) وكذا اذا علم بالاولى .

لمافی بدائع: ۶/ ۳۳۵، کتاب الجنايات ، مط: رشيديه

وان كان فی طريق المسـلمين فوقع فيها انسـان فمات ... فان كان حرايضمن الدية لأن حفر البئر على قارعة الطريق سبب لوقوع المار فيها اذا لم يعلم .

لمافي بدائع : ۶/ ۲۷۴، كتاب الجنايات ، مط: رشيديه

ولو أطعم غيره سما فمات فان كان تناول بنفسه فلاضمان غلى الذي أطعمه لأنه أكله باختياره ليكنه يعزر ويضرب ويؤدب لانه ارتكب جناية ليس لها حد مقرر وهي الغرور فان اوجره السم فعليه الدية.

لمافى الهندية : ۶/ ۴۱، الباب الحادي عشر فى جناية الحائط والجناح ،مط: الكريمية

لو رش الماء فى الطريق او توضأ فيه ولم يفصل قالوا انما يضمن الراش اذا مر المار على موضع الرش ولم يعلم به بأن كان ليلا او أعمى .... واما اذا علم المار بالرش والصب فلايضمن .

ومثله فى التاتارخانية: ۱۹/ ۱۳، كتاب الجنايات ، مط: رشيديه

ماته يو كس لنګۍ دوينځلو لپاره راکړه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

ماته يو كس لنګۍ دوينځلو لپاره راوړه ما په خطاسره بل كس ته ورکړه ،اوس زه دهغه بل كس لنګۍ دابل پاته كس ته وركولاى سم، كه يا؟بينوا تؤجروا !

المستفتي:مو لوي صداقت صاحب تاريخ: ۵/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :په مذكوره صورت كښې دوې مسئلې دي(۱) ته دهغه اول سړي ضامن يې دهغه لنګۍ ياضمان يعنې:قيمت به وركوې (۲)اود دغه دويم سړي لنګۍ هم هغه بل كس ته نه سي وركولاى ځكه دغه ستا په لاس كښې امانت ده هر وخت چې يې وغواړي دهغه خپله لنګۍ به وركوې كه دې اول سړي ته و ركړه بيا ضامن يې.

(۱)-ولماقال العلامةعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني (المتوفى: ۵۸۷هـ)

واما بيان حال الوديعة فحالها أنها في يد المودع امانة؛ لأن المودع مؤتمن، فكانت الوديعة امانة في يده، ويتعلق بكونها امانة أحكام: منها: وجوب الرد عند طلب المالك، لقوله تعالى - جل شـأنه -: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها} [النسـاء: ٥٨]... ، ومنها وجوب الأداء إلى المالك؛ لأن الله أمر بأداء الامانات إلى أهلها، وأهلها مالكها.

(بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:٨/ ٣٥٤-٣٥٦ [فصل في بيان حال الوديعة]ط:رشيدية)

(٢)-ولماقال العلامة برهان الدين (المتوفى:٦١٦)

لان القصار لايستبد بالمعاوضة ولابالتمليک من رب الثوب.

(المحيط البر هاني:١٢/ ٧١ کتاب الاجارة بيان حکم أجير الخاص والمشترک)ط:لبنان)

(٣)-ولمافی جامع الفصولين:٢/ ١٣١

وفي "فصـط" : طلب ثوبه من قصـار فقال دفعت ثوباك إلى رجل ظننت أنه ثوبه ضمن القصار كثيابي حمام سلم إليه رجل ثيابه ليحفظها فقال الثيابي خرج رجل ولبس ثيابك فظننت أنها له ضمن.

(٤)-ولماقال العلامة علاء الدين محمد بن (محمد أمين المعروف بابن عابدين) (المتوفى: ١٣٠٦هـ)

طلب ثوبه من قصـار فقال دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه ضـمن القصار كثيابي حمام سلم إليه رجل ثيابه ليحفظها فقال الثيابي خرج رجل ولبس ثيابك فظننت أنها له اهـ.... والحاصل: أنه يتنى على الايـداع أربعـة أشـيـاء: كون الوديعة امانة، ووجوب الحفظ على المودع، ووجوب الاداء عند الطلب، واستحباب قبولها.

(قره عين الأخيار لتکملة رد المحتار:٢/ ٢٦١-٢/ ٢٨٥ کتاب الايداع ط:رشيدية ٦)

(٥)-ولماقال العلامة أحمد بن الشيخ محمد الزرقا [١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ]

وكذا ما في المحل المذكور عقب ما تقدم: طلب ثوبه من قصار، فقال: دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه، ضمن القصار، كثيابي حمام سلم إليه رجل ثيابه ليحفظها، فقال الثيابي: خرج رجل ولبس ثيابك فظننت أنها له ضمن.

(شرح القواعد الفقهية: ١/ ٣٥٩)

(۶)-ولماقال العلامة د. محمد مصطفى الزحيلي.(المتوفى:۱۴۳۶هق)

، وكذا لو طلب ثوبه من قصار، فقال: دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه، ضمن القصار، كثيابي حمام سلم إليه رجل ثيابه ليحفظها، فقال الثيابي: خرج رجل، ولبس ثيابك، فظننت أنها له، ضمنه.

(القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ١/ ١٨٠)

(۷)-ولمافي الفتاوى الهندية:۴/ ۳۳۹

(۸) وكذافى الفتاوي الخانيةعلى هامش الهندية(:۲/ ۳۴۰) ط:رشيدية

يو څو نفره قاچاقبر په ضمانت ترکيې ته وړل؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام دلاندې پوښتنې اړوند :

که يو څو نفره قا چاق بر په ضمانت ترکيې ته وړل او ورته ويې ويل که مو نه ورسول اطاق ته کرايه مه را کوئ نو اوس يې خلک ترکيې ته ورسول خو اطاق ته يې ندي رسولې ده ترکيې حکومت ګير کړو او څلورتنه يې راواړول او دوه تنه يې څلور مياشتي بند تېر کړاوبيايه خلاص کړو او افغا نستان ته يې نه راواړول په ترکيه کې يه بېرته خلاص کړو اوس قاچاق بر ورته وايې زما کرايه را کړئ کوم دوه چې په ترکيه کې له بند خلاص کړو نو کرايه يه شرعا حق کېږي که نه؟بينوا تؤجرو !

مستفتي: مسافر

الجواب حامدا ومصليا

دصـورت مسـؤله جواب دادی طوعا په جائزو امورو کې دحکومت او امیر اطاعت لازم او ضـروري دی بناء قاچاق بري که قانونا ممنوع وي بیا یې قاچاق کې کول ممنوع البته که بیا هم یوڅوک سامان په قاچاق بري یوسي او تر مقرر ځای پو ري یې ونه رسوې نو تفصیل په لاندې ډول دی:

قاچاق بر شرعا دکرایې حق نه کېږي ځکه دی اجیر مشترک دی نو اجیر مشترک مستحق داجرت هغه وخت ګرځې چې کار پوره کړي په صورت مسؤله کې ده خپل کار نه دی پوره کړی ځکه دي اجرت مســتحق نه جوړېږي او عمل هغه پوره دی چې مســافر اطاق ته ورسوي.

لمافی تنویر مع الدر: ۹/ ۱۰۷،کتاب الاجاره، مط: رشیدیه

الأجر اعلی ضـربين مشترک وخاص فالاول من يعمل لا لواحد او يعمل له عملا غير موقت اوموقتا بلا تخصيص... كان مشتركا، والثاني هو الأجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا موقتا با لتخصيص ويستحق الأجر بتسليم نفسه فی المدة وان لم يعمل.

لمافی التنویرمع الدر:۹/ ۱۷-۱۸، کتاب الاجاراة، مط: رشیدیه

والأجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه بل بتعجيله او شرطه فی الاجارة او الا ستيفا او تمكنه منه.

لما فی الهندیه:۴/ ۵۰۰، کتاب الا جاراة، مط: الکریمیة

الاجير مشـترک من يسـتحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والا جير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضى المدة ولا يشترط العمل.

لمافی الهندیه:۴/ ۴۱۳،الباب الثاني فی بيان انه متى تجب الاجرة، مط: الکریمیة

ثم الاجرة تستحق باحد معان ثلاثة اما بشرط التعجيل او باستيفاء المنافع... وكما يجب الاجر باستيفاء المنافغ يجب بالتمكن من الاستيفاء المنافع.

لمافی شرح المجلة اتاسي:۲/ ۵۵۲،المادة(۴۶۹)،مط: رشيديه

والاجر لاتملک بالعقد بل با لتعجيل اوشرطه او با لا ستيفاء للمنفعة او با لتمكن منه.

ومثله فی التاتار خانية: ۱۵/ ۱۵ص،کتاب الاجاراة، مط: حنفية

ومثله فی الموسوعة الفقهية الكويتية: ۱/ ۲۶۵، اجارة، مط: علوم اسلامية

لما فی فتاوي محمودية:۴/ ۵۷۰، کتاب السياست،مط: جامعة الفاروقية

زه د دغه صغير داموالو ضامن يم او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

ديو صغيرولي وايې چې ماداګومان کاوو چې دصغير په مال کې هم زکات سته اوما ددغه صغير داموالو څخه يوڅه حصه مال راواخېستی اويومسکېن ته مې دزکات په نيت ورکړي اوس زه پردغه مسکېن بېرته رجوع کولای سم اوکه نه اوزه ددغه صغير داموالو ضامن يم اوکه نه؟بينوا تؤجروا

المستفتی نامعلوم　　　　:تاريخ ۳/ ۷/ ۱٤٤١

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداومصلياًوبعد :په مذکوره صورت کښې دغه ولي پر دغه مسکېن رجوع کولای سي اودغه ولي ددغه صغيرضامن دی.

(۱)ولماقال العلامه احمد بن محمد الحنفی الحموي المتوفی:۱۰۹۸هق

لاعبرة بالظن البين خطوه صرح بها اصحابنا فی مواضع ...وفی شرح الوهبانیه لابن الشحنة من دفع شیئا لیس واجبا علیه فله استرداده الااذا دفعه علی وجه الهبة واستهلاک القابض .

غمزعیون البصائر ۱/ ٤٤١, ٤٤٥الفن الاول ط:عمریه)

(۲) ولماقال العلامه محمد خالد الاتاسي المتوفی ۱۳۲٦

هذه القاعدة لها فروع مختلفة الانواع تشتمل الاجتهادات واحکام القضاة والعباداة والمعاملات الجاریة بین النـاس من عقود واقرارمن عقود واقرار وابراء وغیرهـا فالعبرة فی جمیع ذلک لما فی نفس الامر لا لخطاء الظن فکل ماکان مبنیا علی خطاء الظن لایعتبر (شرح المجله للاتاسي:۱/ ۱۹۲: ط :حقانیه

(۳)ولماقال العلامه علی حیدر خواجه آفندی المتوفی ۱۳۵۳هق

هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ الْأَشْبَاهِ وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهُ إذَا وَقَعَ فِعْلٌ بِنَاءً عَلَى ظَنٍّ كَهَذَا لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ أَفَإِذَا حَدَثَ فِعْلٌ اسْتِنَادًا عَلَى ظَنٍّ أَثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ يَجِبُ عَدَمُ اعْتِبَارِهِ

(دررالحکام۱/ ۷۲ط اعزازیه

(٤)ولماقال العلامه الدکتور وهبة الزحیلي المتوفی ۲۰۵م

ونصت المادة (۱۸۰) سوري علی أن: تبرع الوصي من مال القاصر باطل.تصرف الولی فی مال القاصر مقید بالمصـلحة للمولی علیه فلایجوز له مباشـر للتصـرفات الضـارة ضـررمحض کهبة الشيئ من مال المولی علیه او التصدق به اوالبیع بغبن فاحش ویکون تصرفه باطل

(الفقه الاسلامی وادلته :۷/ ۷۱۱. ۱٦ ط:رشیدیه)

(٥)ولمافی الموسوعة الفقهيه :٤٥/ ١٦٢).

لاخلاف بين الفقهـاء فی انـه لايجوز للولی ان يتصـرف فی مـال المحجور الا علی النظر والاحتياط وبمافيه حظ له والاعتبار لحديث[لاضـررولاضـرار]وقدفرعوا علی ذلک ان مالاحظ للمحجور فيه کا الهبة بغير العوض لوحبة والصدقة والعتق ولمحاباة فی المعارضة لايملکه الولی ويلزمه ضمان ماينزع له من هبة اوصدقة اوعتق .

دترافيکي نظام د اصولو مراعت کول لازم دي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يو ټونس موټر پر خپل لاس رار وان و دهغه بل طرف څخه مو ټر سـيکل پر خپل لاس راروان و په ټونس پسې د شا لخوا بل موټر سيکل هم راروان و دغه موټر سيکل والا غو ښـتل چې تر دغه ټو نس تېر او مخکې سـي چې کله تېرې دی دهغه بل موټر سـيکل خوا ته و ر و ا وښتی دهغه بل موټر سيکل سره چې پر خپل لاس راروان و ټکر راغلی او کوم مو ټر سيکل والا چې دهغه بل سړي لاس ته ور اوښتی و دهغه سړي پښـه ماته سوه اوس شرعي حکم څه دی ؟بينوا تؤجروا !

المستفتي:حاجي خان صاحب تاريخ: ۱۰/ صفر/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد :په مذ کوره صورت کښې دکوم سړي چې پښـه ماته ده دغه سړی په ملامت دی ځکه ده د ترافيکي نظام څخه مخالفت کړی دی،او دترافيکي نظام د اصولو مراعت کول لازم دي تر څو چې په دغه اصـولو کښــې داسـې نه وي راغلی چې هغه دشريعت څخه مخالفت وي، نو ټو ل تاوان پر ده دی بيا عامه خبره ده که هغه بل سړي ته پېښ سوی دی او که وده ته پېښ سوی دی.

(٣)–لماقال العلامة أ. د.وهبة بن مصطفى الزحيلي (المتوفى:١٤٣٦هق)

حوادث السير : إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن ببندر سري بجاون، بروناي دار السلام من ١ إلى ٧ محرم ١٤١٤هـ الموافق ٢١ – ٢٧ يونيو ١٩٩٣م.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع: «حوادث السير».

وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله

وبالنظر إلى تفاقم حوادث السير وزيادة أخطارها على أرواح الناس وممتلكاتهم، واقتضاء المصلحة سَنّ الأنظمة المتعلقة بترخيص المركبات بما يحقق شروط الأمن كسلامة الأجهزة وقواعد نقل الملكية ورخص القيادة والاحتياط الكافي بمنح رخص القيادة بالشروط الخاصة بالنسبة للسن والقدرة والرؤية والدراية بقواعد المرور والتقيد بها وتحديد السرعة المعقولة والحمولة.

قرر ما يلي:

١ – أ– إن الالتزام بتلك الأنظمة التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية واجب شرعاً، لأنه من طاعة ولي الأمر فيما ينظمه من إجراءات بناء على دليل المصالح المرسلة. وينبغي أن تشتمل تلك الأنظمة على الأحكام الشرعية التي لم تطبق في هذا المجال... ج ـ إذا كان الحادث بسبب خطأ الغير او تعديه فيتحمل ذلك الغير المسؤولية.... (مالا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان فيه): ومعناها أن كل ما يشق البعد عنه لا يكون سبباً موجباً للضمان، لأنه من الضرورات، ولأن ما يستحق على المرء شرعاً يعتبر فيه الوسع والطاقة. واما ما يمكن تجنبه او الاحتياط عنه فيكون سبباً موجباً للضمان.

وبناء عليه ، للناس الانتفاع بالمرافق العامة كالطرقات مشياً او ركوباً بشرط السلامة، وعدم الإضرار بالاخرين بما يمكن التحرز عنه، دون ما لا يمكن التحرز عنه، حتى يتيسر للناس سبيل الانتفاع، ويتهيأ لهم ممارسة حقوقهم وحرياتهم على أساس العدل والأمن والاستقرار.

(الفِقهُ الإسلامي وأدلَّتُهُ :۸/ ۵۷۹)

(۲)-ولماقال مفتي اعظم پاکستان شيخ الاسلام العلامة مفتي محمد تقي (العثماني)حفظه الله

فإن كان سائق السيارة متعديا في سيره بمخالفة قواعد المرور، مثل أن يسوق السيارة بسرعة غير معتادة في مثل ذلك المكان، او لم يلتزم بخطه في الشارع، وما إلى ذلك من قواعد المرور الاخرى، فلا خفاء في كونه ضامنا؛ لأن الضرر إنما نشأ بتعديه، والمتعدي ضامن في كل حال... وعلى هذا الأساس لا يضمن في الصور الآتية:

۱ - إذا كان السائق يسوق سيارته ملتزما بجميع قواعد المرور، ولكن دفع شخص رجلا اخر امام سيارته فجأة بحيث لم يمكن له أن يوقف السيارة قبل أن تدهسه، فدهسته السيارة. فهنا لا يضمن السائق، وإنما يضمنه الدافع، وهذا كما نخس أحد دابة فقتلت رجلا، فالضمان على الناخس دون الراكب؛ لأن نسبة المباشرة لا تصح إلى سائق السيارة في هذه الصورة؛ لأن تأثير الدافع ههنا أقوى من تأثير الراكب، او كما قال صاحب الهداية: الدافع متعد، والسائق غير متعد. ...

۲ - إذا كانت السيارة سليمة قبل السير بها، وكان السائق يتعهدها تعهدا معروفا، ثم طرأ عليها خلل مفاجئ في جهاز من أجهزتها، حتى خرجت السيارة من قدرة السائق ومكنته من ضبطها، فصدمت إنسانا فقد أفتت اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في المملكة العربية السعودية، بأنه لا ضمان على السائق، وكذلك لو انقلبت بسبب ذلك على أحد او شيء فمات او تلف، فلا ضمان عليه. ...

۳- إذا ساق إنسان سيارة في شارع عام ملتزما السرعة المقررة، ومتبعا خط السير حسب النظام، ومتبصرا في سوقه حسب قواعد المرور، فقفز رجل امامه فجأة، فصدمته السيارة رغم قيام السائق بما وجب عليه من الفرملة ونحوها، فإن اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في المملكة العربية السعودية أبدت في هذه الصورة احتمالات مختلفة ولم تبت فيها بشيء، ونص قرارها في هذه الصورة كما يلي:

... والذي يظهر لي في هذه الصـورة – والله سـبحانه أعلم – أن الرجل الذي قفز امام السـيارة إن قفز بقرب منها بحيث لا يمكن للسيارة في سيرها المعتاد في مثل ذلك المكان أن تتوقف بالفرملة، وكان قفزه فجأة لا يتوقع مسـبقا لدى سـائق متبصر محتاط، فإن هلاكه او ضرره في مثل هذه الصورة لا ينسب إلى سـائق السـيارة، ولا يقال: إنه باشر الإتلاف، فلا يضمن السائق، ويصير القافز مسببا لهلاك نفسه، وذلك لوجوه:

اولا: لو قلنا بضمان السائق في هذه الصورة، لزم منه أنه لو عزم رجل على قتل نفسه، فقفز امام سيارة او قطار بقصد إهلاك نفسه، فإن السائق يضمنه، وهذا مخالف للبداهة.

(بحوث فى قضايا فقهية معاصرة: ۱/ ۳۱۱-۳۱۶)

(۳)-ولمافى قرارت وتوصيات مجمع الفقه الاسلامي الدولي: ۱۴۰

إن الالتزام بتلك الأنظمة التي لا تخالف أحكام الشـريعة الإسـلامية واجب شرعاً، لأنه من طاعة ولي الأمر فيما ينظمه من إجراءات بناء على دليل المصـالح المرسـلة. وينبغي أن تشـتمل تلك الأنظمة على الأحكام الشرعية التي لم تطبق في هذا المجال...

ج ـ إذا كان الحادث بسبب خطأ الغير او تعديه فيتحمل ذلك الغير المسؤولية.

که يوه سړي بل سړی زخمي کړي د دواء روپۍ به ور څخه اخلي که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام:

زيد عمر زخمي کړ بيا عمر په شـفا خانه کي دواء وکړه جوړ سـو اوس به د دواء روپۍ له زيد څخه اخلي که نه؟بينوا تؤجروا!

مستفتی: هيبت الله

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی : چې زيد به عمر ته ددواء مصرف ورکوي

لمافى الدر المختار: ۱۰/ ۲۱۲-۲۱۳، كتاب الجنايات ، مط: رشيديه

وكذلك كل جراحة اندملت ولم يبق لها أثر عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف فى مثله حكومت عدل وعن محمد: تجب أجرة الطبيب وثمن الأدوية.

قال ابن عابدين: على ماروي عن محمد ، كما تقدم من أن الجراحة التي لم يبق لها أثر تجب فيها أجرة الطبيب وثمن الأدوية أفاده الرملي ،فافهم ... وفيها: المجروح اذا صح وزال الأثر فعلى الجارح ما لحقه من أجرة الطبيب وثمن الأدوية وهو قولهما والاستحسان.

لما فى تنويرمع الدر: ۱۰/ ۲۵۵، فصل فى الشجاج، مط: رشيديه

(اوالتحم شجة او)التحم (جرح) حاصل ذلک (بضرب ولم يبق) له (أثر)فانه لاشئ فيه. وقال أبويوسف: عليه أرش الألم وهي حكومة عدل .وقال محمد : قدر ما لحقه من النفقة الى أن يبرأ من أجرة الطبيب وثمن دواء.

قال ابن عابدين : وقالا يستحسن أن تجب حكومة عدل مثل أجرة الطبيب، وهكذا كل جراحة برئت ... قال السائحاني : ويظهر لي رجحان الاستحسان، لأن حق الادمي مبنى على المشاححة وفى البزازية : لاشى عليه عند محمد ، وهذا قياس قول الامام أيضا، وفى الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني : قال الفقيه الفتوي على قول محمد انه لاشئ عليه الاثمن الأدوية ... عن أبي يوسف روايتين حيث قال : وقال أبويوسف :عليه أرش الألم. وقال محمد عليه أجرة الطبيب وثمن الأدوية وهو رواية عن أبي يو سف زجراللسفيه وجبراللضرر.

لمافی الهندية : ۶/ ۲۹، فصل فی الشجاج، مط: الكريمية

والجراحات التي فی غير الرأس والوجه ففيها حكومة اذا او ضحت العظم او كسرته اذا بقی لها أثر وان لم يبق للجراجة أثر فعند أبي حنيفة رحمه الله وأبويوسف رحمه الله لاشئ عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه قيمة ما أنفق عليه الى أن يبرأ كذا فی المحيط السرخسي.

لما فی شرحه النافع الكبيرعلى الجامع الصغير : ص(۵۰۴)، باب الجراحات، مط: رشيديه

لمافی الهداية : ۴/ ۵۹۳، فصل فی الشجاج، مط: رشيديه

لمافی احسن الفتاوي : ۸/ ۵۲۰، كتاب الجناية والضمان ، مط: ايم يچ سعيد

رمه دپسود شپې بی له مالکه دچا فصل وخوري؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام په باره د دې مسئلې کښې :

چې رمه دپسود شپې بې له مالکه دچا فصل وخوري اوس يې مالک دتاوان زمه واردی که نه ؟بينوا تؤجروا

المستفتي: رشيد

الجواب حامداومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی چې دغه پسونه چې بې له مالکه دشپې فصل وخروي اوس يې مالک ضامن نه ده

لمافی البخاری فی كتاب الديات،باب ۲۸،و ۲۹ .ومسلم فی كتاب الحدود حديث،۴۶،۴۵،

لقوله عليه الصلاة والسلام العجماءجبارأی فعلها هد ر

ولمافی البحر الرئق:۹/ ۱۳۷ ،کتاب الديات،باب جنايات البهيمة والجناية عليها ،مط:رشيد يه

اوانفلتت دابته فأصابت مالا او ادمیا ليلااونهارا لايضمن أى فى هذه الصور كلها،

ولمافی الد رالمختار:۳/ ۴۳۰،باب الجنايات البهيمة والجناية عليها،مط:رشيد يه

(اوانفلتت دابة)بنفسها فاصابت مالااوادمیا نهارا اوليلا لاضمان فى الكل

ولمافی الهدايه:۴/ ۶۱۱،کتاب الديات،باب الجناية البهيمة والجناية عليها ،مط:رشيد يه

ولوانفلتت الدابة فاصابت مالا اوادمیا ليلا اونهارا لاضمان على صاحبها

ولمافی الکفايه:على فتح القدير:۱۰/ ۳۶۰،مط:اشرفيه

وقوله:(قال محمد رحمه الله تعالى:هى المنفلتة) أى العجماء التى اهد ر النبى صلى الله عليه وسلم فعلها هى المنفلتة لا التى أرسلت.

يوورور لېونی دی ديوچادموټر شيشه يې ماته کړه

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صيب!

زمونږ يوورور لېونی دی ديوچادموټر شيشه يې ماته کړېده اوس هغه کس تاوان غواړي ايا په دا لېونی باندې تاوان لازمېږي اوکه نه ؟بينوا تؤجروا

مستفتی زربادشا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصليا وبعد :لېونی چې ديوچا مال هلاک کړي بلکل ضمان وربانديې لازمېږي ،نولهذا په پوښتل شوي صورت کې دهمدې موټرد شيشې ضمان پرې لازم دی .

وفی عبادالرحمن [۶][۳۹۰][دارالتحقیق]

سوال : مجنون اتلف مال احد هل یجوز لصاحب الحق ان یضمن المجنون؟

جواب:نعم لصاحب الحق حق المطالبة من المجنون فآن المجنون یطالب بآفعاله الجنائیة وان کان لایطالب بآداء العبادات فیضمن المجنون مااتلف .

وفی الهدایه [۳][۳۵۴][رحمانیه]

وان اتلفا یعني: الصبی والمجنون[شیئا لزمهما ضمانه احیاء لحق المتلف وهذا لان کون الاتلاف موجبا لایتوقف علی القصد الخ.

پریومنډی یامارکېټ چوکېداروي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که یوسړی پریومنډی یامارکېټ چوکېداروي اودغه چوکېدارداضمانت هم وکړي چې که هرشی ورک سوزه یې ضامن یم زه بې تاوان درکوم بیایوشی ورک سي یاغلاسي اوچوکېدارمتعدي هم نوي ایاشرعادغه تاوان ددغه ضمانت په وجه پرچوکېدارسته که نه؟ بینوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصدق والصواب

محترمه کفالة کول په (۱۲)شیانوکې نه صحیح کېږي یودهغوڅخه (ودائع) دي.

اوبل داحارس (چوکدار) پرمفتی به قول باندي اجیرخاص (امین) دیا وهغه مال دده په لاس کې امانت دی نوکوم شی چې دده په لاس کې یادده په حفاظت کې وي اوغلاسي خودده صنعه نه وي پکښې اویادده په عمل باندي هغه مال تلف سي خوتعدې دده نه وي پکښې نوپرده باندي ضمان نسته.

خلاصه دا چې په صورت مسؤله کې پرده ضمان نسته.

قال العلامة ابن عابدين رح

قال فی جامع الفصولين استوجر رجل لحفظ خان اوحوانيت فضاع منها شئ قيل ضمن عندابی يوسف رح ومحمدرح لوضاع من خارج الحجرة لانه اجيرالمشترک وقيل لافی الصحيح وبه يفتی لانه اجيرخاص.

(ردالمحتارج۶ ،ص ۷۱ باب ضمان الاجير،مطلب فی الحارس والخاناتي)

ومثله فی الهداية ج۳ ۷۱ كتاب الاجارات، باب ضمان الاجير)

استأجررجلالحفظ الخان فسرق من الخان شئ لاضمان عليه لأنه يحفظ الأبواب اما الاموال فی يداربابها فی البيوت.

وروي عن احمدبن محمدالقاضي فی حارس يحرس الحوانيت فی السوق فتقب حانوت فسرق منه شئ أنه ضامن لأنه فی معنی الأجيرالمشترک لأن لكل واحدانوتا علی حدة فصاربمنزلة من رعی غنما لكل انسان شاة ونحوذالک.

وقال ابوجعفروالفقيه ابوبكرالحارس: أجيرخاص الايری انه لوأرادأن يشغل نفسه فی موضع اخرلم يكن له ذالک فلايضمن الحارس اذانقب حانوت لأن الأموال محفوظة فی يدملاكها وهوالصحيح وعليه الفتوي من المشتمل.

وفی الخلاصـة حارس يحرس الحوانيت فی السوق فنقب حانوت رجل فسرق منه شئ لايضمن، لأن الأموال فی يـدأربـابها وهوحافظ الابواب كذا قال الفقيه ابوجعفروعليه الفتوي وهذاقولهما اما عندابی حنيفة لايضمن مطلقا وأن كان فی يده لأنه أجيراهـ

الخانی المستاجرلحفظ الأمتعة ليلاونهارا ذهب الى الحمام بعدطلوع الفجربل طلوع الشمس وتركها بلاحافظ مفتوحة فكسـرالسـارق مغلاق الأنبارخانه وسرق ما فيه لايضمن ليلاكان اونهارا ولوسرق من الكادر التي فی الصحن يضمن من القنيةوفی الوديعة من الخلاصة خان فيه منازل وبيوت وكل بيت مقفل فی الليل فخرج من مقفل وترک باب الخان مفتوحا فجاء سـارق ونقب بيتاوسرق منه مالافانه لايضمن فاتح الباب وهومن باب فتح القفص اهـ

مجمع الضمانت ص۶۲ ۶۳ الكتبة المعروفية.

والاجيرالخاص ان يستاجررجلاشهرالللخدمة اوليرعی غنمه وليس له ان يسافربه الاان يشترط وماتلف بعمله لاضمان عليه.

خزانة الفقه ص۲۴۷ مكتبه عمريه

مالاتصح الكفالة فيه اثنی عشرة أشياءلاتصح الكفالة فيها: ۱ ـ الودائع ۲ ـ العواري الخ

خزانة الفقه ص ۲۱۶ مكتبه عمريه

قـال العلامـة خـالـدالاتاسـي رح: والأجيرالخاص امين حتی انه لايضـمن المال الذي تلف فی يده بغيرصنعه وكذالايضمن المال الذي تلف بعمله بلاتعدايضا.

(مجلة الاحكام ماده ۶۱۰، ص ۳۲۹، الفصل الثالث فی ضمان الاجير)

غاصب ته د مغصوب منه د حصې نفع نا رواده

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام دلاندې پوښتنې اړوند :

يو كس چې د بل مال غصب كړي او بيا يې له خپل مال سره ګډ كړي كار وبار وكړي ګټه هم وكړي دا ګټه ورته رواه ده كه به يې صدقه كوي؟ بينوا تؤجروا !

مستفتي : ابونصرت

الجواب حامدا ومصليا

په غاصب باندي لازم دى چې مغصوب منه ته ضمان اداكړي د ضمان اداكېدو وروسته تفصيل دادى: د خپل مال په قدر ربح ورته رواده اما د مغصوب منه د حصې نفع ورته نا رواده هغه به صدقه كوي.

لمافى رد المحتار: ۹/ ۳۱۷، كتاب الغصب، مط: رشيديه جديد

كمالو تصرف فى المغصوب والو ديعة بأن باعه وربح فيه اذاكان ذلک متعينا بالاشارة او بالشراء بدارهم الوديعة اولغصب ونقدها يعنی: يتصدق بربح حصل فيهما اذاكانا مما يتعين بالاشارة وان كان ممالا يتعين فعلى أربعة اوجه فان أشار اليها ونقدها فكذلک يتصدق: وان أشار اليها ونقدها غيرها: اواشار الى غيرها ونقدها: اوأطلق ولم يشرو ونقدها لايتصدق فى الصور الثلاث عند الكرخي قيل وبه يفتي ۰۰۰ واختار بعضهم الفتوي على قول الكرخي فى زماننا لكثرة الحرام.

لمافى الهنديه: ۵/ ۱۴۱، كتا ب الغصب، مط: حقانيه

اذاتصرف فى المغصوب وربح فهو على وجوه: اما أن يكون يتعين بـا لتعين كا لقرض اولايتعين كـالنقـدين فان كان ممايتعين لايحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح فانه لايطيب ولايتصدق به وان كان مما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على اربعة اوجهه

اماأن اشـار اليه ونقد منه اواشار اليه ونقد من غيره: اوأطلق اصلاقا ونقد منه:او أشار الى غيره ونقد منه وفى كل ذلك يطيب له لافى الوجه الاول وهو ما أشار اليه ونقد منه.قال مشايخنا لا يطيب له بكل حال ان يتناول منه قبل أن يضـمنه وبعد الضـمان لا يطيب الربح بكل حال وهو المختار٠٠٠٠ واختار بعضهم الفتوي على قول الكرخي.

ومثله فى فقه البيوع:۲/ ۱۰۴۲،القسم الرابع غلة المغصوب وأرباحه،مط:ادارة القران

ومذهب الحنفية ان الغاصب بعد أداء الضمان يملك المغصوب منه مستندا الى وقت الغصب وليس عليه رد الغلة اوالربح على المغصوب منه وليكن هل يحل له الانتفاع بهذه الغلة او الربح قال ابويوسف يطيب له الربح والغلة بعد اداء الضـمان. قال ابوحنيفة ومحمد لا يحل له الانتفاع به حتى يرضى صاحبه ويتصـدق بالفضل٠٠٠ والحاصل انه يجب على الغاصب أن يتصدق بهذا لربح والغلة على مذهب أبي حنيفـةومحمد وهو المختار٠٠٠ ان المذكور هنا ان التصــدق بالغلة والربح واجب عليه وهذا بخلاف القسم الثاني وهو ما أحدث فيه الغاصب صنعة ثم ادى الضمان الى صاحبه حيث ذكرنا هناک ان التصدق به مستحب.

ومثله فى بدائع: ۶/ ۱۴۹، كتاب الغصب، مط: رشيديه

لمافى تنقيح الحامدية: ۱/ ۱۸۱، كتاب الشركة، مط: دار الكتب العملية

يو كس ته مي روپۍ وركړې دهغه څخه وركې سوې ضمان يې سته او كه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء كرام په دې مسله كې چې:

يو كس بل كس ته يو لک او شل زره (۱۲۰۰۰۰) روپۍ ورولېږې چې په دغو روپو مونږ ته بادام واخله هغه ته روپۍ وررسېدې او په تسليم باندې يې واخېستې هغه دغه روپۍ

د د وكان په اشپزخانه كې كېښودلې په لوړ چت كې او په دغه اشپزخانه كې نور كسان هم بېدېدل او اوسېدل پنځه وېشت (۲۵) ورځې وروسته يې خبر راكړ چې روپۍ وركې شوې دي اوس د دغه روپو ضمان په دغه كس كېږي كه نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي: مولوي رحيم الله.

الجواب حامداً و مصلياً.

د مسؤله صورت جواب دادی چې پر دغه كس باندي ددغه روپو ضمان شته.

لما في رد المحتار: ۸/ ۵۴۳ كتاب الايداع، مط: رشيدية.

« ولو وضعها في الدار وخرج و الباب مفتوح ولم يكن في الدار احد او في الحمام او المسجد او الطريق او نحو ذالک و غاب يضمن،،

لما في الهند ية: ۴/ ۳۴۳ كتاب الوديعة، مط: حبيبة.

« وضـع الوديعة فى داره و يدخلها انا س كثيرة فضـاعت فان كان شيئاً يحفظ في الدار مع د خولهم لا يضمن و الا فيضمن كذا في القنية.

لما في تاتارخانية: ۱۶/ ۱۹ تضييع الوديعة، مط: رشيدية.

« المودع اذا وضع الوديعة في الدار وخرج و الباب مفتوح فجاء سارق و د خل الدار و سرق الوديعة فان لم يكن في الدار احد، و لا في موضع يمنع المودع الحبس يضمن لان هذا تضييع،،

ايضاً في خلاصة الفتاوي: ۲/ ۲۸۱ كتاب الوديعة، مط: عزيزية.

په مستري باندي ضمان لازمېږي كه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام :

يوه كس دجامو پريمينځلو ماشين مستري ته دجوړولو لپاره ورکړله مستري څخه ورک شو ، اوس پوښتنه داده په مستري باندي ضمان (تاوان) لازمېږي که نه مستري دامني چې تاراوړي و البته اوس زما په دوکان کې نشته نه يم خبر چاوړي دی؟بينوا تؤجروا !

مستفتي: ابو طاهره

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی : چې په مستري باندي ضمان (تاوان) شته.

لمافی رد المحتار: ۹/ ۱۰۹، مبحث الأجير المشترک،مط: رشيديه جديد

اعلم أن الهلاک امـا بفعل الأجير اولا، ولاول : اما بالتعدي اولا . والثاني : اما أن يمكن الاحتراز عنه اولا ففی الاول بقسـميه يضـمن اتفاقا . وفی ثاني الثاني لايضـمن اتفاقا ، وفی اوله لايضمن عند الامام مطلقا ويضـمن عندهما مطلقا ، وافتی المتاخرون بالصـلح علی نصـف القيمة مطلقا وقيل ان مصـلحا لايضمن ، وان غير مصلح ضمن، وان مستورا فالصلح ... وفی البدائع لايضمن عنده ماهلک بغير صنعة قبل العمل او بعده ،لأنه امانة في يده وهو القياس . وقالا يضمن الا من حرق غالب او لصوص مكابرين وهو استحسان قال فی الخيرية : فهذه أربعة أقوال كلها مصححة مفتي بها ، وما أحسن التفضيل الأخير، والاول قول أبي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم : قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلی ، وبه يفتی احتشـاما لعمر وعلی وصيانة لأموال الناس والله أعلم ، وفی التبين وبقولهما يفتي لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم .

لمـافی الهندية : ۴/ ۵۰۰، الباب الثامن والعشـرون فی بيان حكم الاجيرالخاص والمشـترک ،مط: الحقانية

وحكم الاجير المشترک أن ماهلک فی يده من غير صنعة فلاضمان عليه فی قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلک بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لايمكن التحرز عنه كا لحرق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله ان هلک بأمر يمكن التحرزعنه فهو ضامن ، وان هلک بامر لايمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا فی المحيط... وبقولهما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أمولهم كذافی التبين.

لمافی بدائع : ۴/ ۷۲، باب استحقاق الاجرة ، مط: رشيديه

واما المستأجر فيه كثوب القصارة والصباغة والخياطة والمتاع المحمول فی السفينة او علی الدابة او علی الجمال ونحو ذلک فالأجير لايخلو اما ان كان مشتركا او خاصا ... فان كان مشتركا فهو امانة فی قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد فهو أحد قولی الشافعي وقال أبويوسف ومحمد رحمه الله هو مضمون عليه الاحرق غالب او غرق غالب او لصوص مكابرين ... واحتجا بما روي عن رسول الله صلی الله عليه وسلم أنه قال علی اليد ما أخذت حتی ترده وقد عجز عن رد عينه بالهلاک فيجب رد قيمته قائما مقامه وروي أن عمر رضی الله عنه كان يضمن الأجير المشترک احتياطا لأموال الناس وهومعنی فی المسئله وهو أن هولاء الأجراء الذين يسلم المال اليهم من غير شهود تخاف الخيانة منهم فلو علموا أنهم لايضمنون لهلكت أموال الناس لأنهم لايعجزون عن دعوي الهلاک وهذالمعنی لايوجد فی الحرق الغالب والغرق الغالب والسرق الغالب .

لمافی التاتارخانية: ۱۵/ ۲۸۲، حكم الأجير الخاص والمشترک، مط: رشيديه

لمافی مجلة الأحكام العدلية : ۱۹۹، المادة ، ۶۱۱، مط: حنفية

لمافی فتاوي محمودية : ۱۶/ ۵۲۵، مط: فاروقية

که یودوکان چوکدار ولري خو بیاهم غله یې دروازه خلاصه کړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که یودکان چو کدار ولري ،د دغه دکان دروازه غله خلاصــه کړي او مال ځیني وباســي چوکدار یې منع نه کړي خو کله چې مالک راغلی ، او چو کدار ورته وایې چې په دغه شپه حالات سره ګډ وډ ول دېر رش و ستا د دکان څخه په فلانکې مو ټر کې مال یو ړل سو ، اوس یوه ښــتنه داده چې په دغه صــورت کښــې چې چو کدار مالک ته هغه موټر ور وښول چې مال پکښــې وړل سوی دی ، چوکدار دضـمان څخه خلاصـېږي او که نه ؟ او د چو کدار پهضامن کېدلو کښې دګډ وډی او عامو حالاتو فرق سته اوکه نه ؟ بینوا تؤجروا

المستفتي:کلیم الله صاحب تاریخ: ۳/ ربیع الاول/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : اصـل مسـئله خو داده چې پر چو کدار باندي ضـمان نسـته خو په شرط د دې چې دی خپل په چو کداری کښې خیانت ونه کړي نو په مذ کوره صورت کښې د دغـه مـال ضــمـان پر دغـه چو کدار دی ځکه ده چې کله دغـه غلـه د دکـان د دروازې دخلاصولو څخه منع نه کړل نو دی په خپل چو کداری کښې خائن وګرځېدی ،نو اوس که دغه چوکدار دغه د مال مالک ته موټروالا وروښیې هم دی د ضمان څخه نه خلاصېږي، اود عامو حالاتو او ګډ وډی هم هیڅ فرق نسته

(۱)لماقال العلامة محمد أمین بن عمر ابن عابدین (المتوفی:۱۲۵۲هق)

قوله (وکذا لا ضمان علی حارس السوق وحافظ الخان) قال في جامع الفصولین استؤجر رجل لحفظ خان او حوانیت فضاع منها شيء قیل ضمن عند أبي یوسف ومحمد لو ضاع من خارج الحجرة لأنه أجیر مشترك وقیل لا في الصحیح وبه یفتی لأنه أجیر خاص ألا تری أنه لو أراد أن یشغل نفسه في صنع اخر لم

يكن له ذلك ولو ضـاع من داخلها بأن نقب اللص فلا يضمن الحارس في الأصح إذ الأموال المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف اه

قال في الحامدية ويظهر من هذا أنه إذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس اه وكذا في ٢٤ من الذخيرة

قلت إنما يظهر هذا على القول بأنه أجير مشترك اما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتى به نعم يشـكل ما مر آنفا عن التاترخانية و الذخيرة في الراعي لو كان خاصا لأكثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه او غيبته فهو مفرط فيضمن.

رد المحتارعلى الدر المختار:٥/ ٤٩)

(٢) لمافي الفتاوى تنقيح الحامدية (٢/ ١١٦)

ويظهر من هذا أنه إذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس أنقروي في الهامش (أقول) كتبت في حاشـيتي رد المحتار بعد ذكر ما هنا ما نصه قلت إنما يظهر هذا على القول بأنه أجير مشترك اما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتى به نعم يشكل ما مر آنفا عن التتارخانية والذخيرة في الراعي لو كان خاصـا لأكثر من واحد يضـمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه او غيبته فهو مفرط فيضمن: وفي المنظومة المحبية : وما على الحارس شيء لو نقب: في السوق حانوت على ما قد كتب: وليس يضمن الذي منها سرق: إذ بالأجير الخاص ذاك يلتحق

(٣) لمافي الفقه على المذاهب الأربعة (٣/ ٦٣)

ولكن يشترط في عدم ضمانه أن لا يكون مفرطا فإذا كسر القفل وهو نائم او ترك الباب مفتوحا ونام بعيدا منه كان مفرطا عليه ضمان ما فقد بخلاف ما إذا تسلق اللص الجدار او نقبه او نحو ذلك فإن الحارس لا يكون ضامنا في هذه الحالة.

اصلي مالک يې دضمان اخېستلو حق لري او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يو کس يو ساعت پيدا کړی بيا يې صدقة کړي وروسته يې اصلي مالک پيدا سوا يا دغه اصلي مالک يې دضمان اخېستلو حق لري او که نه؟ بينوا تؤجروا!

المستفتي:مولوي مفتي سعيد احمدصاحب تاريخ: ۲۵/ ربيع الاول / ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد: په مذ کوره صورت کښې ودغه اصلي مالک ته په کار ده چې د دغه ساعت وصدقې و رکولو ته اجازه ورکړي اما که يې اجازه نه ورکوله بيا که دغه ساعت په خپله مو جود و هغه ساعت دي واخلي اما که نه ساعت مو جود و او نه يې اجازه ورکوله بيا د ضمان حق لري.

(۱)لمافي الهداية:۲/ ۵۹۱) كتاب اللقطة ط:رشيدية

قال: فإن جاء صاحبها يعني بعدا تصدق بها فهو بالخيار إن شاء أمضى الصدقة وله ثوابها لأن التصديق وإن صحل بإذن الشرع لم يحصل بإذنه فيتوقف على إجازته... وإن شاء ضمن الملتقط لأنه سلم ماله إلى غيره بغير إذنه إلا أنه بإباحة من جهة الشرع وهذا لا ينافي الضمان حقا للعبد كما في تناول ال الغير حالة

المخمصة وإن شاء ضمن المسكين إذا هلك في يده لأنه قبض ماله بغير إذنه وإن كان قائما أخذه لأنه وجد عين ماله.

(۲)ولمافي فتح باب العناية: ۳/ ۳۶۰) كتاب اللقطة ط:رشيدية

(فإن جَاءَ رَبُّهَا) بعد التصدّق بها (إِن شَاءَ أَجازَ) التصدّق بها ولو بعد هلاكها، لأنّ التصدّق لم يحصل بإذنه فيتوقف على إجازته... (أَو ضَمِنَ الآخِذُ) أي آخذ اللُّقطة لأنّه سلّم مالاً إلى غير صاحبه بغير إذنه إلاّ أنه بإباحةٍ من جهة الشرع. وهذا لا ينافي الضمان حقاً للعبد كما في تناول مال الغير حال المَخمَصَة. وإن شاء ضَمَّنَ الفقير إن كانت اللُّقَطة هلكت في يده، لأنه قبض ماله بغير إذنه، ...وإن كانت قائمةً أخذها، لأنها عين ماله، وبه قال مالك والثوريّ والحسن بن صالح.

(۳)ولمافي مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: ۲/ ۵۲۶) كتاب اللقطة ط:رشيدية

(فإن جاء ربها بعده) أي بعد التصدق ... او ضمن الملتقط) لأنه سلم ماله إلى غيره بغير إذنه ولو بأمر القاضي وهو الصحيح لأن أمره لا يكون أعلى من فعله والقاضي لو تصدق بها كان له أن يضمنه (او) ضمن (الفقير لو) كانت (هالكة) قيد لهما جميعا لأنه قبض ماله بغير إذنه (وأيهما ضمن لا يرجع على الاخر) لأن كلا منهما ضامن بفعل الملتقط بالتسليم بغير إذن صاحبها والفقير بالتسليم بدون إذنه (ويأخذها) أي المالك اللقطة (منه) أي من الفقير (إن) كانت (باقية) لأنه وجد عين ماله .

(۴)ولمافي رد المحتار: ۳/ ۳۵۱) (كتاب اللقطة) ط:رشيدية

(فإن جاء مالكها) بعد التصدق (خير بين إجازة فعله ولو بعد هلاكها) وله ثوابها (او تضمينه) ... (او) يضمن (المسكين وأيهما ضمن لا يرجع به على صاحبه) ولو العين قائمة أخذها من الفقير.

(۵)ولمافي الفتاوى الهندية: ۲/ ۲۸۹) (كتاب اللقطة) ط:رشيدية

وإن لم يمضها ضمن الملتقط او المسكين إن شاء لو هلكت في يده فإن ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وإن ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط وإن كانت اللقطة في يد الملتقط او المسكين قائمة أخذها منه ، كذا في شرح مجمع البحرين .

په اوربلوونکي باندي دهمسايه دکبنت ضمان شته اوکه نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

كه څوک په خپله ځمكه كې سواري دخپل كبنت ته اور ور واچوي ،اوس دغه اور نقل شي دهمسايه كبنت وسوځوي ،اوس په اوربلوونكې باندي دهمسايه دكبنت ضمان(تاوان)شته اوكه نه؟ بينوا توجروا .

المستفتي:عبدالله. نيټه:۱۴۴۲/۱۱/۱۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامدا ومصليا وبعد : كه څوک په خپله ځمكه كې اوربل كړي،او دهمسايه ځمكه لېري وي امكان د اورد نقل كېدو نه وي ،او عقل هم دا تقاضا نه كوه چې دغه اور دي نقل شي اودهمسايه دكبنت دي وسوځي ،په دې صورت كې بيا په اور بلوونكي باندي ضمان(تاوان) نشته، اوكه دهمسايه كبنت نږدې وي اوامكان د اوردنقل كېدو وي ،اوعقل دا تقاضا كوي چې دغه اور نقل كېږي بيا په دې صورت كې په اور بلوونكي باندي پوره دهمسايه دكبنت ضمان(تاوان)شته.

لما قال العلامة المرغيناني المتوفي(۵۹۳هق)

قال: " ومن استأجر أرضا او استعارها فأحرق الحصائد فاحترق شيء من أرض اخرى فلا ضمان عليه"؛ لأنه غير متعد في هذا التسبيب فأشبه حافر البئر في دار نفسه. وقيل هذا إذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت، اما إذا كانت مضطربة يضمن؛ لأن موقد النار يعلم أنها لا تستقر في أرضه.

(هداية-مسائل منثور-٣/ ٣١٥ط:صداقت)

(٢): ولما قال العلامة بدرالدين العيني

وفي " الواقعات ": رجل أحرق شوكا او بيتا في أرض، فذهبت الريح بالشرارات إلى أرض جاره فأحرق أرضه، إن كانت النار تبعد من أرض الجار على وجه لا يصل إليه شرر النار في العادة فلا ضمان عليه، لأن ذلك حصل بفعل النار وأنه جبار، ولو كان أرضه على وجه يصل إليه شرر النار فإنه يضمن لأن له أن يوقد النار في أرضه، ولكن على وجه لا يتعدى ضرره إلى أرض جاره، وهذا كما إذا سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض جاره.

(البناية-باب فسخ الاجارة – ١٣/ ١٥٦-١٥٧ ط:حقانية)

(٣): ولما قال العلامة نجيم المصري الحنفي المتوفي(٩٧٠هق)

قال – رحمه الله – (ولو أحرق حصائد أرض مستأجرة او مستعارة فاحترق شيء في أرض غيره لم يضمنه) حصد الزرع جزه والحصائد جمع حصيدة وحصيد وهما الزرع المحصود والمراد هنا ما يبقى من أصل الزرع في الأرض ولا يخفى أن هذه المسئله حقها أن تذكر في الجنايات ولهذا ذكر في الهداية مسائل منثورة وإنما لم يضمن؛ لأن هذه الأشياء تسبب وشرط الضمان التعدي ولم يوجد فصار كما لو حفر بئرا في ملك نفسه فتلف به إنسان بخلاف ما إذا رمى سهما في ملكه فأصاب إنسانا حيث يضمن؛ لأنه مباشر فلا يشترط فيه التعدي؛ لأن المباشرة علة فلا يبطل حكمها بعذر والسبب ليس بعلة فلا بد من

التعدي ليلتحق بالعلة وإحراق الحصائد في مثله مباح فلا يضاف التلف به إنسان بخلاف ما إذا رمى سهما في ملكه فأصاب إنسانا حيث يضمن؛ لأنه مباشر فلا يشترط فيه التعدي؛ لأن المباشرة علة فلا يبطل حكمها بعذر والسبب ليس بعلة فلا بد من التعدي ليلتحق بالعلة وإحراق الحصائد في مثله مباح فلا يضاف التلف إليه قال شمس الأئمة السرخسي هذا إذا كانت الرياح غير مضطربة فلو كانت مضطربة يضمن؛ لأنه يعلم أنها لا تستقر فلا يعذر فيضمن وفي الخانية لو كانت الريح غير ساكنة يضمن استحسانا وذكر في النهاية معزيا إلى التمرتاشي لو وضع جمدة في الطريق فأحرقت شيئا ضمن؛ لأنه متعد بالوضع، ولو رفعته الريح إلى شيء فأحرقته لا يضمن؛ لأن الريح نسخت فعله.

(بحرالرائق –باب فسخ الاجارة–٨/ ٦٨ ط: رشيديه)

(٤): ولما قال العلامة فخرالدين الزيلعي المتوفي(٧٤٣هق)

قال – رحمه الله – (ولو أحرق حصائد أرض مستأجرة او مستعارة فاحترق شيء في أرض غيره لم يضمن) لأن هذا تسبيب وشرط الضمان فيه التعدي ولم يوجد فصار كمن حفر بئرا في ملك نفسه فتلف به إنسان بخلاف ما إذا رمى سهما في ملكه فأصاب إنسانا حيث يضمن لأنه مباشر فلا يشترط فيه التعدي؛ لأن المباشرة علة فلا يبطل حكمها بعذر والتسبب ليس بعلة فلا بد من التعدي ليلتحق بالعلة، وإحراق الحصائد في مثله مباح فلا يضاف التلف إليه قال شمس الأئمة السرخسي – رحمه الله – هذا إذا كانت الرياح هادية حين اوقد النار، ثم تحركت لأنه لا صنع له في تحريكها، واما إذا كانت الرياح مضطربة ينبغي أن يضمن؛ لأنه يعلم أنها لا تستقر فلا يعذر فيضمن .

(تبيين الحقائق –باب الافسخ الاجارة–٥/ ١٤٧ ط:محموديه)

(٥): ولما قال العلامة قاضي خان المتوفي(٥٩٢هق)

رجل أراد أن يحرق حصائد أرضه فاوقد النار في حصائده فذهبت النار إلى أرض جاره وأحرق زرعه لا يضمن إلا أن يعلم أنه لو حرق حصائده تتعدى النار إلى زرع جاره لأنه إذا علم ذلك كان قاصداً إحراق زرع الغير، قالوا إن كان زرع غيره يبعد من حصائد الذي أحرق وكان يؤمن أن لا يحرق زرع جاره ولا يطير شيء من ناره إلا شرارة او شرارتان فحمل الريح ناره من أرضه إلى أرض جاره فأحرقت زرع الجار وكدسه لا يضمن فاما إذا كان أرض جاره قريباً من أرضه بأن كان الزرعان ملتفين او قريباً من الالتفاف على وجه يعلم أن ناره تصل إلى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار.

(فتاوي قاضيخان-٣/ ١٤٧ط:حافظ)

(٦):ولما (هندية الفصل الثالث والعشرون في استئجار ٤/ ٣٧٢ط:رشيديه)

(٧): ولما (درالاحكام شرح غررالاحكام –مسائل شتي في الاجارة ٢/ ٢٤٠)

(٨): ولما في (مجمع الضمانات- الفصل الثالث- ص- ٢٨٩ط:رشيديه)

په وکيل باندي ضمان راځي که نه ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

که چېري وکيل يوه مبيعه واخېستله او په لاري ورڅخه ضائع شوله اوس په وکيل باندي ضمان راځي که نه ؟بينوا تؤجروا !

الجواب باسمه تعالی

حامدا ومصليا وبعد :په مسؤله صورت کې وکيل چونکه دموکل نماينده دی او هغه ته لې ذمه واریاني دموکل دفائدې لپاره په ځان باندي وړي نوددې لپاره دمبيعې دهلاکت تاوان په موکل باندي راځي.

(۱)لمافی الهداية :کتاب الوکالة بالبيع والشراء .

فان هلک المبيع فی يده قبل حبسه هلک من مال الموکل ولم يسقط الثمن لان يده کېدالموکل فاذالم يحبسه يصير الموکل قابضا بيده .

(۲)ولما فی مجمع الضمانات :باب فی الوکالة والرسالة :ص/ ۴۳۳:م:عمريه .

- فان هلک المبيع فی يده قبل حبسه هلک من مال الموکل ولم يسقط الثمن وله ان يحبسه حتی يستوفی الثمن خلاف لزفر فان حبسه وهلک کان مضمونا ضمان الرهن عند أبی يوسف وضمان المبيع عند محمد وهوقول أبی حنيفة وضمان الغصب عندزفر .

(۳)ولما فی الخانية :کتاب الوکالة فصل فيما يکون وکيلا ومالا يکون :

وللوکيل بالشراء أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن عندنا فان هلک المبيع فی يده ان هلک قبل الحبس يهلک علی الموکل ولايضمن الوکيل ...

دضمان اداکولو په وخت کې به کوم قېمت معتبرېږي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

کله چې يوسړی له چاڅخه يوشی غصب کړي اوهغه مغصوب شی له غاصب څخه ورک شي نودضمان اداکولو په وخت کې به کوم قېمت معتبرېږي؟بينوا تؤجروا !

الجواب باسمه بعالی

حامدا و مصليا وبعد :كه شى مغصوب مثلي و نودهغه مثل به وركوي او كه مثل له بازارڅخه منقطع شوى و نوديوم انقطاع قيمت به وركوي او كه مغصوب قيمتي ؤ نوديوم غصب قيمت به وركوي.

۱ -لما في التنوير وشرحه :مطلب فيمالوهدم حائط .

اويجب ردمثله ان هلک وهومثلي وان انقطع المثل بان لا يوجد فى السوق الذي يباع فيه وان كان يوجدفى البيوت ابن كمال فقيمته يوم الخصومة اى وقت القضاء وعندأبى يوسف رحمه الله يوم الغصب وعند محمد رحمه الله ورجحه قهستاني ،وتجب القيمة فالقيمي يوم غصبه اجماعا ...(قوله ورجحه)اي قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله وكان الاولى ان يقول ايضا اى كمارجح قول الامام رحمه الله بعالى ضمنا لمشى المتون عليه وصريحا قال القهستانى وهوالاصح كمافى الخزانة وهوالصحيح كمافى التحفة وعندابى يوسف يوم الغصب وهواعدل الاقوال كماقال المصنف وهوالمختار على ماقال صاحب النهاية وعندمحمد يوم الانقطاع وعيه الفتوي كمافى الذخيرة وبه افتى كثيرمن المشائخ .

(۲)ولمافى البناية شرح الهداية: ۱۱/ ۱۸۳ رشيديه.

ومن غصب شيئاله مثل كالمكيل والموزون فهلک فى يده فعليه مثله)اى مثل الذى غصب ...وفي بعض نسخ القدوري فعليه ضمان مثله ولاتفاوت بينهما ...وهذالان الواجب هوالمثل ولان المثل أعدل ...قال فان لم يقدرعلى مثله ...فعليه قيمة يوم يختصمون اى يوم الخصومة.

(۳)ولمافي ملتقى الابحر: ۱/ ۷۹).

ووجوب ردعينه فى مكان غصـــبه ان كانت باقية والضـــمان لوهلكت ففى المثلى كالكيلي والوزنى والعـدد ي فان انثطع المثل تجب قيمة يوم الخصـــومة وعندابى يوســف يوم الغصـــب وعندمحمديوم الانقطاع وفى القيمي والعددي المتقاوت تجب قيمة يوم الغصب اجماعا .

کتاب المفقود:

(بسم الله الرحمن الرحیم)

احنافوته دا جائزه ده چې د امام مالک رحمه الله پر مذهب رفتار وکړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

ایا احنافوته دا جائزه ده چې د امام مالک (رحمه الله) پر مذهب د مفقود په بابت رفتار وکړي؟ بینوا تؤجروا!

المستفتي: قاضي محمد صادق صاحب   تاریخ: ۲۹/ محرم/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد: هو احنافوته دا جائزه ده چې په وخت د ضرورت کښې د امام مالک (رحمه الله) پر مذهب د مفقود په بابت رفتار وکړي.

(۱)-ولماقال العلامة علاء الدین الحصکفي (المتوفى:۱۰۸۸)

(قلت):وهذا أقل ماقیل :فیه عندنا فیما رأیت نعم،مذهب مالک والقدیم من مذ هب الشافعي تقدیره باربع سنین لیکن فی حق عرسه لاغیر فتنکح بعدها کمافی النظم فلو افتی به فی موضع الضرورة ینبغي ان لاباس به علی ما ظن کذا فی القهستاني.

(مجمع الانهر:۲/ ۵۴۰کتاب المفقود ط:رشیدیة)

(۲)-ولماقال العلامة السید محمد ابي السعود المصري الحنفي (المتوفى:۱۱۷۲هق)

قال القهستاني: لو أفتى بقول مالک في موضع الضرورة ینبغي ان لا بأس به.

(فتح الله المعين: ۲/ ۴۸۶ کتاب المفقود ط: العجائب)

(۳)-ولمافى إعلاء السنن: ۱۲/ ۵۵۸۶ قبيل باب اذاجاءالمفقود وقد تزوجت امرأته: ط: علوم الدينية

قلت: ولمالک ان يقول: ان ابتلاءالمرأة بالزنا ضياعها، فان خيف على امرأة المفقود ابتلاؤهابالزنا كان حكمها حكم ضالة الغنم، ومذهب الحنفية فى الباب وان كان قويا رواية ودراية وليكن المتاخرين منا قد اجازوا الافتاء بمذهب مالک عند الضرورة نظرا الى فساد الزمان ،والله المستعان وعليه التكلان.

(۴)-ولمافى غواض البحرين: ۳/ ۳۹۰ كتاب المفقود بحوالة فتاوي محمودية: ۱۳/ ۲۱۸

فلو افتى مفت به :اى بقول مالک فى موضع الضرورة بان لم يكن لعرسه مربي ،ولا اقتدار لها غير التزوج :ينبغي: ان لاباس به،اى بهذا الافتاء.

(۵)-ولمافى جامع الرموز: ۳/ ۳۹۰ بحوالة فتاوي محمودية: ۱۳/ ۲۱۸

وقال مالک والاوزاعي الى اربع سنين فينكح عرسه بعدها كمافى النظم فلو افتى به فى موضع الضرور ينبغي: ان لاباس به على ما اظن.

(۶)-ولماقال العلامةمحمد أمين بن عابدين الحنفي (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

وسيأتي نظير هذه المسئله في زوجة المفقود حيث قيل إنه يفتى بقول مالك إنها تعتد عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين ... (قوله: خلافا لمالك) فإن عنده تعتد زوجة المفقود عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين، وهو مذهب الشافعي القديم واما الميراث فمذهبهما كمذهبنا في التقدير بتسعين سنة، او الرجوع إلى رأي الحاكم. وعند أحمد إن كان يغلب على حاله الهلاك كمن فقد بين الصفين او في مركب قد انكسر او خرج لحاجة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا بعد أربع سنين يقسم ماله وتعتد زوجته، بخلاف ما إذا لم يغلب عليه الهلاك كالمسافر لتجارة او لسياحة فإنه يفوض للحاكم في رواية عنه، وفي اخرى يقدر بتسعين من مولده كما في شرح ابن الشحنة، لكنه اعترض على الناظم بأنه لا حاجة للحنفي إلى ذلك أي؛ لأن

ذلـك خلاف مـذهبنا فحذفه اولى. وقال في الدر المنتقى: ليس باولى، لقول القهســتاني: لو أفتى به في موضع الضرورة لا بأس به على ما أظن اهـ

(رد المحتار:۶/ ۴۵۲ كتاب المفقود مطلب في الإفتاء بمذهب مالك في زوجة المفقود ط:رشيدية ۱۲)

كه يو چا ماشوم پيدا كړ مال ورسره وي؟

«الاستفتاء:» څه فرمايې علماء كرام ددې مسئلې په باره كې:

كه چېرې يو چا ماشـوم پيدا كړ او مال ورسـره و ياپه حيوان باندې سـپور و دامال او حيوان د چاليپاره بلل كېږي ؟بينوا تؤجروا !

مستفتى حفيظ الله

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی دغه مال او حيوان ددغه ماشوم دي .

لمافى ردالمحتار: ۶/ ۴۱۸،كتاب اللقيط ،مطلب فى قولهم الغرم با لغنم ،مط: رشيديه

,, (وان كجد معه مال فهو له) عملا بالظاهر فوقه فقرأ و تحته او دابة هو عليها لاما كان بقربه،،

لمافى الهنديه: ۲/ ۲۸۵، كتاب اللقيط ،مط : علوم اسلاميه

,, واذا وجد مع اللقيط مال مشـدودا عليه فهو له وكذا اذاكان مشدوداعلى دابة وهو عليها وان وجد اللقيط على دابة فهى له كذا فى الجوهرة النيرة،،

لمافى البحرالرائق: ۵/ ۲۴۹،كتاب اللقيط،،مط: رشيديه

, , قوله:(ان وجد معه مال فهو له اعتبار اللظاهر واو رد عليه أنه يكفي للدفع لا لاستحقاق فلو ثبت الملک للقیط بهذالظاهر کان الظاهر مثبتا قلنا یدفع بهذ الظاهر دعو الغیر ثم الظاهر أن تکون الأملاک فی بد الملاک،،

دمفقود دورکېدلو وقت به د کوم وقت څخه شروع کېږي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د مفقو د په مسئله کښې چې امام مالک(رحمه الله)څلور کال تعین کړی دي، او نورو امامانو بیانور اوقات تعین کړي دي،دغه اوقات د کوم وقت څخه شروع کېږي؟ یعنې: دورځې دورکېدو څخه اوکه دبلي روځې څخه ؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي:قاضي عبد الصادق صاحب تاريخ: ۲۳/ محرم/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد : دغه اوقات دهغه وقت څخه شروع کېږي ،چې کله قاضي یا حاکم ته د دغه مفقود موضوع وړاندي سي .

(۱)-ولماقال العلامة ظفر أحمد (العثماني)

واما متى يبدأ التأجيل فی قول من قال به:فان أكثر من ذكرنايرى مبدأه من حين يرفع أمرها الى الامام.

إعلاء السنن:۱۲/ ۵۶۰۰

(۲)-ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية:۳۸/ ۲۶۹

بدء مدة التربص: تبدأ مدة التربص من حين رفع الأمر إلى القاضي، وهو قول عمر رضي الله عنه، وعطاء وقتادة، وعليه اتفق أكثر من قال بالتربص ، وهو المذهب عند المالكية، وفي رواية عن مالك تبدأ من حين اليأس من وجود المفقود بعد التحري عنه، وهو القول الأظهر للشافعي بناء على مذهبه القديم،

وروایة عند الحنابلة.وقیل: تبدأ المدة من حین الغیبة، وهو قول للشافعي بناء علی مذهبه القدیم، والروایة الأصح والصواب عند الحنابلة

مفقو د پرڅو قسمه دی؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

مفقو د پرڅو قسمه دی که یې اقسام راته واضح کړئ دابه ښه وي؟ بینوا تؤجروا !

المستفتي:قاضي عبد الصادق صاحب　　　　تاریخ: ۲۳/ محرم/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلیاً وبعد :په نېز د احنافو اوشوافعو مفقود اقسام نه لري بلکه یو قسم دی،اما دمالکیت په نېز پر څلور قسمه دی(۱) مفقود في بلاد المسلمین(۲)مفقود في بلاد الاعداء(۳)مفقود في قتال المسلمین مع الکفار(۴) مفقود في قتال المسلمین بعضهم مع بعض ،اما په نېز دحنابله وو بیا پر دوه قسمه دی(۱)چې ظاهر یې سلامتیا وي(۲) چې ظاهر یې هلاک وي.

لمافی الموسوعة الفقهیة الکویتیة:۳۸/ ۲۶۷

أنواع المفقود المفقود عند الحنفیة والشافعیة نوع واحد. وذهب المالکیة إلى أن المفقود على أنواع:

الاول: المفقود في بلاد المسلمین، ومنهم من فرع هذا النوع إلى مفقود في زمان الوباء، ومفقود في غیره. الثاني: المفقود في بلاد الأعداء الثالث: المفقود في قتال المسلمین مع الکفار. الرابع: المفقود في قتال المسلمین بعضهم مع بعض. واما الحنابلة فالمفقود عندهم قسمان: الاول: من انقطع خبره لغیبة ظاهرها السلامة، کالمسافر للتجارة او للسیاحة او لطلب العلم ونحو ذلك. الثاني: من انقطع خبره لغیبة ظاهرها الهلاك، کالجندي الذي یفقد في المعرکة، وراکب السفینة التي غرقت ونجا بعض رکابها،

والرجـل الذي يفقد من بين أهله، كمن خرج إلى الســوق او إلى حاجة قريبة فلم يرجع، ومن هذا النوع أيضا من فقد في صحراء مهلكة او نحو ذلك.

دمفقود مال به نوي (۹۰) کاله وروسته سره تقسيمېږي.

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

دزوج مفقود په باره کښې خو دامام مالک صاحب مذهب دادی چې څلور کال به انتظار کوي،ايا دمفقود دمال لپاره يو اندازه ســته چې کوم وخت به تقســيمېږي (۴) کاله بعد اوکه زيات وخت غواړي؟ بينوا تؤجروا!

المستفتي: قاضي محمد صادق صيب   تاريخ: ۲۳/ محرم/ ۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً ومصلياً وبعد: دا خبره خو صحيح ده چې د مفقود د ښځې په حق کښې خو دامام مالک صـاحب مذهب دادی چې څلور کال به انتظار کوي،اما دمفقود دمال په حق کښــې دامام مالک صاحب او داحنافو مذهب يودی هغه دادی چې دمفقود مال به نوي (۹۰) کاله بعد به سره تقسيمېږي.

(۱)-ولماقال العلامةعلي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى: ۵۹۳هـ)

والأرفق أن يقدر بتسـعين وإذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت " ويقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت " كأنه مات في ذلك الوقت

(الهداية: ۲/ ۵۹۹ كتاب المفقود ط: رشيدية)

(۲)-ولماقال العلامة عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي (المتوفى: ۷۴۳ هـ)

قال – رحمه الله – (وحكم بموته بعد تسعين سنة)... قال – رحمه الله – (وتعتد امرأته وورث منه حينئذ لا قبله) أي حين حكم بموته لا قبل ذلك حتى لا يرثه إلا ورثته الموجودون في ذلك الوقت لا من مات قبل ذلك الوقت من ورثته كأنه مات فيه عيانا لأن الحكمي معتبر بالحقيقي

(تبيين الحقائق:۴/ ۲۳۲ كتاب المفقود ط:رشيدية)

(۳)–ولماقال العلامة زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم (المتوفى: ۹۷۰هـ)

(قوله: وحكم بموته بعد تسعين سنة) ...(قوله وتعتد امرأته وورث منه حينئذ لا قبله) أي حين حكم بموته بمضي هذه المدة والظرف قيد للحكمين كأنه مات من ذلك الوقت معاينة إذ الحكمي معتبر بالحقيقي،

(البحر الرائق شرح كنز الدقائق:۵/ ۱۷۸ كتاب المفقود ط:رشيدية)

(۴)–ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

واما الميراث فمذهبهما كمذهبنا في التقدير بتسعين سنة، او الرجوع إلى رأي الحاكم.

(رد المحتار:۶/ ۴۵۲ كتاب المفقود (مطلب في الإفتاء بمذهب مالك في زوجة المفقود) ط:رشيدية ۱۲)

(۵)–ولمافى الفتاوى الهندية:۲/ ۳۰۰ [كتاب المفقود] ط:رشيدية

لا يفرق بينه وبين امرأته وحكم بموته بمضي تسعين سنة وعليه الفتوى، ...وإذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت.

کتاب الوقف:

په دې سره دا الماری وقف ګرځي «بس مفته یې درسره یوسه» او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یو سړي الماری خرڅوله ، بل سړي ورته وویل په مایې خرڅه کړه ، هغه پلورونکې ورته وویل څه په کوي ، اخیستونکې ورته وویل مسجد ته یې وړم هلته کتابونه پکې ایږدو نو له دې سره پلورنکې ورته وویل : بس مفته یې درسره یوسه !

اوس پوښتنه داده چې ایا په دې سره دا الماری وقف ګرځي او که نه ؟ او که وقف ګرځي نو اوس په مسجد کې ددې الماری هیڅ ضرورت نشته نو ایا دمسجد مولوي صاحب ته یې استعمال په کور یا دمسجد په حجره کې جائز دی او که نه ؟ بینوا توجروا

الجواب بأسم ملهم الصواب

حامداً ومصلیاوبعد :په مذکوره صورت کې دغه الماری وقف ګرځي؛ځکه چې په عرف کې کوم څه وقف بلل کېږي، په هغو الفاظو سره وقف راځي، دغه مذکوره الفاظ هم عرفاً دوقف لپاره استعمالیږي.

ــ دویم صورت: دواقف نیت ته کتل کېږي، که چېري دده دمطلق مسجد نیت وو ، بیا که دغه مسجد ضرورت نه ورته درلودی او یایې ددغه سامان ده بې ځایه ضائع کېدلو خطره وه، بیایې بل داسې مسجد ته چې دغه سامان ته ضرورت لري نقل کولای شي اوهم یې دغه دمسجد امام استعمال کولای شي، البته که چېري ددغه واقف نیت خاص په مسجد کې استعمالول وي،اوس دغه مسجدضرورت نه ورته لري، بیایې بل مسجد ته بلااذنه دواقف نه سي وړلای او نه یې دغه امام استعمالولای سي ؛ځکه په دغه صورت کې دابېرته دواقف ملک ته راګرځي دهغه له طرفه اجازه غواړي.

ـ والدليل عليه مافي الموسوعة الفقهية الكويتية:۴۴/ ۱۳۱ شروط الواقفين:

الوقف قربة اختيارية يضـعها الواقف فيمن يشاء وبالطريقة التي يختارها، وله أن يضع من الشروط عند إنشـاء الوقف ما لا يخالف حكم الشـرع، والشـروط التي يضعها الواقف يجب الرجوع إليها، ولا يجوز مخالفتها إذا لم تخالف الشـرع او تنافي مقتضـى الوقف؛ إذ إن شـرط الواقف كنص الشـرع كما يقول الفقهاء.

ففي حاشية ابن عابدين: شرائط الواقف

معتبرة إذا لم تخالف الشرع وهو مالك، فله أن يجعله ماله حيث شاء ما لم تكن معصية، وله أن يخص صـنفا من الفقراء، ولو كان الوضـع في كلهم قربة ، (وفي الشـرح الكبير للدردير:: واتبع وجوبا شـرط الواقف إن جاز شرعا، فإن كان غير جائز لم يتبع.

و لمافي فتاوي قاضي خان : (۴/ ۳۹۸ ، كتاب الوقف).

متولي المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته.

ـ لمافي الموسوعة الفقهية الكويتية،۴۴/ ۱۱۳ :

الإيجاب في صـيغة الوقف هو ما يدل على إرادة الواقف من لفظ او ما يقوم مقامه من إشارة مفهمة او كتابة او فعل.

و لمافي ردالمحتار:۳ / ۵۱۳:

ليكن علمـت ان المفتى به قول ابى يوسـف أنه لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسـجد اخر كما مر عن الحاوي. مطلب فى نقل انقاض المسجدو نحوه.

ـ لمافي الفقه الإسلامي وأدلته: ١٠/ ٧٦٧٣).

قال الحنفية: للمسجد بمجرد القول (أي الوقف) على المفتى به صفة الأبدية، فلا تنسلخ عنه صفة المسجدية ولو استغني عنه، فلو خرب المسجد وليس له ما يعمر به، وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد اخر، يبقى مسجدا عند أبي حنيفة وأبي يوسف أبدا إلى قيام الساعة، وبرأيهما يفتى، فلا يعود إلى ملك الباني وورثته، ولا يجوز نقله ونقل ماله إلى مسجد اخر، سواء أكانوا يصلون فيه أم لا. ولا يحل وضع جذوع على جدار المسجد، ولو دفع الأجرة.

ـ لمافي الدر المختارمع رد المحتار: ٣٤٢/ ٤:

[تتمة] : لا يشترط قبول الموقوف عليه لو غير معين كالفقراء، فلو لشخص بعينه واخره للفقراء اشترط قبوله في حقه، فإن قبله فالغلة له، وإن رده فللفقراء، ومن قبل ليس له الرد بعده، ومن رده اول الأمر ليس له القبول بعده، وتمام الفروع في الإسعاف والبحر.

ولمافي فتاوي دارالعلوم زكريا: ١/ ۶۲۰:خلاصہ یہ کہ اگر اس مشین کی اب ضرورت نہ ہو تو اس کو فروخت کرکے اس کی قیمت مسجد کے مکان میں استعمال کر سکتے ہیں۔ واللہ اعلم

ـ ولمافي خيرالفتاوي ۶/: ۳۵۱:دوسری جگہ میں بلا معوضہ استعمال کرناجائزنہ ہوگا.

ـ ولمافي كتاب النوازل۱۳/:۴۶۲: ایک مسجد کی زائد دری دوسری مسجد میں لے جانا؟

سوال(۳۵۵):- کیا فرماتے ہیں علماء دین ومفتیانِ شرع متین مسئلہ ذیل کے بارے میں کہ: ایک مسجد جس میں دریاں وغیرہ بہت زیادہ ہیں، اور دوسری مسجد محتاج ہے، تو کیا ایک مسجد کی دری وغیرہ دوسری مسجد میں لے سکتے ہیں یا نہیں؟

باسمہٖ سبحانہ تعالیٰ

الجواب وباللّٰہ التوفیق: اگر مسجد میں زائد دریاں موجود ہیں، تو بغیر واقف کی اِجازت کے دوسری مسجد میں لگانا اُصولاً جائز نہیں ہے؛ کیونکہ واقف کی غرض کے خلاف ہے؛ لیکن

اگر اُس مسجد میں رکھے رکھے دریوں کے ضائع ہونے کا اندیشہ ہو، تو اُسے دوسری مسجد میں جہاں ضرورت ہو؛ دے سکتے ہیں.

۔ ولمافي مسائل المهمه:۸/ ۱۵۲مسجد کا غیر ضروری سامان دوسری مسجد میں دینا

مسئلہ(۹۷): کسي مسجد کا سامان مثلاً؛ لوٹا، صف (دریاں، چٹائیاں)، پنکھا، سیڑھی وغیرہ اس کي ضرورت سے زائد ہو، نیز اس کي حفاظت کي کوئی صورت نہ ہو، اور ضائع ہونے کا اندیشہ ہو، تو ایسي صورت میں متولي صاحب، یا مسجد کمیٹی کے مشورے سے کسي ایسي مسجد میں، جہاں اُس کي ضرورت ہو، قیمۃً منتقل کرسکتے ہیں۔

ـــــ ولمافي فتاوي قاسمیه۱۸/۱:۱۸۵الجواب وباللّٰہ التوفیق:اگر مذکورہ اشیاء مسجد کي ضروریات سے زائد ہیں ، اور فروخت کرنے میں دینے والوں کو کوئی اعتراض بھی نہیں ہے، تو ایسي صورت میں فاضل اشیاء کو فروخت کرکے اس کي قیمت مسجد کي دوسری ضروریات میں صرف کرنا جائز اور درست ہے.

وکذافی النهر الفائق شرح کنز الدقائق، ۳/۳۳۰.

۔ وکذافي آپ کے مسائل:۳/۲۶۹: مثله.

وکذافي احسن الفتاوي:۶/۴۲۶:مثله. وکذافي.فتاویٰ محمودیه،قدیم۱/۴۸۰،ڈابھیل۱۴ /۵۷۵:مثله.

۔ وکذا في فتاویٰ رشیدیه قدیم،ص/ ۵۳۵، جدید زکریا مبوّب ص/ ۵۱۵: مثله.

په مرض الموت کي که څوک یو شی وقف کړي؟

الاستفتاء: څه فرمایي مفتیان عظام په دې مسئله کښې چې:
په مرض الموت که څوک یو سړی یو شی وقف کړي.دا وقف یې صحیح دی او که نه . او په مرض الموت کې وقف صحیح دی او که نه ؟بینوا تؤجروا !

المستفتی: شادی خان

الجواب حامداً ومصلیا

په مرض الموت کښې وقف که څوک د وارثانو رضا وه نو بیا یې وقف صحیح دی او که څوک د وارثانو رضاء نه وه نو بیا به صرف په ثلث کښې جاري کېږي .ثلاثین به په

وراثانو تقسیم کېږي. یعنې ټول مال به نه وقف کوي. او د ټول مال به په مرض الموت کې نه وقف کوي.

کمافی الدر مع رد (۶۰۷/۷) کتاب الوقف [مطلب :الوقف فی مرض الموت [مط:علوم الاسلامیه چمن]

(الوقف في مرض موته كهبة فيه) من الثلث مع القبض (فإن خرج) الوقف (من الثلث او أجازه الوارث نفذ في الكل وإلا بطل في الزائد على الثلث) ولو أجاز البعض جاز بقدره.

وفی البحر الرائق (۵/ ۳۲۵) کتاب الوقف [مط:دار الکتب العلمیه]

وفي الهداية ولو وقف في مرض موته قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم إلا أنه يعتبر من الثلث والوقف في الصـحة من جميع المال. اهـــ. وفي الظهيرية امرأة وقفت منزلا في مرضــها على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن واولاد اولادهن أبدا ما تناسلوا فإذا انقرضوا فللفقراء ثم ماتت من مرضها وخلفت من الورثة بنتين وأختا لأب والأخت لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم ويوقف الثلث...... قال الفقيه أبو الليث هذا إذا لم يجزن اما إذا أجزن صار الكل وقفا عليهن. اهـ

وفی الهندية (۲/ ۴۵۱) کتاب الوقف [الباب العاشر في وقف المريض] [مط:رشيديه]

مريض وقف دارا في مرض موته فهو جائز إذا كان يخرج من ثلث المال وإن كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وإن لم يجيزوا بطل فيما زاد على الثلث وإن أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل.

د وقف د ځمکې خرڅول یا په بله ځمکه بدلول جواز لري او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د وقف د ځمكې خرڅول يا په بله ځمكه بدلول جواز لري او كه نه؟ بينوا تؤجروا!

المستفتي:عبد الله تاريخ: ۱۵/ ربيع الثاني / ۱۴۴۲هق

(الجـــواب باســم ملهــم الصــواب)

حامداً ومصــلياً وبعد: دوقف دځمكې خرڅول خو جواز نه لري مګر هغه وخت يې خر څول جواز لري چې يو منافع ورباندي مرتب وي،البته په بله ځمكه باندي يې بد لول صحت لري.

(۱)لما في الهداية : ۲ / ۶۱۶)

وإذا صح الوقف لم يجز بيعه أولا تمليكه.

(۲)ولما في ردالمحتار: ۳\ص ٤٢٧)

(قوله : لا يملك) أي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك أي لا يقبل التمليك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تمليك الخارج عن ملكه ، ولا يعار ، ولا يرهن لاقتضائهما الملك درر .

(۳)ولما في العناية :٨\٣٤٠).

قال (ومن اتخذ أرضه مسجدا لم يكن له أن يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه) لأنه تجرد عن حق العباد وصار خالصا لله ، وهذا لأن الأشياء كلها لله تعالى ، وإذا أسقط العبد ما ثبت له من الحق رجع إلى أصله فانقطع تصرفه عنه كما في الإعتاق .

(٤) ولما في فتح القدير:١٤\١٠١).

(قوله وإذا صـح الوقف) أي لزم ، وهذا يؤيد ما قدمناه في قول القدوري وإذا صـح الوقف خرج عن ملك الواقف .

ثم قوله (لم يجز بيعه ولا تمليكه) هو بإجماع الفقهاء (إلا أن يكون مشاعا فيطلب شريكه القسمة عند أبي يوسف فتصح مقاسمته ، اما امتناع التمليك فلما بينا) من قوله عليه الصلاة والسلام { تصدق بأصلها لا يباع ولا يورث ولا يوهب } ومن المعنى وهو أن الحاجة ماسة إلى اخره ، ولأنه باللزوم خرج عن ملك الواقف وبلا ملك لا يتمكن من البيع .

(٥) ولمافي جوهرة النيرة: ٣\٤٤٧

قوله (وإذا صح الوقف بيعه ولا تمليكه لم يجز) ... اما امتناع البيع والتمليك فلأنه قد زال ملكه.

(٦) ولما في الهندية: ٢\٤٠٠).

مبا دلة دار الوقف بدار أخري إنما تجوز إن كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيراَ من محلة الموقوفة أوعلي عكسه لا يجوز .

(٧) ولما في حاشية الطحطاوي علي الدر : ٦\٦١١

(٨)ولما في الموسوعة الفقهية : ٤٤\١٩٨ وقف

(٩) ولما في الهندية : ٢\٤٠١

(١٠) ولما في الفتاوي قاضي خان : ٤\٣٠٧

دمدرسې دوقف پیسې که عاموطالبانو ته ورکړي ایاغاړي يې په خلاصېږي ؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !ـــــــــــ

که یو مهتمم دمدرسې لپاره چنده وکړي ،څه روپۍ شخصي ترې مصرف سوې، اوس هغه مدرسه نشته دکومې لپاره چې يې چنده کړې وه، دغه مصرف شوې روپۍ چې اوس عاموطالبانو ته ورکړي ایاغاړي يې په خلاصېږي اوکه نه ؟بینوا تؤ جروا

المستفتي : مولوي سيد محمد صاحب　　　　نېټه :۱۴۴۲/۴/۴هق.

الجواب باسم ملـــــهم الصـــــواب

حامدا ومصـــليا وبعد :مهتمم دمدرســې وکیل دی،له طرفه دچنده ورکوونکوا ودغه مال لکه دوقف مال دا ســې دی اووکیل ته مخالفت دموکل نه دی جائز ،یعنې هغه کوم تصــرف چې مخـالف وي لـه امردموکـل نودهغـه تصــرف اثرمرتـب خپلـه وکیـل تـه راجع کېږي اودیوځای لپاره مثلامسجد لپاره چې یوشی وقف سي،بیادهغه مصرف په بل همغسـي ځـای کې نـه دي جـائز ،مګرپـه هغـه صــورت کې جـائزدی،چې هغـه اول ځـای خراب سي،نوبیایې په دوهم ځای کې مصرفولای سي .

نوپه صورت مسؤله کې که دچنده ورکوونکوله طرفه منعه نه وي نوغاړې يې خلاصېږي .

نوټ:غـالبازموږ په ټولنه کې منعه له طرفه دچنده ورکوونکونه وي اکثروخت هغوی ته مدرسه معلومه هم نه وي .

۱ – : لمافي "الدرالمختار" على هامش "ردالمحتار": (۳/ ۳۹۳ ط:رشيديه)

وعندهما هو حبسها على) حكم (ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب) ولو غنيا ...وعليه الفتوى.

۲ـولمافي ردالمحتار(۲/ ۶ط:رشيديه)

وهنا الوكيل إنما يستفيد التصرف من الموكل وقد أمره بالدفع إلى فلان فلا يملك الدفع إلى غيره كما لو اوصى لزيد بكذا ليس للوصي الدفع إلى غيره فتأمل.

۳ـ ولما في البحر الرائق(۵/ ۳۶۰ ط:رشيديه)

وفي الإسعاف ولو اشترى بغلته ثوبا ودفعه إلى المساكين يضمن ما نقد من مال الوقف لوقوع الشراء له

۴ـ وكذا في الهندية(۲/ ۴۱۸ ط:رشيديه).

۵ـ ولما في البحر الرائق (۵/ ۳۶۲ ط:رشيديه

اما إذا اختلف الواقف او اتحد الواقف واختلفت الجهة بأن بنى مدرسة ومسجدا وعين لكل وقفا وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف... قد علم منه أنه لا يجوز لمتولي الشيخونية بالقاهرة صرف أحد الوقفين للاخر.

۶ـ ولما في ردالمحتار(۳/ ۴۰۸ ط:رشيديه)

تنبيه قال الخير الرملي :أقول ومن اختلاف الجهة ما إذا كان الوقف منزلين أحدهما للسكنى والاخر للاستغلال فلا يصرف أحدهما للاخر وهي واقعة الفتوى ا هـ .

۷ـ ولما في البحر الرائق (۵/ ۴۲۲ ط:رشيديه)

نقل عن الشيخ الإمام الحلواني في المسجد والحوض إذا خرب ولا يحتاج إليه لتفرق الناس عنه أنه تصرف اوقافه إلى مسجد اخر او حوض اخر.

۸ـ وكذا في ردالمحتار(۳/ ۳۰۷ ط:رشيديه)

۹ـــــــ وكذا في الهندية(۲/ ۴۷۸ ط:رشيديه)

دمسجد دوقفي روپۍ په شخصي ضرورت کې استعمالولای سي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

یوه سړي دمدرسې دمسجد لپاره چنده ټوله کړي ، اوس مسجد مکمل او بشپړ شو خو یو څه پیسې زیاتې شوې ، ایا اوس دمدرسې مهتمم کولی شي هغه زیاتې روپۍ په خپل ضرورت کې استعمال کړي اوچې کله دمسجد ضرو رت پیدا شي بیا یې په ځای روپۍ مصرف کړي او که نه ؟بینوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدا ومصلیاً وبعد :په مسؤله صورت کې باید چې هر څومره یې کوشش کیږي، باید دغه دمسجد او مدرسې وقفي روپۍ په شخصي ضرورت کې استعمال نه کړي،البته کې بیاهم متولي دمسجد خپله او یا هغه چاته چې دده په عیال کې وي،په قرضه ورکړي شرعاً ورته جائز دی،لېکن هرکله چې بیا ددغه عوض په مسجد او مدرسه کې مصرف کړي دضمان څخه خلاصیږي.

ـ والدليل عليه مافي البحر الرائق / كتاب الوقف ۵ء/ ۲۳۹،ط كراچي:

مع أن القيم ليس له إقراض مال المسجد، قال في جامع الفصولين: ليس للمتولي إيداع مال الوقف والمسجد إلا ممن في عياله، ولا إقراضه فلو أقرضه ضمن.

ـ ولمافي المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ۲۳۳/ ٦:

ولو أراد أن يصرف فضل الغلة إلى حوائجه على أن يرده إذا احتيج إلى العمارة فليس له ذلك، وينبغي أن يتنزه غاية التنزه، فإن فعل مع ذلك ثم أنفق في العمارة رجوت أن يكون ذلك ميراثا لا له عما وجب عليه. وفي «فتاوي الفضلي» : أنه براء عن الضمان مطلقا.

ـ ولما في الفتاوى الهندية، ٤٩٠/ ٢:

ولو أراد أن يصرف فضل الغلة إلى حوائجه على أن يرده إذا احتيج إلى العمارة فليس له ذلك وينبغي أن يتنزه غاية التنزه فإن فعل مع ذلك ثم أنفق مثل ذلك في العمارة أجزت أن يكون ذلك تبريئا له عما وجب عليه، وفي فتاوى الفضلي أنه يبرأ عن الضمان مطلقا، كذا في المحيط.

وكذا في فتح القدير للكمال ابن الهمام: ۴۵۰/ ۵).

وكذا في خير الفتاوي: ۴۷۱/ ۶:مثله.

وكذا في فتاوي التاتارخانيه: ۵۸۱/ ۵:ط قديمي.

كتاب الشركة:

يعنې: د شراكت متعلق مسائل

كه د يوه طرفه پيسې نه وي شراكت صحيح دى او كه فاسد؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يوه سړي يو موټر اخيستى دى اوبل سړي چې په دغه موټر كې يې هيڅ پيسه نه ده وركړې اوس دغه دوه نفره سره شريكان دي په داسې رنګه چې دګټې دوه حصې د دغه موټر داصلي مالك دي او يوه حصه يې د دغه موټروان چلونكې ده، اوس پوښتنه داده چې دغه سي شراكت صحيح دى او كه نه؟ كه نه دى صحيح نو څنګه بايد صحيح سي؟ بينوا تؤجروا

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد: محترمه! په مذكوره صورت داسي شركت كول فاسد دى جواز نه لري اما كه داسې وكړي چې دغه موټر چلونكى يوڅه پيسې ودغه اصلى مالك ته وركړي او د خپل حصص په اندازه دهغه بل شريک څخه پيسې اخلي بيا صحيح دى

يعنې: دوى به دغه ګټه د خپل پيسو په اندازه وېشي چې څونه اندازاه يې پيسې وي دهغه په اندازه به پيسې وړي .

وفي المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٦/ ٤٣)

قال أبو حنيفة: ولو أن رجلاً دفع دابة إلى رجل ليؤاجرها؛ على أن ما آجرها من شيء، فهو بينهما نصفان، فهذه الشركة فاسدة، والأجر كله لرب الدابة، وللذي آجرها أجر مثل عمله.

وفي النهر الفائق شرح كنز الدقائق (٣/ ٣٠٧)ا

وفي (المحيط) دفع دابته لرجل ليؤجرها على أن/ الأجر بينهما فالشــركة فاســدة والأجر لرب الدابة وللاخر أجر مثله وكذلك السفينة.

وفي البحر الرائق (٥/ ١٩٨)

أفاد بقوله بقدر المال أنها شركة في الأموال فلو لم يكن من أحدهما مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح؛ ولذا قال في المحيط دفع دابته إلى رجل يؤاجرها على أن الأجر بينهما فالشــركة فاســدة والأجر لصاحب الدابة وللاخر أجر مثله، وكذلك السفينة والبيت .

وفي مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٢/ ٥٦٤)

وفي البحر دفع دابته إلى رجل يؤاجرها على أن الأجر بينهما فالشـركة فاسـدة والأجر لصاحب الدابة وللاخر أجر مثله وكذا في السفينة والبيت.

وفي العقود الدريةفي تنقيح الفتاوى الحامدية (١/ ٩٥)

فلو لم يكن من أحدهما مال وكانت فاســدة فلا شــيء له من الربح ولذا قال في المحيط دفع دابته إلى رجل يؤاجرها على أن الأجر بينهما فالشركة فاسدة والأجر لصاحب الدابة وللاخر أجر مثله وكذا السفينة والبيت إلخ اهـ وتمام الفروع فيه.

(سـئل) فيما إذا كان لصباغ حانوت له فيها نيل وغيره من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيها على أن يكون له نظير ذلك نصـف الربح المجهول الحاصـل من ذلك فعمل معه مدة ويريد أخذ نصـف الربح بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك وله أجر مثل عمله؟

(الجواب) : نعم.

وفي «درر الحكام في شرح مجلة الأحكام» (٣/ ٢٦) .

«تقسم حاصلات الأموال المشتركة في شركة الملك بين أصحابها بنسبة حصصهم، يعني إذا كانت حصص الشريكين متساوية أي مشتركة مناصفة فتقسم بالتساوي وإذا لم تكن متساوية بأن يكون لأحدهما الثلث وللاخر الثلثان فتقسم الحاصلات على هذه النسبة؛ لأن نفقات هذه الأموال هي بنسبة حصصهما، انظر المادة (١٣٠٨) وحاصلاتها أيضا يجب أن تكون على هذه النسبة؛ لأن الغنم بالغرم بموجب المادة (٨٨)....»

«إيضاح بدل الإيجار: لو أجر الشركاء الحانوت المشترك بينهم لاخر فيجب تقسيم بدل الإيجار بينهم حسب حصصهم في الحانوت. فإذا شرط لأحدهم مقدارا أكثر من حصته لا يصح»

وكذافي فتاوي الكامليه: ص/ ١٩٣) .

په سوال کې شرکت څه حکم لري؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

په سوال کې شرکت څه حکم لري يعنې: دوه کسان داسې شرکت سره وکړي چې ماوتا به سوال کوو او په دغه سوال کې سره شريکان يو اوس پوښتنه داده چې دغه سي شرکت جواز لري او که نه ؟ بينوا تؤجروا !

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصليّاً وبعد : په مذکوره صورت کې داسي شرکت نه صحيح کيږي.

لماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

(قوله: وسوال) بتشديد الهمزة جمع السائل: وهو الشحاذ اهـــ ح (قوله: لأن التوكيل بالسوال لا يصح) وما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة كما مر.

رد المحتار:٣/ ٣٨١) قبيل فصل في الشركة الفاسدة ط:رشيدية.

يوه سړي په خپل محنت سره يوائې دځان لپاره

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يوه سـړي په خپل محنت سـره يوايې دځان لپاره يعنې:په دې نيت چې دغه ځمکه به زماوي دوخت ، د حاکم په اجازه يوه شاړه (بنجر) ځمکه اباده کړي په داسې حال کښــې چې د ده پلار دغه وقت صاحب الفراش و، او بيا يې پلار مړ سو ايا ، اوس په دغه ځمکه کښــې د ده ورونه او خوېندي هم دميراث حق لري او که نه يعنې ورونه او خوېندي يې وايې چې دغه ځمکه په اصل کښې زموږ او ستاسو دپلار ده نو زموږ او ستاسو سره شريکه ده ؟ بينوا تؤ جروا!

المستفتي : آغا محمد تاريخ: ٢١/ جمادى الثاني

/ ١۴۴٢هق

الجـــواب باســـم ملـــهم الصـــواب

حامداً ومصــلياً ومســلماً وبعد : په مذکوره صــورت کښــې په دغه ځمکه کښــې د ده ورونه او خوېندي دميراث حق نه لري ،ځکه دغه ځمکه دده خپل مال دی بل څوک نه دی ورسره شريک اما پاته سوه ده ده وررونو او خوېندو خبره چې دغه مال زموږ دپلار دی دهغه جواب دا دی چې دغه مال به هلته ټول پلار و چې پلار هم په دغه ځمکه کښـــې کار

ورسره کړی وي او دلته خويې نه دی کړی او دفقه په کتابونو کښې چې کومه جزئيه راځې دهغې مطلب هم دا دی چې دپلار او زوی صنعت(کار) به يووي بيا ټول مال دپلار دی اما دلته خو پلار هيڅ کار هم په ځمکه کښې نه دی کړی نو پلار په ځمکه کښې شريک نه دی

(۳)لمافي الفتاوی تنقيح الحامدية :۲/ ۱۸)

(سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جملة عياله وصنعتهما متحدة يعينه بتعاطي أموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لأبيه ولا شيء له فيه؟

(الجواب) : نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لأبيه لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعين له في أموره وأحواله وصنعتهما متحدة ولا يعرف للابن مال سابق؛ لأن الابن إذا كان في عيال الأب يكون معينا له فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبزازية ومجمع الفتاوى وأفتى بذلك الخير الرملي إذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا والأب يدعيه لنفسه فإن المتاع يكون للأب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير إلخ من القول لمن في كتاب الدعوى.

(۱)لماقال العلامة علاء الدين، أبو بكر الكاساني (المتوفى: ۵۸۷هـ)

(واما) بيان ما يثبت به الملك في الموات وما لا يثبت ويثبت به الحق فالملك في الموات يثبت بالإحياء بإذن الامام عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف ومحمد - رحمهم الله تعالى - يثبت بنفس الإحياء وإذن الامام ليس بشرط.

بدائع الصنائع :(٦ / ١٩٤) [أنواع الأراضي وبيان حكم كل نوع منها]

(۲)ولماقال العلامة محمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ۱۲۵۲هـ)

(قوله ملكها) جواب قوله: إذا أحيا أي ملك رقبة موضع أحياه دون غيره .

ردالمحتار:٥/ ٣٠٦) كتاب الا حياء الموات:ط:رشيدية

(۳)ولمافي الفتاوى الهندية) ٥ / ٣٨٦) [كتاب إحياء الموات]

والملك في الموات يثبت بالإحياء بإذن الامام عند أبي حنيفة(رحمه الله تعالى)وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت بنفس الإحياء .

(۴)ولماقال العلامة علي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

(إذا أحيا وعمر أحد أرضا من الأراضي الموات بالإذن السلطاني يصير مالكا لها،...

إذا أحيا وعمر أحد من رعايا الدولة سواء كان مسلما او غير مسلم أرضا من الأراضي الموات بالذات او بواسطة وكيله الموكل بذلك بالإذن السلطاني يصير مالكا لها.

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (٣/ ٢٨٠) المادة (١٢٧٢) -

(۵)ولمافى الفقه الإسلامي وأدلته (٦ / ٤٦١٦) للزحيلي.

مشروعيته: ثبتت شرعية إحياء الموات بالسنة النبوية في أحاديث كثيرة منها:

»من أحيا أرضاً ميتة فهي له»، «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق»

«من عمر أرضاً ليست لأحد، فهو أحق بها» «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له، قال: فخرج الناس يتعادَوْن يتخاطُون.

دلـت هـذه الأحـاديث على إباحة إحياء الأرض الميتة التي لا مالك لها، ولم ينتفع بها أحد، فيحييها الشـخص بالسـقي، او الزرع او الغرس، او البناء، او بالتحويط على الأرض بمقدار ما يسـمى حائطاً في اللغة. قال عروة: قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته وعامة فقهاء الأمصار على أن الموات يملك بالإحياء، وإن اختلفوا في شروطه.

وتدل الأحاديث أيضـاً على أن الشـرع رغب في الإحياء، لحاجة الناس إلى موارد الزراعة، وتعمير الكون، مما يحقق لهم رفاهاً اقتصادياً، ويوفر ثروة عامة كبرى.

يو کس بل کس ته برمه اخېستې ده چې ته يې چلوه زه او ته سره شريکان يو؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ـــــــ

يو کس بل کس تـه برمـه اخېســتې،چې تـه يې چلوه تـاوان يې هم زه درکوم او ګټه بـه يې درېمه ستاوي،دغه عقد صحيح دی که نه ؟بينواتؤجروا.

المستفتي:حاجي ملا محمد اکرم. نېټه:۱۴۴۲/۴/۲۲هـ ق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد :په صورت مسؤله کې چې کوم عقد ذکر سوی،دغه شرکت فاسده دی ،کومه ګټه چې وربانديي حاصـلېږي،هغه دبرمې دخاوند ده اودغه کس ته به اجرمثل يعنې مروجه مزدوري ورکوي .

۱ـــ لما في "الدر المختار" (۱/ ۳۷۴ط:۲:رشيديه)

فلوكل المال لأحدهما فللاخر أجر مثله،كما لودفع دابته لرجل ليؤجر والأجربينهما فالشـركة فاسـدة والربح للمالك وللاخر أجرمثله .

۲ـــ ولما في "حاشية الطحطاوي "على "الدرالمختار"(۶/ ۴ ۷ ۵ط:۱۲:الطارق)

قال في "القنية ":له سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا بسفينة وآلآتها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجرمثلهم .

۳ـــ كذافي "الفتاوى الأنقروية"(۲/ ۳۹۰ط:۲:رشيديه)

۴ـــ ولما فی "الفتاوي التاترخانية"(۷/ ۵۰۴ط:۲۲:حنفية)

قال أبوحنيفة:ولوأن رجلا دفع دابة إلى رجل ليؤجرها على أن ما آجرها به من شيء فهو بينهما نصفان،فهذه شركة فاسدة والأجر كله لرب الدابة وللذي آجرها أجر مثل عمله .

۵ـــ ولما في "الفتاوى الخيرية "على هامش "تنقيح الحامدية"(۱/ ۱۸۸ط:۲:رشيديه)

سئل:اسكاف اشترک مع اخر على أن يشتري له الجلود بماله وهو يصنعها نعالاً والربح بينهما أنصافاً،لهذا نصف لعمله وللاخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة أم لا تصح إذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذالك ؟قلنالاتصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعامل أجرة مثل عمله.

۶ـــ وكذا في "الفتاوى الكاملية"(ص/ ۵۲ط:رشيديه).

دزيد موټر دی عمر يې چلوي ګټه يې نمايې ده ؟

الاستفتاء: محترم مفتي صاحب!

يو موټر چې د زيد دی،عمر ته يې ور کړی دی ،عمر يې چلوي ګټه او تاوان يې سره نيمايې ده، اوس پوښتنه داده چې دغه سي صورت جواز لري او که نه ؟بينوا تؤجروا !

الجواب باسم ملهم الصواب.

حامداً ومصلياً وبعد: محترمه! په مذكوره صورت كې دغه عمل جواز نلري ،ځكه دغه نه شركت دى او نه اجاره ده ،په ظاهره كه څه هم اجاره يا شركت معلومېږي خو په حقيقت كې نه ده شركت شرائط پكښې پوره دي او نه د اجارې شرائط پكښې پوره دي ،بلكه شركت هم فاسد دى او اجاره هم فاسده ده .

وفي (رد المحتار) (٤/ ٣٢٦).

(والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال، ولا عبرة بشرط الفضل) فلو كل المال لاحدهما فللاخر أجر مثله، كما لو دفع دابته لرجل ليؤجرها والاجر بينهما، فالشركة فاسدة والربح للمالك وللاخر أجر مثله، وكذلك السفينة والبيت.

(قوله: والربح إلخ) حاصله أن الشركة الفاسدة اما بدون مال او به من الجانبين او من أحدهما، فحكم الاولى أن الربح فيها للعامل كما علمت، والثانية بقدر المال، ولم يذكر أن لأحدهم أجرا؛ لأنه لا أجر للشريك في العمل بالمشترك كما ذكروه في قفيز الطحان والثالثة لرب المال وللاخر أجر مثله (قوله فالشركة فاسدة) ؛ لأنه في معنى بع منافع دابتي ليكون الأجر بيننا فيكون كله لصاحب الدابة؛ لأن العاقد عقد العقد على ملك صاحبه بأمره، وللعاقد أجرة مثله؛ لأنه لم يرض أن يعمل مجانا فتح.

وفي «درر الحكام في شرح مجلة الأحكام» (١/ ٥٠٣).

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْإِجَارَةِ أَيْ عَدَمِ فَسَادِهَا أَوَّلًا أَنْ تَكُونَ الْأُجْرَةُ مَعْلُومَةً تَمَامًا قَدْرًا وَنَوْعًا. أَيْ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا مَجْهُولًا كُلًّا أَوْ بَعْضًا لِأَنَّ جَهْلَ الْأُجْرَةِ يُفْضِي إلَى الْمُنَازَعَةِ وَلِقَوْلِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «مَنْ

اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُعْطِهِ أَجْرَهُ» (الْهِنْدِيَّةُ) رَاجِعْ الْمَادَّةَ ٢٣٨ وَشَرْحَ الْمَادَّةِ ٤٦٣ ثَانِيًا أَلَّا تَكُونَ الْأُجْرَةُ مِنْ نَوْعِ الْمَنْفَعَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا.

دغه تاوان به زما شریک راسره وړي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زه او یو بل نفر په معامله شریکان و، نو په شریکه مو موټر اخیستی و، هغه موټر زما ورور چلاوه، هغه ټکر وکړ، دوه نفره یې باندې مړه کړل، دهغې سره موږ په روپو جوړه وکړه، ملامت او نه ملامت مو ونه کتلو که په ترافیکې قوانینو هغه مړه خلک ملامت و، اوس به دغه تاوان موټر وان ورکوي چې زما ورور دی زما سره په هره څه شریک دی، یعنې په هغه مال چې زه معامله باندې کوم په هغه کې هم شریک دی، او که دغه تاوان به زما شریک راسره وړي شرعي معلومات راکړه احسان به مو وي؟ بینواتؤجروا.

المستفتی: نظر محمد

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلیّاً وبعد: دا خبره دي واضحه وي چې دفقې حنفي په کتابونو کې لیکلي دي چې که سړی پر دابه سپور وي یا په یو موټر کې سپور وي او هغه دابه یا موټر یو سړی هلاک کړي تاوان یې پر دغه سړي دي کوم چې پر دابه سپور وي یا موټر چلوي ځکه دغه د دابې یا موټر فعل دغه پر دابه سپور یا موټرچلونکې سړي ته منسوب دی.

ځکه دغه موټر محض یو اله ده چې هیڅ اختیار هم نه لري، د دې هر کار و موټروان ته منسوب وي

نو په مذکوره صورت کې هم دغه سي دی چې دغه د موټر فعل ودغه موټر چلونکې ته منسوب دی او تاوان یې هم پردغه موټر چلونکې باندې دی،او پرهغه نورو شریکانو باندې هیڅ تاوان نسته.

وفي المبسوط للسرخسي (١٨٩ / ج ٢٦، كتاب الديات، باب جناية الراكب)

قَالَ: - رَحِمَهُ اللَّهُ -) وَإِذَا سَارَ الرَّجُلُ عَلَى دَابَّةٍ أَيْ الدَّوَابُّ كَانَتْ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَوَطِئَتْ إنْسَانًا بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ وَهِيَ تَسِيرُ فَقَتَلَتْهُ فَدِيَتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّاكِبِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ السَّيْرَ عَلَى الدَّابَّةِ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ مُبَاحٌ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَشْيِ فَإِنَّ الْحَقَّ فِي الطَّرِيقِ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا يَكُونُ حَقًّا لِلْجَمَاعَةِ يُبَاحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ اسْتِيفَاؤُهُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ.

وفي تبيين الحقائق (٣١١ / ج ٧، كتاب الديات، باب جناية البهيمة و الجناية عليها و غير ذالک، ط: دار الكتب العلمية)

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (ضَمِنَ الرَّاكِبُ مَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ أَوْ رَأْسٍ أَوْ كَدَمَتْ أَوْ خَبَطَتْ لَا مَا نَفَحَتْ بِرِجْلٍ أَوْ ذَنَبٍ إلَّا إذَا أَوْقَفَهَا فِي الطَّرِيقِ،) وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمُرُورَ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ مُبَاحٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ ... وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الطَّرِيقِ وَفِي مِلْكِهِ لَا يَضْمَنُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إلَّا الْإِيطَاءَ وَهُوَ رَاكِبُهَا؛ لِأَنَّ الْإِيطَاءَ مُبَاشَرَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ حَتَّى يُحْرَمَ الْمِيرَاثَ وَيَجِبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِهِ.

وفي حاشية الشلبي على تبيين (٣١١ / ج ٧، كتاب الديات، (بَابُ جِنَايَةِ الْبَهِيمَةِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ)، ط: دار الكتب)

(قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: ضَمِنَ الرَّاكِبُ مَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ إلَخْ) قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي الْكَافِي، وَإِذَا سَارَ الرَّجُلُ عَلَى دَابَّةٍ، أَيَّ الدَّوَابِّ كَانَتْ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَأَوْطَأَتْ إنْسَانًا بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ وَهِيَ تَسِيرُ فَقَتَلَتْهُ فَدِيَتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّاكِبِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمِلٌ لِلدَّابَّةِ مِنْ مَكَان إلَى مَكَان وَهِيَ مَجْبُورَةٌ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ مِنْ جِهَتِهِ فَصَارَتْ جِنَايَتُهَا بِمَنْزِلَةِ جِنَايَتِهِ غَيْرَ أَنَّهُ خَاطِئٌ فَوَجَبَتْ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ قَاتِلٌ حَقِيقَةً وَلَا يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَتْ بِرِجْلِهَا وَهِيَ تَسِيرُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ لَهَا فِي النَّفْحَةِ فَلَا يَصِيرُ بِهَا قَاتِلًا حَقِيقَةً وَإِنْ كَانَ سَبَبًا لِذَلِكَ

عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْلَا تَسْـيِيرُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَمَا حَدَثَ هَذَا الْأَمْرُ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُتَعَدٍّ فِي التَّسْيِيرِ فِي سُوقِ الْمُسْلِمِينَ وَالسَّبَبُ الْمَحْضُ إنَّمَا يَلْحَقُ بِالْمُبَاشَرَةِ بِوَصْفِ التَّعَدِّي، وَقَدْ عَدِمَ فَلَا يُؤْخَذُ بِهِ. اهـ. أَتْقَانِيٌّ.

وفي حاشية الطحطاوي على الدر (١٦٣ / ج ١٢ كتاب الديات، باب جناية البهيمة و الجناية عليها، ط: المكتبة الوحيدة)

قَاَلَ الْحَاكِمُ الشَّـهِيْدُ فِى الْكافِىِ: و اذا سـار الرجل على دابة أيَّ الدواب كانت فى طريق المسلمين، فان وطئت انسـاناً بيد او رِجل، و هى تسير، فقتلته فديته على عاقلة الراكب؛ و ذالک لانه مستعمل للدابة من مكان الى مكان، و هى مجبورة على هذا الفعل من جهته، فصارت جنايتها بمنزلة جنايته غير انه خاطئ، فوجبت الديَّة على عاقلته و الكفارة؛ لانه قاتل حقيقة، و لا يضمن ما اتلفت برجلها و هى تسير؛ لانه غير مسـتعمل لها فى النفحة، فلا يصـير بها قاتلاً حقيقة، و ان كان سبباً لذالک على معنى انه لو لا تسييره فى ذالک الموضع لما حدث هذا الامر، و ليكنه ليس بمتعد فى السيير فى سوق المسلمين، و السبب المحض انما يلحق بالمباشرة بوصف التعدئ و قد عدم، فلا يؤخذ به انتهى "شلبى" عن الاتقانى.

و افاد اطلاق الشـهيد الدابة انه لا يشـترط كونه مالكها، فحكم المسـتاجرة و المسـتعارة و المغصوبة و المملوكة واحد، و معلوم ان ضمان الاموال فى ماله، لان العاقلة لا تتحمله.

وفي بحوث في قضايا فقهية معاصرة (ص: ٣١٢) مدى مسؤولية السائق بسيارته .

الأصل: أن سائق السيارة مسؤول عن كل ما يحدث بسيارته خلال تسييره إياها، وذلك لأن السيارة آلة في يده، وهو يقدر على ضـبطها، فكل ما ينشـأ عن السـيارة، فإنه مسؤول عنه. والذي يظهر لي أن هناك فرقا كبيرا بين الدابة والسيارة من حيث إن الدابة متحركة بنفسها بخلاف السيارة، فإنها لا تتحرك إلا بفعل من السـائق. ومن هذه الجهة أرى أن ما ذكره الفقهاء من الفرق بين ما أصـابته الدابة بفمها او يدها وبين ما نفحته برجلها او بذنبها، لا يتأتى في السـيارة، فإنهم ضـمنوا الراكب في الحالة الاولى، ولم يضمنوه في

الحالة الثانية؛ لأن راكب الدابة لا يمكنه التحرز عما تفعله الدابة برجلها او بذنبها. اما السيارة، فلا تتحرك بنفسها، فجميع السيارة آلة للراكب، وهو يقدر على ضبط جميع أجزائها؛ لأن أجزاءها متماسكة بعضها مع بعض، ليس لجزء منها حركة مستقلة عن حركة الاخر، ولذا فيجب أن يضمن سائق السيارة لكل ضرر ينشأ عنها، سواء نشأ ذلك الضرر من أجزاء السيارة المتقدمة، او من أجزائها المؤخرة، او من أحد جانبيها. لأن كل ذلك تحت تصرف السائق، وليس شيء منها يتحرك بنفسه. إذن، فالأصل أن سائق السيارة ضامن لكل ضرر ينشأ من عجلاتها، او من مقدمها، او من خلفها، او من أحد جانبيها؛ لأن السيارة آلة محضة في يد السائق، فتنسب مباشرة الإضرار إليه.

فإن كان سائق السيارة متعديا في سيره بمخالفة قواعد المرور، مثل أن يسوق السيارة بسرعة غير معتادة في مثل ذلك المكان، او لم يلتزم بخطه في الشارع، وما إلى ذلك من قواعد المرور الاخرى، فلا خفاء في كونه ضامنا؛ لأن الضرر إنما نشأ بتعديه، والمتعدي ضامن في كل حال.

وفي العقود الدريةفي تنقيح الفتاوى الحامدية (٢/ ٢٥٩)

(سئل) في راكب فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة تزعم ورثتها أن الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه؟

(الجواب) : نعم، وإن نفحت برجلها او ذنبها وهي تسير لا يكون ضامنا خانية من جناية البهائم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة بيدها او برأسها او كدمت او خبطت، وإن نفحت برجلها او ذنبها لم يضمن، وإن اوقفها يؤخذ بنفحة الرجل والذنب أيضا خلاصة من الفصل الرابع في الجناية على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة وصاحبها معها قائدا او سائقا او راكبا يكون ضامنا جميع ما جنت إلا النفحة بالرجل او الذنب تتارخانية من السابع عشر.

وكذافي فتاوي دار العلوم زكريا:۴/ ۴۰۸).

زيد او عمر په دغه (۲۰۰۰۰) زره کې سره شريک دي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

يوه پوښتنه لرم هغه په داډول ده چې زيد او عمر مستريان دي ټکټران جوړه وي يعنې په عمل کې سره شريکان دي چې څومره کاروکړي ګټه نيمی کوي نوددوی داسې عرف دی چې که مثلازيد ځي يوخواته خپل يوکارلري نوعمرد هفتې اجازه ورکړه نوکله چې زيد په خپل کارپسې ولاړی افغانستان ته هلته لاره بنده سوه تقريبا شل شپې لاربنده وه او سره ددې چې عمرديوې هفتې اجازه ورکړې وه نواوس پوښتنه داده چې داعمرپه داشل ورځوکې مثلادشل زره (۲۰۰۰۰)روپوکارکړی دی نواياأوس زيد دعمرسره په دغه شل زره شريک دی اوکه نه؟ که شريک وي نوايا سم نيمی کوي به يې سره اوکه به يوحصه دعمرڅه اخلي؟ بينواتوجروا !

المستفتي: ابومعاويه مفتي صبغت الله.صاحب

الجواب باسم ملهم الحق والصواب

زيد او عمر په دغه (۲۰۰۰۰) زره کې سره شريک دي که څه هم عمر ګټلې دي او زيد په عمل کې ورسره نه و موجود .

البته تقسيم په هغه طريقه او اصولو کيږي چې په کمه طريقه او اصولو يې اول شراکت سره کړي دی ؛مثلا که شراکت اول نيم په نيم وواوس به هم دهغه شراکت په بناء دغه(۲۰۰۰۰) زره نيم په نيمه تقسيمږي ،يعنې (۱۰۰۰۰)دزيد او (۱۰۰۰۰)دعمردي .

والحجة لما حررنانه

المادة (١٣٩٢) الشريكان يستحقان الأجرة بضمان العمل أفلذلك إذا لم يعمل أحدهما لمرضه أو لذهابه إلى محل أو لقعوده عن العمل وعمل شريكه فقط فيقسم الكسب والأجرة الحاصلة على الوجه الذي شرطاه أيضا.

مجلة الأحكام العدلية-الباب السادس: في بيان شركة العقد-الفصل الخامس: في شركة الأموال والأعمال والوجوه من شركة المفاوضة- صفحة -٢٦٨.

المادة (١٣٩٢) - (الشريكان يستحقان الأجرة بضمان العمل، فلذلك إذا لم يعمل أحدهما لمرضه أو لذهابه إلى محل أو لقعوده عن العمل وعمل شريكه فقط فيقسم الكسب والأجرة الحاصلة على الوجه الذي شرطاه أيضا)

الشريكان يستحقان الأجرة بضمان العمل، وهذا الاستحقاق استحقاق الشريكين تجاه بعضهما لبعض أما استحقاقهما تجاه المستأجرين فقد بين في كتاب الإجارة.

مثلا إذا مرض أحدهما ولم يستطع العمل يكون له حصة في بدل الإجارة المأخوذة، أما إذا لم يوف الشريكان العمل الذي تعهدا بالقيام به فليس لهما طلب الأجرة من المستأجر فلذلك إذا لم يعمل أحدهما لمرضه أو لغيابه بذهابه إلى محل أو لقعوده عن العمل عمدا وبلا عذر أو بعذر أو لم يتقبل العمل وعمل شريكه فقط وتقبله فيقسم الكسب والأجرة الحاصلة على الوجه الذي شرطاه أيضا. انظر المادة (١٣٨٧)

واستحقاق العامل للأجرة في هذه الصورة ظاهر، أما استحقاق الغير العامل للأجرة فهو بضمانه العمل إذ إن ضمان العمل حسب المادة (١٣٤٦) هو نوع من العمل (البحر) كما أن الشرط بين الشريكين هو مطلق العمل وليس عمل الشريك الذي تقبل العمل (رد المحتار) ألا يرى أن المؤجر بعدما يقبل العمل بنفسه فجاء آخر وأعانه على العمل تكون الأجرة له ولا تكون للمعين (الولوالجية والبحر).

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام-الكتاب العاشر الشركات-(المادة ١٣٩٢) الشريكان يستحقان الأجرة بضمان العمل- صفحة -٤١٧.

د پيندۍ د ښار جايداد ټول ستادی؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!ــــــ

په سنه ۲۰۰۱۲م کې چې ما دنسوارو کاروبار شروع کړی،نه دوروڼوخوښه وه اونه یې زما سره مدد پکښې کوی،ما دنسوارو سامان له بل چا څخه په پوروا خېستی و او دالله تعالی پرتوکل مې کار شروع کړی،دکاروبار څخه یوڅومیاشتي وروسته زمامشرورورحاجي عبدالودود وفات سو اودکاروبار دشروع څخه مخکې موږ په پنډۍ ښارکې جايداد نه درلود ،مګراوس مودالله تعالی په فضل اوکرم سره په پنډۍ ښارکې جایدادسته،دمشرورور دوفات وروسته موږ وروڼو دهغه دبچيانو ښه پرورش وکړی اودهغه هرخواهش موورپوره کړی اودهغه دمشربچې واده موهم وروکړی اودهغه بچيان زموږ سره په کارو بارکې هم نه وه،بلکه هغوی په کلي کې اوسېدل،اوس چې ما په پنډۍ کې جايداد واخېسته،دوی دهغه حصه غواړي ایاپه شریعت مطهره کې دوی ددغه جایداد دحصې حقدار دي که نه ؟بينوا تؤجروا.

المستفتي:عبدالواسع کاکړ. نېټه:۱۴۴۲/۴/۸هق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامدًومصليا وبعد :په صورت مسؤله کې چې تا کوم جايداد په پنډۍ ښارکې دخپل کاروبار په روپوا خېستی دی ،په شریعت مطهره کې دوی ستا سره حق نه لري ؛ځکه که تاله بل چا څخه سامان په پورنه وای اخېستی،بلکه ستا سوله مشترک مال چې له پلاره په مېراث درپاته وي او اخېستی یې وای،نووروڼوبه ستا سره حق نه درلودنو اوس خو يې بېخي نه لري.

١ـ لما في "دررالحكام"(٣/ ٤٧ط:بيروت)

شركة الأعمال معناه : شراء مال بتلك النقود والربح ببيعها مثلا : لوأخذأحد الورثة من تركة مورثه بدون إذنهم مائة ديناروباع واشترى بها فربح خمسين ديناراً،فتكون الخمسون ديناراً له وليس للورثة اللاخرين الاشتراك في هذاالربح .

٢ـ وأيضاً فيه(٢/ ٥٠ط:بيروت)

فإذاتصرف أحدالورثة في التركة المشتركة وربح فالربح يكون للعامل خاصة.

٣ـ ولما في "ردالمحتار"(٣/ ٣٧٠ط:رشيديه)

يقع كثيراًفي الفلاحين ونحوهم أن أحدهم يموت فتقوم اولاده على تركته بلاقســمة ويعملون فيها من حرث وزراعة...وماشتراه أحدهم لنفسه يكون له.

٤ـ ولمافي "الفتاوى الغياثية"(ص/ ١٢٧ط:مصرية)

لوتصرف أحدالورثة في التركة المشتركة وربح فالربح للمتصرف وحده.

٥ـ ولمافي "الفتاوى الكاملية"(ص/ ٥٣ط:رشيديه)

سئلت:عن ورثة لهم مال ورثوه من مورثهم فعمل فيه أحدهم بدون إذن الباقين فربح فهل لايكون الربح بينه وبين سائرالورثة الجواب نعم لايكون لهم فيه حظ.

٦ـ وكذافي "الهندية"(٢/ ٣٤٦ط:رشيديه)

ځمکه به پر شریکانو عادلانه تقسیم کېږي

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام دلاندې پوښتنې اړوند:

په يو کارېز کې دولس نفره شريکان دي او يو شريک خپله حصه خرڅه کړي او په کارېز کې دوه قسمه ځمکه وي اباده او شاړه او س اباده ځمکه د کارېز شريکانو مشتري ته حصه ورکړي او کله چې شاړه ځمکه تقسموي نو مشتري ته حصه نه ورکوي نو پوښتنه داده: دمشتري په شاړه ځمکه کې هم حصه سته که نه؟بينوا تؤجروا !

مستفتي: محمد ايوب

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دا دی چې دمشتري په شاړه ځمکه کې حصه سته لکه دنورو شريکانو چې حصه سته نو دمشتري هم حصه سته.

لمافى شرح المجلةالاتاسي:۴/ ۶۵، الما دة۱۱۲۷، مط: رشيديه

كون القسمة عادلة يعنى تعديل الحصص بحسب الاستحقاق وعدم نقصانها فاحشا لازم.

لمافى الهنديه:۵/ ۲۰۶،كتاب القسمة،مط: الكريمية

أرض بين جماعة مشتركة لاحدهم عشرة أسهم ولاخر خمسة ولاخر سهم وأرادوا قسمتها قسمت على قدر سهامهم.

لمافى شرح المجلة الاتاسي:۴/ ۶۲،المادة۱۱۲۴،مط: رشيديه

لاتصح القسمة الابافراز الحصص وتميزها.

لمافى التاتارخانية: ۱۷/ ۵۱، كتاب القسمة، مط:حنفية

اذاكانت الاراضي بين شركاء لاحدهم عشرة اسهم ولاخر سهم فارادوا قسمتها واراد صاحب العشرة الاسهم ان يقع سهامه متصلة ولايرضي بذلک الذي له سهم واحد قسمت الأ راضي متصلة كانت او متفرقة بينهم على قدر سهامهم.

لمافى الاشباه والنظائر: ۲۴۰ص،كتاب القسمة:مط:رشيديه

لمافى الهداية: ۴/ ۴۱۴،كتاب القسمة، مط: رشيديه

پنځه ورونه په وېش سره ګډ دي؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء كرام په باره ددې مسئلې كې چې:

پنځه ورونه په وېش سره ګډ دي يوه ورور خپله لور دهغه بل ورور زوی ته په(۲۰۰۰۰۰)روپۍ په نكاح وركړه اوس دغه مهر دګډ وېش دپيسو څخه وركولای شي كه نه؟ بينو تؤجروا

المستفتی: مولوي نقيب الله صاحب

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادي كه چېري دټولو ورونو په خوښه دګډ وېش دپيسو څخه دغه دمهر دوه لكه روپۍ وركړي جايز دی وركول يې: كه چېري دټولو ورونو نه وه خوښه بيا يې دګډ وېش دپيسو څخه نسې وركولاي.

لما فى تنقيح الحامدية: ۱/ ۱۷۴كناب الشركت: مط: دارالكتب العلمية.

إن كل واحد من الشريكين شركة ملک ممنوع من التصرف فى نصيب صاحبه كغير الشريك من الأجانب إلا بإذنه لعدم تضمنها الوكالة.

وأيضا فى زادالفقه:۴۵۶ كتاب الشركة: مط: رشيدية:

لما فی شرح المجلة:۴/ ۱۱ـــ۱۲ الكتب العاشر: فی أنواع الشركات الباب الاول: فی بيان شركة الملك: المادة:۱۰۷۱: مط: دارالكتب العلمية

يجوز لأحد أصحاب الحصص التصرف مستقلا فی الملک المشترک بإذن الاخر ليكن لايجوز له أن يتصرف تصرفا مضرا بالشريك. المقصود من هذه المادة، بيان أن الإذن المطلوب من أحد الشريكين للاخر بالتصرف فی الملک المشترک إنما يبيح له التصرف فيه على وجه غير مضر بالشريک – حتى لو أذن له بتحميل الدابة مثلا محملها فوق طاقتها، يضمن، لأن مطلق الإذن ينصرف إلى المتعارف، وليس من المتعارف تحميلها فوق طاقتها، يضمن ، واما التصرف بلاإذن، فستأتی أحكامه مفصله.

وأيضا فی الهداية: ۲/ ۶۰۵كتاب الشركت: مط: رشيدية

وأيضا فی فتاوي حقانية: ۵/ ۳۱۷كتاب الشركت: مط: فريدية

دغه ورونړه پر ما داحق لري چې دغه پيسې دکرېټ پر سر راسره ووشي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

مونږ دري ورونړه يو اوپه خپل مابين کښې مو وېشونه سره کړي دي خو اوس سږ کال ماته يوه ورور وويل چې راسره باغونه بېرته سره ګډ کړو بيا بې خرڅ کړو ځکه دهريوه باغ يو اځې نه خرڅېږي او ټېکدار نه ورته راځي نو چې هرکله خرڅ سول بيابې پيسې سره ووېشو او ما ورته وويل چې پيسې به بيا دنفر پر سر وېشو دکرېټ پرسر يې نه وېشو ده را ته وويل صحيح دی پيسې دنفر پر سر وېشو

چې هرکله مونږ ته ټېکدار داول قسط (وار) پيسې راکړې دغه ورونړو زما سره دغه پيسې دنفر پر سره ووېشلې او داسې يې راته وويل چې بېغمه اوسه ټولې پيسې دنفر پر سر، سره وېشو خو چې هر کله ټېکدار مونږ ته دويم وار پيسې راکړې دغه ورونړو راته وويل چې هغه داول وار پيسې او دغه د دويم وار پيسې ټولې دکرېټ پر سر وېشو ورسه خپل کرېټونه دي حساب کړه مونږ هم خپل کرېټونه حسابه وو

اوس پوښتنه داده: چې دغه ورونه پر ما داحق لري چې دغه پیسې د کرېټ پر سر راسره ووشي او که نه؟بینوا تؤجروا

المستفتي :جمال نېټه:۷/رمضان/۱۴۴۲هق

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلیاً ومسلماً وبعد :هو په مذکوره صورت کښې دغه ورونه پرتا داحق لري چې دغه پیسې د کرېټ پر سر ستا سره ووشي.

لماقال العلامة علي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ۱۳۵۳هـ)

الغرم بالغنم هذه المادة مأخوذة من المجامع وهي عكس المادة (۸۵) أي أن من ينال نفع شيء يجب أن يتحمل ضرره مثلا أحد الشركاء في المال يلزمه من الخسارة بنسبة ما له من المال المشترك كما يأخذ من الربح.

وإليك فيما يلي بعض المسائل المتفرعة عن هذه القاعدة كل مسئله تحت عنوان من نوعها.

البيع – أجرة كتابة سند المبايعة وحجة البيع تلزم المشتري؛ لأن منفعة السند تعود عليه لا على البائع (راجع المادة ۲۹۲).

الشركة – إذا احتاج ملك مشترك للتعمير والترمیم فعلى كل واحد من الشركاء أن يدفع من النفقات بنسبة حصته في الملك (راجع المادة ۱۳۰۸).

كذلك النهر المشترك إذا احتاج إلى تصليح فيشترك في التعمير كل من لحقه ضرر بالخراب وكلما انتهى التصليح لأرض أحدهم وتجاوزها خلص صاحب تلك الأرض من الاشتراك في نفقات التصليح حيث تكون مضرته قد انتهت وهلم جرا إلى اخر النهر.

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام(٩٠ / ١)

لمافي درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (٣/ ٣١٠)

إذا احتاج الملك المشترك للتعمير والترميم فيعمره أصحابه بالاشتراك بنسبة حصصهم سواء كان الملك مشتركا بين أكثر من مالك واحد او مشتركا بين مالك ووقف او كان قابلا للقسمة كالدار الكبيرة او غير قابل للقسمة كالحمام والبئر فإذا كان الوقف شريكا في الملك فيدفع متولي الوقف حصة الوقف في المصرف بنسبة حصته والملك هنا أعم من ملك الرقبة وملك المنفعة. انظر شرح المادة (١١٩٧)

الخلاصة: إن نفقات الأموال المشتركة تعود على الشركاء بنسبة حصصهم في تلك الأموال حيث إن الغرم بالغنم كما جاء في (المادة ٣٨) .

ويتفرع عن ذلك المسائل الآتية:

١ - يقتضي الإنفاق مشتركا على تعمير الدار والحمام وبناء الحائط وتشييد السطح وكري النهر والحيوان وإصلاح القناة المشتركات.

٢ - إذا اشترى اثنان بالاشتراك شيئا من المكيلات والموزونات فتلزمها المصاريف الكيلية والوزنية بنسبة حصصهما في المال المشترك.

زيد دخالد مزدور بلل کېږي نه شریک؟.

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء كرام دلاندې پوښتنې اړوند :

زيد او خالد سره ورونه دي پلار يې مړ شو هيڅ يوه روپۍ ميراث نه ده ورپاته شوې د پلار دمرګ وروسته يې مشوره وکړه خالد ته يې وويل چې ته لاړ سه سعودي ته هلته به خواري وکړې خالد له سعودي روپۍ را لېږلې زيد په كور كې هم مصرفه ولې سرايونه يې هم

اخېستل اوس خالد وايې چې سرايونه ټول زما حق دي زيد زما سره په سرايو کې هيڅ حق نلري .

اوس پوښتنه داده: چې زيد له خالد سره په سرايو کې حق لري که نه؟ بينوا تؤجروا !

مستفتي: جان

الجواب حامدا ومصليا

دصـورت مسـؤله جواب دادی دزيد او خالد چې کوم شـرکت دی نه دشـرکت ملک اونه دشرکت عقد تعريف په صادقېږي البته دا يو شرکت رواجي دی نو زيد د خالد په روپو کې حق نه لري،بلکه زيد دخالد مزدور بلل کېږي .

يادونه: خالد ته پکار دی چې زيد ته يوڅه روپۍ دوصـېله رحمې اوقرابت په خاطر ورکړي.

لمافی مشکاة المصابيح: ١ ٢٥٥، باب الغصب،مط: حبيبية

آلا لا تظلموا الالا يحل مال امرئ الا بطيب نفس منه.

لمافی مشکاة المصابيح: ٢/ ٤١٩، باب البر والصلة، مط: الحرمين

قال قال رسـول الله صـلی الله عليه وسـلم الرحم شـحنة من الرحمن فقال الله من وصـلک وصـلته وقطعک قطعته رواه البخاري.

لمافی سنن الکبری للبهيقي :٦/ ١٦٦، باب من غصب لوحا، مط: العملية

لمافی شرح المجلة اتاسي: ۴/ ٢، کتاب الشرکة ،مط:رشيديه

المادة(۱۰۶۰) شـركة الملک کون الشـی مشترکا بين اثنين فاکثر ای مخصوصا بها بسبب من اسباب الملک کاشتراء واتهاب وقبول وصية وتوارث اوبخلط اموالهم.

لمافی شرح المجلة اتاسي:۴/ ۲۵۲،کتاب الشركة،مط:رشيديه

شرکة العقد عبارة عن عقد شرکة بين اثنين او اکثر علی کون رأس المال ولربح مشترکا بينهما اوبينهم.

لمافی رد المحتار: ۶/ ۴۹۷،فصل فی شرکة الفاسدة،مط: رشيديه

ثم ذکر خلافا فی المرأة مع زوجها اذا اجتمع بعملها أموال کثيرة فقيل هی للزوج وتکون المرأة معينة له الا اذا کان لها کسب علی حده فهو لها.

لمافی التنوير:۶/ ۴۹۷،فصل فی الشرکة الفاسدة،مط:رشيديه

وما حصله أحدهما فله وما حصلاه معا فلهما.

لمافی الحقانية: ۵/ ۳۲۲،کتاب الشرکة،مط:رشيديه

د زيد مځکه ده بکرته وايې برمه کې ووهه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

د زيد مځکه ده بکرته وايې برمه کې ووهه شـمسـي پر کنبـېږده درې کاله زه اوته سـره شريکان يو دوه ثلثه حاصل زما دی يو ثلث ستادی بزګر به پر دروو نېمو حصو کې به ته هم نيمه حصـه ورکوې نيمه زه درې کاله بعد به د شـمسـي قيمت درکړم د برمې څاه به ماته راپرېږدې اوس:

۱ داعقد جائز دی که نه؟

۲ که بزګر نه وي عمل هم د مځکې خاوند کوي بيا څه حکم دی؟بينوا تؤجروا !

الجواب وبالله التوفيق وهوملهم للصدق والصواب

محترمه مذكوره عقد اجاره فاسده ده په دوو وجهويو د شمسي اوبرمې په اجرت كې چې دمځكې كوم حاصل وركوي هغه مجهول دى اوبل يې دا شرط پرېښى دى چې دبرمې كډي به مفت را پرېږدى نو دا شرط دمقتضاى عقد خلاف دى اجاره فاسده ده.

اودوم: جزيه جواب كې بايدووايو چې دمځكې مالك دخپلې مځكې بزگري نه سي كولاى ځكه دا خلاف الاصل كاردى

وهكذافى درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، ۵۰۳/ ۱]

(الْمَادَّةُ ٤٥٠) :يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْأُجْرَةُ مَعْلُومَةً.

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْإِجَارَةِ أَيْ عَدَمِ فَسَادِهَا أَوَّلًا أَنْ تَكُونَ الْأُجْرَةُ مَعْلُومَةً تَمَامًا قَدْرًا وَنَوْعًا.

أَيْ لَا يَكُونُ شَـيْءٌ مِنْهَا مَجْهُولًا كُلًّا أَوْ بَعْضًا لِأَنَّ جَهْلَ الْأُجْرَةِ يُفْضِي إلَى الْمُنَازَعَةِ وَلِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ - «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُعْطِهِ أَجْرَهُ» (الْهِنْدِيَّةُ) رَاجِعْ الْمَادَّةَ ٢٣٨ وَشَرْحَ الْمَادَّةِ ٤٦٣ ثَانِيًا أَلَّا تَكُونَ الْأُجْرَةُ مِنْ نَوْعِ الْمَنْفَعَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا........

ثَالِثًا: إذَا اسْتَأْجَرَ شَخْصٌ دُكَّانًا مِنْ آخَرَ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ نِصْفَ مُرْبِحِهِ فِيهَا إلَى الْآخَرِ يَكُونُ الْإِيجَارُ فَاسِدًا وَالرِّبْحُ كُلُّهُ لِذَلِكَ الرَّجُلِ وَإِنَّمَا لِلْآجِرِ أَخْذُ أَجْرِ الْمِثْلِ (الْهِنْدِيَّةُ)

وهكذافى بدائع الصنائع:١٩٣/ ٤]

وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْأُجْرَةُ مَالًا مُتَقَوِّمًا مَعْلُومًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ

وَالْأَصْلُ فِي شَرْطِ الْعِلْمِ بِالْأُجْرَةِ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُعْلِمْهُ أَجْرَهُ» وَالْعِلْمُ بِالْأُجْرَةِ لَا يَحْصُلُ إلَّا بِالْإِشَارَةِ وَالتَّعْيِينِ أَوْ بِالْبَيَانِ

وهكذافى درمع ردج٦ص٢٧٦)

وبشرط التخلية بين الارض والعامل وهي ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت اليك الارض فكل ما يمنع التخلية كإشتراط عمل صاحب الارض مع العامل يمنع الجواز ومن التخلية ان تكون الارض فارغة عند العقد الخ

وهكذا في الموسوعة ج٣٧ص٦٨).

والجمع بين الارض والعامل معا في جانب واحد يفسد المزارعة لانه خلاف علي مورد الاصل

وهكذا في المجمع الأنهرج٢ص٤٩٩كتاب المزارعة

ويشترط التخلية بين الارض والعامل لانه بذالك يتمكن من العمل فصار نظير المضاربة لاتصح حتي يسلم المال إليه الخ

وهكذافى تبيين الحقائق:١٣١/ ٥]

(وَإِنْ شَرَطَ أَنْ يَثْنِيَهَا أَوْ يُكْرِيَ أَنْهَارَهَا أَوْ يُسَرْقِنَهَا أَوْ يَزْرَعَهَا بِزِرَاعَةِ أَرْضٍ أُخْرَى لَا كَإِجَارَةِ السُّكْنَى بِالسُّكْنَى) لِأَنَّ أَثَرَ التَّثْنِيَةِ وَكَرْيِ الْأَنْهَارِ وَالسَّرْقَنَةِ يَبْقَى بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ فَيَكُونُ فِيهِ نَفْعُ صَاحِبِ الْأَرْضِ وَهُوَ شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ فَيَفْسُدُ كَالْبَيْعِ وَلِأَنَّ مُؤَجِّرَ الْأَرْضِ يَصِيرُ مُسْتَأْجِرًا مَنَافِعَ الْأَجِيرِ عَلَى وَجْهٍ يَبْقَى بَعْدَ الْمُدَّةِ فَيَصِيرُ صَفْقَةً فِي صَفْقَةٍ وَهُوَ مُفْسِدٌ أَيْضًا لِكَوْنِهِ مَنْهِيًّا عَنْهُ.

دمور اوپلا رپه ژوند کې ورونه ګډ کاروبار سره کوي؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام په دې مسئله کې چې:

دمور او پلار په ژوند کې وړونه ګڼه کاروبار سره کوي يوڅو سرکاري ملازمين دي او هغه نور بيا کار وبار کوي په دغه وخت کې دوی دغه روپۍ دخپل مور سره جمعه کوي وروسته په ګډه يې يوڅه جائداد واخيستی چې په غه کې دري پلېټه دوکانونه شامل دي او مشترک کار وبار هم لري دغه سرمايه تقريباً شپږ کروړه ته ورسېدل او نورې نغدې روپۍ هم لري دغه سرمايه دپلار څخه ورته پاته او وروسته دوی هم کاروبار کړی لېکن دهر يوه ګټه معلومه نه ده اوس دوی تقسيم کوي اوس پوښتنه داده چې په دغه وروڼو او خوېندو کې خو به څوک نه محرومېږي ټول شپږ وړونه او پنځه خوېندي دي ؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : شکيل احمد

الجواب حامداً ومصلياً

دمسؤله صورت جواب دادی چې دپلار په پاته شوي مال کې خوېندي ورسره شريکې دي او وروسته چې کومه ګټه وړونو کړې ده په هغه کې خوېندي حق نه لري دپلار د پاته شوي مال دمعلو مولو طرېقه داده چې هغه وقت چې پلار مړ شـود دوی روپۍ څومره وې اندازه دي ورته ولګوي او اوس څومره دي په دغه وروسته کې چې دپلار دمرګ څخه پيدا شوي په دغه کې خوېندي حق نه لري .

لمافي قوله تعالى [يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين]

لمافي السرجي : ۳۵ باب الحجب ،مط: رشيدية

«الحجب على نوعين......وحجب حرمان والورثة فيه فريقان فريق لايحجبون بحال البتة وهم ستة الابن ، والزوج، والبنت ، والام ، والزوجة»

لمافي الهندية : ۲/ ۳۲۹ كتاب الشركة ، مط: كريمية

«وكذا الحكم في الزوجين إذا لم يكن لهما شئ ثم اجتمع بسعيهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إلا إذا كان لها كسب على حدة فهو لها »

لما في عقود الدريةفي تنقيح الحامدية : ۲/ ۲۸ كتاب الدعوي ، مط: دار الكتب العلمية

«سئل في إبن كبير له عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه مخلف عن أبيهم ويريدون إدخاله في التركة فهل حيث كان له كسب مستقبل يختص بما أنشأه من كسب وليس للورثة مقاسمته في ذالک ولا إدخاله في التركة ؟.

الجواب : نعم »

ايضاً في احسن الفتاوي : ۶/ ۳۹۴ كتاب الشركة ، مط: ايچ ايم

ايضاً في بدر الفتاوي : ۲ ۳۲۹ كتاب الشركة

په شریکانو کې هر یو کولای سي د مزدور په شکل کار وکړي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زه رازمحمد اوعبد الحليم په نان وایې سره شریکان یو .عبدالحليم دوې حصې اوزه یوه حصه یم .یعنې ربح په درې حصې تقسیم کېږي یوه حصه زما ده دوې حصې د عبد الحليم دی ایامونږ هر یو کولای سو چې د مزدور په شکل لس زره روپۍ هم مپاشتانه واخلو ځکه چې بغیر له مزدوره کار نه کېږي؟بینوا تؤجروا !

المستفتی : مولوي عبد الحکیم صاحب

الجواب باسم ملهم الصواب

په دې باره کې له امام اعظم ابوحنیفه رحمه الله څخه روایت منقول نه دی او له امام احمد رحمه الله دَقول مطابق شریک اجیر جوړول صحیح نه دی او ائمه ثلاثه رحمهم الله اجارة المشاع په مثل شریک اجیر جوړول هم صحیح دی په اوس زمانه کې شریک اجیر جوړول یو عام عرف دی

وقال العلامه الحصفکفی رحمه الله

ولواستأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لاجر له اصلاً كصيرورته شريكاً قال ابن عابدين رحمه الله قال فى التبيين ومشائخ بلخ والنسفى يجرونه حمل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل اهل بلادهم بذلک ومن لم يجوزه قاسه على قفيز الطحان والقياس يترک با التعارف ولئن قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناوله دلالة فالنص يخص باالتعارف الا ترى ان الاستضاع ترک القياس فيه وخص من القواعد الشرعية باالتعامل.

الدرالمختار مع ردالمحتار۹/ ۹۹ ,۹۷ کتاب الاجاره

قال العلامه مفتي اعظم رشيد احمد رحمه الله

شریک لره داجرد ساتلو عدم الجواز دیو شرعي نص څخه ثابت نه دی له امام صاحب رحمه الله څخه هم په دې حق له روایت نسته علامه سعدي دي ته ده اجارة المشاع په شان وېلي دي اجارة المشاع په اجماع دائمه اربعه سره روا ده د قفیز طحان ده حرمت ثبوت نص شرعي څخه باوجود بعض فقهاوو په وجه دتعامل دَجواز قول کړي دی لېکن نورو فقهاوو دا قول نه دی قبول کړی ځکه تعامل دَدوی په شهر پورې خاص دی او په تعامل خاص سره ترک دنص شرعي جائز نه دی خودَنص شرعي دَترک لپاره عام تعامل شرط دی لېکن دمذهب دَنص دترک لپاره خاص تعامل هم کافي ده

احسن الفتاوي ۷/ ۳۲۸کتاب الاجرة

دوه ورونه په ګډه او دکور په ټولو مصارفوکې سره شرېکان دي؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايې علماء کرام په باره ددې مسئلې کې:

دوه ورونه په ګډه او دکور په ټولو مصارفوکې سره شرېکان دي په دوی کې يو ورور په دوبۍ کې ګټه کوي او هلته يې په کافي اندازي سره پيسې جمع کړې دي او چې واپس راغی نو يې يو دوکان واخيستی او دابل ورور دده په نه موجودګي کې محنت او مزدوري

کوله چې پخپله او دده په اولاد یې مصرف کولې، لېکن کوم وروریې چې دوکان اخېستی دی هغه اوس په دې دوکان کې دخپل ورور حصــه نه مني،نو ایا شــرعا ددغه دواړه په دې دوکان کې مســاوي ســره شــرېکان دي او که دوکان یوائې دهغه ورور دي کوم یوه چې اخېستی دې؟ بینو تؤجروا

المستفتی: عبدالله

الجواب حامدا ومصلیا

دصورت مسؤله جواب دادي چې کوم شراکت دي هغه فاسد دی لهذا که چېري د دواړو ورونو اموال په خپل مینځ کې جلانه وي او نو هرشی به په مساوي انداز سره تقسمېږي، اوکه چېرته د دواړو مالونه ســره جلاوي هر یو ورور به دخپلې حصــې حقدار وي او ددې ورور په دوکان کې خپل بل ورور ته حصه ورکول څه شرعي امر نه دی یوائې یو رواج دی.

لما فی ردالمحتار:۶/ ۴۹۷فصل فی الشرکة الفاسدة:مط:رشیدیة

ثم ذکر خلافا فی المرأة مع زوجها إذا اجتمع بعملها أموال کثیرة ،فقیل هی للزوج وتکون المرأة معینة له، إلا إذا کان لها کسب علی حدة فهو لها، وقیل بینها نصفان. وفی الخانیة:زوج بنیه الخمسة فی داره وکلهم فی عیاله، واختلفوا فی المتاع فهو للأب وللبنین الثیاب التی علیهم لاغیر، فإن قالوا: هم او امرأته بعد موته إن هذا استدناه بعد موته فالقول لهم ، وإن أقروا أنه کان یوم موته فهو میراث من الأب.

لما فی فتاوي کاملیة: ۱/ ۵۰کتاب الشرکت: مط: رشیدیة.

فإذا کان سعیهم واحد اولم یتمیز ما حصله کل واحد منهم یعمله احدهم یکون ماجمعوه مشترکا بینهم بالسویة وإن اختلفوا فی العمل والرای کثرة وصوابا.

وأیضا فی تنقیح الحامدیة: ۱/ ۹۴کتاب الشرکت: مط: دارالکتب العلمیة

وأیضا فی فتاوي حقانیة:۵/ ۳۲۳کتاب الشرکت: مط: فریدیة

وأيضا فى فتاوي دار العلوم ديوبند: ۲/ ۸۵۰ كتاب الشركت فاسده: مط: فريدية

دوه وروڼه سره شريکان وي يو پر کور دی او بل سعودي کې دی

《الاستفتاء:》 څه فرمايي علماء کرام په دي مسئله کې چې:

دوه وروڼه سره شريکان وي يو پر کور دی او بل سعودي کې دی دغه کوروالا هم ګټه کوي او کورباندي يې مصرفوي هغه سعودي والا هم روپۍ رالېږي اوس دغه کوروالا ورور د سعودي والا په روپو باندي کور واخېستی کله يې چې هغه سعودي والا ورور راغی ده ته يې وويل دغه تازما په روپو اخېستی زه يې تا ته نه درکوم ته حصه نه لرې اوس يې دغه بل ورور حق لري که نه ؟بينوا تؤجروا !

مستفتي: ګل نيازمن

الجواب حامداً ومصلياً

د مسؤله صورت حواب دادی چې که چېري د دوی تر مينځ دغه کسب يو وي او غير متميز وي هغه مال وي چې جلاوالی يې نه کېږي بيا دی حق لري او که نه وي بيا دی په دغه کور کې حق نه لري په مسؤله صورت کې دغه ورور ته حق ورکول شرعي امر نه دی بلکه رواجي امر دی .

لمافي ردالمحتار: ۶/ ۴۹۷/ كتاب الشركة، مط: رشيدية

«تنبيه يؤخذ من هذا ماأفتى به الخيرية في زوج امرأة وإبنها اجتمعا في دار واحدواخذ كل منهما يكتسب على حدة يجمعان كسبهما ولايعلم التفاوت ولاالتساوي ولاالتميز فأجاب بأنه بينهما سوية »

لمافي فتاوي الخيرية: ۱/ ۱۱۲/ كتاب الشركة، مط: نانا صاحب كتب خانه

«سئل في زوج امرأة وإبنها اجتمعا في دار واحدة واخذ كل منهما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما سواء فحصل بكسبهما أموالاً ولايعلم التفاوت ولاالتساوي فيه ولايمكن التميز فهل والحال هذه يكون

المال المجتمع بأنواعه بكسبهماسوية أم لااجاب نعم بينهما سوية حيث لايميز كسب هذا من كسب هذا ولايختص أحدهما به ولابزياة على الاخر »

ومثله في تنقيح الحامدية : ١/ ٩٦ / كتاب الشركة ،مط : الحرمين

لمافي فتاوي الكاملية : ١/ ٥٠١/ كتاب الشركة

«فإذاكان سعيهم واحداً لم يتميز ما حصله كل واحداً منهم يعمله يكون ماجمعوه مشتركاً بينهم بالسوية وإن اختلفو في العمل والرأى كثرة وصواباً»

ايضاً في الحقانية : ۵/ ۳۲۳/ كتاب الشركة ، مط: فريدية

په مشترک کور کې مال ټول د پلار دی

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زما پوښتنه دوه اړخه لري : موږ څلور وړونه يو ،پلار مو ژوندی دی ،زموږ پلار زموږ مشرورور ته (۴۰۰۰۰)کالداري ورکړې دي ،ده کاروبار په شروع کړی دی ،يو ورور مې په کراچۍ کې په کاربار ورسره اخته وو ،زه په دينې تعليم باندې اخته وم ،دکور خدمت دمېلمه پالنه هسپتال ته دکور مريضان بېول مطلب د کور هر خدمت ما اوزما کشر ورور کول ،هغه نور دوه وړونه په کار اخته وه دخارج کار دوی کاوه دکور پالنه موږ کوله ،کله چې ماسبقان خلاص کړل ددوی سره مې کار شروع کړي لس کاله مې کار ورسره وکړی، نېمروز کوئټه فيصل اباد کراچۍ کې بيامو په يوه کورنۍ موضوع جنجال سره راغی ،اوس دی وايې چې ما ته پلار پيسې نه دي راکړې ،ما په خپل کوشش ګټلې دي او پلار مې اوس هم وايې چې ما پيسې ورکړي دي دايو صورت دی.

دوهم صورت دادی:چې ما دده خبره بالفرض والتقدير ومنله ،چې ده دغه روپۍ پخپله ګټلې دي ،دغه لس کال چې ما کار ورسره کړي دی ،کراچۍ فيصل اباد کې کوئټه کې

نېمروز کې نودی وایې: ته زما سره حق نلري، نوما چې دغه مشترک کار ورسره کړی دی ،په مذکور ځایو کې اوس زه دده په نېزد حق نه لرم؟ بینوا تؤجروا.

المستفتي: وزیر احمد قانت. نېټه: ۱۴۴۲/۵/۹هـق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً و مصلیاً وبعد : په اول صورت کې که چېري ستاسو ورور ستاسو د پلار په عیال کې وي ،نوبیا ستاسو د پلار خبره معتبره ده، نو ټول مالونه ستاسو د پلار دي نه ستادي اونه هم ستادورور دي او که چېري ستاسو پلار ستاسو دورور په عیال کې وي ،یعنې دهغه په کور کې وي او هغه یې هرمصرف ورکوي ،نوبیا ستاسو دورور خبره معتبره ده اودغه ټوله مالونه ستاسو دورور دي.

اوپه دوهم صورت :کې بیامالونه ټول ستاسو دورور دي ،نه تاسي اونه هم ستاسي پلار حق ورسره لري ؛ځکه په هغه صورت کې داولاد دکاروبار مال دپلارکېږي چې اولاد مخکې خپل مال نه درلودی اوکه خپل مال ولري اویا دپلار په عیال کې نه وي اویایې کسب اوکاروبار یو نه وي نوبیا پلار دده په مال کې حق نه لري .

اوپه دواړوصورتو کښې چې کله ټول مال دده سي، نو تاسي ددغه لس کاله دمروجي مزدورۍ حق لري چې ستا ورور به یې درکوي ؛ځکه دغه شراکت شراکت فاسده دی . اوپه شراکت فاسده کې عامل ته اجرمثل ورکول کېږي .

۱ـ لما في "دررالحکام "شرح مجلة الأحکام(٤/ ٥٠٠ :ط:رشیدیه)

اختلاف الأب والابن : إذا اختلف الأب والابن في الأشياء الموجودة في الدار التي يسكنانها معا ينظر ،فإذا كان الابن من عيال الأب فجميع الأشياء للأب أوإذا كان الأب في عيال الابن فجميع الأشياء للابن (البحر وعبد الحليم).

٢_ ولما في "شرح مجلة الأحكام "لسليم باز(٢/ ٨٨٠ط:٢:رشيديه)

قال في خزانة الأكمل :قال أبويوسـف إذاكان الأب في عيال الابن في بيته فالمتاع كله للابن كمالوكان الابن في بيت الأب وعياله فمتاع البيت للأب.

٣_ ولما في "ردالمحتار"(٣/ ٣٨٣ط:٦:رشيديه)

وفي الخانية : زوج بنيه الخمسة في داره وكلهم في عياله واختلفوا في المتاع فهو للأب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير

٤_ ولما في "تنقيح الحامدية"(٢/ ١٧:ط٢:رشيديه)

إذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا والأب يدعيه لنفسه فإن المتاع يكون للأب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير إلخ من القول لمن في كتاب الدعوى .

٥_ ولمافي "الدر المختار"على هامش "رد المحتار"(٣/ ٣٨٣ط:٦:رشيديه)

لما في القنية الأب وابنه يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء فالكسب كله للأب إن كان الابن في عياله لكونه معينا له .

٦ـ ولما في" الهندية"(٢/ ٣٢٩ط:٦:رشيديه)

أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للأب إذا كان الابن في عيال الأب لكونه معينا له.

٧_ ولما في" الفتاوى الخيرية "على هامش "تنقيح الحامدية"(٢/ ٩٢ط:٢:رشيديه)

واما قول علمائنا أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للأب إذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عباراتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فإذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن للأب وانظر إلى ما عللوا به المسئله من قولهم ؛ لأن الابن إذا كان في عيال لأب يكون معينا له فيما يصنع فمدار الحكم على ثبوت كونه معينا له فيه فاعلم ذلك.

۸_ كذا في "تنقيح الحامدية"(۲/ ۱۷ط:۲:رشيديه)

۹_ ولما في "الدرالمختار"على هامش "ردالمحتار"(۳/ ۳۸۳ط:٦:رشيديه)

فلو كل المال لأحدهما فللاخر أجر مثله كما لو دفع دابته لرجل ليؤجرها والأجر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك وللاخر أجر مثله وكذلك السفينة والبيت.

په شراکت کې يوه شريک ته زائده ګټه ورکول شراکت فاسد وي

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام:

چې زما يوالج ده چې لس لکه مې خرچه وربانديوکړه بيا مې په الج يو نفر شريک کړ اومالک دالج وايې چې شريک ته مې وويل چې دالس لکه خرچه په دووسو (۲۰۰) کمپښن په ټن کې کاټوم اوکله چې لس لکه اداشوي بيا زما اختيار ده چې دا دوه سوه (۲۰۰)په ټن کې کاټوم اوکه يه نه کاټوم نو دا روپۍ کاټول ورته صحيح دي که نه او که يې کاټ کړي بيا دا روپۍ خپل طالب زوی او په جماعت کې ور کولای شي که نه ؟بينوا تؤجروا !

مستفتي : حاجي زيت الله

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دادی چې دوه سوه (۲۰۰) روپۍ په ټن کې وروسته له اداء کېدو لس لکه ورته صحيح نه ده او که چېري يه کاټ کړي نو داروپۍ دخپل شريک هم ورکړي دي لهذا طالب زوی ته او په مسجد کې يه نشي مصرفولی .

لمافی التنوير مع الدر: ۶/ ۴۶۸، كتاب الشركة ، مط: رشيديه

(وشـركة العقد)أی : واقعة بسـبب العقد ... (وركنها) أی ماهيتها (الايجاب والقبول) ولو معنى ... (وشرطها)أی : شركة العقد (كون المعقود عليه قابلا للوكالة)... (وعد م مايقطعها كشرط دراهم مسماة من الربح لأحدهما)لأنه قدلايربح غير المسمى(وحكمها الشركة فی الربح

لمافی الهندية :۲/ ۳۳۵، كتاب الشركة ،مط: الكريمية

وشـركة العقد أن يقول احدهما شاركتک فی كذا ويقول الاخر قبلت ... وركنها الايجاب والقبول ... وأن يكون الربح جز شـائعا فی الجملة لامعينا فان عيناه عشـرة او ماته او نحو ذلک كانت الشركة فاسدة كذا فی البدائع وحكم شـركة العقد صـيرورة المعقود عليه وما يسـتفاد به مشـتركا بينهما كذافی محيط السرخسي .

لمافی بحر: ۵/ ۲۹۶ ، كتاب الشركة ،مط: دار الكتب الشرعية

(وتفسـد أن شـرط لأحدهما دراهم مسـماة من الربح) لانه شـرط يوجب انقطاع حق الشـركة فعسـاه لايخرج الا القدر المسمى لأحدهما ونظيره فی المزارعة اذا اشترط لأحدهما قفزانا مسماة .

لمافی مجمع الانهر: ۲/ ۵۴۴، كتاب الشركة ، مط: الحرمين

لمافی الدر المنتقى على مجمع الانهر : ۲/ ۵۴۶، كتاب الشركة ، مط: الحرمين

يو سړی شريک او بزګر کېدلای سي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

زيد خالد ته وايي چې زه خپله ملکې مځکه په شپږ لکه کالداری په اجاره ورکوم .ته ماته درې لکه کالداري راکړه ،چې د شپږو لکو نېمايي دي د پاته درو لکو په عوض کښې به زه در سره شريک يم، په مځکه به کښت وکرو د دغه کښت حاصل به مو سره نېمايې وي او تخم او مصارف به مو هم سره نېمايي وي چې کله د کښت حاصل واخلو مصرف به ځېني وباسو باقي به پر نېمايې تقسيم کړو .خالد ورته وايي چې ما بزګر هم کړه نو به هم بزګر يم هم به شريک يم له حاصلو څخه به مصرف وباسو، بيا به يوه حصه زه د بزګري واخلم باقي به پر نيمايې سره تقسيم کړو .دخالد صورت مذکوره په شريعت مطهره کښې څه حکم لري؟ بينوا تؤجروا!

.مستفتی : مولوي محمد موسی صاحب.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداًومصلياًوبعد :په مذکوره صورت کې که چېري زيد خالد ته دده حصه ځمکه د(۳۰۰۰۰۰) په عوض کې ورمعلومه کړي، وروسته بيا هغه خپله نېمه حصه ځمکه او دده حصه ځمکه ټوله په داسې طريقه سره شريکان سي، چې تخم او مصارف به يې دمابېن څخه وي، شراکت يې جائزدی، خو بياهم بايد مصارف قبل ترتقسيم نه ځېني وباسي او که چېري دده حصه ورمعلومه نه کړي، دغه بيا اجاره دمشاع ده ،هغه بياوغيرته دخپل شريک شرعاًجوازنه لري.

البته په اول صورت کې چې حصه ورمعلومه کړي، بيادخپل شريک دحصې بزګري کولای شي اوخپله حصه دې خپله وپالې ،لېکن که چېري (۳۰۰۰۰۰)روپۍ ورڅخه واخلې، حصه ورمعلومه نه کړي، په دغه صورت کې بيادټولې ځمکې بزګري نه شي

کولای؛ ځکه بل دلته تخليه نه راځي، په مزارعت کې دا شرط ده، چې مالک د ځمکې به په مابين د مزارع او ځمکې کې تخليه کوي.

.دويم صورت: که چېري دغه مزارعت سي، هم جوازنه لري؛ ځکه چې ټول مصارف او تخم يې سره نېمايې دي، شرعاً دغه قسم مزارعت فاسد دی.

والدليل عليه مافي المبسوط للسرخسي:۵ ۱۰/ ۲۳).

ولو كان الغرس من قبل العامل وقد اشترط أن الخارج بينهما نصفان على أن لرب الأرض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد لاشتراط الأجر المسمى لصاحب الأرض مع الشركة في الخارج فإنه لو صح ذلك كان هو يستوجب أجر الأرض للعامل فيما هو مشغول من الأرض بنصيب رب الأرض من الغراس وذلك لا يجوز ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه لأن العامل هنا استأجر الأرض وعمل فيها لنفسه حين شرط لرب الأرض على نفسه أجرا مائة درهم مع بعض الخارج فيكون عاملا لنفسه وقد استوفى منفعة الأرض بحكم عقد فاسد فعليه أجر مثل الأرض.

ولمافي الهداية في شرح بداية المبتدي، ۳۳۹/ ٤:

وكذا إذا شرطا أن يرفع صاحب البذر بذره ويكون الباقي بينهما نصفين"، لأنه يؤدي إلى قطع الشركة في بعض معين او في جميعه بأن لم يخرج إلا قدر البذر.

ـ ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية ٦٦/ ٣٧).

ووجه صحة هذه الصورة عند الحنفية، نص عليه السرخسي في المبسوط فقال: وإذا كانت الأرض بين رجلين فاشترطا على أن يعملا فيها جميعا سنتهما هذه ببذرهما وبقرهما، فما خرج فهو بينهما نصفان فهو جائز، لأن كل واحد منهما عامل في نصيبه من الأرض ببذره وبقره غير موجب لصاحبه شيئا من الخارج

منه، فإن اشترطا أن يكون الخارج بينهما ثلاثا كان فاسدا، لأن الذي شرط لنفسه الثلث كأنه دفع نصيبه من الأرض والبذر إلى صاحبه مزارعة بثلث الخارج منه على أن يعمل هو معه وذلك مفسد للعقد، ولأن ما شرط من الزيادة على النصف لصاحب الثلثين يكون أجرة له على عمله، وإنما يعمل فيما هو شريك فيه، فلا يستوجب الأجر فيما هو شريك فيه على غيره.

ـ ولمافي الدر المختار مع رد المحتار): ۴۶۰/ ۹)

قوله وبشـرط التخلية. إلخ) وهي أن يقول صاحب الأرض للعامل سلمت إليك الأرض، فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الأرض مع العامل يمنع الجواز.

ـ ولمافي الفتاوى الهندية، ٤٤٧/ ٤).

إجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة – رحمه الله تعالى – وعليه الفتوى.

ـ ولمافي الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٩١/ ٢٦]

وقال أبو حنيفة وزفر، وهو القول الراجح عند الحنابلة: لا تجوز إجارة المشاع؛ لأنه لا يقدر على تسليمه فلم تصح إجارته كالمغصوب.

ولأنه لا يقدر على تسليمه إلا بتسليم نصيب شريكه، ولا ولاية له على نصيب شريكه.

و قال العلامة محمد امين ابن عابدين شامي رح

(دفع) رجل (أرضه إلى اخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعملا على هذا فالمزارعة فاسدة.

الدر المختارمع رد المحتار:٦/٢٨١.

ـ وكذافي احسن الفتاوي:٣٢٨/ ٧: مثله.

يو سړی شریک او دلال دواړه کېدلای سي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام دلاندې پوښتنې اړوند:

زيد، خالد، اومحمود درې واړه په دلالي سره شريکان دی اوپه روپو کې هم سره شريکان دی، زيد دشراکت په روپو ځمکه واخيسته خالد او محمد پر احمد باندي ځمکه خرڅه کړه اوس خالد او محمد له احمد اوهم له زيد څخه ددلالي روپۍ اخلي. حالانکه خپله ځمکه يې په احمد خرڅه کړې ده، اوس پوښتنه داده ددوی دوو لپاره دغه ددلالي روپۍ اخېستل جواز لري که نه؟

اوزيد دهمدغه دلالي په روپو کې ورشريک دی که نه؟بينوا تؤجروا!

مستفتي: ابوخليل

الجواب حامدا ومصليا

دصورت مسؤله جواب دوه حصې لري، اول دا بيعه په دلالي کې داخله نه ده نو ځکه ددلالي په نامه اجرت اخېستل ورته نه دی روا، دوهم جواب: زيد دخپلو شريکانو لپاره مزدور جوړ سو نو شريک خپل ملګری نه شي اجير کولای يعنې شريک اجير نه جوړېږي.

لمافی رد المحتار:٧/ ٣٦٥،باب المرابحة والتولية، مط: رشيديه

لافرق لغة بين السمسار والدلال وفسرهما فی القاموس با لمتوسط بين البائع والمشتري.

لما فی المبسوط: ١٥/ ١٢٨،باب السمسار، مط: رشيديه

والسمسار اسم لمن يعمل للغير بيعا وشراء.

لمافی مجمع الانهر: ۳/ ۴۵۸، کتاب المضاربة، مط: الحرمين

والسمسار بالكسر المتوسط بين البائع والمشتري يبيع ويشتري للناس بأجر من غير أن يستأجر.

لمافی الدر المنتقي فی شرح الملتقي على مجمع الانهر: ۳/ ۴۵۸، کتاب المضاربة، مط: الحرمين

والسمسار المتوسط بين البائع والمشتري...لأنهما يعملان بأجر عادة بلااستئجار.

لمافی الهندیه: ۴/ ۴۵۷، کتاب الاجارة، مط: الحقانية

وذكر القدوري أن كل شئ لايستحق به الاجرة الا بايقاع العمل فی العين المشتركة فاذا استأجر أحد الشريكين الاخر لم يجز.

لمافی امداد الاحکام: ۳/ ۳۳۰، کتاب الشرکة، مط: دارالعلوم کراچي

لمافی اسټيټ ايجنسي کې کار وبار کې شرعي احکام،ص،۱۵

ورونه که په ګډه کور کې کومې پیسې ګټي هغه د ټولو شریکې دي

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

موږ څلور (۴) ورونه یو تر اوسه مو ګډ ژوند کړی دی ، کار مو مشترک سره کړی ده مشر خارجي کار کوي مطلب ده دوبۍ څخه به یې سامانونه راوړل موږ په ورته خرڅول یو په کراچۍ کې و زه په فیصل آباد کې وم مثلا کشر ورور مو پرکور و دغه دکور ژوند کارو بار مو په دغه طریقه سره تېره وي اوس مو تر مینځ څه جنجال سره راغلی دی مشر ورور وایې تاسو هیڅ حق نه لري هر څه ټوله زمادي اوس چې موږ دادومره وخت تقریبا لس کاله کارو بار ورسره وکړ دهغه ثمره دی نه مني وا یې ټوله پیسې زماوې تاسو حق نه لرۍ ما پخپله په نېمروز کې فیصل اباد کې کوټه کې کار ورسره کړی دی کله چې به کور وم دکور مناسبات پر ما وه لکه مریض هسپتال مېلمه مشر ورور مو دهر داخلي

کار څخه خلاص کړی و داخلي کارونه پر موږ وه خارجي کارونه پر ده وه اوس موږ ته دیوې روپۍ حق نه راکوي زموږ د دا دومره تکلیفو ثمره څه سوه اوس موږ په شرعي طریقه تقسیم څنګه وکړو ؟بینوا تؤجروا

المستفتي:مولوي عبد الحق صاحب　　　　نېټه: ۱۴ /ربیع الثاني/۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً مصلیاً ومسلماً وبعد : په مذکوره صورت کې به دغه ټوله پیسې پر دغه څلور و ، ورونو علی الراوس تقسیمېږي . نه به یوه ته زیاتې ورکول کېږي اونه به یوه ته کمې ورکول کېږي .

(۱)لمافي العقود الدریةفي تنقیح الفتاوی الحامدیة(۱۷ / ۲)

(سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جملة عياله وصنعتهما متحدة يعينه بتعاطي أموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لأبيه ولا شيء له فيه؟

(الجواب) : نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لأبيه لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعين له في أموره وأحواله وصنعتهما متحدة ولا يعرف للابن مال سابق؛ لأن الابن إذا كان في عيال الأب يكون معينا له فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبزازية ومجمع الفتاوى وأفتى بذلك الخير الرملي إذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا والأب يدعيه لنفسه فإن المتاع يكون للأب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير إلخ من القول لمن في كتاب الدعوى.

(أقول) وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته أجاب هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه.

واما قول علمائنا أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للأب إذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عباراتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فإذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن للأب وانظر إلى ما عللوا به المسئله من قولهم؛ لأن الابن إذا كان في عيال الأب يكون معينا له فيما يضع فمدار الحكم على ثبوت كونه معينا له فيه فاعلم ذلك اهـ.

وأجاب الخير الرملي عن سوال اخر بقوله حيث كان من جملة عياله والمعينين له في أموره وأحواله فجميع ما حصله بكده وتعبه فهو ملك خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جملة أموال؛ لأنه في ذلك لأبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لأبيه نص عليه علماؤنا رحمهم الله تعالى فلا يجري فيه إرث عنه لكونه ليس من متروكاته اهـ.

وأجاب أيضا عن سوال اخر بقوله إن ثبت كون ابنه وأخويه عائلة عليه وأمرهم في جميع ما يفعلونه إليه وهم معينون له فالمال كله له والقول قوله فيما لديه بيمينه وليتق الله فالجزاء امامه وبين يديه وإن لم يكونوا بهذا الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركوا في الأعمال فهو بين الأربعة سوية بلا إشكال وإن كان ابنه فقط هو المعين والإخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثا بيقين والحكم دائر مع علته بإجماع أهل الدين الحاملين لحكمته.

(٢)لمافى الفتاوي الخيرية:على هامش تنقيح الحامدية: ١/ ١٨٥)

(سئل) فى أخوة أربعة تلقوا عن أبيهم تركة فأخذوا فى الاكتساب والعمل فيها جملة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وماحصلو ا بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفو فى العمل والرأى كثرة وصوابا (أجاب) نعم يكون الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفو فى الرأى والقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولاخوته على وجه الشركة والله أعلم

(سئل) فى أخوَين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة حصّلا بسعيهما اموالا من مواش وغير ها والأ ن يريد احدهما مفارقة الاخر ومقاسمة المال مناصفة ويابى الاخر فهل والحالة هذه جميع ماحصلاه بسعيهما وكسبهما مشترک بينهما تجب قسمته بينهما مناصفة اولا؟

(أجاب) نعم ماحصّلاه بكسبهما مشترک بينهما لايجوز ان يختص به احدهما دون الاخر(والله اعلم)

(۳)لمافي بدر الفتاوي:۲/ ۳۳۳)

که پلار او زامن په ګډه کور کښې کار کوي مال به څنګه سره تقسمه وي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که پلار او زامن په ګډه کور کښې کار کوي او پلار هم کار کوي او زامن هم کار کوي ، اوس زامن د خپل پلار څخه جلاکېږي ، اوس په څنګه تقسیم کوي ، او که به تقسیم نه کوي او څنګه ؟ بینوا تؤجروا

المستفتي:مو لوي محمد حنیف صاحب　　　　نېټه:۱۰/ربیع الثاني/۱۴۴۲هق

(الجواب باسم ملهم الصواب)

حامداً مصلیاً ومسلماً وبعد : په مذ کوره صورت کښې ټول مال د پلار دی او دوی به تقسیم نه کوي یعنې:که د پلار خوښه سي چې یو شی ورکړي بیا خو یې ور کولای سي که نه ټول مال د پلار دی دوی هیڅ د تقسیم حق نه لري.

(١)لماقال العلامةمحمد أمين بن عمر بن عابدين (المتوفى: ١٢٥٢هـ)

ثم هذا في غير الابن مع أبيه؛ لما في القنية الأب وابنه يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء فالكسب كله للأب إن كان الابن في عياله لكونه معينا له ألا ترى لو غرس شجرة تكون للأب.

رد المحتار على الدر المختار: ٣/ ٣٨٣)

(٢)لمافي الفتاوى الهندية(٣٢٩ / ٢)

أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للأب إذا كان الابن في عيال الأب لكونه معينا له، ألا ترى أنه لو غرس شجرة تكون للأب.

(٣)لمافي العقود الدريةفي تنقيح الفتاوى الحامدية(١٨ / ٢)

(سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جملة عياله وصنعتهما متحدة يعينه بتعاطي أموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لأبيه ولا شيء له فيه؟

(الجواب) : نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لأبيه لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعين له في أموره وأحواله وصنعتهما متحدة ولا يعرف للابن مال سابق؛ لأن الابن إذا كان في عيال الأب يكون معينا له فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبزازية ومجمع الفتاوى وأفتى بذلك الخير الرملي إذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا والأب يدعيه لنفسه فإن المتاع يكون للأب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير إلخ من القول لمن في كتاب الدعوى.

که دیو سړي سره حلالې پیسې وي دبل سره دسود پیسې دي؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که دیو سړي سره حلالې پیسې وي او د بل سړي سره بیا د سود یا دغصب پیسې وي ایا د دغه اول سړي لپاره جواز لري چې د دغه دویم سړي سره شریک سي یعنې : شراکت ورسره وکړي او که نه ؟ بینوا تؤ جروا!

المستفتي :مولوي محمد صاحب تاریخ: ۱/جمادی الاولی /۱۴۴۲هق

الجــواب باســم ملــهم الصــواب

حامداً ومصلیاً ومسلماً وبعد : په مذ کوره صورت کښې د دغه اول سړي لپاره جواز نه لري چې د دغه دویم سړي سره شریک سي یعنې : شراکت ورسره وکړي .

(۱)لمافي غمز عیون البصائر (۳٤٥ / ۱)تحت: القاعدة الثانیة: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

قوله: واما مسئله ما إذا اختلط الحلال بالحرام إلخ: في التمرتاشي في باب المسائل المتفرقة من کتاب الکراهة ما نصه: لرجل مال حلال اختلطه مال من الربا او الرشاة او الغلول او السحت او من مال الغصب او السرقة او الخیانة او من مال یتیم فصار ماله کله شبهة لیس لأحد أن یشارکه او یبایعه او یستقرض منه او یقبل هدیته او یأکل في بیته، وکذا إذا منع صـدقاته وزکاته وعشـره صـار ماله شبهة لما في أخذه من مال الفقیر، وینبغي أن ترى الأشیاء حلالا في أیدي الناس في ظاهر الحکم ما لم یتبین لك شيء مما وصفنا

(۲)ولمافي مجلة مجمع الفقه الإسلامي (۳/ ۸۹۵)

"اما الجواب عن حرمة دراهم البنك او حلها فیؤخذ من حاشـیة الحموي علی الأشباه، ونص عبارتها في التمر تأتي في باب مسائل متفرقة من کتاب الکراهة مانصه: "للرجل مال حلال اختلطه مال من الربا او الرشا او الغلول او السحت او مال الغصب او السرقة او الخیانة او مال یتیم، فصار ماله کله شبهة، لیس

لأحد أن يشـاركه او يبايعه او يسـتقرض منه او يقبل هدية او يأكل في بيته. وكذا إذا منع صـدقاته وزكاته وعشره، صار ماله شبهة لما فيه أخذه من مال الفقير.

شرېکان کولای سي چې بوټي او لرګي په قرعه اندازي سره ووېشي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

که دېر خلګ په بوټو او لرګو سـره شـرېکان وي او بيا دوی وېش سـره کوي ايا دوی کولای سي چې دغه بوټي په قرعه اندازی (هڅکه) سره وه وي شي او که نه ؟ بينوا تؤ جروا!

المستفتي :مؤذن مولوي صاحب تاريخ: ۲۸/ جمادی الاولی / ۱۴۴۲هق

الجـــواب باســم ملــهم الصــواب

حامداً ومصلياً ومسلماً وبعد : په مذکوره صورت کښې دغه خلګ کولای سي چې دغه بوټي په هڅکه (قرعه اندازي)سره وه وي شي .

لمافي المحيط البرهاني (٧/ ٣٥٦) الفصل السادس: في الخيار في القسمة

ذكر في «الأجناس» : القرعة ثلاث:... ، والثالث لإثبات حق واحد وفي مقابلة مسئله ليقر بها كل حق كالقسمة وهو جائز والله أعلم.

لمافي فتاوى قاضيخان (٣/ ٦٩)

وذكر الناطفي رحمه الله تعالى أن القرعة أنواع ثلاث... والثالث لإثبات حق واحد في مقابلة مثله فيفرز حق كل واحد منهما وهي جائزة .

لمافي الفتاوى الهندية) ٥ / ٢١٧) [الباب السادس في الخيار في القسمة]

ذكر النـاطفي أن القرعـة ثلاث: ... والثـالثة لإثبات حق واحد في مقابلة مثله فيفرز بها حق كل واحد منهما وهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان.

لمافي الموسوعة الفقهية الكويتية (۳۳/ ۱۳۸) تجري القرعة في مواضع منها

الاول: في تمييز المستحق إذا ثبت الاستحقاق ابتداء لمبهم غير معين عند تساوي المستحقين، كمن اوصى بعتق عدة أعبد من ماله ولم يسع ثلثه عتق جميعهم، وفي الحاضنات إذا كن في درجة واحدة، ... الثالث: في تمييز الأملاك... وثانيها: الإقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة.

لمافي الموسوعة الفقهية الكويتية (۳۳/ ۲۳۷) القسمة بالقرعة.

القرعة مشـروعة في القسـمة بلا خلاف عند أحد من أهل الفقه وإن اختلفوا في مشـروعيتها في غير القسمة، والحنفية مع المنازعين في مشروعيتها إلا في القسمة وما يجري مجراها، وهم يقولون في ذلك: إنها قمار لتعليق الاستحقاق على خروجها، لكن هذا المعنى منتف في القسـمة؛ لأن القاسم المجبر لو عين لكل واحد نصـيبه دون قرعة لكفى، إذ هو في معنى القضـاء، لكن ربما يتهم بالمحاباة، فيلجأ إلى القرعة لئلا تبقى ريبة، ولذا جرى العمل بها منذ عهد النبي صـلوات الله عليه حتى يوم الناس هذا، فهي سنة عملية مجمع عليها.

په ګډه وېش کې ټول مال د پلار بلل کېږي نه د زامنو

﴿الاستفتاء:﴾ څه فرمايي علماء کرام ددې مسئلې په باره کې :

پنځه ورونه او پلار په وېش سـره ګډ دي په دا پنځو کې دوه ورونه طالبان دي کله کله کار بار ورسره کوي خو اکثره وخت کار نه کوي اوس دوی مځکه په ګډ وېش کې اخيستې ده په

دا مځکه کې دا طالبان حق ورسره لري که نه حال دادي داورونه دپلارسره او سېږي او ددوی سره خپلې پیسې نسته دوی دپلارسره کارکوي؟ بینوا تؤجروا

مستفتی : حذیفة

الجواب حامداً ومصلیاً

دمسؤله صورت جواب دادی داکټه ټوله دپلارده دازامن يې حق نه ورسره لري اوکه پلار په ژوندکې دامځکه تقسیم وي ښه خبره داده چې پرټولو يې مساوي تقسیم کړي، ځکه مځکه دپلارده او پلار به په ژوندکې مال پراولاد مساوي تقسموي

لمافی ردالمحتار ۶/ ۴۹۷؛کتاب البیع ؛مط رشیدیة

وکذا لواجتمع إخوة یعملون فی ترکه أبیهم ونماالمال فهو بینهم سویة....لمافی القنیةالأب وإبنه یکتسبان فی صنعة واحدة ولمیکن لهما شيءٍ فالکسب کله للأب إن کان الابن فی عیاله لکونه معیناًله ألاتری لوغرس شجرة تکون للأب

لمافی تنقیح الحامدیة ۱/ ۹۴؛ کتاب الشرکة ؛الحرمین شریفین

فی أب وابن اکتسبا ولم یکن لهما مال فاجتمع لهما من الکسب أموال الکل للأب لأن الإبن إذاکان فی عیاله فهو معین له ألاتری أنه لوغرس شجرة فهی للأب .

لمافی الهندیة: ۲/ ۳۲۹؛کتاب الشرکة ؛الباب الرابع ؛مط الحقانیة

أب وابن یکتسبان فی صنعة واحدة ولم یکن لهما مال فالکسب کله للأب إذا کان الإبن فی عیال الأب لکونه معیناًله ألاتری أنه لوغرس شجرة تکون للأب.

لمافی الفتاوي الکاملیه : ۵۱ / کتاب الشرکة ؛ مط:؛رشیدیة

إذاکان الولد فی عیال أبیه ومعیناًله یکون جمیع ماتحصل من الکسب لأبیه ...وما اشتراه ودفع ثمنه من مال أبیه إن کان شراءه لأبیه بإذنه لایکون له الاختصاص بدون وجه شرعي بل هو خاص بالأب.

مشترک موټريو شريک دخپل شخصي کار لپاره استعماله ولای سي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب !

مشـــترک موټر يو شــريک دخپل شــخصــي کار لپاره بېله اجازې دهغه بل شــريک استعالولای سي که نه ؟بينوا تؤجروا

المستفتي:خالقداد نېټه: ۱۴۴۲/۵/۸هـق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً ومصلياً وبعد :يو شريک په مشترک مال کښې بغير داجازې دهغه بل شريک هيڅ قسم تصرف نه سي کولای؛لهذا دغه مشترک موټر يو شريک په خپل شخصي کار کښې بغير داجازې دهغه بل شريک نسي استعمالولای .

۱ـ لما في" المبسوط" لسرخسي (۲۰/ ۳۱۵ ط:۳۰:بيروت)

" وأحد الشريكين لا يستبد بشيء من هذه التصرفات في الملك المشترك ما لم يرض به صاحبه."

۲ـ ولما في" بدائع الصنائع "(٦/ ۱۹۰ط:۷:بيروت)

" ولا سبيل إلى التصرف في الملك المشترك والحق المشترك إلا برضا الشركاء ".

۳ـ ولما في "مجلة الأحكام العدلية"(المادة:۱۰۷۱)

"يجوز لأحد الشريكين أن يتصرف مستقلا في الملك المشترك بإذن الاخر لكن لا يجوز له أن يتصرف تصرفا مضرا بالشريك."

يو شريک پرخپل نورو شريکانو مال خرڅولای سي او که نه؟

﴿الاستفتاء:﴾ محترم مفتي صاحب!

درې نفره سره شریکان دي، یو شریک بیا په خپلو پیسو بغیر د شراکت له پیسو مال اخلي، بیا یې پر دغه شریکانو چې دی هم پکښې دي په ګټه خرڅوي، ایا دغه خرڅلاو یې پر دا خپلو شریکانو د شراکت لپاره صحیح ده که نه ؟ بینوا توجروا.

المستفتي: قاضي محمد صادق صاحب. نېټه: ۱۴۴۲/۴/۲۴هـ ق.

الجواب باسم ملهم الصواب

حامداً و مصلیاً و بعد : په صورت مسؤله کې دغه خرڅلاو په خپلو شریکانو صحیح دی ؛ځکه یو شریک کولای سي چې خپل مال په بل شریک خرڅ کړي او هغه یې د شراکت په پیسو ورڅخه واخلي ،همدارکم یو شریک کولای سي چې د شراکت په روپو له بل شریک یو شی واخلي ، اګر که دلته مبادله د خپل مال په خپل مال راځي ؛ ځکه دا جائزه ده لکه مضارب چې د مضاربت مال د مال په خاوند خرڅوي ،نو دغه خرڅلاو مضارب ته جائز دی ؛ځکه په دغه عقد فائده مرتبه ده ،چې هغه ولایت د تصرف دی په خپل مال کې چې حاصلېږي خاوند د مال ته او په مسئله عقد باندي هم فائده مرتبه ده ،چې شریک بائع ته حاصلېږي اوبل مثال یې مشتري دی چې خپل مال د بائع له مال سره یو ځای کړي او بیا یې واخلي ،دغه عقد جائز دی فائده یې تقسیم د پیسو دی .

نوټ: او د مرابحې په صورت کې به دغه بائع شریک چې کله خپله حصه خرڅوي ،نو په هغه کمه اندازه د پیسو به یې خرڅوي .

۱ـ لما في "المبسوط " لسرخسي (۱۳جزء/ ۱۰۶ط:۳۰:رشیدیه)

بخلاف ما یشتري أحد شریکي العنان من صاحبه للشرکة لأن ذلك شراء معتبر فإنه یدخل في شرکتهما ما لم یکن داخلا إلا أن البائع في حصة نفسه إنما یبیعه مرابحة على أقل الثمنین وهو ما اشتراه به لأنه متیقن بخروج ذلك القدر عن ملکه.

۲ـ ولما في "فتح القدیر"(۶/ ۴۶۵ط:۱۰:رشیدیه)

اشـترى من شريكه سلعة ، إن كانت ليست من شركتهما يرابح على ما اشترى ولا يبين ، وإن كانت من شركتهما فإنه يبيع نصيب شريكه على ضمانه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء الاول نحو أن تكون السلعة اشتريت بألف من شركتهما فاشتراها أحدهما من صاحبه بألف ومائتين فإنه يبيعها مرابحة على ألف ومائة ؛ لأن نصـيب شريكه من الثمن ستمائة ونصيب نفسه من الثمن الاول خمسمائة فيبيعها على ذلك .

۳ـ وأيضاً فيه (۶/ ۴۶۵ـ۴۶۶ط:۱۰:رشيديه)

قال (وإذا كان مع المضـارب عشـرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر فإنه يبيعه مرابحة باثني عشر ونصف) ؛ لأن هذا البيع وإن قضي بجوازه عندنا عند عدم الربح خلافا لزفر رحمه الله مع أنه اشـترى ماله بماله لما فيه من اسـتفادة ولاية التصـرف وهو مقصود والانعقاد يتبع الفائدة ففيه شـبهة العدم ؛ ألا ترى أنه وكيل عنه في البيع الاول من وجه فاعتبر البيع الثاني عدما في حق نصف الربح)الذي هو حصة رب المال.

۴ـ وكذا في "البحرالرائق"(۶/ ۱۸۶ط:۹:رشيديه)

۵ـ وكذا في "ردالمحتار"(۴/ ۱۷۵ط:۶:رشيديه)

۶ـ ولما في "فتح القدير" (۶/ ۳۷۴ط:۱۰:رشيديه)

(فصار كمال المشتري لا يدخل في حكم عقده بانفراده) ويدخل إذا ضم البائع إليه مال نفسه وباعهما له صفقة واحدة حيث يجوز البيع في المضموم بالحصة من الثمن المسمى على الأصح وإن كان قد قيل : إنه لا يصح أصلا في شيء .

۷ـ ولما في "العناية "تحت "فتح القدير "(۶/ ۴۶۴ط: ۱۰:رشيديه)

ألا ترى أنه إذا جمع بين عبده وعبد غيره فاشتراهما صفقة واحدة جاز البيع فيهما ودخل عبده في عقده لفائدة انقسام الثمن.

۸ـ وكذا في الكفاية في اخر فتح القدير(۶/ ۱۰۹ط: ۱۰:رشيديه)